معهد الانماء العربي

تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع





الدراسات الاجتماعية والانتروبولوجية

تأثيرات الأيديولوجيا
في
علم الاجتماع

الدراسات الاجتماعية والانتروبولوجية

تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع

د. سمير أيوب

معهد الإنماء العربي

الطبعة الاولى — بيروت ١٩٨٣

معهد الانماء العربي
ص.ب ١٤/٥٣٠٠
بيروت - لبنان

المقدّمة

تتميز المرحلة الراهنة من تطور المجتمع، بتزايد حدة الصراع الايديولوجي بين الرأسمالية والاشتراكية. لقد اتخذ هذا الصراع اليوم أحجاماً كبيرة. ولا توجد في الحقيقة، أية زاوية في هذا العالم، لا تلتقي فيها الايديولوجيتان المتناقضتان، الشيوعية والبرجوازية في صراع عنيف.

إننا نعيش اليوم في ظل حرب ايديولوجية لا تهدأ، تخوضها الدعايات ضد بعضها، مستخدمة كل القوى التي يمكنها تجنيدها، وأكثر الأساليب تفنناً وأقوى الوسائل تقنية. وهي تسعى، وبدرجات متزايدة، الى استغلال كافة الأسلحة الايديولوجية التي تخدمها. لقد عبأت كل جهة كل ما تحت تصرفها من أدوات للتأثير على الأذهان، بدءاً بالعلماء ذوي الشهرة في مجال الفلسفة، وعلم الاجتماع، والاقتصاد، والتاريخ، وعلم النفس، وغيرها، وانتهاءً بمختلف أجهزة الدعاية الرسمية وشبه الرسمية كالصحافة والسينما والاذاعة والتلفزيون، من أجل انتصار قضاياها وهزيمة خصومها.

وتحتل الجبهة النظرية في هذا الصراع، دوراً هاماً. فقد أجبرت التحولات الاشتراكية على مدى العقود السابقة، واشتداد أزمة الرأسمالية العامة، وانهيار الاستعمار، ونمو العملية الثورية العالمية، منظري البرجوازية للسعي نحو أشكال وأساليب جديدة للدفاع النظري عن الرأسمالية.

لهذا، لم يكن ظهور العديد من النظريات والأنساق الفكرية ذات الأهمية

والفاعلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في الفترة الأخيرة مجرد صدفة. نعني بذلك مثلا، نظرية المجتمع الصناعي، نظرية المجتمع ما بعد الصناعي، نظرية أطوار النمو، نظرية التقارب، نظرية نهاية عصر الايديولوجيا، نظرية الانسان التكنولوجي، ونظرية التكافؤ التكنولوجي، وغيرها من النظريات. بل أصبحت هذه النظريات وغيرها كثير، إحدى الأدوات القائمة والتي تشحن الأثير بمختلف الشعارات في هذه الحرب الايديولوجية.

ولما كان علم الاجتماع ككل علوم المجتمع الأخرى، لا بد أن يسعى إلى تطوير قدرته على الرؤية المستقبلية من خلال موقف تقييمي معين، فقد ارتهن منذ نشأته بإطار ايديولوجي يحدد وعيه بأهداف المجتمع العليا وينعكس على تصوره لمشاكل المجتمع وانتقاء بعضها للدراسة وعلى مستويات معالجته لها، بحثاً وتحليلاً واستنتاجا. العلاقة بين الايديولوجيا وعلم الاجتماع علاقة جديرة بأن توضح أكبر الايضاح من أجل معرفة النواظم التي تقوم عليها الحياة، أو يتتابع من خلالها التطور.

لذا، عقد عدد من المفكرين حوارا متصلا حول العلاقة بين الايديولوجيا وقضايا المجتمع. وبرز باستمرار التساؤل الذي مؤداه أيها يحدد مسار الآخر ويضع أسس تنظيمه ومكونات بنائه ويتوقع اتجاهات تغييره.

وتقدمت قضية الايديولوجيا بعد ذلك لتحتل أهمية كبيرة في العديد من الدراسات التي تحاول فحص الدور الذي يلعبه هذا المتغير في حياة الدول والمجتمعات، وخاصة تلك الساعية منها إلى تجاوز عتبات التخلف عبر نماذج واتجاهات تنموية متنوعة، مترابطة باتساق داخل تصور ايديولوجي محدد. ولقد ازدادت أهمية هذا التساؤل المتفحص للظواهر الايديولوجية داخل المجتمعات ذات البناء الصناعي المتقدم بصفة خاصة، إثر الأزمات الاجتماعية والفكرية التي شهدها المجتمع الرأسمالي في ستينات هذا القرن، سواء في أوروبا الغربية أو في الولايات المتحدة الأمريكية. وإثر ازدياد استخدامات علم الاجتماع في احتواء

الصراعات الداخلية للمجتمعات الرأسمالية، وفي ادارة الصراع الدولي، سواء في التحضير للانقلابات، أو الثورات، أو في تثبيت أنظمة قائمة.

للوصول الى جوهر الدور الذي يلعبه علم الاجتماع ودارسوه في المجتمع الحديث، ابتدأت بالبحث عن جواب عما إذا كان من الممكن أن يكون هناك أكثر من منهج علمي لدراسة الايديولوجيا، أو عما اذا كانت دراسة الايديولوجيا نفسها حبيسة حلقتها الايديولوجية هي الأخرى؟ وبلغة الايديولوجيا نفسها، فإن الأسئلة الرئيسية التي كنت أسألها كانت: ما هي الايديولوجيا؟ أهي حقيقة أم ظاهرة؟ هل هي من قبيل الحقائق العلمية؟ وإذا كانت ظاهرة، فهل هي متغيرة تأخذ طابع العصر وتدخل في جدلية التاريخ؟ هل الايديولوجيا علم مستقل أم إنها لا بد من أن تكون مرتبطة بعلم ما، وليكن مثلا علماً اجتماعياً أو اقتصادياً أو تاريخياً؟ كيف يتعرف عليها الانسان؟ وماذا يحدد صور ظهورها؟ وما هو موقع الايديولوجيا ووظيفتها في التشكيل الاجتماعي؟ وبمن تبدأ الايديولوجيا، بالانسان، بالتاريخ أم بالمجتمع؟ لماذا تحدث الدارسون عن عصر الايديولوجيا، وعن نهاية الايديولوجيا، أو تأبيد الايديولوجيا؟ هل ندخل عصر امتداد الايديولوجيا أم نعيش عصر انحسارها؟ وهل السيادة اليوم هي للايديولوجيا أم للتكنولوجيا؟

وبلغة علم الاجتماع، لم أكن راضيا عن جملة من قضايا هذا العلم، منها على سبيل المثال: قضية الالتزام والموضوعية أو التحرر من القيم أو الحياد في العلم. فهل من المحتم أن يتأثر مضمون علم الاجتماع كمحصلة لنضال الانسان على مرّ العصور بالتوجيه الايديولوجي؟ وما هو مفهوم الالتزام ومضمونه في علم الاجتماع، وإمكانية تحقيقه، ومدى تعارضه مع الموضوعية العلمية؟ هل يجب أن يلتزم الباحث بقضايا مجتمعه أو بمصلحته العليا أم أنه يجب عليه أن يلتزم بالقيم العلمية والمنهجية فحسب؟ وهل يمكن التوفيق بين هذين المطلبين؟ وهل يقتصر هذا التأثير في علم الاجتماع والعلوم المتداخلة معه ولا تتأثر به العلوم الأخرى؟ هنا كان

لا بد من مناقشة فكرة العلم، والصلة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية. وما هي إيجابيات أو سلبيات ربط دراسات المجتمع بالايديولوجيا والانفتاح عليها؟ ما هي الأهمية في استخدام الايديولوجيا في كل دراسات علم الاجتماع النظرية والتطبيقية؟.

مسألة التخلف والتنمية إحدى أكثر مشاكل عصرنا أهمية وخطورة على المستويين القومي والعالمي، وهي من أكثر موضوعات علم الاجتماع التصاقا بالايديولوجيا. ويظهر الخلاف الايديولوجي بين علماء الاجتماع بشكل بارز وواضح عند مناقشة الإطار الشامل محليا وعالميا لقضايا التخلف ـ التنمية، أو عند تحديد عناصر هذه المفهومات أو تعدد أسبابها وعواملها ومؤشراتها، أو عند تحديد الاستراتيجيات الملائمة الكفيلة بتخطي عقباتها الداخلية والخارجية. فهل من الممكن التوصل الى نتائج تنموية مثمرة مجردة عن ايديولوجية معينة؟ أو بمعنى آخر، هل تتعلق اتجاهات التنمية الشاملة في العالم العامل على تخطي عوائق التنمية بتبني ايديولوجيا محددة واضحة؟ وبالنهاية التنمية لمَنْ وبِمَنْ وكيف؟

تلك قضايا كبرى معقدة من قضايا علم الاجتماع لم تزل معلقة داخل الصراع السياسي الاجتماعي الايديولوجي، وموضوعا لحوار وجدل مستمرين، وتحديا في النظرية الاجتماعية، وهي تبرز في الوقت ذاته وبشكل حاد ايديولوجيات تحاول التخفي والتستر في ثنايا الممارسة الواقعية.

لقد ألحت هذه التساؤلات على ذهني منذ فترة زمنية، فأصابتني، في ظل تعدد المدارس والجماعات، والمناقشات المتخذة طابع الجدل بين العلماء، في ظل غياب معيار موضوعي للحكم، بحيرة شديدة وبنوع من اللاتثبت حول دور العلم. فحملتها هي وغيرها، من تراث علم الاجتماع باحثاً عن أرض صلبة أقف عليها في وجه هذا التيار الجارف من الأسئلة. فوجدت أن علماء المناهج منذ زمن بعيد قد ناقشوا إمكانية قيام علم اجتماع يقوم على الموضوعية المطلقة، وعدم الانحياز، والتحرر من اسار الايديولوجيا. وانقسموا في موقفهم من هذه القضية، الى

فريقين رئيسيين لكل منهما منطلقاته وتحليلاته وآراؤه. فريق محافظ يرى إمكانية الاتجاه بالدراسات السوسيولوجية، سواء من حيث النظرية أم المنهج أم النتائج، وجهة موضوعية خالصة، وجعلها، دون التزام ايديولوجي محدد وواضح، أقرب الى التعبير عن الواقع القائم. وتشير الدراسة التحليلية لآراء بعض الفلسفات والمذاهب الفكرية المختلفة عند بعض رواد علم الاجتماع هذا، الى أن أصحاب النزعة المحافظة والتفكير الرجعي في علم الاجتماع (كونت، سبنسر، دور كايم، باريتو، بارسونز وتلاميذه) والمدافعين عن النظام القائم والرافضين لكل اتجاه ثوري يدعو الى تغيير الواقع أو التمرد عليه، هم المتمسكون بدعاوى (الموضوعية والمنهجية والعلمية). ولم يكن أيٌّ من هؤلاء أمينا على المبادىء والأسس المنهجية التي ضمنوها كتبهم والتي كانوا يدعون للتمسك بها. وفريق آخر منهم (ميلز، كوزر، جولدنر، داهرندودف، ميردال، زايتلين، وترياكيان وغيرهم) يرفض تعسف الفريق الأول، ويرى عدم امكانية أن تعالج قضايا علم الاجتماع بمعزل عن إطار مجتمعي شامل يحدد هويتها ويوجه مسارها ويطرح حلولا لها. ويرى هذا الفريق بعد تجارب طويلة في حقول دراساته الاكاديمية أن طبيعة الموضوعات التي يدرسها عالم الاجتماع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيش في ظلها، والبناء الايديولوجي القائم داخل مجتمعه، والطبقة التي ينتمي اليها، والقيم التي يؤمن بها، كلها أمور تقيد حركة البحث وتبعده عن نطاق الموضوعية المطلقة، سواء من حيث الموضوعات التي يدرسها، أو المناهج التي يستخدمها، أو نماذج التحليل والتفسير التي يتبناها، أو النتائج التي يتوصل اليها. ويرى هذا الفريق، أن العمى الايديولوجي كان من أسباب تخلف علم الاجتماع عن فهم المشكلات الحقيقية للانسان المعاصر. فإبراز الايديولوجيا وتأثيرها في علم الاجتماع لا يصطدم عند أصحاب هذا الرأي بالموضوعية، لأن الايديولوجيا ظاهرة قائمة بالفعل وتؤثر في ظواهر المجتمع الاخرى، وبالتالي فان إغفالها خروج على الموضوعية ذاتها. ولذلك فليس من الممكن، والحال كذلك، أن تنشأ العلوم

الاجتماعية وتنمو وتواصل مسيرتها متحررة من إسار الايديولوجيا التي هي جزء من طبيعتها. والواقع أن كثيراً من المدارس والنظريات السوسيولوجية التي اتسمت بوشاح العلمية تأثرت بطريق مباشر أو غير مباشر، بآراء واتجاهات أصحابها، كما تكمن تحتها توجيهات ايديولوجية من نوع معين. ولذا، فإن الدراسة النقدية لوجهات النظر المختلفة تلك، كفيلة بأن تكشف فيما تكشف عن جوانب هامة من الأزمة المعاصرة ومتضمناتها الايديولوجية التي تهدد وحدة علم الاجتماع.

ويقع موضوع الدراسة هذه في اطار الاستراتيجية النقدية التي ترى في الأنساق النظرية السابقة عجزا عن تقديم فهم لتفاعلات الواقع الانساني المتجدد، حيث يتمثل هدفها الأساسي، دون أن تستغرق نفسها في التفاصيل في تحديد المقولات الأساسية والقضايا العامة التي طرقتها مختلف الأنساق النظرية في ما يتعلق بالتوجيه الايديولوجي كمفهوم أساسي، سواء تلك الخاصة بالجوانب المنهجية أو تلك المتعلقة بالمستويات العينية.

فمن إجماع الباحثين اليوم، على أن التوجيه الايديولوجي في قضايا علم الاجتماع، قضية بارزة في سلسلة القضايا الكبرى المعلقة في هذا العلم، تأتي أهمية هذه الدراسة التي بين أيدينا، فهي تعد اسهاما نظريا وامبريقياً في الوقت نفسه، في الحوار المتصل بين المفكرين حول العلاقة بين الايديولوجيا وقضايا علم الاجتماع، من أجل معرفة النواظم التي تقوم عليها الحياة، أو يتتابع من خلالها التطور.

يمكن لنا أن نقول إن أحد أهداف هذا البحث، بل الهدف الأساسي له، هو التوصل الى قاعدة لاستعمال الايديولوجيا (بالاضافة الى المقولات الكلاسيكية المتمحورة حول نمط الانتاج والقوى السياسية في أي مجتمع) بكيفية مرضية لفهم المعالم الأساسية للتغير والثبات الاجتماعيين. أو هو محاولة استكشاف لامكانية تأسيس إطار عمل نظري ومنهجي لدراسة الواقع الاجتماعي بأبعاده التاريخية

وقضاياه ومشاكله التي يتناولها علم الاجتماع بمداخله ومنظوراته وبأدواته المتعددة. ولذلك تتخذ هذه الدراسة بالاضافة الى أهميتها العلمية، أهمية عملية بالغة، والأهميتان متلازمتان في علم الاجتماع مهما حاولنا أن نميز بينهما. فالمعرفة التي لا يمكن توظيفها في الواقع، ليست بعلم. ففقه قوانين التغير والتقدم فقها علميا متجددا هو شرط أساسي لبقاء هذه القوانين في خدمة الانسان بدل أن يصبح الانسان في خدمتها، أو أن تصبح هي أداة لاستعباده أو لاستغلاله. من هنا كان لا بد من الاهتمام بمن يستفيدون من المعرفة وكيف يستفيدون منها.

ولتحقيق هدف هذه الدراسة، قمت بتحليل عينة من الأنساق النظرية من المرحلة الكلاسيكية ومن المرحلة المعاصرة بالنظر إلى اطار تحليلي يحتوي على ثلاثة أبعاد رئيسية، أولها: البعد المعرفي، حيث تركز البحث في طبيعة السياق الاجتماعي والفكري لنشأة النسق النظري. وذلك لمحاولة استكشاف طبيعة العلاقة بين التفاعلات الكائنة بالسياق الاجتماعي، وبين قضايا علم الاجتماع التي جردت في اطاره، ثم علاقة هذه القضايا بالانجازات الفكرية التي أهلت لتأسيسها. أما البعد الثاني، فهو البعد المنهجي، حيث حاولت من خلاله تحديد القضايا المنهجية المتعلقة بادراك قضايا العلم كما يتبعها كل نسق نظري. أما البعد الثالث، فهو البعد العيني، حيث حاولت في اطاره تحديد عناصر التوجيه الايديولوجي بالتطبيقات الميدانية لتلك الأنساق الفكرية وتلك المناهج، لاستنتاج الأفكار من الوقائع لا استنتاج الوقائع من الأفكار.

أما عن الصعوبات، فقد كان من الطبيعي أن تواجه دراستي هذه كأية دراسة أخرى بجموعة من الصعوبات أو القيود التي تحد دون شك من تحقيق أهدافها كاملة. وكانت تلك القيود تتمثل بالنسبة اليّ فيما يلي:

١ ـ الطبيعة الصعبة والشائكة للموضوع موضع البحث. فقد كانت تصيبني في البدء بحيرة شديدة، فالأمور لم تكن سهلة وواضحة لدي في بداية البحث. ومضى وقت طويل قبل أن تتصلب ملامح الاجابات التي أبحث عنها. فاستعنت

على هذه الخبرة بطريقة منهجية وبكثير من المصادر والمراجع والمقالات النقدية وغير النقدية سواء العربية منها أو الأجنبية الكلاسيكية والحديثة، والتي حاولت أن تناقش العلاقة بين الايديولوجيا وعلم الاجتماع. ومما تجدر الاشارة اليه، أن هذه المصادر والمراجع لا تشكل وحدها مصادر هذا البحث، فهناك العديد من الآراء والتوجيهات التي لها قيمتها ووزنها، سمعتها أثناء حواري المعمق الذي كنت أعقده مع أستاذي الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث.

٢ - كثيرون غيري، في بدء العمل، كانوا يرون ما أرى من صعوبة التعامل مع النظرية السوسيولوجية، وجانبها الايديولوجي خاصة، ونصحوني بحكمة ومحبة تجنب مشكلة الاقتراب من دراسة موضوع النظرية عموماً، والجانب الايديولوجي منها على وجه الخصوص. ومع ذلك، كنت منذ البدء أرى في هذه الصعوبة خطأً مؤيداً لي، يمكن الدفاع عنه والاحتفاظ به، إلا أن طبيعة الظروف الموضوعية والذاتية التي عشتها في لبنان خلال السنوات الأخيرة بما عرف عنها من سخونة وتغير مجنون، أبت إلا أن تقلب حسن ظني في التعامل مع موضوع شائك الى قلة حظ تدعم صعوبة الموضوع بصعوبة جديدة تركت هي الأخرى بصماتها على محاولتي هذه. فأنا أعلم الكثير من وجوه النقص التي تشوب هذا العمل. ولكن ما أظنه يشفع لي هو طبيعة وجدة هذا الميدان واتساعه، فهو يثير من التساؤلات التي يصعب على شخص واحد وضع حد شاف لها، وندرة الدراسات العربية التي خصصت لموضوعاته، والتي على الرغم من ذلك أفدت منها فائدة هائلة في استيضاح كثير من التساؤلات التي كانت تفرض نفسها علي حينما كنت بصدد تحرير البحث.

اما بالنسبة الى تبويب هذا البحث، فقد قسمته الى ستة فصول وخاتمة ومقدمة بالإضافة الى ثبت بالمصادر والمراجع العربية والأجنبية.

لما كان وضوح الاطار التصويري أساساً جوهرياً لمقاربة تتسم بالوضوح وبالفاعلية لموضوع الرسالة، فقد استهدف الفصل الأول منها استرداد الصورة

التاريخية لمفهوم الايديولوجيا . لأن صورته الحاضرة لا يمكن أن تفقه على حقيقتها إلا في سياق نشأته وسيرورته التاريخية، مثله في هذا مثل مفاهيم محورية أخرى، فحاولت بطريقة تحليلية تقديم عرض تاريخي نقـدي يلتـزم بـالمنظـور الشمـولي المتكامل لأهم التعريفات التي طرحت بالفكر السوسيولوجـي للايـديـولـوجيـا كمفهوم وكظاهرة اجتماعية وتفسير عملية تطورها . ثم حاولت استخلاص المعاني المتضمنة فيه وخصائصها المتداخلة وتنسيقها على نحو يضفي شيئاً من الوحدة والنظام على ما يتصل ببعضه البعض من هذه المعاني وهذه الخصائص حيث كثر الخلط . وأنهينا ذلك بتقييم عام لكل الخصائص، مع التأكيد على أهمية تحقيق التكامل بينها، وتحقيق الرؤية الشمولية للايديولوجيا بكل أبعادها ومحاورها وميادينها بشكل يتيح لنا القدرة على إدراك قضايا البحث من الناحية التاريخية والسوسيولوجية . وتخليصنا من التساؤلات الزائفة، وما أكثر التساؤلات الزائفة في هذا الميدان .

هل يمكن دراسة قضايـا المجتمـع مهما كـان مستـواهـا بعيـداً عـن التـأثير الأيديولوجي ؟ محاولة الاجابة على هذا السؤال كانت محور العمل في الفصل الثاني من هذه الرسالة . فعالجت في هذا الفصل، المشكلات المنهجية في دراسة علم الاجتماع من منظور أكثر تطوراً بالمقارنة بالمنظور التقليدي في معالجتها والذي سبق أن طرح في تراث علم الاجتماع . فبدأت بعرض عام للمشكلات المنهجية الأساسية وطرحت تساؤلاً حول إمكانية اقامة علم لدراسة المجتمع، ثم ناقشت طبيعة الوقائع الاجتماعية وعما إذا كانت ذات طابع فردي أو طابع متكرر أو متواتر . وناقشت كذلك قضية هامة في مجال منهجية الدراسة السوسيولوجية، وهي مدى امكان التوصل إلى قوانين ذات طابع علمي في علم الاجتماع . وتعرضت بعد ذلك إلى الصراع الدائر بين المشتغلين بعلم الاجتماع، سواء حول أسلوب الدراسة، كالدراسة الكمية أو الكيفية للظواهـر، أو حـول صيـاغـة بنـاءات نظـريـة أم الاكتفـاء بالدراسات الامبريقية الواقعية . وأنهيـت هـذا الفصـل بمنـاقشـة عـامـة لتـأثير

الايديولوجيا في المنهجية العامة للعلم.

أما الفصل الثالث، فقد ضم في بؤرة اهتمامنا بعدين أساسيين. تمثل الأول في التفاعلات الواقعية والاجتماعية والسياسية والحضارية والشخصية التي عاصرت نشأة لأنساق النظرية للرواد أو تلك التي جردت عنها. ونقصد بذلك، البحث عن مجموعة الأحداث الواقعية من ناحية، وبناء النظرية السوسيولوجية من حيث مقولاتها وموقفها من هذه الأحداث من ناحية أخرى.

وتمثل البعد الثاني في ضرورة الأخذ في الاعتبار الأصول الفكرية والفلسفية للنظرية موضع الاهتمام. وفي هذا الاطار نظرت الى النظرية على أنها حلقة متنامية في اطار نسق نظري شامل له أبعاده التاريخية. فحاولت تأصيل النشأة التاريخية للنظرية الاجتماعية في القرن التاسع عشر في ضوء موجهات علم اجتماع المعرفة للكشف عن الجذور الايديولوجية للفكر الاجتماعي عند مجموعة من رواد هذا العلم وأقطابه (كونت، سبنسر، دوركايم، فيبر، باريتو، بارسونز.... الخ) وأوضحت كيف أن النظرية السوسيولوجية ليست سوى انعكاس لمجموعة من الأفكار المسبقة والأطر الفكرية الأساسية التي أفرزها البناء الاجتماعي التاريخي العام. وانتهيت من معالجة الطبيعة الايديولوجية في مستوياتها الثلاثة، القيم السابقة على الاشتغال بالعلم والباعثة على نشأته، وثانيها القيم الباطنة في منهجه، وثالثها القيم التي يخلقها العلم أو يدعمها بآثاره ونتائجه.

وحاولت في الفصل الرابع إبراز تأثير الايديولوجيا في علم الاجتماع المعاصر، وذلك بالاستعراض النقدي للاتجاهات الراهنة في علم الاجتماع البرجوازي والنزعة الامبريقية خاصة باعتبارها الترجمة المخلصة والأمينة، في اتجاهها الغالب، للايديولوجية الرأسمالية. فناقشت الارتباط بين هذه الايديولوجيا وبين ما تعانيه النظرية السوسيولوجية من أزمات سواء من حيث أسلوب صياغتها أو من حيث نموذج التفسير الذي تقترحه، أو من حيث ما تتسم به من نزعة غائية نفعية.

وانتهيت بعد عرض أثر مصادر التمويل على مسار البحث، وبعد تحديد القيمة النفعية للأبحاث السوسيولوجية الامبيريقية الى تقديم مجموعة من الآراء حول تأثر العلم بالايديولوجيا وحول الصياغة العلمية له كنظام وحول حدود الحياد والموضوعية والالتزام داخله. واستناداً الى الوضع الحالي الذي تعيشه النظرية في علم الاجتماع حاولت الإسهام في تحديد بعض معالم الطريق الذي ينبغي أن يتخذه علم الاجتماع في الحاضر، وفي المستقبل، لتجاوز الأزمة التي يعيشها، والخروج من هذه الطريق المسدودة التي جرته اليها الامبيريقية الموضوعة في خدمة الاحتكارات ورأس المال المستغل.

لقد أصبح من المسلم به، أن قضية التنمية كقضية كبرى من قضايا العصر، هي قضية علم فرضتها ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي، وقضية سياسة تترجم تطلعات وأهدافاً عامة عملية بما تنطوي عليه من خيارات.

ولعل موضوع تأثر قضايا علم الاجتماع بالتوجيه الايديولوجي أكثر وضوحا في قضية التخلف ـ التنمية وما يتصل بها من أساليب وطرائق، وبما تنطوي عليه من خيارات قيمية وسياسية وأيديولوجية في الوقت نفسه، وتشغل بما تنطوي عليه من مشاكل وحلول وأهداف وتطلعات بال العديد مِنَ المهتمين، والمتخصصين في العلم، وعلى الأخص علماء الاجتماع على اختلاف منطلقاتهم الايديولوجية.

ولهذا أصبح مألوفا أن يؤكد العديد من علماء الاجتماع أن طبيعة علم الاجتماع، وميدان التنمية، وقضاياها بوجه عام، تكشف بوضوح، سواء في التصور العام أو في تحديد المداخل والمنظورات أو البرامج، الطبيعة الايديولوجية لعلم الاجتماع.

وبسبب الأهمية المحورية لقضية التخلف ـ التنمية، وما يرتبط بها من قضايا، فقد خصصت لها حيزا كبيرا الى حد ما، استغرق الفصلين الخامس والسادس من هذه الدراسة. حاولت فيهما وضع التصورات والمناهج التي توصلت اليها في الفصول السابقة موضع التطبيق في دراسة التوجيه الايديولوجي في قضية التخلف

ـ التنمية لمعرفة ماهيتها والتعرف عليها في الممارسة.

ففي الفصل الخامس من خلال قناعة تكونت لدي بأن التخلف والتنمية يشكلان عنصري منظومة واحدة هي المنظومة الرأسمالية، حاولت التركيز على الآليات التاريخية التي خلقت أو زيفت طبيعة التخلف كعلاقة استغلال بلد ببلد آخر، مبينا الأسباب الحقيقية الكامنة وراء ذلك كله، سواء تلك المرتبطة بالطابع العام لحركة الاستعمار أو تلك المرتبطة بطبيعة البناء الاجتماعي للبلد التابع وعلاقتهما الجدلية بعضهما ببعض. ومن خلال تركيز اهتمامي على العوامل النوعية في تطور البلاد التابعة، وجهت النقد الى المناهج والطرائق الكمية التي تحاول تصنيف البلدان التابعة ضمن مجموعات تبعاً لبعض المؤشرات الكمية، واستخدمت بدلا من هذه المؤشرات الكمية التي ضعف مدلولها، مفهوم التبعية المركب الذي يمكن استخدامه في تصنيف البلدان (المتخلفة) وتقييم مستويات تطورها وانجازاتها التنموية.

الملاحظ أن طرح التساؤل عن عوامل تخلف البلاد التابعة وعوائق التنمية فيها، أثار لدى أطراف المناقشة عديدا من الآراء المتنوعة والمتضاربة حول قضايا التنمية بين الاستقلال والتبعية. فحاولت في الفصل السادس تبيان التحيز الايديولوجي الذي يميز هذه التفسيرات المطروحة، وكيف أنها ثمرة أساليب متباينة في التفكير المحافظ أو التقدمي،ومبينا الكيفية التي تتقدم بها الايديولوجيا متخفية أو سافرة بنماذج تنموية عديدة تصدرها الدول المتبوعة للصفوات الحاكمة الباحثة عن تنمية فوقية لبلادها. وبعد أن بينت أن كل سياسات التنمية ذات النزعة النخبوية التي جرت ضمن الإطارات الاجتماعية القديمة لم تؤدِ في أفضل الحالات لأكثر من نتائج هزيلة قريبة من الفشل التام. واقترحت لفهم معطيات التخلف وسير عمله الداخلي وشروط تكاثره وانتشاره وتجاوزه، جملة من المعايير الهامة.

أما خاتمة الرسالة، فهي تشتمل على عرض موسع لمجموعة النتائج التي أسفرت

عنها الدراسة النظرية والواقعية لموضوعات البحث.

وإني ـ وقد أنهيت هذا البحث ـ أقول بأني واجهت موضوعا صعبا ومعقدا، كثيرا ما استوقفني لحظات طويلة، كنت أهرع فيها الى من علّمني كيف يكون البحث وكيف يكون الباحث، أستاذي الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث، الذي كان خير عون لي في تذليل الصعاب الكثيرة، وساعدني في تنمية وجهات نظري بشكل كبير، من خلال ملاحظاته المميزة ونقده المتصل في مراحل العمل. ولهذا فإنني عندما أحاول التعبير عن شكري للصحبة العقلية والعملية التي أعانتني على تحسس طريقي نحو آفاق علمية وفلسفية، لا أجد ما أقول، سوى أن ديني له عظيم وعرفاني بذلك مستمر. فقد اعتمدت عليه اعتمادا أعظم مما يعلم. أخذت عنه أهم ما لدي من معايير التفوق خلال السنوات التي التصقت خلالها به، منذ أول أيام دراساتي العليا في جامعة بيروت العربية عام ١٩٧٣ وحتى الآن. فتلك الصحبة كانت منتهى ما يطمح اليه باحث خصوصاً اذا كان لم يزل يلتمس طريقا في بداية حياته العلمية.

ولا يفوتني أن أذكر هنا بالشكر العميق الأستاذ الدكتور محمد علي محمد رئيس قسم علم الاجتماع في جامعة الاسكندرية الذي شجعني عندما خفت، على خوض هذا اليم المتشعب في دراسة النظرية، وساعدني بما منحني من جهده المخلص وإمكاناته العلمية السخية في بلورة مشكلة البحث وهي في بداياتها الأولى.

ولا يسعني أن أنهي كلماتي دون أن أنوه بديني العميق لشخصية كان لها أثر عظيم في حياتي وأفكاري، الدكتور محمد أحمد بيومي أستاذ علم الاجتماع المساعد في جامعتي الاسكندرية وبيروت العربية، فقد كان لتشجيعه الدائم والمخلص، ولصفاء ذهنه الذي يدفع الى الدقة في البحث، أبلغ الأثر في دفعي دفعا الى ترتيب أفكاري واعداد أوراقي للبدء في العمل والإجادة فيه.

لقد ابتدأ هذا البحث عام ١٩٧٧ ونما مع الأيام، وخلال المشروع، كانت

أسرتي، زوجتي وأولادي، عوناً لي لا يوصف، ولن تكفي جملة من الشكر في هذا الشأن، فاعتذر منهم وأعد بأن أنظم أوقاتي أكثر في المستقبل.

ولا شك أن ديوننا نحو العلماء الذين قرأنا لهم، تبقى عظيمة الأثر، وهي في الحق أكبر من الاعتراف هنا بتفاصيلها.

المؤلف

الفصل الأول

الفهم العلمي للأيديولوجيا
أصل المفهوم وتطور معناه

- مقدمة.
- الايديولوجيا بمعناها اللغوي.
- الايديولوجيا كظاهرة اجتماعية.
- المعالجة الماركسية ـ البناء التحتي والبناء الفوقي.
  - الوعي الاجتماعي والايديولوجيا.
  - الايديولوجيا والبناء الفوقي.
  - الايديولوجيا وعنصر الزيف.
  - الماركسية علم أم ايديولوجيا.
- الاطار غير الماركسي في معالجة الايديولوجيا كظاهرة اجتماعية.
- الايديولوجيا في علم الاجتماع المعاصر.
- مناقشة وخاتمة.

مقدمة

« عصر الايديولوجيا » ، وصف يطلقه هنري ايكن على القرن التاسع عشر[1] . ولا نغالي اذا قلنا بأن القرن العشرين هو الأجدر بهذه التسمية لأنه برّ كل العصور التاريخية بما أولاه للايديولوجيا من أهمية وفاعلية في كل جوانب الحياة .

ففي هـذا القـرن ، يجد الانسـان نفسـه مطـوقـاً ، أينما استـدار بـالتكييـف الايديولوجي الخفي والمنظور الذي يطارده في كل مكان ، وفي كل وقت ، عبر سيل متطور من الأجهزة الايديولوجية البدائية (الخطابـة) والقـديمة (الكتـاب والمدرسة) ، وعبر دفق من الأجهزة الحديثة والفعالة (اذاعة ، سينما ، تلفزيون) التي تضافرت الثورة الصناعية والتكنولوجية على اختراعها وتطويرها كأدوات ممتازة وفعالة وقادرة على صنع الانسان ، وعلى تحديد آفاقه وتحديد درجة قبوله أو رفضه للوضع القائم ، وتحويله بعد اخضاعه واستلابه مع أشياء الطبيعة الى أدوات[2]

ومن هنا ، فإن تحديد الموقف من الايديولوجيا وتأثيراتها في قضايا علم الاجتماع ومداخله ونماذجه ، يكاد يكون المدخل الرئيسي لتحديد الموقف من هذه القضايا المعاصرة ولتحديد جملة الشروط التي تحيط بها وتحدد مفاهيم اتجاهاتها وتصوراتها .

(١) Aiken, H: The Age of Ideology, Houghton Mifflin, USA, 1956.
ايكن ، هنري : عصر الايديولوجيا ، ترجمة الدكتور فؤاد زكريا ومراجعة الدكتور عبد الرحمن بدوي ، مكتبة الانجلو المصرية ، مصر ، ١٩٦٣ .

(٢) Marcuse. H: One Dimensional Man, Beacon Press, Boston, 1964.

فطالما أن « علاقة الانسان بالمجتمع بالمقابل ما تزال تتحكم بها نواظم ايديولوجية »[1]، فهل الايديولوجيا أداة استلاب وتمويه أم هي أداة تحرير؟ إن الاجابة عن هذا السؤال كانت شاغلا رئيسيا للعديد من المفكرين منذ انتشر وشاع استعمال هذا المصطلح في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر.

ولكن، هل من الممكن الاجابة عن هذا السؤال قبل الاجابة أولا عن سؤال أسبق يدور حول مفهوم الايديولوجيا نفسها؟ فمن اللازم قبل الشروع في إيضاح تأثير الايديولوجيا في بعض قضايا علم الاجتماع، الوقوف على أصل هذا المصطلح ودلالاته المعرفية والسياسية، وكشف المعاني المختلفة التي اكتسبها المصطلح من خلال التحليل التاريخي والاجتماعي لتطوره، وأن نقف على المعاني والمدلولات المختلفة التي ترتبط به كمصطلح، لاستخلاص معانيها المتداخلة وتنسيقها على نحو يتيح لنا من خلال القيمة الايضاحية للمصطلحات، القدرة على تحليل ذلك الترابط العضوي بين قضايا علم الاجتماع (ومنها نماذج التنمية) والايديولوجيا.

إن النقاش والمناظرات الواسعة الدائرة حول هذا المفهوم، « لم تفض حتى اليوم الى نتائج حاسمة ترقى الى مرتبة اليقين والحقائق العلمية الموضوعية، فهذا عائد إلى طبيعة الموضوع بالذات »[2].

إن الالتباس المحيط بمفهوم الايديولوجيا لدى المتناظرين لا يعفينا من مهمة إرجاع هذا الالتباس الى مصادره الأولى من خلال الالمام بمجمل عناصر تلك المناظرات. فهناك ميل أساسي في العلوم كلها يتجه الى إيضاح مفاهيمها

---

(١) ماركوفيتش، م شيل: العلم والايديولوجيا، مجلة (مسائل الاشتراكية الراهنة)، العدد ٥٥، أوكتوبر ـ ديسمبر (تشرين الأول ـ كانون الأول) ١٩٥٩، ص ١٠٣.

(٢) جورج طرابيشي: الماركسية والايديولوجيا، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧١، ص ٩.

ومصطلحاتها وتعريفها، وتحديد معانيها بغية توصيل هذه المفاهيم الى درجة من الدقة العلمية تسمح بإدراجها في قاموس تلك العلوم. فلم يعد تعريف المفاهيم والمصطلحات يشكل فقط شرطاً مسبقا للبحث العلمي، بل إنه أحد أبعاده الأكثر أهمية.

يشكل التعريف إحدى أعقد المشاكل في ميدان العلوم الاجتماعية، وخاصة علم الاجتماع. فما زال الغموض يسود كثيراً من مصطلحاته ومفاهيمه. فكلما بدا لفظ أنه محسوب على اللغة السوسيولوجية، كلما اشتدت الحاجة الى تفحصه وتقليب معانيه ونقد هذه المعاني قبل انخراطه في المعجم السوسيولوجي.

فالعلوم الطبيعية، والعلوم الرياضية، المسماة علوماً دقيقة، غالباً ما تتخلص من التعريفات اللغوية، بفضل المنطق الشكلي، إذ تستبدل هذه العلوم الكلمات برموز اصطلاحية، تكون محددة المعالم محصورة الدلالة. أما التعريف بواسطة الكلمات، فيكتنفه دائما إطار واسع من المدلولات المتداخلة، المتوافقة حينا، والمتنافرة حينا آخر، الأمر الذي يقود الى الالتباس، وبالتالي الى الغموض فالإبهام.

صحيح أن التعريفات والمفاهيم الدقيقة المتفق عليها باتت تستخدم في العلوم الاجتماعية أكثر فأكثر، لكنها في الواقع، تقتصر على بعض الجوانب وما زالت تقصر عن الاحاطة بالجوانب الأخرى (القيمية، السياسية، الثقافية.. الخ) التي تستلزم تعريفات لغوية، متداخلة المرامي، الأمر الذي يجعل عملية التعريف حتى الآن في هذا المضمار تعددية ونسبية.

تعود ظاهرة المجادلة المعرفية التي يثيرها إجمالا وضع المصطلح ـ المفهوم في العلوم الاجتماعية، الى سببين هما:

الأول: سبب عرضي، ينحصر في كون هذا التعريف تعريفا لغويا مصوغا بالكلمات، ولا يخفى ما للغة من مفاهيم متباينة. فاللغة بوصفها أداة اتصال وأداة تفكير والمظهر الأول والعفوي والمباشر للوعي الاجتماعي، قادرة وبفعالية على أن

تلعب دور جهاز ايديولوجي ممتاز في عملية التكييف الايديولوجي (الخفي) أو (اللامنظور). فعندما يصر العالم الرأسمالي الغربي على تسمية نفسه بأنه هو (العالم الحر)، أو عندما يختصر اسم اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) إلى اسم (الاتحاد السوفياتي) تحاشيا لاستخدام كلمة (الاشتراكية)، أو عندما تقرن اسرائيل على الدوام بين جيشها وبين الدفاع فلا تسميه إلا (جيش الدفاع الاسرائيلي) تمويها لطبيعته العدوانية وايهاما للرأي العام العالمي بأنها دوما في موضع المدافع عن النفس، لا يعود هناك مجال للشك في أن اللغة قادرة على أن تلعب دور جهاز ايديولوجي فعال.

الثاني: سبب جوهري يرتبط بالسبب الأول، وينحصر في منظورية هذه المصطلحات ـ المفاهيم في المضمار الانساني كنتيجة تنجم عن الافتراضات المنطقية والأفكار والمشاكل التي تكون محور الاهتمام، وعن أوضاع وانحيازات أولئك الذين يصيغونها، وأولئك الذين يستعملونها في محاولاتهم وضع وتطوير نماذج من المفاهيم والأفكار لفهم الانسان والمجتمع.

يمثل مفهوم الايديولوجيا أحد نماذج هذا النوع من المفاهيم العنقودية التي تستخدم بأقل قدر من الدقة في العلوم الاجتماعية، كغيره من المفاهيم الكثيرة التي عبرت من الأدب الفلسفي والعلمي الى الكلام اليومي والصحفي فتجرد من معناه، ثم عاد ونفذ مرة ثانية الى الأدب العلمي. ولذا كان من الصعب أحيانا، والى حد بعيد، أن يهتدي المرء الى مفاهيم كثيرة تستطيع أن تتحدى المنطق والفكر، وأن تكون مرنة ومبهمة، وأن تنفع لشتى المعاني، وأن تثير من الجدل حولها في العلوم الاجتماعية كمفهوم الايديولوجيا، إلا مفهوم الحرية.

فلا نكاد نجد باحثا في الفلسفة أو في علم الاجتماع أو في علم السياسة وخاصة الرواد الكبار منهم، إلا وظهرت في أعماله وتفسيراته ومنهجه دراسة الايديولوجيا. وازداد ظهور هذه الدراسات وضوحا تحت تأثير التحولات الاشتراكية على مدى العقود السابقة، وقيام النظام الاشتراكي العالمي ونمو العملية

الثورية العالمية، وانهيار الاستعمار واشتداد أزمة الرأسمالية العامة، حيث انفجرت فيها الثورات الطالبية، وخصوصا في فرنسا والمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتحول هذه الديمقراطيات المزيفة ـ على حد تعبير هربرت ماركوز ـ الى مجتمعات للاستهلاك، وتحول الانسان نفسه فيها الى سلعة تجارية[1].

لذلك نرى أن أفضل طريقة لبلوغ قدر ممكن من الموضوعية في فهم ماهية الايديولوجيا ـ تحديد معانيها ومدلولاتها المتداخلة ـ إن لم أقل الطريقة الوحيدة المتاحة، تقوم على أساس استخلاص مجموعة من الموجهات المحورية التي تعين على تصور الأبعاد الأساسية لها، من خلال الاستعراض التحليلي لعدد من أهم التعريفات الرئيسية التي أعطيت لها. ومن تنسيقها على نحو يضفي شيئاً من الوحدة على ما يتصل ببعضه بعضا من هذه المعاني، ومحاولة رسم مخطط تمهيدي توفيقي جامع منها، مبني على أساس اعتباره وظيفه وسيلية، يصلح كقاعدة للتحليل في الأجزاء الأخرى من هذا البحث، أما القسم الختامي منه فسيزيد بدوره هذا المخطط وضوحا وصقلا.

إن تعقد التيارات الايديولوجية وتعدد أوضاع الذين يبشرون بها يجعل من العسير:

أولا: اختيار ممثليها في بحث واحد.

ثانيا: اختيار النصوص التي تعرض لهؤلاء الممثلين أنفسهم.

فعملية الاختيار هنا مزدوجة وفي كل مرحلة منها صعوبة وحيرة.

يستطيع الدارس للتعريفات التي أعطيت اليوم لمفهوم الايديولوجيا وكافة مظاهرها وأشكالها، وبطريقة تحليلية، أن يلحظ وجود ثلاثة أصناف رئيسية منها هي[2]:

---

(١) Marcuse: Op. Cit.

(٢) د. محمد عاطف غيث (حرره وراجعه): قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٧٩، ص ٢٣٤ - ٢٣٦.

التعريفات التكوينية: التي تنبثق من الظروف التي صاحبت نشأتها. و**التعريفات البنائية**: وهي تنطلق من السمات التي تميز الأحكام التي تكون الايديولوجيا عن تلك التي تكون مظاهر المعرفة الأخرى كالعلم مثلا. أما **التعريفات الوظيفية**: فإنها تركز على الوظائف التي تقوم بها الايديولوجيا في مواجهة المجتمع والجماعات والأفراد.

هناك اتجاهان عريضان متقاطعان على تعارضهما، يضمان مختلف الاتجاهات الثانوية حول معنى الايديولوجيا. الاتجاه الأول، هو **الاتجاه المادي** الذي يشير الى ضرورة التأكيد على تكامل البنائين الفوقي والتحتي في تساند ضروري، والذي يصر على اعتبار مركز الثقل في الايديولوجيا تحدده الطبقة المهيمنة في المجتمع وتصبح ايديولوجيتها بالتالي طاغية على باقي الايديولوجيات. والاتجاه الثاني، هو **الاتجاه المثالي** الذي يرفض فكرة الايديولوجيا المهيمنة أي المرتبطة بطبقة مسيطرة، ويقول بتعدد الايديولوجيات وتوازيها.

من هذين الاتجاهين سنختار نصوصنا، على «أن تتوافر في النصوص المختارة صفتان: الأولى، أن تكون ممثلة لتفكيره بإيجاز. والثانية، أن تكون دالة على اتجاهه الايديولوجي»[1]، حتى لا يتحول البحث الى ببليوغرافيا لا معنى لها بالاسماء والاقتباسات. وكان اختياري النهائي قائما على «عوامل ثلاثة هي الأصالة والتأثير التاريخي والأهمية المعاصرة»[2].

الايديولوجيا بمعناها اللغوي:

صحيح القول إن مصطلح الايديولوجيا كان قد اكتسب أهمية خاصة منذ السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، حينما بدأ الصراع بين المذاهب السياسية يفرض نفسه بقوة على العالم الحديث. ويؤكد الكثيرون أن مصطلح الايديولوجيا

---

(١) هنري ايخن: المرجع السابق نفسه، ص ٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢.

قد شغل مكانة حقيقية في مطلع القرن التاسع عشر بعد أن أسهمت الماركسية في بلورته، وكشفت عن مشكلة الايديولوجيا ووضعتها في صيغتها الأصلية[1]. إلا أن تتبع أصول هذا المصطلح، يكشف، أنه قد ظهر مثله في ذلك، مثل الكثير من مصطلحات العلوم الاجتماعية خلال القرن الثامن عشر في عهد الفلاسفة الذين جاؤوا بعد فلاسفة عصر التنوير وقبل الثورة الرومانطيقية. وفي هذا الصدد يؤكد بندكس، أن نشأة العلوم الاجتماعية كما نعرفها اليوم، قد ارتبطت منذ البدء بظهور ثقافة تسمح بتعدد الأفكار والآراء وتنوعها، وتسمح بوجود اختلاف في المنظورات ووجهات النظر. وقد ظهرت هذه الثقافة في أوروبا مع تحطيم مرتكزات التنظيم الاقطاعي القامع للحريات، أو إنها الجانب المتأخر من هذه الثقافة[2].

واذا ما عدنا الى الأصل التاريخي، والى المدلول اللغوي الاشتقاقي لمفهوم الايديولوجيا، فسنجد أن هذه الكلمة التي ظهرت لأول مرة في فرنسا[3]، وذات الأصل اليوناني، قد حارت في مسيرتها بين الفكر الفرنسي السياسي والفكر الفلسفي الالماني فجمعت بين الصورية والخصوبة. وأما عن مدلولها اللغوي الاشتقاقي فنجد أنها مركبة من مقطعين هما (Idea ومعناها فكرة، وLoges ومعناها علم)، ولألفينا أنها تعني علم الأفكار، ويراد بها ذلك العلم الذي يدرس الأفكار من حيث نشأتها وأشكالها وقوانينها. إلا أنها كانت تستخدم في البداية للدلالة على كل فلسفة من الفلسفات المضادة للميتافيزيقيا واللاهوت. والمعروف أن لفظة ايديولوجيا، هي من صنع مدرسة فلسفية تجريبية حسية، مع ميل الى

---

(١) د. محمد علي محمد: اصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٠، ص ٣٣٩.

(٢) Bendix. R: Sociology and Ideology: In, E. Tiryakian, The Phenomenon of Sociology, A. C. C., N. Y. 1971, P-174.

(٣) Plamenatz, J: Ideology, Pall Mall Press Ltd, London. 1970.

المادية، كان لها شأن كبير ونفوذ بالغ في فرنسا في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر. وفي رأي أصحاب هذه المدرسة ومنهم الكونت انطوان ديستوت دوتراسي (١٧٥٤ - ١٨٣٦) يوجد علم للمعاني أو للمفاهيم المجردة، يدرس نشوءها ويستطيع أن يعيد تركيبها كاملة بدءاً من الاحساسات[١] . كتب دو تراسي في نهاية القرن الثامن عشر قائلا : « إن اللاهوت هو فلسفة طفولة العالم . وقد آن الأوان ليخلي الساح لسن رشده . لنه من وضع الخيال .. في حين تقوم الفلسفة الاخرى - الايديولوجيا - على الملاحظة والتجربة »[٢] .

لمصطلح الايديولوجيا أصل ثوري[٣] ، فقد ارتبط منذ البدء بالفيلسوف الفرنسي دوتراسي ابان فترة الثورة الفرنسية الكبرى (١٧٨٩) والفترة التي تلتها مباشرة[٤] ، ثم ما لبث أن كتب لهذا المصطلح الشيوع والانتشار بين الدارسين الفرنسيين ابان القرن التاسع عشر[٥] . وقد وردت اللفظة أول ما وردت في كتابه (مذكرة حول ملكة التفكير) في نهاية القرن الثامن عشر، حينما كان الفلاسفة يفكرون مليا في أصل الأفكار . « وجرت محاولات لاستقصاء العلاقات بين الأفكار ولاكتشاف مصدر هذه العلاقات في الجسم البشري وعملياته الفيزيولوجية .ومنذ ذلك الحين، صار يفترض بأن العقل يعتمد على المادة المفهومة هنا بمعنى الطبيعة . وفي هذا التقليد تعبر الايديولوجيا عن اعتماد العقل على

---

(١) لوفيفر، هنري: ماركس وعلم الاجتماع، ترجمة بدر الدين قاسم الرفاعي، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٧١ ، ص ٦٥ .

(٢) جورج طرابيشي : المرجع السابق نفسه ، ص ١٢ نقلاً عن البيرسوبول « تاريخ الثورة الفرنسية » - غاليار - باريس، المجلد ٢ ، ص ٣١٠ .

(٣) Ganguli. B. N: Nature and Significance of Ideology, Sociological Bulletin, India Vol. 22 (17) March 1973, P-1.

(٤) Ibid, P-1.

(٥) د . محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٤ .

العمليات المادية الأساسية، ولهذا السبب يعرف هذا التقليد بالمادية الفيزيولوجية»[1]. ثم كرس دوتراسي استعمال مصطلح الايديولوجيا، بالمدلول الابستمولوجي[2]، من خلال المعنى الذي أعطاه إياه في كتابه الآخر (مشروع عناصر الايديولوجيا) (١٨٠١). وتعني هذه الكلمة عنده: «العلم الذي يدرس الأفكار، بالمعنى الواسع لكلمة أفكار، أي بجمل واقعات الوعي من حيث صفاتها وقوانينها وعلاقتها بالعلائم التي تمثلها لا سيما أصلها»[3].

فهذه المدرسة إذن كانت تسعى في البداية، لأن تكون علما للمعاني والأفكار المجردة يدرس نشوءها وتاريخ تطورها، بدءاً من الاحساسات الأولية، التي اهتم بها عصر العقل (القرن السابع عشر ـ لوك خاصة)، والتي طورها كوندياك، وانتهاء بمرحلة تبلورها في صيغ تركيبية كاملة. ولم تكن تلك الصياغات وقفا على القضايا المعرفية فقط، بل جاوزتها إلى الأمور السياسية أيضاً. فوقفت بذلك وراء قادة الثورة الفرنسية واستعمل أولئك القادة أفكار (مدرسة الايديولوجيا) كسلاح لا يستغنى عنه في الصراع ضد العقائد السياسية والدينية المتسلطة التي اعتمد عليها النظام السابق في الحكم. وفي الواقع فإن حكومة الثورة البرجوازية قد «قصرت اعترافها على هذه الفلسفة، وكان الفلاسفة الايديولوجيون الوحيدين المعترف بهم»[4].

وسرعان ما اكتسب هذا المصطلح معاني سلبية[5] حين استخدمه نابليون للسخرية والازدراء من أعضاء شعبة العلوم الاخلاقية والسياسية في (معهد فرنسا)

(١) د. بسام الطيبي: الخلفية الاجتماعية للايديولوجيات في المشرق العربي، قضايا عربية، بيروت، آب/ ١٩٨٠، ص ٣١.

(٢) د. أحمد الخشاب: التفكير الاجتماعي ـ دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠، ص ٦٨٩ وما بعدها.

(٣) دوتراسي: مذكرة حول ملكة التفكير.

(٤) هنري ايفن: المرجع السابق نفسه.

(٥) د. محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٤.

« الأكاديمية اليوم » وكلهم أصدقاء دوتراسي، والمفكرين المتنورين الذين ناهضوا سلطته الفردية المطلقة فأسماهم بالايديولوجيين.

وإذا كان نابليون هو الذي أعطى الكلمة معنى الحلم الطوباوي العاجز عن مواجهة الواقع وعن التأثير فيه، فإننـا لا نستطيـع أن نتجاهـل أن كـراهيتـه للايديولوجيا تعود الى خوفه منها ومن وظيفة النقد أو النقض التي يمكن أن تؤديها. وقد نحتت مدام دي ستال نصيرة الايديولوجيين كلمة جديدة لتشير بها الى خوف نابليون، الحاكم المستبد، من الايديولوجيا. هذه الكلمة المستحدثة هي (الايديوفوبيا)[1] وترجمتها الحرفية (الخوف من الأفكار). وكان نحتها لهذه الكلمة خير رد من الايديولوجيين على تهكم نابليون وخير دفاع عن الوظيفة العملية للايديولوجيا. فالايديوفوبيا تعني ضمنا أن الايديولوجيا ليست ثرثرة فارغة لا طائل تحتها ولا صلة لها بالواقع، وأنها على العكس من ذلك ذات تأثير كبير عليه.

إن هذه المناظرة التي دارت بين نابليون والايديولوجيين منذ أكثر من قرن ونصف من الزمن حول الايديولوجيا لم تفقد شيئا من أهميتها لأنها حددت الكثير من مدلول هذه اللفظة لأجيال عديدة. فما يزال الموقف من الايديولوجيا يدور في أحد فلكين: السخرية أو الخوف. السخرية بقدر ما تمثل الايديولوجيا فعلا محاولة طوباوية للهرب من عالم الواقع الى عالم الاحلام التصوري، والخوف (أو الأمل) بقدر ما تمثل الايديولوجيا تصورا نقديا للواقع القائم، تصورا يتجاوز ما هو كائن عليه هذا الواقع الى ما يجب أن يكون، ويدين حاضره باسم مستقبله.

لقد فشل تفاؤل فلاسفة القرن الثامن عشر في تحقيق إمكانية إصلاح الواقع بواسطة تغيير تأثير الأفكار الموروثة المسيطرة على الفكر الفردي، والتي تحجب الحقيقة البديهية عنه وتمنعه من الوصول اليها، فهذه الأوهام الموروثة « تؤثر في

---

(١) جورج طرابيشي: المرجع السابق نفسه، ص ١٥.

الفكر وتجعله يرى الأشياء طبقا لمنطقها هي، لا طبقا لمنطق الأشياء »[1]، لأنهم لم يدرسوا أصل تلك الأفكار الموروثة، بسبب طبيعة اعتقادهم بالطبيعة والعقل والحقيقة. فهناك « حقيقة ثابتة متجسدة في الطبيعة تنعكس بدون اعوجاج في العقل البديهي. والعقل في رأيهم، يعكس بطبعه الحقيقة على وجهها الصحيح. إذا عجز عن ذلك فبسبب الأفكار الموروثة التي تعكر صفاءه. وعندما تتبدد تلك الأفكار، بالتحليل يرجع العقل الى صفائه الأول، فيرى الحقيقة كما هي »[2].

إن كل طبقة صاعدة لا بد من أن تحمل تصورا جديدا للعالم. فمثل هذا التصور هو الذي يكرس وعيها لنفسها كطبقة منفصلة عن النظام القديم، ويكرسها في الوقت نفسه طبقة قائدة في وعي سائر طبقات المجتمع. وفلسفة التنوير هي المرآة التي عكست فيها البرجوازية الصاعدة رؤيتها لنفسها وللعالم، وهي أيضا المرآة التي أسقطت عليها الصورة التي ينبغي للطبقات الأخرى أن تتعرف بها. من أجل هذا كانت فلسفة التنوير فلسفة عقلانية. لأن البرجوازية الصاعدة كانت بحاجة الى العقل والى ملكوته. فمبدأ العقل ينقض كل سلطة لا تقوم على مبدأ العقل. والبرجوازية الصاعدة وهي تؤسس ملكوتها الجديد كانت أمام عالم تهدمه، وتعمل على تقويض سلطة تستمد كل مشروعيتها من تقاليد بالية وآراء مسبقة هي نفي فاضح للعقل ولسلطته.

وحاجة البرجوازية الصاعدة في مشروعها لتقويض النظام القديم الى تأييد سائر طبقات المجتمع دفعها الى تطويب نفسها كطبقة شمولية ممثلة لجميع الطبقات بعيدا عن كل خصوصية حتى الخصوصية الطبقية الأنانية. فكان من صالح البرجوازية الصاعدة بالتالي أن تكون عقلانية، لأن العقل تجريد، والتجريد

---

(١) د. عبدالله العروي: مفهوم الايديولوجيا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ١٩٨٠، ص ٢٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٢٥.

شمول، والشمول هدم للحواجز الخصوصية التي تبرر اللامساواة بين البشر. فالنبيل بالنسب أو بالدم ليس أكثر من انسان في حال تجريده، وكذلك البرجوازي، والانسان مساو للانسان، كما تساوي حبة الحمص حبة حمص أخرى، على حد تعبير جان بول سارتر في كتابه الأدب الملتزم[١]. وليس من قبيل الصدفة أن تكون كلمة (الأمة) قد حددت سماء عصر الثورة الفرنسية بأكمله مع أن العصر كان في جوهره عصر صراع طبقي حاد[٢].

حاجة البرجوازية الصاعدة الى هذه الشمولية هي التي حددت حاجتها الى العقل بوصفه مبدأ الشمولية بالذات. وقد كانت هذه الايديولوجيا العقلانية للبرجوازية الصاعدة تستند الى قاعدة مادية صلبة. فولادة نمط الانتاج الرأسمالي أدت الى تطور سريع للعلم والتقنية.

إن التضامن بين مشروع النقد النظري للفلسفة ومشروع النقد العملي للبرجوازية الصاعدة، والذي كان غائباً الى حد كبير عن أذهان فلاسفة التنوير، هو الذي أفشل كل امكانية لتحقيق الأهداف الاصلاحية لهؤلاء الفلاسفة الذين يكمن الطابع المثالي لنزعتهم المادية على وجه التحديد في تصورهم أن مشروع تحويل العالم هو مشروع فلسفي محض، وأن تطور المجتمع هو نتيجة لتطور الأفكار، وأن وعي التاريخ هو محركه.

وإذا أردنا أن نلخص الآن مساهمة مفكري القرن الثامن عشر في صياغة نظرية الوعي الاجتماعي، فإننا نقول إن أولئك المفكرين قد نحتوا كلمة الايديولوجيا لتكون علم الأفكار، علما وضعيا للتمييز بين الوعي الصحيح والكاذب، ولكن محاولتهم هذه بالذات كانت ايديولوجية، فهي لم تفض الى

---

(١) سارتر، جان بول: الادب الملتزم، ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، ١٩٦٥، ص ١٤.

(٢) جورج طرابيشي: المرجع السابق نفسه، ص ١٧.

وضع نظرية الايديولوجيات، وانما جاءت تتويجا (علميا) لايديولوجيا جديدة هي الايديولوجيا العقلانية للبرجوازية الصاعدة التي على الرغم من كل مزاعمها بالشمولية ليست إلا طبقة خصوصية في التاريخ. لم تجد صعوبة، بعد استيلائها على الحكم في أن تعيد صياغة كل شعاراتها لتكرس خصوصيتها وأنانيتها الطبقية وانفرادها بالسلطة.

وازاء تحول البرجوازية هذه الى طبقة محافظة، وافتضاح سرها كطبقة لا تتميز في الخصوصية والأنانية عن أية طبقة حاكمة أخرى، كان لا بد من أن تظهر الى حيز الوجود حركة احتجاج. فها هو الأب ساباتييه دي كاستر يقول: «كلما استنارت الشعوب زاد شقاؤها»[1]، وكان لا بد من أن تأخذ حركة الاحتجاج هذه طابعا لا عقلانيا كرد فعل على تنصيب البرجوازية نفسها قيّمة على العقل، وكان لا بد أخيرا من أن يبادر الرجعيون، من أنصار النظام الملكي البائد الذين تضرروا من انهيار النظام القديم؛ ومن قيام الثورة الفرنسية، قبل غيرهم الى احتضان الردة اللاعقلانية.

لقد أطلق على الردة اللاعقلانية التي كانت في بعض مظاهرها احتجاجا ثوريا على العقلانية، اسم الرومانسية التي سطع نجمها في اللحظة الفاصلة بين القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر. تلك المرحلة التي أخذت فيها البرجوازية تتحول من طبقة ثورية على وجه الاجمال الى طبقة محافظة على وجه الاجمال. وبالتوازي مع هذا التحول أخذت الايديولوجيا العقلانية تفقد شيئاً فشيئا طابعها النقدي والثوري لتكتسب شيئا فشيئا أيضا طابعا تبريريا ومحافظا[2].

من هذا المنظور التاريخي العيني نستطيع أن نفهم كيف أصبح لـ «اللاعقلانية» أي للرومانسية، وظيفة نقدية وتقدمية. فالرومانسية ليست

---

(١) البيرسوبول: المرجع السابق نفسه، ص ٣١٢.

(٢) جورج طرابيشي: المرجع السابق نفسه، ص ٢٩.

احتجاجا على العقل إلا بقدر ما أن العقل قد أمسى حكرا للبرجوازية، وليست اعتراضا على الشمولية إلا بقدر ما كانت لعبة الشمولية المجردة تخدم المصالح الخصوصية للبرجوازية. ولئن وجدت الرومانسية نفسها مكرهة على التحصن بمواقع لا عقلانية، فهذا لأن العقلانية أضحت سلاحا برجوازيا. وبالفعل، إن كل المشروع الرومانسي هو مشروع لمعارضة شمولية البرجوازية المجردة بشمولية عينية أي خصوصية. فوحّد الرومانسيون بين قضيتهم وقضية الحرية القومية.

ومهما أمكن للآراء أن تتفاوت بصدد الدور التاريخي الذي لعبته الرومانسية، فإن لها اسهاما لا ينكر في تطوير نظرية الوعي الانساني. ويكمن جوهر هذه المساهمة في محاولة اعطاء مضمون عيني لمفهوم ذلك الوعي، أي الانتقال به من مستوى التجريد الشمولي (الوعي الانساني العالمي) الى مستوى التخصيص العيني (الوعي القومي)، وبالتالي في توسيع مفهوم الايديولوجيا بحيث لا يضم الأفكار والنظريات السياسية والاجتماعية والفلسفية التي هي من نتاج الوعي الفردي فحسب، بل أيضا العادات والتقاليد والمشاعر الجمعية والخصائص القومية النفسية واللغوية التي هي الشكل المباشر والأولي للوعي الاجتماعي. ولئن كان العقلانيون قد ركزوا في تصورهم للايديولوجيا على لحظة الوعي، فإن الرومانسيين قد ركزوا على لحظة اللاوعي. والتمييز بين هاتين اللحظتين، وبالتالي تركيبهما، ضروري لأن عالم الايديولوجيا هو بالفعل عالم الأفكار والمشاعر معا. وتأثيرها يمتد الى العقل الواعي والعقل الباطن معا، وهي لا تكتسب كامل فعاليتها ما لم تستبطن، وما لم تتمكن من الغرائز، والدوافع اللاشعورية تمكنها من العمليات الواعية والمنظمة عقليا[1].

ولكن، على الرغم من هذا المضمون العيني الذي أعطاه الرومانسيون لمفهوم الوعي الانساني، فإن الخطوة الحاسمة نحو الفهم العلمي للايديولوجيا لم يقيض لها أن تبدأ إلا مع ظهور الماركسية.

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٣٦.

الايديولوجيا كظاهرة اجتماعية ـ المعالجة الماركسية:

مرت أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر نتيجة للثورة الصناعية فيها، بالعديد من التغيرات والأزمات التي أدت بأعضاء تلك المجتمعات الى الوقوع في العديد من المواقف المتأزمة، والى شيوع اضطراب وصراع، داخل كل مجتمع منها، متفاوت التأثير في فئات تلك المجتمعات وأفرادها.

وقد أكد العديد من مفكري تلك المرحلة على أهمية فهم دلالة هذه التغيرات الجذرية التي أصابت المجتمعات الأوروبية التي شهدت الثورة الصناعية، خلال فترة انهيار المجتمع التقليدي والتحول الى المجتمع الصناعي، في ضوء التطور التاريخي العام. فتدفقت المحاولات المتتابعة لتدرس (طبيعة الانسان) وموقفه من المجتمع، في ظل ثورات سياسية عدة، واكبتها حروب فكرية واجتماعية، أطاحت بنظم اقتصادية أوروبية، وهدمت قلاع العصور الوسطى. فتغيرت ملامح البناء الأوروبي بحلول المجتمع الصناعي، وازدهار البرجوازية، واندحار الاقطاع.

كان ماركس أبرز الذين تقدموا وبلوروا محاور ارتكاز أساسية لنظرية اجتماعية وتاريخية لفهم التغيرات الحاصلة في المجتمعات الأوروبية. إن ضخامة تأثيره كانت ولا تزال أمرا لا شك فيه في هذا المجال. ولا يمكن لأحد أن يتجاهله. إن تحليله للمشكلات الرئيسية للايديولوجيا ينطوي على منطلقات أساسية، وعلى تصور معين لوجود الانسان والمجتمع ومصيره الأخير. فالمجتمع عند ماركس، موجود واقعي، وإن طبيعة الواقع الاجتماعي هي عبارة عن أساس مادي في حالة تغير وسيرورة دائمين، وهو لا ينفي الصراع، وقدرة الانسان على تغيير بيئته وعالمه. فارتبط مفهوم الايديولوجيا على يديه ارتباطا وثيقا وعضويا بمفهومي المجتمع والتاريخ. فماركس هو الذي أكسب هذا المفهوم وكثيرا من المفاهيم الجديدة غيره، أهمية بالغة ودلالة اجتماعية في كل ميادين البحث[1].

(١) د. مصطفى الخشاب: المرجع السابق نفسه، ص ٦٨٩.

« فأدخل فكرة الايديولوجيا في صلب الدراسات السوسيولوجية ونادى بحتمية التاريخ، وعالج فكرة الضرورة والفاعلية في دراسة العمليات الثقافية والتاريخية »[1].

لم يأخذ ماركس بمفهوم فلاسفة التنوير لمصطلح الايديولوجيا، رغم اعجابه بهم وتشبعه بتعاليمهم. ولكنه، استعار المفهوم الرائج لهذا المصطلح في الأوساط الباريسية الاشتراكية « حيث عادت الايديولوجيا تعني لديهم التفكير غير العقلاني، غير النقدي، الموروث عن عهد الاستبداد »[2]. إلا أن المعروف عن ماركس، قبل كل شيء، أنه قد ورث الشيء الكثير عن الفلسفة الالمانية على وجه العموم، وعن هيجل على وجه التخصيص، وبشكل أكثر تحديدا عن الهيجليين اليساريين، بعد أن أجرى تعديلا تصحيحيا هاما على كثير من المفاهيم التي تأثر بها من جميع هؤلاء. لعل أبرزها، هو اعادة تنصيب « جدلية هيجل على قدميها بعد أن كانت عنده واقفة على رأسها، ورجلاها الى فوق »[3]. فكان لا بد من أن يحمل مفهوم الايديولوجيا في المؤلفات الأولى لماركس، آثاراً متأصلة في الفلسفة الالمانية لا تتضح لنا في مشروع فلسفة التنوير. فلقد « نجمت فكرة الايديولوجيا أصلا في الفكر الماركسي، على اعتبار أنها انعكاس للصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الذي يتحكم بالضرورة في الفكر الطبقي، ويتركز في تلك المواقف والارتباطات العامة التي تتعلق بصراع الجماعات والطبقات عبر التاريخ »[4].

ولكن كيف يفقه الانسان واقعه؟ يجيب ماركس انطلاقا من الواقعية العلمية

---

(١) Mannheim. K: Essays on Sociology of Knowledge, London, 1952, P-4.

(٢) عبدالله العروي: المرجع السابق نفسه، ص ٢٩.

(٣) انجلز، ف: لودفيغ فيورباخ، المنشورات الاشتراكية، ١٩٤٦، ص ٣٤.

(٤) Mannheim, K: Ideology and Utopia, 4th Edition, Translated by Louis Wirth and Edward Shils, London, Routledge and K. Paul, 1968, P.36.

صدرت ترجمة بالعربية لهذا الكتاب تحت اسم الايديولوجيا والطوباوية قام بها د. عبد الجليل الطاهر، عام ١٩٦٨، عن مطبعة الارشاد، بغداد.

بما مفاده ، أن المفاهيم الذهنية الظاهرة والكامنة في الذات الانسانية ، إنما تنبت من الواقع المعاش . بمعنى ، أن ضغط الواقع المعاش يدفع الانسان الى خلقها لسد حاجات حياتية اجتماعية معينة . « إن التشكيلات المبهمة الحاصلة في أذهان الناس ، هي بالضرورة تصعيدات ناجمة عن عملية حياتهم المادية التي يمكن ادراكها واقعيا ، والتي تخضع لأسس مادية عينية . فالأخلاق والدين والميتافيزيقيا وسائر تجليات الايديولوجيا ، وكذلك أشكال الوعي المتطابقة معها ، لا تقدر أن تحتفظ بمظهرها الاستقلالي لمدة طويلة ، إنها لا تملك تاريخا ولا تطورا ، بل على العكس من ذلك ، فالبشر هم الذين يحولون وجودهم الواقعي ويحولون فكرهم ومنتجات فكرهم من خلال تطوير انتاجهم المادي وعلاقاتهم المادية . فالحياة لا تتحدد بالوعي ، بل الوعي هو الذي يتحدد بالحياة »[1] . وتعكس كل أشكال الوعي الاجتماعي العلاقات الاقتصادية بطريقة أو بأخرى . فبعضها كأشكال الوعي السياسي القانوني يعكس العلاقات الاقتصادية مباشرة ، والبعض الآخر كالفن والفلسفة ، إن هو الا انعكاسات غير مباشرة لها . « وترتبط بكل شكل من أشكال الوعي الاجتماعي تنظيمات ومؤسسات بعينها ، فترتبط الأحزاب السياسية بالأفكار السياسية وترتبط مؤسسات الدولة بالأفكار السياسية والقانونية ، وترتبط الكنيسة وتنظيماتها بالدين هلمّ جرّا . فلكل تكوين اجتماعي اقتصادي قاعدة محددة وبناء فوقي يقابلها »[2] .

فمن المعروف أن ماركس يبني تحليلاته لتلك المشكلة في ضوء تفرقته الشهيرة بين البناء الأساسي للمجتمع والبناء الفوقي له . فقد « التفت علم الاجتماع الماركسي الى عوامل الانتاج ، باعتبارها الأساس الحقيقي ، أو البناء الأسفل الذي اليه يستند

---

(١) 'Marx, K. and Engels, F: Basic Writings on Politics and Philosophy, edited by L. S. Feuer, Collins, 1969, P-288.

(٢) Afanasyev, D. V. and others: Foundementals of Scientific Socialism, Moscow, Progress Publishers, 1959, P-258.

البناء الأعلى »[1] . فقد كتب ماركس في مقدمة كتابه (اسهام في نقد الاقتصاد السياسي) قائلا : « تقوم بين الناس في الانتاج الاجتماعي لحياتهم، صلات معينة ضرورية مستقلة عن ارادتهم . علاقات الانتاج هذه تقابل درجة معينة من درجات نمو قواهم الاجتماعية المادية . ويؤلف مجموع هذه العلاقات الانتاجية البنية الاقتصادية للمجتمع . وهي القاعدة الشخصية التي تنهض فوقها بنى فوقية حقوقية وسياسية ، والتي تقابلها أشكال معينة من الوعي الاجتماعي . إن أسلوب انتاج الحياة المادية يشرط ـ سلسلة أفاعيل الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية بصورة عامة[2] .

واذا ما حاولنا مواصلة التحليل للتعرف على مفهوم ماركس لمصطلح الايديولوجيا فإننا سنجده « نقطة مركزية في كل المناقشات الماركسية حول البناء الفوقي »[3] . فقد أورد هذا المصطلح في كتاباته ضمن صيغ تعبيرية عديدة، لدرجة أن جورفتش قد ظن في احدى دراساته[4]، أن هناك ثلاثة عشر تعريفا للايديولوجيا وردت في كتابات ماركس .

إلا أن هناك خطا موحدا بين كل هذه التعريفات يشدها بعيدا عن تقلب أو تحول في الاتجاه . فنحن نعتقد بأن الصيغ التعبيرية العديدة لمفهوم الايديولوجيا عند ماركس قد فهمت لدى البعض بشكل سطحي ومختلط . ولذلك فسأكرس جهدا كبيرا في توضيح حقيقة هذا المصطلح عند ماركس من خلال تعزيز استنطاقي لأفكار ماركس والتدقيق في استخدامه لهذا المصطلح، أكثر من اجراء

---

(١) Merton, R: Sociology of Knowledge, The 20 th. Century Sociology. New York, 1945, P-373.

(٢) K. Marx and F. Engels: Op. Cit, P, 84.

(٣) Sumner, Colin: Reading Ideologies, Academic Press, London, 1979. P-4.

(٤) جورفتش، جورج: دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة أحمد رضا ومراجعة د. عز الدين فوده، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢، ص ٥٠ ـ ٥٤ .

مسح شمولي لتعاريفه . وحيث يصمت ماركس فسننشد الى الماركسيين الآخرين دون أي بتر لبعض مؤلفات ماركس من جسم الماركسية ، أو احالتها على المعاش في متحف التاريخ ـ على حد تعبير ألتوسر نفسه ـ فتلك عملية تعسفية تعرض الماركسية الى تشويه خطير ، يفرغها من محتواها الانساني الثوري .

كان ماركس أول من اكتشف أن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ والقانون الأساسي لتطوره . وانطلاقا من المقدمة العامة للصراع الطبقي عند ماركس، اكتسبت الايديولوجيا مضمونا عينيا ثابتا وقابلا للملاحظة العلمية . وكفت عن أن تكون معلقة في الفراغ أو محلقة فوق التاريخ . وكفت عن أن تكون طيفا هائما وتجليا لـ (الفكرة المطلقة) أو لـ (روح الشعب) لتستعيد أبعادها الحقيقية وصلابتها التاريخية كوجهة نظر محددة لطبقة محددة. فلا وجود في المجتمع الطبقي لأفكار اجتماعية لا تتلبس طابعا طبقيا ، وكل طبقة اجتماعية لا بد من أن تفرز تصورها الخاص للعالم تعبيراً منها عن وضعها في التاريخ، وعن مصالحها ، وحاجاتها ، وعلاقاتها بالطبقات الأخرى . « إن أفكار الطبقة السائدة هي في كل عصر الأفكار السائدة أيضا ، يعني أن الطبقة التي هي القوة المادية السائدة في المجتمع هي في الوقت ذاته القوة الفكرية السائدة »[1] فالطبقة هي علة سيادة الأفكار وليست الأفكار هي علة سيادة الطبقة . فحالما تكف السيادة الطبقية بصورة عامة عن كونها شكل النظام الاجتماعي لا مفر من أن تتلاشى سيطرتها الفكرية[2] . وهذا لا يعني بالطبع أن الأفكار لا تستطيع أن تستمر في الحياة بعد زوال سيادة الطبقة التي أنتجتها ، ولكنها لا تستمر في هذه الحال كأفكار سائدة[3] . وكما يقول انجلز: إن ملكوت العقل لم يكن إلا ملكوت البرجوازية ،

---

(١) ماركس وانجلز: الايديولوجيا الالمانية ، ترجمة الدكتور فؤاد ايوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٧٦ ، ص ٥٦ .

(٢) المصدر السابق نفسه ، ص ٥٨ .

(٣) جورج طرابيشي: المرجع السابق نفسه ، ص ٣٨ .

وقد أضفي عليه طابع مثالي . وان عقد روسو الاجتماعي لم يأت وما كان في امكانه أن يأتي الى العالم الا في شكل جمهورية ديموقراطية بورجوازية . وان مفكري القرن الثامن عشر الكبار، شأنهم شأن أي واحد من أسلافهم، ما كان في وسعهم أن يتجاوزوا الحدود التي حددها لهم عصرهم[1] .

إن مواصلة استنطاقنا لماركس لتحديد مفهوم الايديولوجيا من منظور صراع الطبقات تستلزم تحديد التمييزات الأساسية المترابطة التالية التي يقوم عليها الأساس النظري العام لتصور ماركس لمفهوم الايديولوجيا .

مفهومات وحدود أساسية

١ ـ البناء التحتي والبناء الفوقي:

لم يعتبر ماركس عناصر الوعي كأساس لأي تشكيل اجتماعي، « وعلى أي حال فإن هذا واضح بشكل كبير، فالأجيال في العصور الوسطى لم تتمكن من العيش على الكثلكة، كما لم يتمكن العالم القديم من العيش على السياسة . بل على العكس من ذلك، فإن الطريقة التي كانوا يكسبون بها عيشهم هي التي تفسر لماذا لعبت سياستهم وكثلكتهم دورا رئيسيا في حياتهم»[2] . لقد آمن ماركس بان « نمط الانتاج هو الذي يحدد عموما سمات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية »[3] ، وبأن « الصور المحددة للتفكير الاجتماعي »[4] مرتبطة « بالبناء الاقتصادي للمجتمع »[5] .

---

(١) انجلز: الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية، في المؤلفات المختارة لماركس وانجلز، منشورات دار التقدم، موسكو، ١٩٥٥ ، المجلد الثاني ص ١٢٢ .

(٢) Marx. K: Capital, Vol. I. Lawrence and Wishart. London. 1974. P-86.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid.

(٥) Ibid.

إن إصرار ماركس على أن البناء الاقتصادي هو الأساسي في دينامية كل تشكيل اجتماعي، لم يرتبط بمحاولة له للبرهنة على أن كل شيء ليس اقتصاديا هو إنتاج مباشر وفوري للاقتصاد.

كان ماركس يقصد بمفهومه للبناء الاقتصادي (كأساس حقيقي)[1]، بأن هذا البناء الاقتصادي يضفي تصنيفا وتأثيرا للصور الأخرى من الأنشطة الاجتماعية. فالبناء الاقتصادي حسب تعبير ماركس « اضاءة عامة تغير كل الألوان وتحدد خصوصيتها »[2].

وهكذا، فبينما ينتج البناء الاقتصادي عناصر محددة من الوعي الاجتماعي، ويعمل كمحدد أساسي للايديولوجيا السائدة، فإن بعض عناصر الوعي الاجتماعي، قد تنتج عن أنواع أخرى من الممارسات الاجتماعية. ولهذا السبب يتمكن ماركس وانجلز من القول في كتاب (الايديولوجية الالمانية)، بأن: « لا يمكن للوعي أن يكون أي شيء آخر أكثر من كونه وجودا مدركا، وأن وجود الأشخاص هو عبارة عن عملية حياتهم الحقيقية »[3].

إن صور الوعي الاجتماعي ومادته بالنسبة الى ماركس، مرتبطة بشكل وثيق بالوجود اليومي للناس، ولا يوجد في فراغ، وهما مظهران مكملان للممارسة الاجتماعية. وينشأ من الوعي من خلال الممارسة الاجتماعية، ويعمل كمحدد اجتماعي لمشتقاته. إن صور الوعي الاجتماعي وعناصره ليست اختراعا فرديا، وإنما تعكس وضع الحياة الكلية لجماعة ما، ففي كتاب الثامن عشر من برومير، يطور ماركس الأطروحة التالية: « فوق الأشكال المختلفة للملكية، فوق شروط البقاء

(١) Marx, K and Engels, F: Selected Works. Lawrence and Wishart. London. 1973, P-181.

(٢) Marx, K: Rundrisse, Penguin, Harmondsworth, London. 1973. P-107.

(٣) Marx. K. and Engels, F: Collected Works. Vol. 5, Lawrence and Wishart. London. 1976, P-36.

الاجتماعية، ينهض بناء فوقي كامل من المشاعر والأوهام وأنماط التفكير ووجهات النظر الى العالم، المتميزة بعضها عن بعض، والمشكّلة تشكيلا خاصا. إن الطبقة بأسرها تخلقها وتكونها على أساس شروطها المادية وعلى أساس العلاقات الاجتماعية التي تقابلها. وقد يتصور الشخص الفرد الذي يستمد هذه المشاعر والآراء تقليديا من العرف والتربية، إنها هي التي تشكل البواعث الحقيقية ونقطة البدء في تصرفه»[1]. إن صور الوعي الاجتماعي وعناصره هذه، هي التي تشكل الشبكة العقلية التي من خلالها تختبر الجماعة وضعها. «إن نفس الأشخاص الذين يؤسسون علاقاتهم الاجتماعية، طبقاً لانتاجيتهم المادية ينتجون أيضا المبادىء والأفكار والمقولات أيضا، طبقا لعلاقاتهم الاجتماعية»[2]. لا يستثنى أحد أو جماعة من هذه القاعدة التي تقول بأن العلاقات الاجتماعية هي التي تحدد نمط الوعي الاجتماعي.

هل صحيح أن ماركس لم يوضح تلك الارتباطات الصارمة بين الأساس الاقتصادي للمجتمع وبين البناء الفوقي[3]؟ ربما كان الأمر على النقيض من ذلك، فقد بيّن ماركس أن جميع البنى الفوقية تتصل بالشروط الاقتصادية والاجتماعية، لكنها لا ترتهن بها وحدها وهي ليست انعكاسا سلبيا لها. فلعل الارتهان والانعكاس قد لازما الانسان زمنا كان تميزه فيه كوعي غير محدد. أما بعد ذلك، فالوعي قد خلق لتطوره قوانينه الخاصة نسبيا، بحيث إن المسافة بين الوعي والشروط الاقتصادية ـ الاجتماعية تزداد بتطور الوعي وتشكله وتعقده وتشعبه. فالبناء الفوقي يلعب دورا فعالا في العملية التاريخية، ويؤثر في كل جوانبها، بما

---

(١) Marx, K. and Engels. F: Selected Works. Op. Cit. P-117.

(٢) Marx, K. and Engels. F: Collected Works. Vol. 6, Lawrence and Wishart, London, 1976. P-166.

(٣) تيماشيف، نيقولا: نظرية علم الاجتماع، ترجمة د. محمود عودة وآخرين، دار المعارف، الطبعة الخامسة، مصر، ١٩٧٨، ص ٨٦.

في ذلك الجانب الاقتصادي الذي يدين له هذا البناء بوجوده. فالعلاقة بين البنائين ليست وحيدة الاتجاه. فالماركسية تنظر الى التغير الاقتصادي باعتباره نقطة البدء من أجل التحليل، وهي تؤكد وجود نوع من التساند والارتباط بينهما، حيث يمكن لأحدهما أن يكون سببا في تغير الآخر تبعا للظروف. فالقول بأن التغير الايديولوجي يصحبه دائما تغير اجتماعي حقيقة أكدها كل الماركسيين. إن أيّا من البنائين سواء التحتي منهما أم الفوقي لا يتمتع بحدود سلفية جاهزة، نهائية ومطلقة، بل تتعدل حدودهما وملامحهما تبعا للعلاقة الواقعية الجدلية بين المتحول والثابت، بين الآني والمطلق وبين الوعي والشروط التحتية له. «إن عملية تعقل الواقع واخضاع العقل للواقع، مشروع يتجدد دوما»[1]، إما بصورة بطيئة أو بصورة سريعة. وفي حال تطابق وتماثل العلاقات الانتاجية مع قوى الانتاج، فإن تلك العلاقات تكون بمثابة المحتوى الأساسي للتشكيلة الاجتماعية، وبالتالي فعلى أركانها تنهض كل البنى الفوقية الحساسة والشفافة عاكسة ذلك المحتوى ومعبرة عنه في آن واحد. بالطبع، إن البنية الاجتماعية التي تشكل كلا واحدا من حيث قوى وعلاقات الانتاج وما فوقهما من كيانات ايديولوجية ثقافية وروحية، لا يمكن أن تكون كلا صافيا خاليا من التناقضات والاختلافات إلا في الذهن المجرد للماديين الميكانيكيين. حيث إن ماركس لم يتحدث عن انماط وكيانات إنتاجية صافية وخالصة على الإطلاق قط، بل تحدث بالدرجة الأولى عن سيادة نمط إنتاجي معين في مرحلة تاريخية محددة.

للايديولوجيا شكل ومحتوى، وغالبا ما يتغير شكلها بسرعة تفوق أضعافا مضاعفة سرعة تغير محتواها. وترجع هذه العلاقة المتناقضة جزئيا، من حيث الحركة الديناميكية بين الشكل والمحتوى الايديولوجي لطبقة اجتماعية في مرحلة تاريخية محددة، الى كون الايديولوجيا ـ كل ايديولوجيا ـ لا تخلق من العدم بل

(١) د. ناصيف نصار: مقدمة لدراسة الصراع العقائدي في لبنان، مجلة الباحث، العدد الأول، باريس، مايو ـ يونيو ١٩٧٨، ص ١١.

إنها تستقي من التراث الشعبي الفولوكلوري، ومن التطورات الفكرية الثقافية والعلمية للمرحلة السابقة، لتعيد صياغتها بنموذج جديد يتلاءم مع تطور البنية الاجتماعية الجديدة، ومع مصالحها الطبقية.

في رسالة لانجلز يقول فيها: «الفلسفة بوصفها ميدانا خاصا من ميادين تقسيم العمل، تجد في كل عهد تحت تصرفها مادة فكرية تنتقل اليها من أسلافها، ومنها تنطلق. وإني لأجعل الأهمية والتفوق في هذه الميادين أيضا للتطور الاقتصادي، ولكن هذا يحدث ضمن حدود الميادين الفكرية الفلسفية المتوفرة التي قدمها الأسلاف. فإن الاقتصاد لا يستطيع هنا أن يخلق شيئا جديدا مطلقا. غير أنه يحدد الطريقة التي بها تتغير وتنمو مادة الفكرة المتوفرة، وغالبا ما يكون ذلك التأثير بطريقة غير مباشرة، بينما التأثير المباشر الأهم تمارسه على الفلسفة الانعكاسات السياسية والحقوقية والأخلاقية»[1].

يسعى انجلز في هذا النص الخطير الى تفنيد الزعم المادي الميكانيكي القائل بتغير البنية الفوقية أو شكلها الايديولوجي، الفلسفة - تغيير الكيان نتيجة لتغيير الوضع الاقتصادي من جهة. ويسعى الى تبيان الصلة الديالكتيكية الشفافة بين جانب من البنية الفوقية، وبين البنية الاقتصادية من جهة أخرى حيث إن التغيير في كلتا البنيتين لا ينقطع كليا عن الماضي أو المادة المتوفرة التي لا تتلاءم، من حيث وضعها السكوني، مع القوى الانتاجية والتطورات العملية الجديدة، في حين يبقى النظام سائداً.

٢ - الوعي الاجتماعي والايديولوجيا:

يؤكد ماركس على «أن نمط الانتاج يميط اللثام عن سر أية سيرورة اجتماعية»[2]، فهو لم يكن يعتبر عناصر الوعي كأساس لأي تشكيل اجتماعي، فقد

(١) Marx. K, and Engels.F: Selected Correspondence 1846-1895, Lawrence and Wishart, London. P-483.

(٢) Marx, K: Capital. Vol.3. Lawrence and Wishart, London, 1972, P-791.

كان يؤمن بأن « نمط الانتاج هو الذي يحدد عموماً سمات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية »[1] . فبالنسبة إليه، فإن صور الوعي الاجتماعي ومادته مرتبطتان بشكل دقيق بالوجود اليومي للناس، وهما مظهران مكمّلان للممارسة الاجتماعية. وينشأ الوعي من خلال الممارسة ويعمل كمحدد اجتماعي لمشتقاته. « لا يمكن للوعي أن يكون أي شيء آخر أكثر من كونه وجوداً مدركاً، وإن وجود الأشخاص هو عبارة عن عملية حياتهم الحقيقية »[2] .

لقد رسم ماركس تمييزاً واضحاً بين نمطين عامين من الوعي الاجتماعي. الأول وعي تلقائي غفل، محصور في بدائيته الحسية المعتمدة على الانتاج المباشر، والثاني وعي متأمل قائم بشكل أكبر على التفكير، وهو أقل من سابقه انعكاساً مباشراً للعلاقات الاجتماعية، وهكذا فإن المتعلقات فيه من البناء الاجتماعي تلطّف الى حدّ ما، فمبادئه الداخلية أكثر فعالية في تحديد نتاجه. وكما أشار ماركس « فإن كل العلم يمكن أن يكون غير ضروري، إذا كان المظهر الخارجي وجوهر الأشياء مرتبطين معاً مباشرة »[3] . وطالما أن جوهر الأشياء لا يرتبط كما يقول ماركس مباشرة مع المظاهر الخارجية، وطالما أنّ الوعي التلقائي وحده غير قادر على الامساك بكل شيء منظور، فإن العلم ممكن بناء على ذلك فقط كنتيجة لميل بالغ للتأمل أو لوعي فلسفي.

أمّا من حيث علاقة هذين النمطين من الوعي الاجتماعي بالعالم الحقيقي، فلا بدّ من القول إن أحدهما ليس أكثر صدقاً من الآخر بالضرورة، فليس هناك ضرورة في أن يكون في أي منهما صدق أو كذب سابق، ولا يحمل أي منهما بالضرورة علاقة دقيقة بالعالم الحقيقي. وإن كان الوعي المتأمل يمكن أن يحتوي عدم صدق منظم أكثر من الوعي التلقائي.

---

(١) K. Marx: Capital, Vol. 1, Op. Cit, P-86.

(٢) K. Marx: and F. Engels: Collected Works. Vol.5, Op. Cit., P.36.

(٣) K. Marx: Capital, Vol.3, Op. Cit., P.817.

إن البحث في هذين النمطين من الوعي، يجب أن يدرك أنهما انعكاسان للتقسيم العام للعمل الاجتماعي نفسه. إنهما النتيجة المباشرة ليس لتطور الوعي الاجتماعي في حدّ ذاته، بل لانقسام العمل الوظيفي في المجتمع الطبقي إلى عمل يدوي وآخر ذهني. ولا يعني هذا التمييز بأن الشغيلة لا يفكرون وهم مشغولون عن التفكير، بينما أصحاب وقت الفراغ هم مفكرون ويصرفون ساعاتهم في عملية الاستبطان. إن هذا التمييز مرتبط بصورة عامة بصور العمل الاجتماعي أكثر من ارتباطه بالجماعات العاملة وغير العاملة، وهكذا فهو يتجاوز الطبقات. إن الصيغ العامة للوعي مرتبطة بصيغ عامة من العمل الاجتماعي، وبالتالي فإن الصيغ العامة للوعي يجب عدم اختزالها الى صيغ من الوعي الطبقي.

سيكون هذا التمييز بمثابة اللبنات الأساسية لقيام ايديولوجية عمومية بدائية، غائمة وغير منظمة تنظيماً راقياً، تنتقل تدريجياً من ضبابيتها وهلاميتها الشكلية الى مواقع أكثر وضوحاً وتخصصاً وارتباطاً بالطبقة، الطبقة الحاكمة على وجه الخصوص، وذلك من خلال تشكيلها للفئات المثقفة التي دفعت الوعي الانساني الى أبعاد أكثر عمقاً وأهمية. فالوعي الفلسفي المتأمل هو مرحلة الانتقال الخطيرة في الوعي الانساني من عموميته الغفلة الى خصوصيته التصورية، هو مرحلة الانفكاك من اسار الوعي الحسي المباشر إلى مرحلة التحليق نحو تصور شامل للكون وللوجود الانساني في آنٍ معاً.

هل الانتاج الشامل المتزايد للوعي الفلسفي المتأمل هو الايديولوجيا؟ نعم. يثبت ماركس وانجلز أن الايديولوجيا تشير إلى عناصر محددة من التفكير، بينما تشير صور الوعي على ما يبدو إلى أنماط عامة من التفكير. فهو يقول: «المبادىء الأخلاقية الميتافيزيقية، وسائر تجليات الايديولوجيا، كذلك صور الوعي المتطابقة معها، لا تقدر أن تحتفظ بمظهرها الاستقلالي لمدة طويلة»[1]. وحالما

---

(١) K. Marx and F. Engels: Collected Works. Vol. 5, Op. Cit. P-36.

ينفصل العمل العقلي عن العمل اليدوي كنمط متغير من الممارسة الاجتماعية، فإن الوعي الاجتماعي يحرر نفسه من العالم، ويتقدم لتشكيل أشياء نقية مثل الايديولوجيا وغيرها.

فعندما كان ماركس وانجلز يتكلمان عن الايديولوجيات كانعكاسات وكأصداء لعملية الحياة، يجب أن لا يترجم ذلك ليعني بأن المجتمع يطلق الايديولوجيات تماماً كما يصعد البخار من ماء يغلي. فليست الايديولوجيا « نفاية أوتوماتيكية لجدل العمل ورأس المال، أو أنها مخلوقات خام لتفكير موضوع فردي ثابت »[1]. فهناك مستويات أخرى غير الاقتصاد لها استقلال نسبي - كما يقول ماركس - وهي أيضاً محددات للايديولوجيا. وطالما أن الواقع الاجتماعي الذي يشير إليه ماركس هو مركب مترابط في بناء يهيمن عليه الاقتصاد، ويتضمن كلية الممارسات الاقتصادية، السياسية، والايديولوجية، فالايديولوجيا كانعكاس ديالكتيكي كامل للعلاقات الاجتماعية هي اتجاه للممارسة الكلية، لا كما يقول التوسير: « واحدة من الممارسات الأساسية الضرورية لوجود المجتمع ككل »[2]. صحيح أن الايديولوجيا وصورها عناصر للوعي الاجتماعي بنمطيه التلقائي والفلسفي ولكنها لا تنشأ تماماً في الوعي، وهي شيء آخر عنه. هي مخلوق وخالق للممارسة والانتاج الاجتماعيين. فالايديولوجيات بهذه الطريقة تمثل مواطنين في العالم الاجتماعي وليست مخلوقات للعقل البشري. فأصلها وصور وجودها الظاهرة أو الضمنية، مستوى فاعليتها وتأثيرها، كلها مسائل اجتماعية بحتة.

٣ - الايديولوجيا والبنية الفوقية:

إن التمييز الآخر الهام جداً بالنسبة الى نتائجه المعرفية، هو التمييز بين البنية الفوقية والايديولوجيا، فلا يجوز الخلط بينهما. فهذا التمييز مرتبط بتمييز آخر

---

(١) Ibid. PP. 44-45.

(٢) Colin Sumner: Op. Cit., P. 25.

يقيمه المفكرون الانكلوسكسون بين أصل الفكـرة وبين شروطهـا الاجتماعيـة . فمفهوم الأصل، يدل على مجرد العلاقة السببية بين الفكرة وأصلها الاجتماعي . في حين أن التعيين أو التحديد أو الشروط، لا يشير إلى أكثر من الانتساب إلى بنية جزئية (نضالية) من بنى المعركة الاجتماعية، يمكن اتهامها بقلب الأشياء ورؤيتها من زاوية خاصة . وهكذا فإن البنية الفوقية، أو البنى الفوقية، تصدر عن الحياة الاجتماعية جملة . أما الايديولوجيات فإنها لا تعبر إلا عن حاجات أو مطامح فئة ما من الفئات الاجتماعية كهذه الطبقة أو تلك . وكأن الفرق هنا بين البنية الفوقية والايديولوجيا، هو أن الأول يصدر تلقائياً وعفوياً عن شروط الحياة الاجتماعية في لحظة من لحظات التطور، على حين أن الثانية لا تنشأ إلا لتعبر إرادياً، أو بصـورة مقصـودة عـن حـاجـات فئـة اجتماعيـة، أو طبقـة . « ويمثـل الصراع الايديولوجي الصراع الطبقي في المجتمع الذي تصطرع فيه الطبقات »[1] .

وهنا يأخذ مفهوم الايديولوجيا شكله الشمولي الدقيق بعد أن يرتبط بمفهوم البنية الاجتماعية والطبقية . حيث إن كل طبقة تعبر عن مصالحها وسيادتها بمجموعة من الأفكار . وهذه الأفكار العامة المتعددة المظاهر والأبعاد (الحقوق، الأخلاق، الدين، الفن، الفلسفة . . . إلخ) هي ما سيطلق عليه ماركس في كتابه (إسهام في نقد الاقتصاد السياسي) لاحقاً كلمة ايديولوجيا، وهـذه هـي مـا سيختصرهـا ماركس في المقدمة نفسها، إلى الأشكال الايديولوجية . فنحن إذن أمام أشكال متعددة للايديولوجيا . ونحن بالطبع لا نستطيع متابعة تطـور أشكـال وتجليـات الايديولوجيا بمعزل عن الواقع، لأنها منقطعة عن التطور والتاريخ الخاص بها إلاّ من خلال علاقتها بالواقع، بالبنية الطبقية، من خلال الديناميكية الجدلية بين الفكر والممارسة ومن خلال كلية حركة التاريخ العامة وشموليتها .

---

(١) Kursanov.G.: Foundamentals of Dialectical Materialism, Moscow, Progress Publishers, 1967, PP. 5-17.

٤ ـ الايديولوجيا وعنصر الزيف:

ثمة سؤال ملح طرح نفسه بنفسه حيال الفهم الماركسي للايديولوجيا: إذا كانت الماركسية ماولة تتفق مع محاولات مشابهة لخصومها تعتبر كل ايديولوجيا قناعاً يخفي مصلحة طبقية ويستر حقيقة باطنية، الأمر الذي يجعل من الايديولوجيا وعياً زائفاً، فكيف تقيم الماركسية إذن، مجموعة المبادىء الماركسية نفسها التي تستخدمها الحركات الآخذة بها كأداة وحيدة ومجدية للعمل الاجتماعي؟

صحيح أن الماركسية تقرر أن الايديولوجيات كلها طبقية في المجتمع المنقسم الى طبقات متناقضة، ولكنها لا تطلق هذا الحكم على ذاتها لأنها ايديولوجية البروليتاريا، والبروليتاريا طبقة كونية وهي لا تمثل طبقة جديدة مثل الطبقات السابقة بل هي تمثل انحلال كل الطبقات فيها. فلو أن ماركس قد توصل إلى القناعة القائلة بأن كل ايديولوجيا قناع ووعي زائف، فلماذا بقي مهتماً بتطوير وعي ذاتي راديكالي لطبقات الشغيلة الأوروبية؟ لكن كيف يتكون عنصر الزيف في الايديولوجيا؟

إن الدخول في أي جدال حول هذا الموضوع لا يمكن أن يصل إلى نتائج محددة ما لم نستعرض أولاً الأسباب التي حملت ماركس على اتخاذ موقف الهجاء من الايديولوجيا الألمانية. فقد استأنف ماركس في منتصف القرن التاسع عشر هجاء الايديولوجيا الذي كان قد بدأه في أول القرن. ولكن دوافع ماركس إلى هذا الهجاء كانت معاكسة جذرياً لدوافع نابليون. فالأخير حمل عليها خوفاً من فعاليتها. أما كراهية ماركس للايديولوجيا فمبعثها الاشمئزاز من عدم فعاليتها ومن عجزها عن التأثير في الواقع ومن لا جدواها الجذرية[1]. فقد كان التطور النظري الألماني آنذاك، تطوراً ايديولوجيا مستلباً دونما صلة عينية بالمشكلات

(١) جورج طرابيشي: المرجع السابق نفسه، ص ٥٠.

والأشياء الواقعية التي يعكسها[1] .

للاجابة عن هذين السؤالين، لا بدَّ من التذكير باديء ذي بدء بأن كارل ماركس كان مفكراً نقدياً بالدرجة الأولى. والنقد بالنسبة لماركس ليس مهرباً من (البؤس الألماني) وإنما مطمحه الأول أن يضع حداً لهذا البؤس. وهذا معناه أن النقد لا يمكن أن يكون غاية في حدّ ذاته، بل هو مجرد وسيلة. وفي الوقت الذي يسجل فيه ماركس تقدماً نسبياً على المادية العقلانية بتوكيده على أن النقد ليس مبضع تشريح بل سلاح، فإنه يسجل تقدماً مطلقاً على مثالية النقاد النقديين من الهيجليين الشباب بتوكيده أن سلاح النقد لا يمكن أن يغني عن نقد السلاح، وإن القوة المادية لا يمكن أن تصرع بغير القوة المادية، رأى ماركس في الارتباط بين مشروع النقد وبين عمل الجماهير السياسي شرط فعالية النقد وتحوله إلى قوة مادية. « إن النظرية أيضاً تصبح قوة مادية عندما تستحوذ على الجماهير »[2] . فقد استعمل ماركس هذا المصطلح في العديد من مؤلفاته من خلال دلالاته النقدية الساخرة أيضاً، خصوصاً في المرحلة الأولى من كتاباته (اسهام في نقد فلسفة الحقوق الهيجلية، العائلة المقدسة، الايديولوجيا الألمانية.. الخ) وفي مؤلفاته الأخيرة أيضاً نجد استعمالاً مشابهاً لهذه الكلمة (مثلاً في مقدمة كتاب ضد دورينغ). إن اللّهجة النقدية بل الهجائية واضحة كل الوضوح في تلك الكتابات التي كتبها لينقد بها أعمال عدد من المفكرين كهيجل وفيورباخ ودورينغ وغيرهم. فقد رفض ماركس منذ البدء أن يكون للأفكار أو للمعاني علم خاص، لأنه لم يقر فكرة تطور المظاهر الفكرية بمعزل عن تطور المجتمع واقعياً وتاريخياً. فقد كتب ماركس في مواضع مختلفة معبراً عن هذه الحقيقة: « إن الفلاسفة لا ينبتون كالفطر، وإنما هم ثمرة من ثمار عصرهم وشعبهم، إن الفلسفة لا تحتل مكانها خارج العالم، تماماً كما أن الدماغ لا يقف خارج الانسان.. ليس وعي

---

(١) Althusser. L: For Marx, Allen Lane. Harmondsworth. London, 1969. P-73.

(٢) ماركس: نقد فلسفة الحقوق الهيجلية، في ماركس وانجلز حول الدين، ص ٥٠ .

الناس هو الذي يحدد وجودهم، بل على العكس من ذلك فإن وجودهم الاجتماعي هو الذي يحدد وعيهم»[1].

فماركس الذي كان عضواً يسارياً في (النادي الهيجلي)، كان عليه كما يقول، من اللحظة التي بدأ يصبح فيها (ماركسياً)، اي من اللحظة التي قرر فيها أن يعيد اكتشاف التاريخ الواقعي وأشياء التاريخ الواقعية، وان «يصفي حسابه مع وعيه الفلسفي السابق»[2] ليتحرر من كل لا شفافية الطبقة الضبابية الايديولوجية التي كانت تحجب عنه الماهية الواقعية للتاريخ: وهذه الرغبة في التحرر هي التي أملت عليه موقفه من الايديولوجيا أن يكون موقف الهجاء.

في ضوء إيماءات ماركس في كتاباته المتعددة، هل هناك دلالة واضحة تؤكد استخدامه لمفهوم الايديولوجيا بشكل رئيسي، وباستمرار، بالمعنى الذي أعطاه له نابليون كنسق من الأفكار الزائفة وكمصطلح للشتم؟[3]. من السهل الاستنتاج كما فعل المعلقون المعارضون لماركس من قبل علم الاجتماع البرجوازي المعاصر من أمثال ميفام[4] Mepham وايفانز[5] Evans وغيرهما، بأن الايديولوجيا، تتألف من تلك المزاعم التي تخفي العلاقات الاجتماعية الحقيقية. فماركس وانجلز يلمحان الى ذلك في أكثر من مكان في كتاباتهما، فثمة نصوص واضحة جداً لهما يحددان فيها مفهوم الزيف الذي تراه الماركسية في الايديولوجيا. ففي كتاب (الايديولوجيا الألمانية) يقولان بأن الايديولوجيا يمكن أن تقلب العلاقات

---

(١) Marx, K: Selected Works, Vol. 1, P-269, Also J. Stalin: Problem of Leninism, P-725.

(٢) ماركس: مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي، المؤلفات المختارة، دار التقدم، موسكو، المجلد الأول، دون تاريخ، ص ٣٧٨.

(٣) Williams. R: Keywords, Fontana. Glasgow, 1976. P-130.

(٤) Mepham. J: The Theory of Ideology in Capital, Working Papers in Cultural Studies No 6, 1974, PP.98-123.

(٥) Evans, M: Karl Marx. Allen and Unwin, London, 1975.

الاجتماعيـة رأسـاً على عقـب كما يحدث في ظلمـة الكـاميرا، ويلمحـان الى أن الانعكاسات الايديولوجية في عقول الناس ليست أكثر من « أشباح »[1] وفي أكثر من مكان يصفان الايديولوجيا بالغشاوة. ولكن، يرتقي ماركس في مرحلة ثانية من بحثه في أصل الايديولوجيا الى السؤال الهام « لماذا يقلب الايديولوجيون كل الأمور رأساً على عقب؟ »[2]. فالماركسية ترجع الوعي والشعور إلى مؤثرات الاقتصاد، وهي مؤثرات يتنكر لها الوعي النقدي. لذلك فهي وعي زائف في اطار القوام النفسي، والايديولوجيا في اطار البنية الاجتماعية يقوم كل منها بالوظيفة نفسها، أي إن كلا منهما يعتبر نفسه منبعاً لا مصباً. واستتباعاً لهذا الفهم، يستخلص ماركس ما يلي: بأننا لا نستطيع الحكم على عصر من العصور بناء على وعيه لنفسه، « وكما أن المرء يفرق في الحياة العادية بين ما يحمله الانسان من رأي وما يقوله عن نفسه، وبين ما هو عليه في الواقع وما يفعله، هكذا أيضاً في الصراعات التاريخية لا بدّ للمرء بالأحرى من أن يميز بين أقوال الأحزاب وتخيلاتها وبين طبيعتها الحقيقية ومصالحها الحقيقية، بين فكرتها عن نفسها وبين حقيقتها »[3].

وإذا ما نظرنا إلى الايديولوجيا من هذه الزاوية يتبين لنا بأن الايديولوجيا المنطلقة من المصالح المادية الفئوية تنتشر وتؤثر في معتنقهـا لا كـأكـذوبـة بـل كحقيقة. وبالتالي فهي بالنسبة إليه ليست قناعاً بقدر ما هي أفقه الذهني والمنظار الذي يرى به ذاته ومجتمعه والكون كله.. ففيه يجد الفرد كل العناصر التي يركب

---

(١) Marx, K. and Engels, F: Collected Works, Vol, 5, Op. Cit. P-46.

(٢) يعني بالايديولوجيين هنا: القانونيين والاقتصاديين والمؤرخين والسياسيين والفلاسفة المثاليين، وهو بهذا السؤال يضع المشكل في اطاره الواسع، ويستعمل مفهوم الايديولوجيا استعمالا حياديا لا هجائيا، كما فعل في القسم الأول حين كان يفند آراء الهيجليين اليساريين.

(٣) كارل ماركس: الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، دار التقدم، موسكو، دون تاريخ، ص ٥٣.

منها أفكاره في صور متنوعة [1] .

إن ربط التصورات بذاتها واعطاءها شعوراً وهمياً بـاليقين لحاملهـا ، كـان أساس النقد الذي مارسه ماركس وانجلز في كتاباتهما للايديولوجيا . كان هذا النقد نقداً للذاتية في الايديولوجيا التي تتوهم أنها حرة مستقلة . لقد استعملا أيضاً تعبير الايديولوجيا بمعنى آخر أوسع وأشمل دون أن يكون في ذهنهما في حال من الأحوال اعطاء هذا التعبير سمة سلبية . فعندما أراد ماركس التأكيد على اشتراط أفكار المجتمع بالواقع المادي كتب يقول في مقدمة كتابه (نقد الاقتصاد السياسي) ما يلي : « مع تغيير الأساس الاقتصادي تتغير جميع البنى الفوقية إما بصورة بطيئة أو سريعة . وعند النظر الى مثل هذه التغيرات يتوجب على الانسان التفريق دائماً بين التحول المادي والعلمي الطبيعي ضمن شروط الانتاج الاقتصادية المثبتة وبين التحولات الحقوقية والسياسية والدينية والفنية والفلسفية ، أي باختصار الأشكال الايديولوجية التي يعي الناس من خلالها هذا الصراع ويحركونه » [2] . فقد كانت الايديولوجيا بهذا المعنى بالنسبة إلى مـاركس حتميـة تـاريخيـة وحلقـة ضرورية في التطور التاريخي للوعي المجتمعي والمعـرفـة المجتمعيـة . لهذا فـإن الماركسية لم تضع الايديولوجيا باستمرار على المستوى نفسه مع الوعي الخاطىء ، « بل لقد رأى مؤسسا الماركسية في بعض الايديولوجيات القديمة عناصر من الحقيقة الموضوعية ، واعترفا بصحة العديد من النظريات عندما تتطابق مع الواقع الموضوعي » [3] .

---

(١) عبدالله العروي : المرجع السابق نفسه ، ص٥٣ .

(٢) Marx, K: A Contribution to the Critique of Political Economy, Lawrence and Wishart, London, 1971, P.21.

(٣) Moskvichov. L.N: The End of Ideologoy Theory: Illusions and Reality, Critical Notes on a Fashionable Bourgeois Conception, Translated from the Russian by Jim Riordan, Progress Publishers, Moscow, 1974. P.65.

إن الايديولوجيا قناع يخفي مصلحة طبقية ويستر حقيقة باطنية إذا فهمت بالمعنى الضيق للكلمة، اي كوعي لطبقة معينة أو فئة اجتماعية معينة محددة من خلال الشروط المادية لوجودها. ويعكس الاتجاهات والمبادىء والأهداف الأساسية لنشاطها العلمي.

وباعتبار أن الايديولوجيا تشكل نظاماً نظرياً، فلا بدّ من النظر إليها من خلال مدى تعبيرها عن الواقع الاجتماعي وإمكانياتها لمعرفة هذا الواقع. لهذا ينطبق معيار الحقيقة، بصورة كاملة على الايديولوجيا. إن السمة التعبيرية للايديولوجيا ـ سواء كانت في أساسها علمية أو غير علمية، موضوعية أو ذاتية ـ تعتمد، بالدرجة الأولى على الذات وعلى من يتبنى الايديولوجيا، أي على الطبقة أو الفئة الاجتماعية وعلى الدور الذي تلعبه في تطور المجتمع. إن علاقة الايديولوجيا بمصالح ورغبات طبقة معينة أو بصورة أدق، اشتراطها بها، يعني بالضرورة، كما اعتقد مانهايم، بأن الواقع الاجتماعي ينعكس في الايديولوجيا بصورة مشوهة وخاطئة، فالشيء الحاسم في هذا المجال، ليس وجود المصالح بحد ذاتها، بل طابع هذه المصالح وخصائصها. فليست كل المصالح الطبقية مع حركة المجتمع التقدمية ومع حل التناقضات والقضايا المجتمعية وليست كل الطبقات وفي جميع العصور، لها مصلحة في تقدم قوى الانتاج والعلم والثقافة، لأن مثل هذا التقدم قد يهدد وجودها ذاته. إن طابع الشروط المادية لوجود الطبقات وطابع مصالحها، يحددان أيضاً طابع ايديولوجيتها، إلى الحد الذي تعكس فيه العالم الاجتماعي بصورة مطابقة وموضوعية[1].

إن تعريفات الفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين جاؤوا بعد انتشار الفكر الماركسي والتزموا بالمفهوم المذكور، ترفد اجمالاً تيار المفهوم الماركسي للايديولوجيا. على كل حال، ربما نتلمس بعض جوانب هذا الالتزام من خلال

---

(١) Ibid. P-68.

ما جاء في (الموسوعة الفلسفية السوفييتية): « الايديولوجيا هي منظومة الأفكار ووجهات النظر السياسية والقانونية والأخلاقية، الجمالية والدينية والفلسفية.. الخ. الايديولوجيا جزء من البناء الفوقي، هي بهذه الصفة تعكس في النهاية العلاقات الاقتصادية. ففي مجتمع من الطبقات المتطاحنة يتطابق الصراع الايديولوجي مع الصراع الطبقي. وقد تكون الايديولوجيا انعكاساً علمياً أو غير علمي، أي تكون انعكاساً حقيقياً أو خادعاً للواقع، فمصالح الطبقات الرجعية تغذي ايديولوجيا زائفة، في حين أن مصالح الطبقات التقدمية الثورية تساعد على تجسيد ايديولوجيا علمية حقيقية. والماركسية اللينينية ايديولوجيا علمية حقا، تعبر عن المصالح الحيوية للطبقة العاملة والأغلبية الساحقة من الانسانية المكافحة من أجل السلام والحرية والتقدم... فإن الاستقلال النسبي للايديولوجيا يظهر بصورة واضحة في عمل القوانين الداخلية للتطور الايديولوجي، وهي قوانين لا يمكن ردها مباشرة الى علم الاقتصاد في المجالات الايديولوجية الأكثر بعداً عن الأساس الاقتصادي. وتفسر الاستقلال النسبي للايديولوجيا حقيقة أن التطور الايديولوجي يتأثر، بطريقة غير مباشرة، بعدد من العوامل التي تتجاوز النطاق الاقتصادي: الاستمرارية الداخلية في تطور الايديولوجية والدور الشخصي للايديولوجيين الأفراد، والتأثير المتبادل للأشكال المختلفة للايديولوجيا »[1].

٥ ـ الماركسية: ايديولوجيا أم علم؟

لا أحد يجهل أن المفكرين الماركسيين، يرفضون أن تسمى الماركسية

---

(١) Rosenthal, M. and Yudin, P: A Dictionary of Philosophy. Progress Publishers, Moscow, 1967, P-206.

ارجع أيضاً الى:

Glemens, Dutt: Fundamentals of Marxism-Leninism. Progress Publishers, Moscow, 1964, P-141 Seq.

ايديولوجيا ويصرون على القول إنها علم، إنها نهاية كل الايديولوجيات، ويدعمون رأيهم هذا بالمعنى التحقيري الذي أضفاه ماركس على الايديولوجيا، في معرض هجائه المر لها، ويقفون عند مؤلفات الشباب وحدها في تحديدهم لمفهوم الايديولوجيا. إن الدخول في أي جدال حول هذا الموضوع لا يمكن أن يصل إلى نتائج محددة، ما لم نستعرض أولاً الأسباب التي حملت ماركس على اتخاذ موقف الهجاء من الايديولوجية الألمانية. فهل الماركسية حسب المعنى السابق ايديولوجيا أو علم؟ وهل تتوافق خصائص العلم مع الطابع العقائدي والتنظيمي والالتزامي الذي تتصف به الماركسية؟

يمكننا أن نقول إن الماركسية ـ اللينينية ايديولوجيا، بالمعنى الشمولي للكلمة، تعتمد العلم أساساً لها. فهي في الوقت الذي تستخدم المنهج المادي الديالكتيكي للكشف عن وقائع محددة (جوهر النظام الرأسمالي، فائض القيمة، الريع، البضاعة، التناقض الأساسي والتناقضات الثانوية في حركة تطور المجتمع، التراكمات الكمية والتحول الكيفي، قوانين الثورة... الخ)، فإنها تسعى وراء مشروع سياسي كبير: بناء عالم شيوعي خال من القهر الطبقي والسياسي الاجتماعي. بناء علاقات انسانية حرة، جديدة، وبعيدة عن الاستغلال والروح الفتشية، الغاء الفوارق بين العمل الفكري واليدوي.. وبهذا فإن الخاص ومعطياته الوضعية يلتحم مع العام والرؤية الشمولية في علاقة مناضلة.

غير أن هناك اتجاهاً يسعى إلى تفسير الماركسية باعتبارها (علماً)، علماً وضعياً يمكن الكشف عن قوانينه الأساسية في جانب من (الرأسمال) ومن خلال قراءة جديدة له، وبمعزل عن المؤلفات السابقة، وبمعزل عن التصور الديالكتيكي، وبمعزل عن مساهمات انجلز ولينين أيضاً. ويمثل هذا الاتجاه اليوم كل من التوسير، ج. رانسيير، بيير ماشيري، غودولييه، مسترشدين بالمنهج البنائي، وأبحاث كلود ليفي شتروس (الفكر المتوحش، من كتبه خاصة) وفوكو ولاكان.

إن العلم، العلم في ذاته، لا يكفي لأن يكون موضوع تصور، وموقفاً حيال الواقع، الكون، الحياة... فلا يمكننا الحديث عن رؤية كيميائية للكون، ولا عن رؤية فيزيائية للحياة، أو رؤية اقتصادية محض للواقع الاجتماعي مثلاً.. الخ. فالعلوم الوضعية عامة تبقى مجزأة وناقصة من دون النظرة الشمولية التركيبية، التي تعتمد تلك العلوم أعمدة أساسية لبناء هيكلها العظمي، وبالتالي تكسب الهيكل المجرد بالدم واللحم عن طريق الممارسة والتطبيق.

هذه العلاقة بين الهيكل العظمي، المركب من مجموعة تحديدات علمية، وبين النتائج الكلية في لحظة الممارسة العملية.. هي ما نطلق عليه اسم الديالكتيك، تلك الرؤية الشمولية للكون والحياة والواقع الاجتماعي. وهذا هو السبب الذي يدعونا إلى الاعتقاد بأن الماركسية ليست مجرد علم وضعي فقط، بل هي، وفي اللحظة عينها ايديولوجيا، ايديولوجيا علمية. وإن لم تكن كذلك لما ارتبط تصورها الكوني العام، ومنطقها الديالكتيكي، بالطبقة الصاعدة (البروليتاريا ـ أكثر الطبقات ثورية).

إن العلم لا يمثل نمطاً من المعرفة الموضوعية (الخالصة)، تماماً كما أن الايديولوجيا لا تمثل نمطاً ذاتياً وخالصاً[1]. ليس لأن المعرفة ـ حتى العلمية منها ـ هي دوماً معرفة نسبية فقط، بل ولأنها سيرورة تطور وتراكم وتغير مشروط بالواقع الاجتماعي والحضاري لمرحلة تاريخية معينة (الطبقة، الوعي الاجتماعي، اللغة، أداة المعرفة، مخزون المعرفة السابق.. الخ).. وبالتالي لا يعود ثمة انفصال مطلق بين العلم والايديولوجيا، بل علاقة تداخل نسبي يؤثر بعضها في بعض بشكل أو بآخر، بدرجة أو بأخرى، خاصة في ما يتعلق بالعلوم الانسانية (السوسيولوجيا، السيكولوجيا... الخ).

(١) جورج طرابيشي: المرجع السابق نفسه، ص ١٧٩.

خلاصة :

في ضوء ما تقدم، نستطيع أن نخلص إلى أن الايديولوجيا ليست وهماً، وإنما هي جزء من بنيان المجتمع، كل مجتمع، ولها وظيفة اجتماعية محددة. وحتى الأوهام نفسها لها وظيفتها، وذلك بقدر ما تشكل جزءاً من الايديولوجيا. والجزء الذي تحتله الايديولوجيا من بنيان المجتمع يطلق عليه اسم البنيان الفوقي مقابل البنيان التحتي المتمثل في شروط الانتاج المادية.

وطالما أن الايديولوجيات ليست وهما مجانياً، وإذا كانت جزءاً لا يتجزأ من بنيان المجتمع، فهذا معناه، وبخلاف ما يؤكده بعض الصيغ الميكانيكية، أن الايديولوجيا تتمتع بشيء من الاستقلال الذاتي.

إذا ما جاز لنا تحديد درجة تبعية الوعي للحياة واستقلالها عنها في آن واحد، فأول ما نلاحظه في هذا الصدد أن تبعية الوعي للحياة نادراً ما تكون مباشرة، وأن انعكاس البنية التحتية في البنية الفوقية هو في غالب الأحيان غير مباشر. فإذا ما انتقلنا من دائرة الحقوق وهي شكل ايديولوجي مكشوف سافر أرضي الى الدوائر الايديولوجية الأخرى الأكثر تخلخلاً، والأكثر بعداً عن الأرضيات والأكثر فوقية كالدين والفلسفة، وجدنا صعوبة أكبر في اقامة علاقة ميكانيكية، علاقة استنتاجية، علاقة المعلول بالعلة. بينها وبين القاعدة الاقتصادية المادية.

وإذا كان العامل الاقتصادي له تأثيره المؤكد في مظاهر الايديولوجيا. فإن هذا التأثير هو بكل تأكيد تأثير غير مباشر في بعض هذه المظاهر، كالفلسفة التي هي من أكثر هذه المظاهر تجريداً. فالحقيقة أن الفلسفة ـ مثلاً ـ أكثر هذه المظاهر تعالياً على قانون السببية الميكانيكية، وشرط العامل الاقتصادي هو بالنسبة اليها شرط من الدرجة الثانية، أي عن طريق عوامل أخرى مشروطة بدورها بالعامل الاقتصادي كالانعكاسات السياسية والحقوقية والأخلاقية التي لها تأثير هام في الفلسفة.

هذا الاستقلال الظاهري لبعض مظاهر الايديولوجيا من حيث الشكل يتيح لها نوعاً من التطور المستقل الذي لا يخضع إلا لقوانينه الذاتية وللانتقال من جيل إلى جيل كمادة قابلة للتوارث. وهذا بالضبط ما يعمي غالبية الناس عن كشف واقع تبعية الايديولوجيا كمضمون في ما وراء ظاهر تاريخها المثقل. فأي انقلاب مادي في شروط الانتاج الاقتصادية تمكن ملاحظته بطريقة علمية صارمة بينما الأشكال الايديولوجية غير قابلة لمثل هذه الملاحظة العلمية الصارمة.

وطالما أن الايديولوجيات ليست محض ظاهرة أو رد فعل أو علة ثانية، بل هي فعل في الوقت نفسه. فإن لها هامشاً هاماً من الفعالية التاريخية المزدوجة على الايديولوجيا ذاتها، وعلى القاعدة الاقتصادية. صحيح أن الايديولوجيا تتحدد من حيث التعريف بواقع يقف خارجاً عنها ويؤسسها، ولكنها بدورها تحور هذا الواقع وإن بدرجة ثانوية. وكل تجاهل لهذا التفاعل الجدلي بين الفعل ورد الفعل هو سقوط في الفصل الميكانيكي بين العلة والمعلول وجعلهما قطبين متعارضين تعارضاً آلياً.

ومثل هذا الفصل التعسفي الميكانيكي يجد تكريسه على صعيد الممارسة العملية والحياتية كانفصال بين النظرية والممارسة في كل مجال من مجالات الحياة، بينما الفهم الجدلي لهذه العلاقة يعيد للايديولوجيا طبيعتها بوصفها لحظة أساسية في فهم العالم وتغييره في آن واحد.

الاطار غير الماركسي:

لقد حافظ مفهوم الايديولوجيا الذي ارتبط «في أذهان الناس بالماركسية على نحو يؤثر في ردود أفعالهم إزاء المفهوم الذي ينطوي عليه»[1] على قدرته في توجيه اهتمامات علم الاجتماع ومناقشاته، وعلى الأخص ما تمّ منها خارج إطار

(١) الدكتور اسماعيل سعد: الاتصال والرأي العام، مبحث في القوة والايديولوجية، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١، ص ٥٩.

الماركسية، فبقي «أقوى أثراً وأعمق تغلغلاً في تفكير القرن العشرين مما هو معترف به عادة»[1]. فسعت هذه المحاولات في اتجاهات عدة، بعضها سار نحو تضييق أو توسيع المفهوم الماركسي عن الايديولوجيا، وبعض آخر حاول تخليص هذا المفهوم من السمات الدونية السيئة، وبعض آخر حاول بكل الوسائل تفريغه من محتواه واعلان نهايته.

وفي العادة، تقع مناقشات كل هؤلاء حول مفهوم الايديولوجيا في ميدانين واسعين، الايديولوجيا في المعرفة[2] أو الايديولوجيا في السياسة[3]. وبالنسبة إلى الميدان الأول كان السؤال: هل هناك، وإلى أي مدى تكون معرفة الانسان مشروطة أو مشوهة اجتماعياً[4]؟ أما بالنسبة الى الميدان الثاني من المناقشات فقد كان السؤال، عمّا إذا كانت الايديولوجيا ملمحاً ضرورياً من ملامح السياسة، وفيما إذا كانت كذلك، فماذا تشرح؟

في الميدان الأول، الايديولوجيا كما يراها أولئك ومنهم مانهايم، متنافرة مع الحقيقة العلمية والمعرفة الصحيحة على العموم. وهذا المفهوم للايديولوجيا ما هو إلا تطوير تدريجي لفكرتنا عن الكذب. بينما هم في الحالة الثانية غير معنيين بقيمة الحقيقة ولكن بالقيمة الوظيفية للايديولوجيا. وبالتالي فهم يقصدون بالايديولوجيا في الميدان الأول، نظام الايديولوجيا، بينما في الميدان الثاني يشيرون بشكل محدد الى عقلية ايديولوجية. ففي تعريف للايديولوجيا وضعه واحد من

---

(١) هنري ايكن: المرجع السابق نفسه، ص ٢٣.

(٢) Horowitz. I: Philosophy, Science and the Sociology of Knowledge, Springfield, Thomas, 1961. and Merton, K: Social Theory and Social Structure, Glencoe. Free Press, (Rev. ed), 1957, Chap. 12+13.

(٣) Sartori Giovanni: Politics, Ideology and Belied System, Amer. Polit. Sci. Rev. 63 Jun. 69.

(٤) Ibid. P.398.

علماء العصر البارزين هو كارل مانهايم نجد أن الايديولوجيا هي «نتاج عقلي وظيفته حجب الطبيعة الحقيقية لمجتمع ما، وهي تنبع تلقائياً من عقول أولئك الذين يستهدفون تثبيت نظام اجتماعي بعينه. واليوتوبيات، إن هي إلا أحلام تمن تلهم العمل الجمعي لجماعات المعارضة التي تهدف إلى تغيير المجتمع تغييراً كاملاً»[1].

في الواقع، إن هذا الاتجاه المعاصر لتعريف الايديولوجيا خارج الإطار الماركسي يتضمن هو الآخر فلسفة معينة مسبقة خاصة به تكسبه أهمية ايديولوجية في وجه الايديولوجيا الأخرى التي جاء ليحاربها. وبالتالي يصبح من الضروري. لفهم أغلب جوانب هذا الاتجاه، العودة إلى علاقته مع التراث النظري الذي سبقه.

تلعب عدة عوامل معاصرة[2] الدور الأبرز في توجيه اهتمامات علم الاجتماع المعاصر، وعلى الأخص نحو مسائل الوعي الاجتماعي ودوره في توجيه وعي الناس وسلوكهم وتأثيرهم وفاعليتهم في عمليات الصراع اليومية في المجتمع المعاصر.

إن تفسيرات كارل مانهايم (التي ضمنها كتابيه سوسيولوجية المعرفة - ١٩٢٧، الايديولوجيا والطوباوية - ١٩٢٩) للوعي الايديولوجي وعلاقاته المتبادلة مع العلم ومع المجتمع، ما زالت هي الأبرز تأثيراً بين علماء الاجتماع البرجوازيين، والأساس الذي شادوا عليه العديد من مقولاتهم على الرغم من نقدهم لبعض مقولاته واستنتاجاته. «على أي حال لا شك في أن الفلسفة والسوسيولوجيا المعاصرة تعتمدان الى حد بعيد على مقولات مانهايم لتبرير بعض الأفكار الجديدة»[3].

---

(١) Mannheim, K: Ideology and Utopia, ...P. 174.

(٢) منها الصراع المتزايد بين النظامين الاجتماعيين المتناقضين الاشتراكي والرأسمالي، الرغبة في احكام السيطرة على تفكير الجماهير المتململة، نمو طموحات دول آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية نحو كل مجالات التحرر الوطني وتطويره.

(٣) L.N. Moskvichov: Op. Cit., P.38.

وكما يقول عالم الاجتماع الأمريكي لابالومبارا « فلم يكن مجرد صدفة أن تتم، عند مناقشة الأفكار التي جاء بها بل وليبست، وغيرهما من مؤسسي نظرية التفريغ الايديولوجي، مناقشة أفكار مانهايم، حيث يتضح أن جميع أفكار هؤلاء موجودة سابقاً لدى مانهايم »[1] .

لقد اراد مانهايم وضع نظرية تعالج القضايا النظرية الكبرى مقابل النظرية الماركسية ومقابل علم الاجتماع التجريبي الذي انتشر بصورة واسعة في الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين. « تكمن احدى الملامح المميزة لأعمال مانهايم في محاولته توضيح الموقع التاريخي الخاص بالمثقفين في المجتمع في الماضي والحاضر وأنه حاول أيضاً تبيان أن مبادىء الاشتراكية العلمية نفسها ما هي إلا نتاج الاتجاهات الفكرية مع حواجز إيديولوجية »[2] . فعلى الرغم من رغبة مانهايم في تجاوز الماركسية ومفاهيمها إلاّ أنه استعار منها بعضاً من مفاهيمه، فهو يعترف بأنه أخذ مفهومه للحتمية الاجتماعية للوعي من ماركس[3]، ولو أنه عاد وفسر هذا المفهوم الماركسي بالاستناد إلى مفهوم النسبية المطلقة. فسوسيولوجيا المعرفة عند مانهايم تعالج « الارتباط الوظيفي بوجهة نظر أي مثقف بفئات اجتماعية مختلفة، تقف في الواقع خلف وجهة النظر هذه »[4] .

إن مفاهيم مانهايم كمفاهيم فيبر تقوم على الفصل الكامل بين العلم والايديولوجيا. فالعلم موضوعي لأنه حيادي، والايديولوجيا مشوهة للعلم لتحزبها وانحيازاتها الطبقية التي تطبعها. وتقوم أيضاً على فصله التام من حيث الطابع والأسلوب بين العلوم الطبيعية الهادفة إلى معرفة العام والضروري في

---

(١) La Palombara. J: Decline of Ideology, in: The American Political Science Review, Vol. IX, 1966, No.1, P.13.

(٢) Horowitz. I: Op. Cit., P. 38.

(٣) Mannheim K: Essays on the Sociology of Knowledge,.... P. 183.

(٤) Ibid. P-190.

الظواهر الطبيعية المحددة، والتعبير عنها بصورة قانون عام، والعلوم المجتمعية الهادفة إلى معرفة الفردي والخاص الذي لا يتكرر في الظواهر الاجتماعية ووضعها، لأنها لا تخضع لأية حتميات أو قوانين عامة.

استخدم مانهايم لتدعيم هذا الفصل عدة تبريرات. فالمعرفة الطبيعية تخلو من أية ذاتية، وحتميتها ليست نتاجاً لوجهة النظر المجتمعية، ولا نتاجاً للوجود المجتمعي، بل قياساً بمثل الحقيقة المطلقة. بينما المعرفة المجتمعية هي معرفة تاريخية تخلو من أي شيء مطلق فلا يمكن تصورها خارج موقع اجتماعي معين، ولذلك فهي تخلو من أية حقيقة مطلقة، وعلمها نسبي، لارتباطه منشأ ووظيفة بالوضع الاجتماعي والمصالح الاقتصادية والسياسية للطبقات والفئات الاجتماعية. فهي تعتمد «على عرض محدد لأن تاريخية الظواهر الثقافية التي نحاول تحليلها تبرز من خلال ضوء مختلف تماماً، وفي مجال آخر للبحث ومن وجهة نظر أخرى»[١]. ويدّعي مانهايم أن الماركسية لا تشكل استثناءً في هذا المجال[٢].

ومن المعالجات الهامة لمصطلح الايديولوجيا، ما عرضه كارل مانهايم في مؤلفه الايديولوجيا واليوتوبيا حيث نظر، مثل ماركس، الى نماذج التفكير والقيم السياسية على أنها منبثقة من النظم الاجتماعية ـ الاقتصادية. لكنه حلل أيضاً، المنظمات التي تنتشر من خلالها الأفكار مثل الجماعات التربوية والفكرية. إن الأفكار عنده لا تنبثق من البناءات الاقتصادية والطبقية فحسب، ولكنها ترجع الى خبرات الحياة، ونماذج السلوك التي تتجسد في الجماعات الاجتماعية ذات الأنماط العديدة. وفي ضوء ذلك تحمل مانهايم مسؤولية كشف المعاني والدلالات التي اكتسبها مصطلح الايديولوجيا من خلال التحليل التاريخي والاجتماعي لتطوره. وانتهى من ذلك الى قوله: «إن أية معالجة للايديولوجيا يجب أن تفرق

(١) Ibid, P. 130.

(٢) Mannheim. K: Ideology and Utopia,... P. 69.

بين معنيين متميزين ومنفصلين للمصطلح هما: المعنى الخاص والمعنى الكلي العام. ويقول مانهايم أيضاً في هذا الصدد: إن كل الأنساق الفكرية التي تهدف الى الدفاع عن الوضع الراهن، وايجاد التبريرات اللازمة لحماية مصالح الفئات الحاكمة تسمى ايديولوجيا. وهي أنظمة ثابتة ودفاعية. أما المعنى الخاص فيمكن أن يتراوح بين الكذب والوجداني الشعوري والخداع النفسي، ولكنه ذو طبيعة سيكولوجية. أي إن الفرد الذي يؤمن بالمعنى الخاص للايديولوجيا يمكن أن يكون قادراً على التفكير بأسلوب آخر، اذا كان راغباً في رفض تحيزاته واستبعاد أغراضه وتعصباته »[1].

يفرق مانهايم بين نوعين من الفكر الاجتماعي المشوه: الايديولوجيا واليوتوبيا. فهو يقول: « تكمن مأساة الفكر الاجتماعي الانساني في أنه إما أن يكون محتما من خلال الواقع الاجتماعي الذي لم يعد يوجد، حيث نتعامل مع الفكر الايديولوجي - أو من خلال الواقع الاجتماعي الذي لم يوجد بعد - حيث نتعامل مع الفكر اليوتوبي. أي إنه يتم في كل الحالات تشويه الواقع الحقيقي وتفريغه »[2].

على الرغم من وجود بعض المقولات الصحيحة لهذا العالم كمقولة الطابع الطبقي للنظريات الاجتماعية، إلا أن اعتراضين أساسيين يثوران على إطار تصوراته ومناقشاته لمظاهر الحياة الفكرية. يكمن الأول في رغبة مانهايم في توضيح الوظيفة الاجتماعية، للايديولوجيا واليوتوبيا دون تحليل الوظيفة الاجتماعية لتلك الفئات والطبقات الاجتماعية التي تعتنق تلك الأنماط من الفكر. ولما كان مانهايم يصف جميع وجهات النظر وجميع التصورات، دونما تمييز، على أنها افراغ للواقع الحقيقي، وتشويه له، فإنه يقضي بذلك بنفسه على مقولته الأساسية حول الحتمية الاجتماعية للعلم. فالمعرفة تصبح هكذا، وفي جميع الحالات معرفة مفرغة

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٥.
(٢) Ibid. P-175.

مشوهة. أما الشيء الذي نعتقده فهو حقيقة وجود مصالح لفئات وطبقات اجتماعية معينة تشكل في حقيقتها عاملا لافراغ المعرفة الصحيحة للواقع، وفي هذا فنحن نتفق مع الاتجاه الماركسي ونؤيده. أما الاعتراض الثاني على اطار تصورات مانهايم فينبع من رأيه في مسألة الحقيقة. إن ما يميز رأيه في هذا الشأن قوله بوجود حقيقة موضوعية واحدة هي الحقيقة المطلقة، أما الحقيقة النسبية فليست على الاطلاق حقيقة موضوعية. وطالما أنه لا توجد أية طبقة أو فئة اجتماعية واحدة بامكانها تمثيل الحقيقة المطلقة، فإنه بالتالي لا يمكن وجود حقيقة اجتماعية موضوعية. إن مانهايم لا يبذل أي جهد في هذا الشأن لمناقشة المحتوى الموضوعي لمختلف (وجهات النظر) أو (التصورات) حتى ولو كان الأمر يتعلق بالحقيقة النسبية فقط. وفي الوقت نفسه فإن مفهوم مانهايم هذا يكتسب بدوره، هو الآخر، طابعا نسبيا متطرفا يجعل المواقع الأصلية لمانهايم مرفوضة لتناقضها[1]. وكي يتخلص من هذا الوضع، فإنه يقول بمفهوم تعددي للحقيقة، «عندما يكون بالامكان الاحاطة به (الجوهر الأساسي) من خلال المناظر المختلفة فحسب، فإن هذا ذاته يشكل احدى أوجه هذه الحقيقة»[2]. إن المفهوم التعددي للحقيقة هذا يتعارض مع مفهومه الآخر حول عملية التاريخ الواقعية التي تبدو بالنسبة الى مانهايم مطلقة وحقيقة متكاملة. فكيف يمكن التوفيق بين تكامل هذه العملية ووحدتها مع العديد من الحقائق؟ ثم كيف يمكن التوفيق بين فردية التطور التاريخي مع منهج المعرفة التعددي؟

لقد اعتقد مانهايم بأن سوسيولوجيا المعرفة المستندة الى مركب من التنبؤات المختلفة لوجهات النظر الطبقية المختلفة تملك على أقل تعديل حلا لمسألة نسبية المعرفة الاجتماعية. من الممكن حسب رأي مانهايم «صياغة العلم النسبي بالاشارة الى

---

(1) Moskvichow. L. N: Op. Cit., P: 42.

(2) Mannheim, K: Essays of the Sociology of Knowledge,... P. 130.

وضع المراقب»[١] . وبالتالي كان من الممكن التخلص من النسبية لو اعترف الى جانب ذلك بوجود تكرار قانوني للعمليات والظواهر التاريخية ، لكنه اعتبر حركة المجتمع شيئاً مطلقا في جميع الأحوال . وهكذا فإن مانهايم لم يستطع الافلات من النسبية على الرغم منه .

تبقى نقطة أخرى هامة يطرحها مانهايم في معرض مقولته العامة حول سوسيولوجيا المعرفة ، تتعلق هذه المسألة بالدور الخاص بالمثقفين في التوصل الى المعرفة الحقيقية للواقع الاجتماعي . فالمثقفون في رأيه في المجتمع الحديث ينحدرون عمليا من جميع الفئات ، وإن التعليم يربط بينهم بأسلوب جديد يرفعهم خارج الطبقات ومراعاتها ، وبالتالي فهم يعملون بحرية دون ارتباط بأية مصالح اقتصادية أو سياسية أو غيرها . « إن التراث العلمي المشترك يؤكد على الاتجاه الى نبذ الخلافات الموروثة الفئوية والمهنية وفي اطار التملك ، بينما يتوحد المتعلمون الأفراد من خلال هذا العلم»[٢] . وهو يرى أن هذه الوحدة هي وحدة تكاملية « وكلما كانت الطبقات والفئات التي ينحدر منها المثقفون عديدة ، كان مستوى التعليم الذي يربطهم أكثر تنوعاً ، ومتعدد الأقطاب ، ضمن اتجاههم الواحد »[٣] .

إن عدم رغبة مانهايم في رؤية الطبيعة الطبقية والاتجاه الطبقي للتعليم ، الأمر الذي يعترف به العلماء البرجوازيون أنفسهم ، يبعده عن أرض الواقع ويوقعه في الوهم . فحتى الآن لم يوجد في تاريخ المجتمع أي علم اجتماعي بمعزل عن المصالح سواء للطبقات أو للمجتمع ككل . ولقد ولّت الى غير رجعة أسطورة حرية الجامعات أو الكليات[٤] . وأما في ما يتعلق بالالتزام الطبقي للمثقف فأمامه

---

(١) Mannheim, K: Ideology and Utopia,... P-69.

(٢) Ibid, P. 138.

(٣) Ibid, P.140.

(٤) Horowitz, D: Social Science or Ideology, Berkeley Journal of Sociology, Vol, 15, 1970, PP.1-10.

إمكانيتان: فإما أن يدافع عن مواقع الطبقة التي نشأ فيها، وإما أن ينتقل الى مواقع طبقة أخرى ويخدم مصالحها، فالمثقفون لا يشكلون طبقة اجتماعية متكاملة لذاتها أو بذاتها.

تفسير الايديولوجيا في علم الاجتماع البرجوازي المعاصر:

محاولات الفلاسفة وعلماء الاجتماع الغربيين المعاصرين، لتصحيح مفاهيم مانهايم حول الايديولوجيا وعلاقاتها المتبادلة بين المجتمع وعلم الاجتماع، وتخليصها من النسبية المتطرفة الواضحة فيها، جاءت مطبوعة ببصمات مانهايم وتحت تأثير مقولاته الى حد كبير ومكملة لها. فالايديولوجيا بالنسبة الى عالم الاجتماع الأميركي ج. روسيك، ليست «الا نظاما من الأفكار التي لا تعكس الواقع، بل وبالدرجة الأولى تمثل نظرة معينة حول العالم، في ضوء ما يتوجب أن يكون... فالايديولوجي لا يهتم بالمعرفة العلمية للحقيقة بل بنموذجه السياسي أو الفلسفي فقط»[1]. أما عالم الاجتماع الكندي ل. غارستن، وهو أحد الممثلين البارزين للفكر السوسيولوجي البرجوازي المعاصر، فهو يفرق بين أربعة عناصر أساسية لأية ايديولوجية. فهي تشمل فلسفة للتاريخ وتحليلا للمرحلة الحالية من التطور الانساني في ضوء فلسفة التاريخ هذه، ورؤية مستقبلية لهذا التحليل، ثم تحليلا لتصرفات الناس الضرورية للاسراع في تحقيق النتيجة الحتمية التي تم التنبؤ بها[2].

ينطلق غارستن في نظرته للايديولوجيا من منطلق مثالي، وشكلي، يبقيه بشكل عام في الجانب الخارجي السطحي للايديولوجيا. فهو يترك جانبا مسألة أصل الايديولوجيات وطابعها الطبقي ومضمونها. فتبدو الايديولوجيات بالنسبة اليه منعزلة عن جذورها الاجتماعية والطبقية بالدرجة الأولى، فهو يقدمها كنوع من

---

(١) Roucek, J. S: A History of the Conception of Ideology, In: Journal of the History of Ideas, Vol, 5(4), 1944, P.479.

(٢) Garstin. L. H: Each Age is a Dream, A Study of Ideologies, Toronto, 1963, P.31.

التركيب الفكري المستقل الذي يحدد سلوك فئات مختلفة من الناس.

وفي الآونة الأخيرة انتشرت بين علماء الاجتماع البرجوازيين الأطروحة القائلة بأن الايديولوجيا، في ضوء فقدانها للموضوعية، تشكل عقبة في طريق التطور الاجتماعي السريع. هكذا يضع عالم الاجتماع الأمريكي ج. شبنجلر، الايديولوجيا على المستوى نفسه مع قوى المجتمع غير العقلانية فهو يقول: «الايديولوجيا تؤدي الى تباطؤ كل من التطور الاقتصادي والسياسي»[١].

وفي هذا المجال لا بد من لفت الانتباه الى قضية أخرى تعتبر من حقائق علم الاجتماع البرجوازي المعاصر. فهناك بعض الكتاب الذين يحاولون تصوير المسألة وكأنها مفاضلة بين الايديولوجيتين. ففي محاولتهم للحط من الايديولوجية الماركسية يقولون بجاذبية الايديولوجية البرجوازية مستعينين بمقولات ك. بوبر حول المجتمعات (المفتوحة) والمجتمعات (المغلقة) وبالتالي فهم ينادون بضرورة أن يفرق الانسان بين الايديولوجيات المفتوحة (الليبرالية، المحافظة، الاشتراكية غير الماركسية)[٢]، التي تكمن قوتها في أنها غالبا ما تقبل النقد من الداخل، وفي أنها تتعلم من بعضها، وتغني بعضها البعض وتتعايش سلميا[٣]، وبين الايديولوجيات المغلقة (الشيوعية البلشفية) التي تستعمل على حد زعمهم كوسيلة وكأداة للرقابة الفكرية وللقهر الايديولوجي على الجماهير لصالح الطليعة الحاكمة.

بغض النظر عن عدم الثبات الواضح لمثل هذا التفريق بين الايديولوجيات كما

---

(١) Spengler. J: Theory, Ideology, Non-Economic Values and politico-Economic Development. In: R. Braibanti and Spengler, Tradition Values, and Socio-Economic Development. Durham-London, 1961, P. 31.

(٢) Moskvichov, L. N: Op. Cit., P.52.

(٣) Ginsberg, M: Facts and Values, In: The Advancement of Science, No. 81, 1963, P.418.

نادى بها هؤلاء الكتاب، إلا أن هذا المفهوم قد تم الأخذ به كثيرا، وتسرب الى لغة المناقشات الدائرة حول التعايش السلمي بين الايديولوجيات.

بصورة عامة، تبدو التصورات حول جوهر الايديولوجيا كظاهرة اجتماعية في علم الاجتماع البرجوازي المعاصر والفلسفة البرجوازية متنوعة جدا. وعلى الرغم من تنوعها، فإن الاتجاه السائد فيها يكمن في مماثلة الايديولوجيا مع الوعي الخاطىء. واذا كان العديد من علماء الاجتماع هؤلاء يفهمون بعض الخصائص المميزة للايديولوجيا بصورة صحيحة كظاهرة اجتماعية، إلا أنهم لا يستطيعون حل هذه المسألة بمجملها حلا صحيحا، لأن مفاهيمهم حول المجتمع وقوانينه وحول القوى المحركة لتطوره تبقى غير علمية.

لقد وضع عالم الاجتماع النروجي أ. نيس، قائمة بتعابير الايديولوجيا تضمنت أكثر من ثلاثين تعريفا[1] يمكن تصنيفها الى حد كبير الى فئات ثلاث، من وجهات النظر المتعلقة بأصلها ثم ببنيتها وأخيرا بالوظيفة التي تؤديها.

التعاريف من حيث النشوء والتطور: تمثل الى حد كبير هذا الجانب أو ذاك من جوانب تعبير الايديولوجيا الشاملة عند مانهايم. فيتم تعريف الايديولوجيا بالبنية الفكرية للعصر، أو بالبنية الفكرية لفئة اجتماعية معينة «فعندما يسمع الناس اليوم كلمة الايديولوجيا فانهم يضعونها بصورة اتوماتيكية تقريبا مع جانب معين من الوعي والانتماء الطبقي الذاتي يؤثران على الأفكار والرغبات»[2].

التعاريف البنيوية: وهي تضع الايديولوجيا على المستوى نفسه مع تلك الأنظمة من الأفكار التي تشتمل على أحكام قيمية وتتضمن مؤشرات سلوكية. يقول و. متزجر: «أفهم تحت الايديولوجيا نظاما من الأفكار، يقدم الأحكام

---

(١) Naess. A: Democracy, Ideology and Objectivity Studies, In the Semantics and Congnitive Analysis of Ideological Controversy, Oslo, Oxford, 1956, P.160.

(٢) Macrea, D: Ideology and Society, London, 1961, P.63.

القيمية كحقائق تجريبية، من أجل تبرير مطالب فئة اجتماعية اقتصادية معينة، للحصول على حاجاتها المادية، وتحقيق مستوى أعلى، سواء عن وعي أو غير وعي »[1].

التعاريف الوظيفية: وهي تنظر الى الايديولوجيا كنظام من الأفكار والقيم والرموز المتجهة نحو المحافظة على شروط حياة الفئة المعنية وتغيير هذه الشروط بصورة جزئية أو استبدالها بصورة كاملة بشروط أخرى.

يمكن القول بأن الشكلية المجردة التي يتسم بها التحليل الوضعي، والوضعي المحدث، تبدو واضحة بصورة خاصة في نظرية « التفريغ الايديولوجي » التي تؤمن أغلبية واضعيها[2] بالفرق بين الايديولوجيا واليوتوبيا كما وردت لدى مانهايم، دون التقيد بشكل صارم بتعابير مانهايم. لقد حدد هؤلاء الكتاب لهم هدفا يكمن في وصف الايديولوجيا بمختلف الصفات السلبية للاستنتاج بأن الايديولوجيا بالية وغير ضرورية على الإطلاق.

التفريغ الايديولوجي:

يشهد النصف الثاني من هذا القرن نشاطا ايديولوجيا متزايدا في أوساط الدول الرأسمالية. انعكس في ظهور العديد من النظريات الاجتماعية والسياسية العامة، التي تكمن إحدى أبرز مهامها الايديولوجية في محاولة حفظ وترسيخ وجود الطبقات الحاكمة في تلك الدول، من خلال اعادة بناء هيكل الايديولوجية البرجوازية وتقديمها كبديل للتفسير الماركسي لتناقضات العصر.

---

(١) Metzger, W. P: Ideology and The Intellectual; A Study of Thorstein Vablen, In: Philosophy of Science, Vol. 16(2), 1949, P. 125.

انظر ايضا:

A Dictionary of Social Science, P.315.

(٢) خير مثالين عليهم هما بل وسليزنجر.

لعل أبرز هذه الأنشطة وبدايتها، كان « مؤتمر الحرية الثقافية »[1] الذي عقده اتحاد المثقفين في الغرب في مدينة ميلانو في أواسط شهر سبتمبر من عام ١٩٥٥، لمناقشة مسألة (مستقبل الحرية). ففي نهاية هذا المؤتمر الذي حضره أكثر من مائة عالم وكاتب وسياسي وصحفي وغيرهم، أعلن المؤتمرون اختفاء أسباب الصراع الايديولوجي العميق من العالم، وبالتالي فنحن الآن نعيش في عصر « نهاية الايديولوجيا »[2]. أي عصر نهاية الماركسية على الجماهير. وبعد أقل من خمس سنوات على عقد المؤتمر صدرت عدة دراسات نظرية اجتماعية وسياسية لتدعم المقولة التي بشر بها مؤتمر ميلانو. لقد كانت كتب بل[3] وليبست[4] أبرز تلك الدراسات الداعمة تبريرا وتفسيرا وترويجا لنظرية (نهاية عصر الايديولوجيا). ومن بعدهما انهمرت من مواقع فكرية متعددة المؤلفات والنظريات السوسيولوجية في هذا الشأن، في كل المؤتمرات السوسيولوجية العالمية التالية والتي كررت الدعوة لاسقاط الايديولوجيا وتحرير الثقافة كضرورة للمجتمع ما بعد الصناعي[5]. وحاولوا من خلال تحليلهم النظري طرح مفاهيم أخرى(*) جديدة

---

(١) في أواسط شهر سبتمبر من عام ١٩٥٥ تم في المتحف الوطني للعلوم والفنون في ميلانو عقد المؤتمر الدوري لاتحاد المثقفين في الغرب باسم « مؤتمر الحرية الثقافية » لمناقشة (مستقبل الحرية)، وفي هذا المؤتمر أعلن المؤتمرون نهاية عصر الايديولوجيا.

(٢) Shills, E: The End of Ideology, In: Encounter, Vol. 5, Nov, 1955, P.53.

(٣) Bell, D: The End of Ideology-On The Exhaustion of Political Ideas in Fifties, Glencoe, 1960.

(٤) Lipset, S. M: Political Man: The Social Bases of Politics, N. Y. 1960.

(٥) – Schlesinger, A. White, M: Paths of American Thought, Boston, 1963.

– UNISCO: A Dictionery of The Social Sciences, New York, 1965.

– Parsons, T: Sociological Theory and Modern Society, N.Y., London, 1967.

– Waxman, C.I: The End of Ideology Debate, New York, 1968.

(*) مثل: مفهوم التقارب، المجتمع الصناعي الموحد، مجتمع ما بعد البرجوازية، أطوار النمو، دولة الرفاه، ثورة الاداريين، تبرجز الطبقة العامة، السلام بين الطبقات، سيطرة التكنوقراط.

ذات تماثل مبدئي وقراءة التاريخ ورسم الملامح الأساسية لاتجاهات التطور المستقبلي للعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجارية في العالم. ليدعموا استنتاجاتهم القائلة بأن « لا يوجد مكان للايديولوجيا »[1]، في النظامين الرأسمالي والاشتراكي.

المقولات الأساسية لهذه النظرية: هناك رابطة عميقة داخلية بين تصورات ورغبات منظري (التفريغ الايديولوجي) على الرغم من الخلافات الموجودة بين مدارس واتجاهات مختلف منظري هذه النظرية.

إن منظري سقوط الايديولوجيا يفرقون بين نوعين من المجتمعات، الأول ويتشكل من المجتمعات ذات التطور الضعيف المتجه نحو التصنيع الحديث حيث « لا زالت الحاجة قائمة للجدل السياسي النشيط أو للايديولوجيا »[2]، والمجتمعات الصناعية المتطورة « حيث سيستمر الصراع الطبقي الديمقراطي دون ايديولوجيا ودون أعلام حمر ودون مظاهرات الأول من أيار »[3]. ويتميز النوع الأول حسب وجهة نظرهم بعدم الاستقرار العميق في نظامها الاقتصادي والسياسي وبوجود صراعات طبقية وهزات اجتماعية وثورات وتحولات لعدم تمكنها من حل قضاياها الاجتماعية الأساسية، الأمر الذي أدى الى ظهور الايديولوجيا فيها كنظام من التصورات والنظريات بهدف تبرير مصالح الفئات والطبقات الاجتماعية، وبالتالي فإن الايديولوجيا هي رمز للذاتية ورديف للجهل والوعي الخاطىء. أما الصورة في المجتمع الصناعي فتتغير جذرياً. فقد حلت جميع القضايا الاجتماعية الأساسية من جميع الفئات الاجتماعية، واختفت الآثار السياسية لعدم المساواة الاقتصادية[4]، وتقلصت المشاكل الاجتماعية الى حدود مسائل الادارة التنفيذية التقنية والقيام

---

(١) Galbraith, J. K: The New Industrial State, London, 1967, P. 390.

(٢) S. M. Lipsit: Op. Cit., P. 53.

(٣) Ibid. P.445.

(٤) Moskvichov, L.N: Op. Cit., P.26.

باصلاحات جزئية في البنية الاجتماعية . ويقول منظرو (التفريغ الايديولوجي) بأن الايديولوجيات التي تملك نظرة شاملة حول العالم وتحرض الناس نحو العمل الجماهيري السياسي قد حققت في المرحلة الحالية من التطور في تناقض مع متطلبات تنظيم وادارة المجتمع العقلانية ومع مكوناته من جهة ومع متطلبات الشكل العام للعلم والمعرفة . وبالتالي لم تعد الايديولوجيا تقدر على تقديم فهم حقيقي لما يجري من أحداث في العالم أو أنها لم تعد تشكل معرفة ملائمة أصلا ، لقد انتهى الاعتقاد بامكانية تغيير العالم وفق مبادىء نظرية معينة . يقول شليزنجر : بأن « العالم قد تجاوز الايديولوجيات القديمة وانتهى الى استراتيجية اجتماعية أكثر مرونة وحيوية »[1] . ويقول بل : « لقد انتهت هذه الايديولوجيات اليوم . . . وفقدت الايديولوجيات القديمة . . . قدرتها على الاقناع »[2] . وحسب رأي شليزنجر فإن ذلك مدعاة للقول بأن هذه العملية هي « نهاية الحماس الايديولوجي »[3] .

هكذا تظهر رغبة منظري (التفريغ الايديولوجي) انطلاقا من المقولات والمبادىء الأساسية للوضعية الجديدة وعلم الاجتماع البرجوازي في تقديم وسائل أساسية للمعرفة وتغيير الواقع الاجتماعي اذ تمر عبر تركيبهم النظري كنظام علمي موضوعي صارم بعيد كل البعد عن (الذاتية الايديولوجية) ، فهم يدعون بأن مجال عملهم يقتصر فقط على مجال ومهام اثبات ما هو قائم دون أن يتضمن عناصر قيمية أو ايديولوجية .

« ويتم تطوير نظرية نهاية الايديولوجيا من قبل واضعيها باتجاهات مختلفة مرتبطة مع بعضها البعض ارتباطا وثيقا من جهة ، ومتباينة في نفس الوقت من

---

(١) Schlesinger. A: Op. Cit., P.536.

(٢) Bell. D: Op. Cit., PP. 370-373.

(٣) Shills. E: Op. Cit., P. 53.

خلال طرحها للمشكلة ومن خلال تأثرها السياسي - الى حد ما - من جهة أخرى»[1].

ومن خلال اضافاتهم الميثودولوجية فهم يريدون اقناع القارىء بعدم الارتباط المطلق بين الحقيقة في علوم المجتمع الحقيقية والايديولوجيا، وبهذا يتم تقليص مجمل علم الاجتماع باسم أساطير الموضوعية والعقلانية الحديثة في التحليل الى مستوى «الهندسة الاجتماعية التي تقوم فقط بمحاولة ترقيع واضحة للنواقص في هذا العالم البالي»[2]، وتقديم هذا الترقيع على أنه تقدم في تطور المجتمع وتطور مختلف مؤسساته الاجتماعية.

هل يمكن القول بأن نظرية التفريغ الايديولوجي تشكل عمليا احدى الظواهر الجديدة لعلم الاجتماع البرجوازي؟

صحيح، أن أغلب عناصر هذه النظرية قد تبلور في ظل ظروف النصف الثاني من هذا القرن، إلا أن أفكار هذه النظرية لها تقليد طويل وثابت، فقد نمت خلال مرحلة طويلة من البحث الاجتماعي البرجوازي لتصبح اضافات جديدة (كالوضعية المنطقية وعلم اللغة والسوسيولوجيا التجريبية)، وجزءاً متمماً لمجمل الاتجاه الوضعي الذي ابتدأه كومت والذي يعتقد بامكانية الانسان للوصول الى الحقيقة الخالصة من خلال الانفصال والابتعاد عن أية أشكال من السياسة والايديولوجيا والحزبية. وهذه الحقيقة ليست سوى الأشكال الظاهرية للواقع المعطى من التجربة.

يكمن الخطأ المنهجي الذي يرتكبه منظرو التفريغ الايديولوجي في النظر الى الايديولوجيا من الخارج وبصورة سطحية، فلا يكشفون عن الجذور الاجتماعية والطبقة لنشوئها أو وظيفتها. في الواقع، ان هذه الصفات السلبية ليست بالضرورة

---

(١) Ibid, P.29.

(٢) Ibid, p.30.

ملازمة لكل الايديولوجيات الموجودة بصورة واقعية، على الرغم من أنها شكلت في بعض الحالات إحدى السمات الأساسية. من الممكن طبعا للايديولوجيات أن تحوي مثل هذه السمات، إلا أن من الممكن أيضاً أن تحوي سمات اخرى. فهناك ايديولوجيات علمية وأخرى غير علمية، وتوجد كذلك ايديـولـوجيـات تمثـل مصالح طبقة معينة وأخرى تمثل مصالح الشعب كله. فطابع الايديـولـوجيـات يعتمد على طابعها الطبقي.

نخلص من هذا العرض التحليلي للاطار غير الماركسي لتفسير الايديولوجيا في علم الاجتماع البرجوازي المعاصر الى القول: إذا كان ماركس قد التفت الى ذلك التلازم بين المثالي والواقعي[1] فيما يسميه بالبناء التحتي والبناء العلوي وما يصدر عن كل منهما من تكامل متبادل، فإن مانهايم الذي استعار قليلا من الماركسية لم يكـن مـاركسيـا، بـل كـان أحـد الممثلين البرجـوازيين الليبراليين البـارزيـن للسوسيولوجيا الغربية في النصف الأول من هذا القرن. ويعتبر تفسيره للوعي الايديولوجي حتى الآن هو السائد في الغرب، بل لقد أصبح أساساً لنشوء العديد من النظريات الحديثة والتي تعتمد الى حد كبير على مقولاته لتبرير بعض أفكارها الهامة. لقد مزج مانهايم العناصر الماركسية التي تتصل بالطبيعة الايديولوجية للفكر الاجتماعي بالكثير من الاتجاهات والنزعات الفكرية المتعددة، مما دفعه الى الايمان بفكر الضرورة الاجتماعية وحتميتها في الفكـر وفـاعليتهـا الواضحـة في العمليات التاريخية[2]. واستناداً الى هذا الفهم المانهايمي، تصبح المقولات (صورا اجتماعية) منتزعة من تلك الأوضاع والمواقف التاريخية المشخصة، وهي صـور مجردة عن مادتها التاريخية ومحتوياتها الاجتماعية. ويؤكد الوجود الاجتماعي على أنه المحك الوحيد والمعيار الفريد في الفكر والمعرفة. كما يؤمن مانهايم أيضاً بدينامية العمليات التاريخية لأنها تلعب دوراً اساسياً في سوسيولوجية الفكر والمعرفة[3].

(١) Mannheim K. Essays on Sociology of Knowledge... P.157.
(٢) Ibid, P.4.
(٣) Mannheim. K: Essays on Sociology and Social Pscychology, London, 1953, P.3.

العلم بالنسبة الى مانهايم موضوعي لأنه حيادي، وبعيد عن العاطفة، بينما تبقى الايديولوجيا إما محافظة ناظرة الى الماضي، أو غير واقعية ثورية متجهة الى المستقبل. وهو هنا لا يفرق بين، أو يتجاهل، الالتباس الأساسي القائم في مفهوم الطوباوية الذي قد يدل أحياناً على سلوك فردي انفصامي مرضي، وهرب الى عالم الأحلام العقيمة التي تدخل في اطار الزمان المتجسد، وأحياناً أخرى الى موقف الجماعات الاجتماعية التي تحلم بالمستحيل، لكي تحقق الممكـن، وبهذا فهـي تدخل في الزمان المتفجر. والنوع الأول كما هو معلوم، يجهل التاريخ والقوانين المادية لتطوره ولسيرورته. أما النوع الثاني فيتدخل في التاريخ بعنف كبير. وفي هذه الحال (حال مانهايم) يقترب مفهوما الايديولوجيا والطوباوية من مفهوم الأسطورة الاجتماعية لتحزبها ولطابعها الطبقي. وبالتالي فهي ذاتية ومشوهة للعلم الحقيقي حول الواقع. فمأساة الفكر الاجتماعي كما يقول مانهايم، تكمن في إما أنه محتم من خلال الواقع الاجتماعي الذي لم يعـد قـائما حيـث نتعـامـل مـع الفكـر الايديولوجي، أو من خلال الواقع الاجتماعي الذي لم يوجد بعد حيث نتعامل مع الفكر الطوباوي. أي إنه يتحتم في كل الحالات تشويه الواقع الحقيقي وتفريغه.

ويفصل مانهايم أيضاً، فصلا كاملا بين المعرفة العلمية الطبيعية التي تهدف الى معرفة العام والضروري والقانوني. الأمر الذي يجعل أسلوب هذه العلوم يكمن في التعميم والتعبير بصورة اجمالية عن ظواهر وعمليات محددة بمصطلحات ونظريات عامة، وبين المعرفة العلمية المجتمعية التي يكمن بالمقـابـل هـدفهـا في اكتشـاف الفردي والخاص والوحيد، الأمر الذي يجعل أسلوب هذه العلوم، يكمن، على حد قوله، في النظرة الفردية ووصف الوجود التاريخي المحدد الذي تتوجب رؤيته منذ البداية كأمر فريد غير قابل للتكرار. وبالتالي عدم جواز خضوعه لأية حتميات أو قوانين عامة. ولقد استخدم مانهايم من أجل تبرير هذا الفصل سواء من حيث الطابع أو من حيث الأسلوب عدة ادعاءات منها: أن أي ذاتية معدومة في علم الطبيعة، كما أن مثال الحقيقة المطلقة هو المقياس لديه. إلا أن المعرفة

التاريخية لا يمكن تصورها خارج أي موقع أو مستقبل اجتماعي معين. إنها تعكس فقط وجهة نظر معينة يتحدد معتنقوها من خلال الوجود الاجتماعي. وبالتالي فإن النظريات الاجتماعية لا تقدم سوى علما نسبيا وظيفيا بالوضع الاجتماعي للطبقات وبمصالحها الاقتصادية والسياسية.

من أجل ذلك، لا يجوز في رأي مانهايم بحث الوعي المجتمعي من خلال مواقع طبقية واحدة، ذلك أنه سيتم في هذه الحالة تكوين ايديولوجية تحوي الأخطاء ونقاط الضعف التي يشتمل عليها مثل هذا النمط من الوعي. لذلك نجده يقدم مقولته القائلة باستبدال العقيدة الايديولوجية بما يسمى بسوسيولوجيا المعرفة، التي اعتقد أنها تملك على أقل تعديل مقابل النظريات الايديولوجية بما فيها الماركسية حلا لمسألة نسبية المعرفة الاجتماعية، وتنفي التحليل المتحزب الوحيد الجانب وذلك انطلاقا من حقيقة أن مثودولوجيتها تستند الى مركب التنبؤات المختلفة لوجهات النظر الطبقية المختلفة. وهذا ما يوضح لنا كيف أن مانهايم لا يرى أن الطبقة البروليتارية المتصدية لعلم تاريخي ثوري، هي صاحبة الوعي الأصيل، بل أن صاحبته الحقيقية هي الفئات المفكرة المتحررة من العوز المادي التي لا روابط لها، أو المتخلية، على الأصح عن الروابط الجزئية التي قد تجعلها متميزة النظرة بصورة أو بأخرى. وسنناقش كل ذلك في خاتمة هذا الفصل.

مناقشة وخاتمة:

الاستخدام المألوف لمصطلح الايديولوجيا يتأرجح عادة بين الدلالة الهجائية النقدية أو الجدلية، وتكون الايديولوجيا عندئذٍ بمثابة الفكرة الخاطئة والتبرير المتحيز للمصالح والأهواء، والدلالة الحيادية، أي الاشارة الى موقف تأملي متفاوت الدقة والرصانة تجاه الحقيقة الاجتماعية أو السياسية، والى تأويل ما، لما هو واقع قائم، أو لما هو مرغوب فيه أو متمنى. قبل انشائنا لنموذج مثالي يعرف بالايديولوجيا، وييسر معناها، ينبغي تفريق مفهوم الايديولوجيا عن مفهوم

(المذهب) الذي غالبا ما يتداخل مع مفهوم الايديولوجيا. (فالمذهب) هو تقييم النظرية استنادا الى مفاهيم أخلاقية أو سياسية معينة، اضافة الى شيء من الايمان، وهو قريب من المعتقد. ولكن، كيف يمكن انشاء نموذج مثالي لما نسميه بالايديولوجيا؟ إن الطريقة التي ستتبعها هنا بعد غوصنا في كل التفاصيل السابقة، هي التشديد على المسلمات الأساسية التي يقوم عليها كل اتجاه من الاتجاهات السابقة والتي استخلصناها من وسط تلك التفاصيل ووجهات النظر والأفكار، واستخراج طائفة من الخصائص العامة للايديولوجيا التي يكثر العثور عليها أحياناً أو يتضاءل، وربطها بوجهات النظر المختارة والتي ننحاز اليها، من أجل أن ننشيء منها لوحة متجانسة نستخلص منها النموذج المثالي لتعريفنا للايديولوجيا. مدركين أن أيّا من التعريفات المتعددة الكلاسيكية وغير الكلاسيكية للايديولوجيا لا يمكن وصفه بالصحة أو بالخطأ، لأن كلا منها يعكس وجها من وجوه الحادثة الايديولوجية، هو الذي يبدو لصاحب التعريف كما لو أنه هو الأهم. وبطبيعة الحال فإن عملية التأليف هذه بين جملة الوجوه أو جلة من الوجوه أمر لا مفر منه لإنشاء النموذج المثالي الذي نقصده.

يمكن للمرء أن يبحث عن خصائص الايديولوجيا من خلال منظورين هامين مستقلين نسبيا ومرتبطين مع بعضها البعض: الأول وجهة النظر البنيوية والثاني من الناحية الوظيفية.

عند النظر في خصائص الايديولوجيا من ناحية العناصر البنيوية فيها، فلا بد من التأكيد على أن تلك العناصر لا ترتبط مع بعضها البعض بشكل ضروري في مختلف الايديولوجيات بالمستوى نفسه. يمكننا أن نميز بين عناصر بنيوية ثلاثة في الايديولوجيات.

١ - **النزعة نحو الشمول**: فالسمة المميزة للايديولوجيا هي الشمولية. **فهي** تتضمن تفسيرا شاملا لطابع ومجرى التطور التاريخي للمجتمع الانساني وقواه

المحركة، بغض النظر عن صوابية أو خطأ هذا التفسير. فالايديولوجيا تسعى الى اعتبار الحقائق الخصوصية، حقائق ومصالح الطبقة، حقائق عمومية مقدسة وغير قابلة للنقد. وتخفي في الوقت نفسه أي تناقض يمكن أن يبرز للعيان بين المصلحة الطبقية الخاصة وبين المصلحة العامة. الايديولوجيا الطبقية إذن، تسعى الى ترميم أي ثغرة في واقع الرؤية الشمولية للكون والمجتمع والكائن الفردي على حد سواء، من أجل اعتبار الواقع المعطى مصمما بدقة لا متناهية، مطلقا وغير قابل للتغير، ومن أجل المحافظة على طبقية الواقع. ولذا، فالايديولوجيا تنزع نحو الشمول، نحو تصور كوني. وتخضع لمنطق تصورها هذا، كل المتطلبات الكائنة والممكنة، اللغة، الأسطورة، الدين، الكذب، الأخلاق، الحقوق، الفلسفة وجزئية العلوم الوضعية... الخ. فالايديولوجيا من خلال ربطها للظواهر الملاحظة ـ الطبيعية والانسانية ـ ومن خلال ضمها في نوع واحد من الوحدة، تعمل على اقامة نسق من التعقلات والتبريرات(١).

٢ ـ تشير الايديولوجيا الى أهداف ووسائل وأشكال النشاط العملي السياسي بالدرجة الأولى للطبقات والفئات الاجتماعية والأفراد. فالايديولوجيا الطبقية تنشيء « صورا ثلاثة للطبقة التي تسعى الى الحكم والسلطان. صورة عنها لذاتها تمجدها هي. وصورة ثانية عنها لغيرها من الجماعات والطبقات تتناولها بالتعظيم. وصورة ثالثة للطبقات والجماعات الأخرى تضع من شأن أفرادها في نظر القوم جميعا، وتحط من قيمتهم وتبخسهم قدرهم في نظر أفرادهم بالذات، تكسر شوكتهم وتجعل منهم أناسا غلبوا على أمرهم قبل أن ينشب القتال أو من غير قتال »(٢).

٣ ـ تتضمن الايديولوجيا ما دامت تنظر الى المجتمع من خلال منظار

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٢) لوفيفر، هنري: ماركس وعلم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٨٢.

ومصالح الطبقة المعنية، نقدا مبطنا وصريحا للايديولوجيات الأخرى.

وعند النظر في خصائص الايديولوجيات من الناحية الوظيفية، يمكن تمييز وظيفتين اجتماعيتين أساسيتين تؤديهما أية ايديولوجيا لطبقتها بغض النظر عن كونها علمية أو غير علمية.

١ ـ **وظيفة معرفية**: وهي التي تقدم للطبقة معارف ونظريات ومثلا وأهدافا معينة تكون أكثر تلاؤما مع الشروط المادية لوجود طبقة معينة والتعبير عن مصالحها ورغباتها التي يمكن تحقيقها في الممارسة العملية والتي يتوجب الدفاع عنها في اطار الصراع الطبقي. «فمعرفتنا محصورة في نطاق قدرتنا على الادراك وعلى الوعي بما حولنا. فنحن نسلم بادىء ذي بدء أن كل ما نستطيع أن ندركه أو نعرفه هو موضوع وعينا الخاص... إننا لا نستطيع أن نصل الى جوهر الشيء، وإن من الخطأ أن نتوهم ذلك. فنحن لا ندرك إلا ما يصل الينا من خلال وعينا فحسب»[١]. تنطبق هذه القاعدة العامة على كل العلوم على عكس ما يقول به مانهايم، بما فيها المعرفة الطبقية والمعرفة الاجتماعية. إن تأكيدنا على هذه القاعدة العامة لا يوقعنا في خطر التوهم الفردي الاعتباطي لتصور واقع ومشكلات العالم الاجتماعي. إن المشاكل أو المخاطر المترتبة على تصور الواقع الاجتماعي ومشاكله من خلال المنهج الايديولوجي هي أقل بكثير، كما سنبين في الفصول القادمة، من الاخطار الكبرى التي يمكن أن تنجم عن اتباع المناهج التي تتخفى تحت عباءة موضوعية مثالية غير موجودة في مجال التطبيق.

فالمدخل الايديولوجي يؤكد على أننا لا نستطيع استخلاص جوهر الأشياء من وعينا، على عكس ما يحلو لدوركايم ومانهايم وغيرهما أن يدّعيا، بل يكمن

---

(١) الدكتور محمد الجوهري: مقدمة كتاب مشكلات اساسية في النظرية الاجتماعية، لجون ركس، ترجمة وتقديم الدكتور محمد الجوهري وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص ٩ ـ ١٠.

هذا الخطر حقيقة فيما ذهب اليه مانهايم حين ادعى بأن جماعة المثقفين هم القادرون وحدهم على ذلك، من خلال تحررهم من العوز المادي وهو الشرط الضروري لكل حرية. فالمثقفون قادرون كما يدعي مانهايم، على تحديد حاجاتهم الحقيقية وحاجاتهم المزيفة الضاغطة والقمعية والتحرر منها. ولكن من يقدر منا وخاصة في المجتمعات الصناعية الاستهلاكية ذات الوفرة على تحديد حاجاته وتمييز الحقيقي منها دون الحاجات الزائفة؟ فالانسان في اختياره هذا خاضع تابع لجملة اشتراطات اجتماعية مادية وايديولوجية. وهو كما يقول هربرت ماركيوز[1]، ليس حرا في المجتمع الصناعي الاستهلاكي الذي من خلال الوفرة فيه يشبع الحاجات المادية الملحة للانسان، ويسكت صرخات الرفض، ويعزز ثانيا الاندماج بين الأفراد والنظام القائم لحماية النظام القائم ولاحتواء أي اضعاف لفعاليته أو أي تغيير تاريخي او اجتماعي له.

٢ ـ **وظيفة عملية سياسية**: ليست الايديولوجيا مجموعة من الأفكار فقط، بل هي دليل عمل أيضاً. فالوظيفة المعرفية للايديولوجيا تشكل المبادىء والأساس العلمي لنشاط هذه الطبقة أو تلك أو حتى الأفراد. فهي كنسق من الأفكار توجه الأفعال، ويقال على أساسها السلوك الفردي أو الاجتماعي[2]. ومن أجل هذا، ليس غريبا أن نجد في كل مجتمع مجموعة من التبريرات أو الأفكار السائدة تقوم بوظيفة هامة تتلخص في إظهار التنظيم الاجتماعي وبناء القوة يه، بالمظهر الطبيعي الذي يتفق وطبيعة الأشياء. وعلى ضرورة أن ينصاع الانسان للمجتمع وأن يتبع ما فيه من معايير قيمية، وأن يتكف دائما مع النسق القائم. بينما الايديولوجيا المواجهة للايديولوجيات السائدة وهي تستبدل مسلمات بمسلمات أخرى، تؤكد إمكانية الانسان على تغيير بيئته وعالمه وتحرضه على ذلك.

إنه لمن الضروري القول في ختام هذا الفصل، بأننا سنستخدم مصطلح

---

(١) Marcuse. H: Op. Cit., P.73.

(٢) الدكتور محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٨.

(ايديولوجيا) في هذه الدراسة ، باعتبارها تمثلا للعالم والمجتمع ، (تكوين مفاهيم وأفكار ، تصورات وانطباعات) يتجلى ويتجسد في العديد من مظاهر النشاط الانساني على الصعيد الاجتماعي عامة والطبقي خاصة . وسنستخدم مصطلح (الأشكال الايديولوجية) لنشير الى عنصر من عناصر أية صورة من صور الوعي الاجتماعي ، الذي هو خليط مركب متسلسل أو مصنف من ايديولوجيا (مثل نظرية ما ، محاضرة ، فكرة مركبة ، مبدأ من المبادىء الأخلاقية ، قانون . . . الخ) .

فالايديولوجيا ، اذن ، ليست نمطا من الأفكار والحقائق المنعزلة بعضها عن البعض الآخر ، ولا حتى الوعي الخادع للجماعات ، بقدر ما هي الشكل الذي تخلقه القوى المادية والعلاقات الانتاجية والاجتماعية لمجتمع ما ، دون أن نتغافل عن العلاقة الجدلية الصحيحة بين الشكل والمضمون ، بين القاعدة وما فوقها من أبنية ثقافية وحضارية وانسانية .

إننا نعتبر أن الايديولوجيا تقف دائما في نطاق التطور الاجتماعي ، دون أن يتم بذلك اختزالها وايجازها به . فتنتهي الايديولوجيا والبنية الاجتماعية الى اطار جدلي ، وليس الى اطار تخطيطي سببي . من الضروري أن لا ننسى للحظة واحدة التواصل الجدلي بينهما والاستقلال النسبي لتركيبهما الداخلي ، والا وقعنا إما في مزالق الحتمية الاقتصادية ومفهومها الميكانيكي للانعكاس الأحادي الجانب ، وإما تورطنا بالتحول الى قدرية أو ارادية ذاتية فردية تؤدي غالبا الى الفوضوية . إن القاعدة والبنيان الفوقي كلّ واحد معقد ومركب ديناميكي لا يقبل التجزئة الا من باب التجريد والبحث العلمي ليس الاّ .

نحن نتفق مع ماركس ، في أن نمط الانتاج يميط اللثام عن سر أية سيرورة اجتماعية ، وأن هناك تطوراً ونموا وتغيرا غير منتظم ومتفاوتا في السيرورات الاجتماعية المختلفة . ونتفق معه في أن أي نمط للانتاج لم يقم ولم تتم المحافظة عليه دون صراع على كافة الجبهات الاقتصادية ، والسياسية والايديولوجية تدريجيا الى كل قطاعات الحياة الاجتماعية . فكل الممارسات الاجتماعية تحتوي على

الايديولوجيا بكل صورها، وكانعكاسات لبنائها وعلاقاتها الداخلية. فالايديولوجيا مكملة لكل ممارسة اجتماعية، وبالتالي فهي مكملة لحركة السيرورة الكلية للمجتمع.

إن الطبقة المسيطرة اقتصاديا صارت اليوم قادرة إلى حد كبير على مد سيطرتها من المواقع الاقتصادية الى المواقع السياسية والايديولوجية، وهي تعمل بالتالي بتنسيق ثلاثي للابقاء على ديمومة سيطرتها. فلقد تطورت وسائل إنتاج وتوزيع الايديولوجيا وحققت تغيرات عظيمة (مثل التعليم، الفن، نشر الاخبار، الكتابة... الخ) مع الانتاج الشامل والمربح. إن ملكية هذه الوسائل مثل كل صور الملكية الرأسمالية أصبحت مركزة ومتمركزة في سياق التطور الرأسمالي.

إن عمق نفاذ الايديولوجيات الطبقية السائدة الى عمق وعي الطبقات الأخرى المسودة في أي مجتمع، هي مسألة تعتمد على الشروط اليومية الاقتصادية والسياسية والثقافية. ففي مجتمع طبقي ذي تعارضات متطورة لا تعد ولا تحصى، فإن أنواعاً متعددة ومختلفة من الايديولوجيا بالامكان أن تنشأ، ولكنها تبقى متمايزة حسب المحاور الطبقية للمجتمع. فستبقى هناك دائما في المجتمعات الطبقية فروق ايديولوجية ضمن وعبر الطبقات تعكس انقساماتها الافقية والعمودية.

وطالما أن كل مجتمع طبقي فيه صراع طبقي، فسيبقى هذا الصراع هو «الدينامو» الذي يعجل بالتغيرات الكبرى في الخريطة الايديولوجية للمجتمع، ويحدد بالتالي صور التغير الايديولوجي وحجمه الفعلي. فكما هو معروف، فإن الصراعات الطبقية هي التي تحدد مدى التغير في العلاقات الاجتماعية والتي هي الاساسات الكلية للايديولوجيا. وطالما أن الايديولوجيا هي أحد مكونات جدلية التغير البنائي في المجتمع، فإن الصراعات الطبقية هي مفتاح حيوي لفهم التغيرات الكبرى في ايديولوجيات المجتمع.

وإذا كان الصراع الطبقي هو الآلية الكبرى التي تنتج وتسرع التغيرات الكبرى

في ايديولوجيات المجتمع، فمن الصحيح القول أيضاً بأن الصور الايديولوجية الباقية هي محدد مهم لصور ونتائج الصراعات الطبقية.

في الوقت الذي يحلل فيه ماركس مفهوم الايديولوجيا بمصطلحات (الطبقة) و(السيادة الطبقية) و(الصراع الطبقي)، فإنه لا ينكر أبداً ما يمكن وصفه بالخصائص أو السمات القومية للايديولوجيا. فما دام العالم مؤلفا من أمم، فليس هناك وجود لطبقة مجردة من الصفة القومية. فالانتماء الطبقي لا يلغي الانتماء القومي الذي يشكل الاطار الطبيعي والمباشر للصراع الطبقي. وما سيادة الطبقة أصلاً إلا سيادتها على مجمل الأمة. ومن هنا، فإن الايديولوجيا، التي هي بالضرورة ايديولوجيا طبقة محددة، لا بد من أن تحمل فيها الخصائص القومية للأمة التي ولدت في اطارها وترعرعت على ترابها وصاغت نفسها بلغتها.

وليست المسألة مسألة سمات سيكولوجية فحسب، بل إن تفهم الشروط القومية لنشأة ايديولوجية طبقة من الطبقات ضروري لتفسير هذه الايديولوجيا ولفهم وظيفتها ولتحديد حقل فعاليتها. وليس من قبيل الصدفة أن يكون ماركس قد تحدث عن (الايديولوجيا الالمانية) ناسبا اياها الى الأمة لا الى الطبقة. ذلك أن كل موقف ماركس من الايديولوجيا، وبتعبير أدق، كل هجائه لها، لا يمكن أن يجد تفسيره الا في الشروط التاريخية لتطور الأمة الالمانية في منتصف القرن التاسع عشر. ومن اجل هذا نستطيع القول إن الايديولوجيا العامة لأي مجتمع لا تعني أن تكون عامة في جميع أقسام المجتمع بلا استثناء. فلكل طبقة داخل المجتمع الواحد ايديولوجيتها الخاصة التي تتفق والهدف الذي تسعى اليه[1].

وطالما أننا لا نغفل الأساس المادي لطبيعة الواقع الاجتماعي، وطالما أن هذه الطبيعة المادية في حالة تغير وسيرورة دائمة وليست ساكنة أو ثابتة، فالايديولوجيا كما نفهمها في هذا البحث هي سيرورة عامة لا بد، لكل صور الالتزام الفكري،

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥٠.

من الخضوع لها. هذه السيرورة العامة تسقط بعض التبسيط المتضمن في نموذجية مانهايم الذي يميز من خلالها بين المفهوم الجزئي والخاص للايديولوجيا، ومفهومها الكلي العام. فنحن انطلاقا من المنهج التاريخي، نرى مفهوم التعالي على الوجود الاجتماعي (الايديولوجيا الناظرة الى الماضي، اليوتوبيا المتجهة الى المستقبل، والمثقفون المتحررون من العوز المادي) مفهوم يشتد تحفظنا عليه بل ونرفضه. ذلك لأن الايديولوجيا المثبتة على الماضي لا بد من أن يتعالى عليها أو يتجاوزها الوجود الاجتماعي بسيرورته المتصلة.

والحديث عن تعالي المثقفين على الوجود الاجتماعي كالحديث عن (صراع على الجبهة الايديولوجية)، كلاهما يضمر استقلالا، ولو نسبيا، للايديولوجيا، أي أن الأفراد أو الفئات الاجتماعية، تتبنى ايديولوجيتها تبنيا. وكأن الايديولوجيا حسب هذا الفهم، منظومة من التصورات والأفكار، تستعمل حسب الطلب وفي اللحظات والأماكن المناسبة. أي أنها لحظة وعي معلن، ناجز وجاهز، تلقنها أو تعلمها حاملها تعلما، دون أن تكون لصيقة بتاريخ تكونه وانتمائه، ودون أن تكون متداخلة تداخلا عضويا بزمن موقعه الاجتماعي ـ التاريخي.

ليست الايديولوجيا مجال صراع مستقل وملموس، ولا يمكن أن يكون لها تاريخ ووجود خارج فضاء الصراعات الاجتماعية، بل هي موجودة في داخلها، ولا تعبر عن نفسها الا عضويا في المعاش الصراعي للجماهير. وهنا، ينبغي تبديد الوهم الشائع بأن الفلسفة مهمة غريبة وشاقة لمجرد كونها نشاطا ذهنيا متمايزا تتعاطاه فئة من المتخصصين أو الفلاسفة المنهجيين المحترفين. فالواجب تبيانه أولا بأول هو أن كل البشر فلاسفة. ويكون ذلك بتعريف حدود وملامح الفلسفة العفوية التي يمارسها الجميع، وهذه الفلسفة كامنة. حسب هذا الفهم، تصبح الايديولوجيا عنصرا من عناصر المعاش اليومي من قبل الناس، وهكذا نكون قد تخطينا الفهم النخبوي للايديولوجيا الذي أكده لينين تحت تأثير كاوتسكي[1]. وبديهي عندما

---

(١) غارودي، روجيه: لينين فيلسوفا، في كتاب: في الفكر اللينيني، لجورج طرابيشي، دارالحقيقة،

يؤكد لينين استحالة وجود ايديولوجيا مستقلة تنشئها جماهير الطبقة العاملة من تلقاء نفسها عبر مسيرتها ـ فإنه لا ينكر أن العمال قادرون على المساهمة في إنشاء الايديولوجيا الاشتراكية، ولكنهم لا يفعلون ذلك بصفتهم عمالا، وإنما بصفتهم مثقفين ومنظرين، أي بمقدار ما يتوصلون الى تحصيل معارف عصرهم وتطويرها[١]. ومع انطلاق شرارة الثورة الروسية الأولى في العام ١٩٠٥ عاد لينين وتراجع عن هذا التصور النخبوي للايديولوجيا لنقرأها في الممارسة العملية والسلوك اليومي والمبادرة الجماهيرية التاريخية[٢]. فالانسان كما يقول التوسير حيوان ايديولوجي[٣].

إن جذور الايديولوجية تكمن اذن في استغلال الانسان للانسان. هذا الاستغلال الذي أخذ صفة تأسيسية مع ظهور الطبقات، وانقسام المجتمع الى طبقات متناحرة. ويتضامن مع انقسام المجتمع الى طبقات التقسيم الاجتماعي للعمل (ولا سيا تقسيمه الى عمل مادي وعمل فكري)، في تغذية الأوهام الايديولوجية وفي استلاب الوعي الانساني وتشييئه من خلال نسبة الأشياء الى غير دوافعها الحقيقية ونسبة أعمال البشر الى غير قواها المحركة الفعلية. فالخصوصية الطبقية هي اذن مصدر دائم لتوليد وعي مستلب، وعي كاذب.

ولكن، هل هناك مصلحة لكل الطبقات في التضليل وخلق الوعي الكاذب؟ بالطبع ليست هناك مصلحة لكل الطبقات في التضليل. فالبرجوازية مثلا، لا تستطيع كأقلية في أي مجتمع، الحفاظ على امتيازاتها ومصالحها إلاّ إذا موهتها بجملة من الأضاليل الساعية الى خلق وعي كاذب. بينما البروليتاريا لا تستطيع أن

---

(١) لينين: ما العمل؟ المؤلفات الكاملة، دار التقدم، موسكو، الجزء ٥، ص ٣٩١.

(٢) لينين: مرض الطفولة اليساري، المؤلفات الكاملة، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ، الجزء ٣١، ص ٩١ - ٩٢.

(٣) Althusser: For Marx. Op. Cit., P.73.

تتحرر من أغلالها الا اذا كشفتها بالعلم. فالايديولوجيا البروليتارية هي ايديولوجيا طبقية تستند بروح نقدية الى الأسس المتينة للمعارف الانسانية المتحققة.

الايديولوجيا من هذا المنظور، ليست نظرية للمعرفة. وإن كانت نظرية المعرفة جزءاً أساسياً من كيانها. فالايديولوجيا البروليتارية كما هي لدى كل ماركسي ثوري منهج ونظرية للمعرفة وأداة لتغيير العالم. وهذا ما يميزها عن الايديولوجيا المثالية التي تسعى من خلال نظرياتها الى وصف العالم أو على أحسن تقدير تفسيره وإصلاحه لا تغييره. وبديهي أن تفسير العالم لحظة أساسية في مشروع تغييره. وبالتالي فإن النظرية هي لحظة أساسية في أية ايديولوجيا، وهذا ما سنعمل على تبيانه في المراحل القادمة من البحث.

يشكل الطابع العلمي للايديولوجيا الماركسية ضماناً ضد السقوط في الايمانية واللاأدرية والمثالية والفلسفية وسفسطة تلاميذ هيوم وكانط؛ والانطلاق من مبدأ نسبية الايديولوجية الماركسية، ضماناً ضد تحول العلم الى عقيدة بالمعنى المرذول للكلمة، الى شيء ميت متحجر[1]. إن شروط الموقف العلمي كما يقول غارودي، قد وضع حداً لأسطورة المعرفة المطلقة[2]. وأسقط التعارض أو التناقض الشكلي الذي يقيمه البعض بين العلم والايديولوجيا.

العلم هو المحاولة التي تجعل التعددية الفوضوية لتجاربنا المحسوسة تتجاوب مع نظام فكري ربيب المنطق. وفي هذا النظام يجب أن تتواءم الاختبارات الفردية مع البناء النظري فينتج منها تطابق فريد ومقنع.

ويعتبر البعض أن العلم هو منهج أو طريقة تقوم على التسلسل الفكري والمنطقي المنظم وتبدأ بالملاحظة والاختبار والتجريب والاستنتاج وصولاً الى

---

(١) لينين: المادية والتجريبية النقدية، المؤلفات الكاملة، دار التقدم، موسكو، المجلد ١٤، ص ١٣٩.

(٢) غارودي، روجيه: ماركسية القرن العشرين، باريس، ١٩٦٧، ص ٦٥.

لنظرية . ويمكن تعريف النظرية في هذا الاطار بأنها جملة مفيدة؛ تصف على الأقل واقعاً وتربط على الاكثر وقائع مختلفة، بعضهاببعض،في شكل يمكننا من الانتقال عبر هذه النظرية من واقع معين الى وقائع مختلفة . أي أنها في كلام آخر محاولة لتفسير الوقائع في شكل معين . وضروري أن نوضح هنا العلاقة بين النظرية والواقع . يقول البعض إن الواقع هو الذي أوجد النظرية، بينما هناك من يقول إن أصحاب المذاهب النظرية اثروا بأفكارهم في السلوك والواقع الاجتماعي . والصحيح أن الحقيقة تقع بين الاثنين، فهناك نظريات نتيجة وقائع معينة، ويمكن القول أيضاً إن هذه النظريات أثرت في مجرى الأمور، في شكل من الأشكال، مثلا، الأزمات التي عانت منها فرنسا بعد الثورة الفرنسية أدت الى نشوء نظريات اجتماعية كثيرة في حين أن المادية التاريخية والنظرية الماركسية في الاقتصاد السياسي قد أثرت بشكل كبير في الثورة الاشتراكية العالمية وتطبيقاتها المتعددة .

ولكن، هل يقوم العلم ومنهجه بدور محايد في حياة الانسان؟ وما هي أبعاد هذا الدور؟ وما هي حدوده التي لا يتعداها؟ والحق إن أهمية هذا السؤال إنما ترجع إلى أنه يطرح في ظل تاريخ طويل ظلّ فيه معنى العلم ومعنى المنهج منفصلين عن معنى الايديولوجيا . بل ظل فيه العلم قوة محايدة في الظاهر، تعمل أساساً في يد الطبقة السائدة كاتجاه سكوني محافظ مؤمن بالتجربة العينية مهما اختلفت صورتها، على كبت أي تمرد ايديولوجي باتجاه التغيير والتحول على المستويين النظري والعملي معا .

إن ارتباط صفة المعقولية والثورية أمر غير مألوف في ضوء التراث السابق لعلم الاجتماع . فالمنهج العلمي في التراث السابق لعلم الاجتماع، حركة تحررية من الميتافيزيقيا، يسعى الى تحرير المجتمع من قبضة العوامل العشوائية التي ظلت تتحكم فيه ما دام هذا المجتمع نهبا للعمليات الآلية التي تسيطر عليها قوى غير عقلية . وهو محاولة لاضفاء نظام على الواقع التجريبي المضطرب . وهو نظام

مستمد كما يتصوره أصحابه ، من العقل أو الفكر نفسه بعيدا عن ارتباطه بالواقع الاجتماعي .

ولكن المشكلة ، هي أن هذه النظرة المثالية للمنهج لا تكتسب هذا المعنى التحرري إلا إذا تمت الترجمة من لغة الفكر الخالص الى لغة التجسيد في كل مجالات العلم . إن أخذ هذا المعيار العلمي بعين الاعتبار في هذا الاطار ، ليس مفيدا فحسب ، بل ضروري . فمهما بلغت درجة معقولية النظرية وتماسكها الداخلي ، وسلامتها المنطقية ، فإن ذلك ليس بديلا عن فحص النتائج المترتبة عنها ، او الوقائع المعنية بها . إن فحص النتائج باستمرار هو جزء أساسي من معقولية كل نظرية حسب أبسط مبادىء المنطق الجدلي والتجارب الواقعية في التاريخ . فالنظرية والمنهج غير قابلين للانفصال عن الحركة التاريخية وعن الممارسة العلمية ، لا لأن الممارسة هي المقياس الوحيد لصحتها فحسب ، بل لأنها ايضاً تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الممارسة بالذات .

فهل قام العلم في ظل هذا الفهم ، فعلا ، بمثل هذه الترجمة التي تدعي الحيدة والموضوعية والخلو من التضمينات الايديولوجية من خلال النظرة المثالية لخطوات المنهج العلمي؟ من خلال تتبع ماهية العلم وتاريخه ومناهجه وتحليلها ، سنحاول في الفصل التالي الاجابة على هذا السؤال الذي يدور حول المعنى المنهجي للايديولوجيا .

الفصل الثاني

التحرر من القيم
بين الالتزام العلمي والواقع الأيديولوجي

- مقدمة.
- ماهية العلم:
  - الملاحظة العلمية.
  - الفرض العلمي والتحقيق التجريبي.
  - القانون العلمي.
  - النظرية.
- علم الاجتماع بين مؤيديه ومعارضيه:
  - التفرد والتميز.
  - تعقد الظاهرة الاجتماعية.
  - الصراع بين المعنى والقياس.
  - الجبرية.
  - اجراء التجارب.
- التفريغ الايديولوجي لعلم الاجتماع.
- تعقيب واستنتاجات.

مقدمة

حظيت (علمية) البحث في المجتمع منذ أن انبثق علم الاجتماع، خلال القرن التاسع عشر، « كاتجاه عام في التفكير الفلسفي »[1] بنصيب وافر من اهتمامات علماء الاجتماع. فانقسموا في هذا الشأن منذ الرواد الأوائل منهم، الذين، بقدر ما سمحت به الوقائع التاريخية أو نتائج البحوث الاجتماعية بزمانهم، رسموا الخطوط الأساسية في النظريات السوسيولوجية[2]، وحتى الآن إلى اتجاهات كثيرة. « الأمر الذي ظلّ علم الاجتماع يحمل آثارها حتى اليوم، والمتتبع للنظريات السوسيولوجية المعاصرة يستطيع أن يلحظ مظاهر التباين في مسألتين: الأولى منهجية . . . والثانية موضوعية »[3].

وعلى ما يبدو من استعراض آراء المتشيعين لعلمية البحث في المجتمع أو المعارضين لها، فإن ماهية العلم وحدوده وأهدافه ومناهجه هي التي أثارت كل هذا التباين بين علماء الاجتماع. ولذلك نرى أن نقطة البدء بمناقشة التصورات الأساسية

---

(١) Martindale, D: The Nature and Types of Sociological Theory, London, 1961, P. 237.

(٢) الدكتور محمد عاطف غيث: تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥، ص ٨١.

(٣) الدكتور محمد عاطف غيث والدكتور محمد علي محمد: محاضرات في طرق البحث الاجتماعي، جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٤، ص ١.

للمعارضين وللمؤيدين هي تحليل مفهوم العلم. فما هو العلم كما يتبدى لدى العلماء والمفكرين المعاصرين؟

ما هو العلم؟

يلجأ البعض في تعريفه للعلم إلى موضوعه، والبعض الآخر يستند في هذا التعريف إلى منهجه، فهل العلم علم بموضوعه أم علم بمنهجه؟

وفي هذا الصدد نلحظ أن غاية العلم غرضان: أحدهما عملي والآخر نظري. والمقصود بالغاية العملية للعلم تحقيق سعادة الإنسان، أو العمل على تدميرها. أما المقصود بالغرض النظري للعلم فهو «فهم العالم من حولنا بما فيه من أشياء وحوادث ووقائع وظواهر وما تتضمنها هذه وتلك من أوجه الحركة والفاعلية. وفهم الأشياء من حولنا هو جعل تلك الأشياء مقبولة لدى العقل. والمقصود بالقبول لدى العقل أن نتأكد من أن الطبيعة في سيرها وحركاتها لا تسير حسب أهواء عمياء وإنما تخضع لقوانين. فإذا اكتشفنا تلك القوانين أمكننا فهم ما يحدث أمامنا، وأمكننا التنبؤ بما قد يحدث في المستقبل»[1].

وطالما أن ميدان الغرض النظري للعلم هو العالم بأسره وليس بعضه، فهل نستطيع الادعاء بأن كل دراسة لهذا العالم وما فيه علمٌ؟ على الرغم من أنه ليس للعلم موضوع خاص به، فإننا لا نستطيع القول بأن كل دراسة للعالم الواقعي علمٌ. وعلى ذلك فإن «تنحية بعض ألوان المعارف عن مجال العلم لا يرجع إلى موضوعها، بل إلى المنهج المستخدم فيها»[2].

ولكن، هل يكفل الاستناد إلى المنهج العلمي والالتزام بتطبيقه في كل مراحل

---

(١) الدكتور محمود فهمي زيدان: الاستقراء والمنهج العلمي، الطبعة الاولى، مكتبة الجامعة العربية، بيروت، ١٩٦٦، ص ١٤٤.

(٢) الدكتور محمد فتحي الشنيطي: أسس المنطق والمنهج العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٧٢.

البحث في مختلف مجالات المعرفة في أن تكون المعرفة المستخلصة تبعاً لذلك علماً بحق؟ الواقع، كما يقول كثير من الباحثين من مختلف فروع المعرفة «إن الإلتزام بهذا المنهج يكفل للبحث أن يكتسب ملامح العلم»[1].

إذن، طالما أن الكثير من الباحثين يميلون إلى اعتبار العلم بهذا المعنى، فإن تعدد العلوم وتفرعها إلى تخصصات عائد الى اختلاف موضوعاتها لا إلى تعدد مناهجها.

ولكن، ما هي مرتكزات المحاكمة العلمية في أية دراسة؟ يكاد يتفق العلماء على أن الاستناد الى الملاحظة الدقيقة واجراء التجربة المنضبطة والاعتماد على الاستقراء السليم هي شروط مسبقة لكل نشاط علمي. فكل «نشاط فكري، بل وأقول على الأخص ولو كان تفسيرياً أو تأليفياً، لا يملك مصادقة التجربة، وعلى الأقل مصادقة الملاحظة، نشاط غير علمي. فليس هناك علم الا اذا قام تكامل بين الفكرة والواقع»[2].

الوقائع، الملاحظة الدقيقة، التجربة المنضبطة، والاستقراء السليم، قوانين، ونظريات هي قواعد المنهج العلمي المعاصر أو وسائله وشروطه. وهي مشاكل تصدى لها الباحثون وميّزوها عن بعضها البعض ووصلوا إلى مواقف محددة بشأنها.

الملاحظة العلمية:

فالملاحظات المباشرة المتوقعة وغير المتوقعة تصف الأشياء الواقعية الخارجية وصفاً مباشراً بشيء من تدخل العقل لا بمجرد فتح العيون، فالملاحظة لا تقتصر على المشاهدة فقط. والملاحظ يصنف عادة مشاهداته ويرتبها تبعاً لمعايير محددة

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص ١٧٢.

(٢) فوراستيه، جان: معايير الفكر العلمي، ترجمة فايزكم نقش، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٧٤.

ينتقيها هو كي لا يبقى أسير الجزئيات التي يقع عليها نظره في الملاحظة الرديئة « التي ليست الا تعديلاً لجزئيات مجربة لا ضابط بينها ولا رابط ولا تتيح لنا أن نتوصل إلى التعميات أي القوانين »[1].

والملاحظات المباشرة، على عكس ما يقول به الشنيطي من أنها « لا يمكن أن تكون مخطئة، بمعنى أننا نسجل ما يقع أمامنا بدقة لحظة وقوعه »[2]. فالملاحظات المباشرة لا يمكن أن تكون دائماً صادقة وليس ما تسجله دائماً صورة دقيقة وطبق الأصل لكل ما يقع أمامنا لحظة وقوعه. والملاحظ انسان عملي له اهتمامات وأهداف وبواعث تحركه ويملك قدرات جسدية حسية وعقلية وخبرات عملية محددة، تؤثر بشكل متفاوت في ما يثير اهتمام ملاحظ ما عن ملاحظ آخر، وتؤثر في ما يلاحظه نوعاً وكماً ودقة. فالواقع « أن الملاحظة تتضمن اختياراً أو انتقاءً كما تتضمن عنصر مقارنة بين ما يعطي »[3]. وهذه التضمينات العقلية والحسية كافية وحدها لأن تبعد ملاحظاتنا عن ديمومة الصحة. فنحن « إذن نختار، وفي اختيارنا قد نخطىء، أو نقصر ونهمل ونغفل جوانب مختلفة »[4]، من الوقائع الملاحظة.

والحق أن العلماء في محاولاتهم المستمرة للارتقاء بمستوى دقة ملاحظاتهم، بحثوا عن أسباب الأخطاء الحسية الانسانية في الملاحظات العلمية المباشرة، ففطنوا لها وعملوا على تجاوزها باستعمال الآلات العلمية الدقيقة. ولكن « أليست تلك الآلات العلمية ذاتها عرضة للتأثر بالحرارة والرطوبة والصدأ أو أخيراً التلف، وبطبيعة الحال إذا كانت الآلات في طريقها إلى التلف، وتلفت فعلاً، فإنها لا بدّ

= بيروت، ١٩٧٠، ص ١٧٦.

(١) الدكتور علي عبد المعطي محمد: المنطق ومناهج البحث العلمي في العلوم الرياضية والطبيعية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٧٧، ص ٢٩٤.

(٢) الدكتور محمد فتحي الشنيطي: المعرفة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٨٦.

(٣) Creighton and Smart: An Introductory Logic. P. 249

(٤) Lutta and Macbeath The Elements of Logic. P.301.

من أن تقود الملاحظ أو المجرب إلى الخطأ »[1] . ورغم (سلامة) الحواس و(دقة) الآلات المستخدمة في الملاحظة العلمية المباشرة حاول العلماء أيضاً تجاوز الأخطاء الناجمة عن الاختلاف في التركيب البيولوجي وفي زمن الرجع Time of Reflex لدى الملاحظ باستحداث ما يسمى (بالمعادلة الشخصية) الخاصة بكل ملاحظ لتصحيح أخطائه بناء عليها .

ولكن لنفترض أننا تجاوزنا جدلاً كل أخطاء الحواس وأخطاء الآلات العلمية الدقيقة وأخطاء زمن الرجع ، فهل تتأكد ديمومة صحة ودقة وشمولية الملاحظة العلمية المباشرة؟ لا نظن ذلك ، فالملاحظة العلمية ليست مجرد عملية حسية ولا تتضمن عنصراً حسياً فقط ، بل تتضمن تدخلاً ضرورياً من العقل . « إنه لمن الضروري أن نذكر أن الملاحظة العلمية تتضمن نشاطاً عقلياً . فأن تلاحظ بالمعنى العلمي ، أنك لن تقف قابلاً سلبياً للانطباعات الحسية كما تأتي اليك . إذ بدون نشاط العقل يكون من المستحيل أن تحصل على ملاحظة دقيقة »[2] . فالملاحظ يسعى في الأساس من وراء ملاحظاته الى غرض عقلي محدد بالكشف عن بعض الحقائق لزيادة معارفه . والعقل بكل ملكاته عند الملاحظ « يتدخل في هذه الملاحظة تدخلاً كلياً حتى يعمل ما استطاع على تنسيق عناصرها التي تبدو مبعثرة ومنفصلة بحسب الظاهر »[3] .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فمن الضروري القول أيضاً بأن الملاحظ ليس بحواسه وعقله مجرد آلة صماء لتسجيل الوقائع ، وما يطرأ عليها من تغير بشكل ميكانيكي تلقائي . فهو كائن بشري له أهمية وبواعث وبه قصور في الفهم أحياناً . وقد توجهه هذه الأهواء والبواعث الانسانية العملية الى ما يلاحظه وفيما يلاحظه ، فينتقي ويركب عن وعي أحياناً ـ وأحياناً بلا وعي ـ وما تقع عليه عيناه بتأثير من

---

(١) الدكتور علي عبد المعطي محمد : المرجع السابق نفسه ، ص ٣٨٩ .

(٢) Creighton and Smart: Ibid., P. 248.

(٣) الدكتور محمد قاسم : المنطق الحديث ومناهج البحث ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٠ ـ ١١١ .

أهوائه وبواعثه واهتماماته، « وكل ما لا يهمه يمضي وكأ لم يكن موجوداً »[1]. وقد يشده القصور في الفهم والمعلومات بعيداً عمّا يجب أن يلاحظ، وعن معرفة الظروف التي تؤثر في الظاهرة موضوع الملاحظة وتشده إلى تبني الظروف غير الأساسية التي لا أثر لها.

ما هي دلالات كل ما سَبق؟ إن معناه هو أن الوقائع وحدها التي تسجلها الملاحظة العلمية مهما بلغت محاولات الارتقاء بدقتها، ليست دائمة الدقة، وليست دقتها كاملة دائماً.

ولكن على الرغم من نسبية هذه الدقة وشموليتها وتطابقها مع حقيقة ما يجري في الواقع، أيصح أن تكفي وحدها لاقامة العلم؟ لا نظن ذلك، « بل يقتضي الأمر القيام بعمل ايجابي يؤدي إلى تفسير تلك الوقائع التي جمعناها والربط بينها، بحيث نستطيع فهم كيف تكون الوقائع على هذا النحو دون أن تكون على نحو آخر. وهذا التفسير وذلك الربط يتضمنان العثور من جانبنا ـ لا من جانب الوقائع ـ على أفكار أو اقتراحات أو فروض[2].

الفرض العلمي والتحقق التجريبي:

الفروض هي قضايا تفسيرية ينبغي لنا الآن أن نبين الطريقة التي تصاغ بها. صحيح أن الفرض يعد حدساً بالقانون أو كما يقول كريجتون وسمارت هو « تخمين أو اقتراح نقدمه من عندياتنا لتفسير واقعة أو مجموعة من الوقائع التي سبق وتمت ملاحظتها أو تجربتها »[3]. ولكن تلك التخمينات أو الاقتراحات لا يمكن أن تقوم في عقولنا قبل الملاحظة المباشرة، بل هي خطوة يتقدم بها الملاحظ من عنده، ناجمة عن ابداع ذهنه لتفسير ما يلاحظه من وقائع، فالطبيعة على عكس ما

---

(١) الدكتور علي عبد المعطي محمد: المرجع السابق نفسه، ص ١٧٧.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٢٩٤ ـ ٢٩٥.

(٣) Creighton and Smart: Ibid, P.322.

يدعي البعض، بالغة التعقيد ولا تكشف عن أسرارها بمجرد الملاحظات. إن الفروض العلمية ليست الا وليد الخيال العلمي المقيد بالواقع. يقول تندال «إن الخيال يصبح عنصراً جوهرياً في بناء النظرية الفيزيقية بشرط أن يرتكز على ملاحظات دقيقة وتجارب صحيحة. فلقد انتقل نيوتن من سقوط تفاحة ـ كما يقال ـ إلى قانون الجاذبية من خلال خيال علمي»[1]. فالملاحظة المجدية هي التي توجه الخيال العلمي الى وضع الفروض العلمية التي لا بدّ من أن ترتد مرة أخرى الى الواقع لتجربتها والتحقق من صدقها. فالواقع بما فيه من تفاصيل سيكون «خير شاهد وربما الشاهد الوحيد هنا على صدق أو كذب هذه الأفكار أو الاقتراحات أو الفروض»[2]. وبالتالي، فإن هذه الفروض الصورية ليست خطوة تالية لخطوات الملاحظة والتجربة وإنما هي جسر ضروري يصل ما بين الملاحظة العلمية المباشرة والتجربة المنضبطة، «يضع تفسيراً لقوانين وصلنا إليها فعلاً وليس صيغة قوانين»[3].

إلى جانب الوظيفة السلبية للبحث الامبريقي المتمثلة في اختبار صحة الفروض العلمية، هناك «وظائف أخرى ايجابية غير تلك الوظيفة السلبية. فهو يمثل نقطة إنبثاق النظرية، كما أنه تعاون على اعادة صياغتها وتعديلها وتوضيحها»[4]. فالنظرية كما يقول روبرت ميرتون «ليست بالضرورة الضوء الكاشف الموجه للبحث الامبريقي، وإن الآية تنعكس في كثير من الأحيان، فيقود البحث الامبريقي خطوات النظرية، لذلك ينبغي أن تسير النظرية والبحث الامبريقي يدا في يد»[5].

---

(١) Tyndall: Fragment of Science. P. 194.

(٢) الدكتور علي عبد المعطي: المرجع السابق نفسه، ص ٢٩٥.

(٣) الدكتور محمود فهمي زيدان: المرجع السابق نفسه، ص ١٦١.

(٤) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٢٨.

(٥) المرجع السابق نفسه، ص ٣١ - ٣٤.

صحيح أن التحقيق التجريبي هو معيار صدق للفرض العلمي ولكنه ليس المعيار الوحيد في هذا الشأن، وإلا فكيف يمكن لنا التسليم بنظريات اينشتين وبطبيعة الضوء وبوجود الالكترون والذرة وفكرة الزمن وفكرة الحركة وغيرها من التصورات العلمية الخطيرة التي لا تنطوي على وقائع محسوسة ندركها ادراكاً حسياً ؟

هناك مغالاة مفرطة عند أنصار التحقق التجريبي المطالبين بضرورة التحقق من صحة كل تصور علمي بالرجوع الى تجربة محددة أدت بهم إلى استبعاد الكثير من التصورات الهامة التي لا غنى عنها للعلم. « وقد يصح هذا في الملاحظات المباشرة حيث يمكننا أن نصل إلى التحقق التجريبي لهذه الملاحظات كلما عنّ لنا ذلك. بيد أن الأمر يختلف فيما يختص بالنظريات وبالتصورات النظرية حيث لا يسعنا أن نصل إلى تعريف تجريبي دقيق لتلك النظريات »[١].

ويقول اينشتين في معرض رده على مغالاة أنصار النزعة التجريبية المحدثة: « لكي نستطيع النظر الى سياق منطقي على أنه نظرية فيزيقية، ليس من الضروري أن نطالب بأن تكون جميع تصوراته خاضعة للتفسير والاختبار بطريقة تجريبية. فالواقع أن هذا لم يحدث اطلاقاً في أية نظرية، ولا يمكن أبداً أن يحدث. فلكي يكون في مستطاعنا النظر إلى نظرية على أنها فيزيقية فيلزم فقط أن تضمن أو تشمل تأكيدات يمكن فحصها فحصاً تجريبياً بوجه عام »[٢].

فالنظريات كما يقول اينشتين في النص السابق، ترتبط بوجه عام بالتجربة من خلال نتائجها، وليس من المحتم أن يكون كل تصور أو حكم فيها قابلاً للتحقق التجريبي الفعلي. « فنحن نلاحظ أن النظريات تصاغ في اطار مجرد لا في اطار تجريبي »[٣].

---

(١) الدكتور محمد فتحي الشنيطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٧٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٧٩.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٨٠.

وحيث يمكن إجراء التحقيق التجريبي لبعض القضايا أو التصورات سواء في دوائره الكلاسيكية أم دوائره الحديثة، لا بدّ انطلاقاًمن تاريخ العلم نفسه من الاشارة إلى النقص في التحقق العائد الى الغموض الطبيعي الكامل في كل قضية تجريبية. فالتجربة لا تكشف مرة واحدة كل صفات وخصائص الظاهرة موضوع البحث. بل تميط اللثام عن بعضها، والتي قد يختلف مضمونها باختلاف الكشوف العلمية، وبما يجد في ميدان البحث العلمي من حقائق جديدة نتيجة للتجارب. ويبقى بعض آخر بانتظار ظروف لا نهاية لحصرها كلها. ولكن، « لا يطعن هذا النقص والغموض في صحة التحقيق. ولكنه يعني أن تحقيق القضية التجريبية لن يكون تاماً. ولا يطعن هذا النقص والغموض في قيمة التحقيق لأن التحقيق لا يستلزم الشمول والاحاطة وإنما يستلزم فقط الوصول إلى خبرة حسية تؤيد قضيتنا »[1]. فالعلم ما زال فتياً، وهناك وقائع كثيرة وكائنة قابلة للملاحظة لم تلحظ حتى الآن، سوف تلاحظ مستقبلاً إما مباشرة، ومن خلال الآثار التي تركتها، أو ستتركها وراءها. فبعض الوقائع لم ينتظر واندثر منذ زمن، أو بعضها الآخر سيندثر قبل أن تصل ملاحظاتنا اليه.

نخلص من كل هذا، إلى أن اتباع المنهج العلمي المعاصر، بالاستناد إلى الكشوف العلمية المعاصرة التي ما كان يمكن الوصول إليها باتباع خطوات المنهج العلمي التقليدي، ينكرون أولوية الملاحظة والتجربة. فلم يعد صدق كل النظريات يتوقف على تحقيقها تحقيقاً تجريبياً فعلياً. « يمكن تحقيق بعضها تحقيقاً تجريبياً بطريق غير مباشر ولكن بعضها الآخر لا يمكن تحقيقه تجريبياً حتى من حيث المبدأ »[2]. فالنظرية باتباعها المنهج العلمي المعاصر قد اضطرت « إلى الانتقال من المنهج الاستقرائي إلى المنهج الاستنباطي، على الرغم من أنه يجب أن

(١) الدكتور محمود فهمي زيدان: المرجع السابق نفسه، ص ٢٠١.
(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٤٠.

تكون النظرية العلمية في اتساق مع الوقائع »[١]. فالفروض العلمية في المنهج العلمي المعاصر يمكن تصنيفها على أساس آخر غير الأساس العلمي « إلى ما يقبل التحقيق المباشر وما لا يقبل التحقيق المباشر »[٢]. وإنما هي موضوع لتحقيق تجريبي غير مباشر. المقصود بهذا التحقيق المباشر « استنتاج نتائج أو استنباط قضايا تلزم عن ذلك الفرض، ثم وضع تلك النتائج والقضايا المستنبطة موضع التحقيق التجريبي »[٣]. وعلى الرغم من عدم كفاية المنهج التجريبي في كل القضايا « فإن تطبيقه قابل لتخفيض التعسفية والضلالية تخفيضاً ملموساً »[٤].

القانون العلمي:

إن الغموض والنقص الكامنين في الوقائع وفي ما تكشفه التجربة من علاقات لم يقفا حائلاً أمام تقدم العلم، لأنه اعتمد على فكرة القانون الذي يبين لنا عن طريق الاستقراء والاستدلال كيف ترتبط الظواهر بعلاقات ثابتة ومضطردة بعضها ببعض « ولكنها ليست علاقات مفسرة للظواهر عينها »[٥]. فاضطراد العلاقات بين ظاهرتين يتوقف بالأساس « على الخواص الطبيعية لكل منهما، بحيث تكون خواص أحدهما مقدمة ضرورية لما يطرأ على خواص الأخرى من تغير »[٦].

إن ما ظفرنا به من حقائق علمية عبر تاريخ العلم هزّ كثيراً من المعتقدات حول آلية الطبيعة وميكانيكيتها، وحول ثبات واطراد العلاقات بين الظواهر. فقلب كثيراً من القوانين الطبيعية، التي كنّا نظن أنها على وفاق مطلق ومباشر أو نسخة طبق الأصل من العلاقات الحقيقية بين الظواهر الطبيعية، رأساً على عقب، فهناك

---

(١) Stabbing, S: A Modern Introduction to Logic. P. 310.

(٢) الدكتور محمد فهمي زيدان: المرجع السابق نفسه، ص ١٥٨.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٥٩.

(٤) فوارستيه، جان، المرجع السابق نفسه، ص ١٨٣.

(٥) الدكتور محمد فتحي الشنيطي: المعرفة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

(٦) الدكتور محمود قاسم: المرجع السابق نفسه، ص ١٨٩.

دائماً فوارق بين القوانين وبين الظواهر. « فلم تعد قوانين الطبيعة ثابتة أو مطردة إلا من حيث النظرة الاجمالية. أما بالنسبة للنظرة التفصيلية لكل ذرة على حدة، لكل كهرب، فالقوانين احتمالية بحت»[1]، وتركيبها مفتوح وتختلف مضامينها وصدقها باختلاف الحقائق المجهولة التي تكشف عنها التجارب العلمية المتواصلة والتي تقوي احتمالنا في صدقها. ولذلك فهنالك دائماً صياغة متصلة للقوانين العلمية من خلال تاريخ التقدم العلمي الذي لا يتوقف، فبعد أن كان الكون منذ سنوات يتكون من أبعاد ثلاثة انطلاقاً من بديهيات اقليدس، وكان ذلك هو (الواقع) بالنسبة إلى علماء ذلك الزمن، إلاّ أن (الواقع) اليوم هو أن الكون مؤلف من أبعاد أربعة استناداً إلى النظرية النسبية. وفي عام ١٩٥٠ نشر العالم الأمريكي فيلكوفسكي[2] كتاباً عنوانه (عوالم تصطدم) تحدى فيه الكثير من الافتراضات العلمية (الواقعية) في حقول الفلك والجيولوجيا وعلم الأحياء. « وحينئذٍ يتبين لنا أن القوانين الطبيعية لا يمكن إلاّ أن تكون تقريبية وأكثر احتمالا للصدق»[3]. مهما بلغت دقة الآلات المستخدمة في التجربة العلمية ومهما حرص العالم على توفير الشروط الجوهرية لاجراء تجاربه العلمية، « فالعلاقة بين القانون وشواهده المؤيدة هي توفر شروط معينة لحدوث تلك الشواهد، وتوفر شرط آخر هو عدم وجود عوامل تعوق توفر هذه الشروط، ولكن ليس تحقيق الشرط الأخير في متناول الباحث، ويظل التحقيق الكامل لأي قانون علمي غير ممكن. الشواهد تضعف القانون أو تقويه ولكنها لا تبرهن عليه»[4].

فهل تلغي النظرة الاحتمالية في القوانين العلمية المعاصرة مشكلة الحتمية

---

(١) احمد حسين: الطاقة الانسانية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٦١، ص ٣٢.

(٢) Mulkay, M: Cultural Growth in Science In: Sociology of Science. ed. Barry Bernes. Penguin, London, 1972. PP.127-134.

(٣) الدكتور محمود قاسم: المرجع السابق، ص ٢٠٢.

(٤) الدكتور محمود فهمي زيدان: المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٣.

المتضمنة كمسلمة من مسلمات العلم؟ وهل يمكن تحديد المستقبل والتنبؤ العلمي المنضبط على أساس ماضي وحاضر الظواهر فيما لو ألغيت الحتمية من النظام العام للظواهر؟ فالحتمية تنطوي على التنبؤ العلمي وهي الدعامة الأساسية لكل بحث. « وإذا كان للقانون العلمي قيمته فإن هـذه القيمـة في الواقـع في انطـوائـه على الحتمية. فقيمة القانون العلمي مستمدة من الايمان الضمني بحتمية النظام العام للظواهـر »[1]. والتنبـؤ العلمـي هـو استرداد للتفسير مـن الماضي والحاضر الى المستقبل، وهو « ليس فعلاً مختلفاً أو منفصلاً عن البحث العلمي »[2].

على الرغم من أن كل العلماء يجرون أبحاثهم مسلّمين بالحتمية في ميدان أبحاثهم، إلا أنهم في الماضي لم يتوقفوا للتساؤل عن ماهيتها ومداها كما هو حال العلماء المعاصرين، حيث تحتل قضية الحتمية ومضمونها في المستويات النوعية لظواهر الوجود مكانة بارزة في تفكير المؤيدين والمعارضين لها. صحيح القول بأن في كل بحث علمي تسليماً باتساق الظواهر وبالتالي حتميتها، ولكن الاقرار بأن ثمة أموراً مجهولة قد تكتشف بالتجربة والبحث، وقد ينجم عنها ثورة في المفاهيم العلمية، وقد تفضي الى صياغة جديدة للقوانين السابقة تعدلها أو تلغيها، قد أدى إلى القول بأن هذه الحتمية ليست حتمية مطلقة ميكانيكية وليست حتمية ميتافيزيقية تشبه النزعة الجبرية، وإنما هي حتمية الاحتمالات المحددة بدقة، وبالتالي فهي حتمية نسبية. « فلو أننا أخذنا بأنها مطلقة لكان في هذا إغلاق لباب الاجتهاد في البحث العلمي، وقطع الطريق على الامكانيات المتعددة في مجال التجربة، واغفال لما عسى أن يتمخض عنه المستقبل من كشوف لا تطرأ على البال »[3]. وينبني على ذلك التأكيد على أن الاحتمالية هذه دليل قاطع عند علماء القرن العشرين على أن الحتمية في الظواهر ليست حتمية مطلقة، وإنما هي حتمية نسبية. وبالتالي لم يعد

(١) الدكتور محمد فتحي الشنيطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٨٩.
(٢) فوارستيه، جان: المرجع السابق نفسه، ص ١٨٣.
(٣) الدكتور محمد فتحي الشنيطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٩٠.

في العلم قوانين علية بمعناها الآلي القديم الذي كان يسود العلم الطبيعي في القرنين السابع والثامن عشر، وإنما قوانين احتمالية استبدلت مفهوم السبب بمفهوم المتغير المستقل ومفهوم النتيجة بمفهوم التابع واستبدلت مفهوم الرابطة بمفهوم العلاقة الوظيفية أو مفهوم الارتباط الاحصائي » [1]. ويمكن القول « إن من صفات النظرية العلمية الحديثة تاريخية ظواهرها... فالعلم حديث يدرس تفاعلات الأشياء أو بتعبير آخر هو يدرس تاريخية الواقع... إن تاريخ الأشياء، لا طبيعتها وحدها، هو ما ينبغي أن يكون الموضوع الأعلى لأبحاثنا العلمية. فإن الفيزياء الحديثة قد بلغت هذا الموضوع الأعلى، لأنها وحدت بين طبيعة الأشياء وتاريخها توحيداً منهجياً » [2]. ولقد أصبحت النظرة الاحتمالية والمنهج الاحتمالي « جوهرة الثورة العلمية الجديدة » [3].

نخلص من كل ما سبق إلى أن كل القوانين المعتمدة على المنهج الاستقرائي تبدأ بالتخمينات أو الفروض أو الاقتراحات. ومعنى هذا، أن القوانين الطبيعية يتم الوصول إليها بحدس مباشر ينفذ إلى الوقائع الملاحظة والمجربة. « فمنهج الفروض إذن، جزء أساسي وجوهري في المنهج الاستقرائي، لأنه منهج لازم في تأسيس القوانين الطبيعية » [4]. ولكن ليس كل منهج يعتمد على الفروض أو يشترط التجريب يسمى استقراء بالمعنى التقليدي عند بيكون أو مل. فالمنهج الفرضي أو المنهج العلمي المعاصر « يستخدم الاستقراء، أي يحتكم إلى الخبرة الحسية لتحقيق نتائجه لكنه يستخدم الاستنباط الرياضي والفلسفي إلى جانب

(١) الدكتور فؤاد زكريا: عقبات في طريق العلوم الانسانية، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٥٩، ١٩٧٠، ص ٩.

(٢) الدكتور محمود امين العالم: فلسفة المصادفة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣٣٧.

(٣) الدكتور محمود امين العالم: موسوعة الجيب الاشتراكية، دار الهلال، القاهرة، ديسمبر ١٩٧٥، ص ٧٧.

(٤) Lutta and Macbeath. Ibid. P.278.

الخبرة، كذلك يرفض المنهج الفرضي الاستقراء التقليدي طريقة له في البحث »[1].

النظرية:

ولما كانت الغاية النظرية الأساسية للعلم هي الفهم الفكري التحليلي الذي يفسر الوقائع، « إذ ليس ثمة علم لا تتدخل فيه فروضنا وتفسيراتنا لما يقع تحت الملاحظة »[2]، والى التعميم والى التنبؤ بما سوف يحدث، فمن واجبنا النظر في المقومات اللازمة للتفسير وفي أنماط التفسيرات ومراتبها.

التفسير خطوة أبعد من القانون ويستعين به. فالقوانين لا تعدو أن تكون علاقات ثابتة بين الظواهر، ولكنها ليست علاقات مفسرة للظواهر عينها[3]. فالتتابع بين الظواهر يتوقف قبل كل شيء على الخواص الطبيعية لها، بحيث تكون خواص احداهما مقدمة ضرورية لما يطرأ على خواص الأخرى من تغير ضمن شروط أو ظروف تصحبها أو تسبقها.

إن ما يضمن سلامة أي تفسير علمي صحيح هو توفر أربعة عوامل أو أركان أساسية هي: « ١ ـ يلزم أن تكون لدينا نظريات عامة. ٢ ـ أن تكون هذه النظريات راسخة. ٣ ـ أن تكون لدينا وقائع معروفة مستقلة عن الوقائع المطلوب تفسيرها. ٤ ـ ينبغي أن تكون الواقعة المطلوب تفسيرها نتيجة منطقية للنظريات العامة والوقائع المعروفة »[4].

فنحن إذن في غيبة الوقائع الملاحظة فرادى، نريد أن نصل بناء على قواعد أساسية، ومن خلال اجراءات تنظيرية متسلسلة الى نتيجة عقلية غير مباشرة، لم

---

(١) الدكتور محمود فهمي زيدان: المرجع السابق نفسه، ص ١٨٦.

(٢) موي، بول: المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة فؤاد زكريا، دار نهضة مصر، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٥٠.

(٣) الدكتور محمد فتحي الشنيطي: المرجع السابق نفسه، ص ٢٩.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

يكن يسعنا الوصول إليها في مرحلة الملاحظة المباشرة. هذه النتيجة العقلية غير المباشرة، هي ما نطلق عليه مصطلح النظرية. « فالنظرية ذات أهمية جوهرية لأي علم »[1]. وهي كما يقول تيماشيف: « أعلى درجات المعرفة »[2]. ولكن، « حيث ينتقل العالم من الملاحظات المباشرة إلى النظريات، فهو ينتقل من لغة التجسيم إلى لغة التجريد... التي تترجم الوقائع المسجلة في الملاحظات. وعلى ذلك، فالعلم ليس ثمرة ملاحظة مباشرة، وإنما هو في صميمه نتيجة استنتاجات غير مباشرة »[3]. فهناك علاقة جدلية بين المستويات الواقعية والمستويات التصويرية لتفسير الحقيقة الواحدة[4]، لأن العلم يتطلب أكثر من جمع الوقائع، وأكثر من الوصف الدقيق.

يقول فان دالين ديو بولد: « خلال البحث العلمي تتفاعل الحقائق والنظريات باستمرار. فلا توجد أية فجوة بينهما، بل يعتمد أحدهما على الآخر. أي إنهما يتلاحمان في نسيج واحد متشابك. والعلم لا يمكنه أن يستمر في طريقه المستقيم نحو فهم أعمق وضبط أعظم للظاهرة، إلا إذا قام باكتشاف حقائق جديدة وتنمية نظريات جديدة عن طريق تشجيع كل عملية من هاتين العمليتين على استثارة الأخرى وتكملتها »[5].

بعيداً عن ادعاءات الامبريقيين وادعاءات المدرسين، فإن التأصيل النظري لعنصر الدراسة، لم يعد يغني عن التأصيل التطبيقي. فهذا التمازج أضحى سمة العلم

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: تاريخ التفكير والاتجاهات النظرية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣.

(٢) Timasheff, NS: Sociological Theory, N.Y, 1955, P.9.

(٣) الدكتور محمد فتحي الشنيطي: المرجع السابق نفسه، ص١٧٧.

(٤) William. G. And Paul H: Methods in Social Research. Mc Grow Hill Co., New York, 1952. PP. 7 - 167.

(٥) ديوبولد، فان دالين: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٩٨.

المعاصر . والعلم سواء الطبيعي أو الاجتماعي الخالي من التطبيق ، كما يقول ميردال ، « هو من قبيل الهراء الفارغ »[1] . فالنظرية دون البحث التجريبي تظل بعيدة عن الواقع والتطبيق العملي . والبحث التجريبي دون النظرية لن يعدو كونه مجرد تجميع لبيانات . الأمر الذي يبدو معه أن الوحدة العضوية بين البحوث الاجتماعية والنظرية لا بدّ كما يقول هومانز من « أن تمثل الالحاح الرئيسي لتنمية مثمرة للعلوم الاجتماعية »[2] .

وكلما اتسعت التعميمات النظرية وازدادت تصوراتها تجريدا ازدادت علاقتها بالتجربة تعقيدا ، أي « طالت المسافة بين التصورات الرمزية المجردة وبين التجربة المباشرة » [3] . . فالنظريات تتضمن « مقولات تسمح باستنتاج القيمة الامبريقية للمتغيرات من إجراءات الملاحظة مباشرة، بمعنى أن تخدم المقولات النظرية البحث الامبريقي، وإلا يكون الجانب النظري منعزلا عن الجانب العملي أو الامبريقي في الدراسة السوسيولوجية » [4] . فليس كل بحث علمي ميداني يقال عنه نظرية ، وحتى تعميمات نتائج البحوث لا تستطيع أن تصل وحدها إلى صياغة النظرية ، أو أن تراكم بحوث يقال عنها نظرية . فالنظرية ، هي مجموعة من القوانين العامة المتعلقة بنوع واحد من الظواهر في مجال معين ، والتي يرتبط أحدها بالآخر ارتباطا متسقا من خلال اجراءات تنظيرية متسلسلة تبدأ من الملاحظة وتنتهي بالنموذج الصوري مكونة بناء نظرية متكاملة الجوانب واقعيا ومنهجيا ومنطقيا . وهناك تعريفات عديدة لمصطلح (النظرية) يؤكد أغلبها أهمية مضمونها الواقعي

Myrdal. G.V: Social Theory. Kegan Paul. Trauh and Trubner Co, Ltd, London, 1958. P. 54. (١)

Homan G.: Contemporary Theory in Sociology. Handbook of Modern Sociology Rand Mc Nally and Co., Chicago. 1964. P. 1971. (٢)

(٣) الدكتور محمد فتحي الشنيطي : المرجع السابق نفسه ، ص ١٨٢ .

(٤) الدكتور محمد عاطف غيث : المرجع السابق نفسه ، ص ٢٤ .

لنسق من المعرفة المعممة وتفسيراً للجوانب المختلفة للواقع . من ذلك تعـريـف :

ـ الدكتور محمد عاطف غيث [١] : إنها مجموعة من مبادىء وتعريفات مترابطة تفيد (تصوريا) في تنظيم جوانب مختارة من العالم الامبريقي على نحو منسق ومنتظم. ولهذا تنطوي النظرية على مجموعة دعاوى وبديهيات أساسية، إذا كان هيكلها مكونا من قضايا مترابطة منطقيا وقابلة للتحقيق الامبريقي.

ـ أما ارنولد روس [٢] : فيعرفها بأنها بناء متكامـل يضم مجموعـة تعـريفـات وافتراضات وقضايا عامة تتصل بظاهرة معينة، يمكن أن يستنبط منها منطقياً مجموعة من الفروض القابلة للاختبار بحيث تحقق التنبؤ والتفسير.

ـ ويعرفها نيقولا تيماشيف [٣] : إنها أعلى درجات المعرفة، وذلك لما تتضمنه من قضايا عديدة تستند الواحدة منها إلى مجموعة من الأفكار المحددة بوضوح تام، وتنسجم كل قضية مع غيرها من القضايا وبصورة تسمح من جهة أخرى بزيادة وانفتاح نطاق المعرفة بناء على ما يتوافر من معلومات وتعميمات متجددة دوماً .

ـ أما أرنولد كابلان [٤] : فينظر إليها باعتبارها بناءً فرضياً رمزياً يتضمن مجموعة من القوانين المنسقة منطقياً، حيث كل قانون يستنتج مباشرة من القانون السابق عليه، ويفسر الواقعة عن طريق ربطها بغيرها من الوقائع . بالاضافة إلى عدد آخر من المعالجات المختلفة الهامة لهذا المصطلح [٥] ، هناك إجراءات تنظيرية

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: قاموس علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٤٨٦ .

(٢) Ross.A.: Theory and Method in Social Sciences. The University Press, Minnesota. 1954. P. 3.

(٣) Timasheff. N. S: Op. Cit., PP. 9 - 10.

(٤) Kaplan. A: The Coduct of Inquiry. Chadier Publishing Co., California, 1964, PP. 296 - 297.

(٥) Rosenthal M. and Yudin. P. (eds): A Dictionaly of Philosophy. PROGRESS Publishers, Moscow, 1967. P.485.

متسلسلة تبدأ من الملاحظة، وتنتهي بالنموذج الصوري، مكونة بناء نظرية متكاملة الجوانب واقعياً ومنهجياً ومنطقياً.

وطالما أن النظرية من خلال هذا المنظور تمثل تراكماً مترابطاً لملاحظات منظمة لظاهرة معينة جمعت خلال فترات زمنية متسلسلة، «ليس من الضروري أن تحتفظ النظرية بتركيبها الأصلي، فقد يؤدي دليل أو بينة جديدة تكتشف في الأبحاث العلمية الى تعديل نظرية قديمة أو إلى صياغة تفسيرات جديدة للظاهرة»[1]. وطالما أن النظرية هي صورة مصغرة للواقع مفسرة لأجزائه وشخوصه ومؤثراته وارتباطاته[2]، وطالما أن الواقع سواء الطبيعي أو الاجتماعي متغير باستمرار، فإن كل تغير يطرأ على الحقائق يؤدي إلى تغيير في نصوص وتعميمات النظرية. فنصوص النظرية يجب أن تكون دائماً مرنة وقابلة «للتعديل، والتطوير، والتنقيح، حتى تظل النظرية موجهة للبحث الامبريقي»[3] كلما ظهرت بيّنة جديدة تكشف جوانب لم تبرهن عليها النظرية سابقاً.

ولكن هناك من العلماء من لا يرى أن التفسير من مهمة العلم، وبالتالي فهو ينكر أن القانون العلمي تفسير للظواهر، ويعلن أن العلم وصف فقط لما يجري في العالم الطبيعي الحقيقي، والذي هو حسب رأيهم عالم من الظواهر فقط[4]. لقد جاءت الكشوف العلمية المعاصرة في أكثر من مجال لتكشف خطأ موقف هؤلاء العلماء من خلال إثباتها وجود أشياء لا يمكن ادراكها بالحواس. ولكن جوهر موقف هؤلاء العلماء المعترضين على مهمة العلم خاطيء. «لأن مجرد الوصف لا يعني

---

(١) ديوبولد، فان دالين: المرجع السابق نفسه، ص ٩٩.

(٢) Glaser. B. and Strauss. A: The Discovery of Grounded Theory. Modern Sociology (ed) Peter Worsley. Penglein Education. England. 1975.

(٣) الدكتور محمد علي محمد: علم اجتماع التنظيم، مدخل للتراث والمشكلات، جزء أول. دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ٢٦٢.

(٤) لقد نشأت في اواخر القرن التاسع عشر موجة فكرية جديدة أبرز أعلامها ماخ، واستفالد وكارل بيرسون سموا أنفسهم بالوضعيين.

أكثر من ملاحظة وقائع وتجريب حوادث وظاهرات وتسجيلها، ولكن لن نصل إلى قانون علمي أو نظرية علمية بمجرد تسجيل ما يحدث، لا بد من تسجيلها أو الربط بينها وفهم الطريقة التي حدثت بها هذه الحادثة أو تلك، والروابط والفهم إنما هو تفسير »[1].

ولا ريب في أن معرفة القوانين هامة جداً من الوجهتين النظرية والعملية. ولكن العالم لم يعد يقنع بمعرفة (كيف) فقط، بل فالقانون وحده لم يعد يكفي بل يرغب دائماً في أن يدرك (لماذا) كانت هذه القوانين مطردة، ولماذا وجدت الظواهر على نحو آخر، أي أنه يريد الوصول إلى الأسباب الحقيقية في وجود الأشياء[2]، وفي تغيرها على نحو معين. وكما يقول تيرنر جوناثان، « فإن من مهام النظرية المعاصرة، وخصوصاً النظرية الاجتماعية تفسير اسباب الأحداث الماضية للظاهرة الاجتماعية، وتتنبأ من أين ومتى وكيف تقع الأحداث المرتقبة[3]. ولا شك أن الشيء إذا تمّ تفسيره فمعنى ذلك أننا عرفنا حسب المنهج الاستقرائي التقليدي علّته. فهذا المنهج « يستند إلي هذا المبدأ أو يسقط بسقوطه »[4]. فالقانون بالنسبة الى أصحاب هذا المنهج لا يتضمن الا التفسير العلمي للظواهر. ولكن المنهج العلمي المعاصر وتقدم العلوم التجريبية استطاع الوصول الى قوانين علمية وتعميمات تجريبية لا تنطوي على علاقات علية. وبالتالي قد تمّ فصل العلية عن البحث الاستقرائي كقاعدة أساسية له. فليس من الضروري « أن يكون كل قانون معبراً عن علاقة سببية »[5]، دون أن يعني ذلك حتمية الاختفاء النهائي لفكرة السببية من العلوم. « وحقيقة تنفذ فكرة السببية الى جميع فروع العلوم،

---

(١) الدكتور محمود فهمي زيدان: المرجع السابق نفسه، ص ١٤٩.

(٢) الدكتور محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٧.

(٣) Jonathan. T: The Structure of Sociological Theory, The Dorsey Press, III. 1974, P. 6.

(٤) الدكتور محمود فهمي زيدان: المرجع السابق نفسه، ص ١٣٧.

(٥) الدكتور محمود قاسم: المرجع السابق نفسه، ص ١٩٢.

وإن ادعت أنها تبحث عن القوانين فقط »[1] . ومع ذلك فإن العلماء المعاصرين لا يقفون موقفاً عدائياً أو مؤيداً لفكرة السببية، بعد أن فصلوها عن المنهج العلمي. فلم يعد « كل تفسير علمي تفسيراً عِلّياً، بعض التفسيرات عليّة وبعضها الآخر غير علّي »[2] .

علم الاجتماع بين مؤيديه ومعارضيه:

في ضوء هذه المنظورات التقليدية والمعاصرة الى العلم ومناهجه، اجتاز علم الاجتماع ولا يزال، تاريخاً شاقاً وهو بصدد استقلاله عن المباحث الفلسفية والدينية الى أن استقر بمساعدة، عوامل كثيرة « كنوع جديد من المعرفة ضروري لفهم حياة المجتمع وعلاقاته المتعددة »[3] . ويشهد تاريخ الفكر الاجتماعي جدلاً مستمراً وشديداً وتحديات واسعة المدى وعميقة المحتوى بين المؤيدين لقيام علم الاجتماع كعلم والمعارضين لاستقلاله تظهر في البحث السوسيولوجي.

وترجع هذه الخصومة في جزء منها الى الاعتقاد الذي كان سائداً في عدم خضوع الظواهر الانسانية والاجتماعية بوجه خاص، للبحث العلمي الصحيح مثل الظواهر المادية لاختلاف الانسان عن الأشياء بما لديه من حرية في العمل لا تخضع لقواعد وقوانين دقيقة لا تتخلف شأن الظواهر المادية، وإنما هي مجال للآراء الشخصية والأفكار الخاصة وأهواء الباحثين واتجاهاتهم الفلسفية.

فهل يمكن حقاً دراسة الظواهر الاجتماعية دراسة علمية صحيحة؟ وهل تخضع هذه الظواهر لقواعد وقوانين علمية دقيقة وصارمة مثل الظواهر المادية؟ وهل يمكن التنبؤ بالظواهر الاجتماعية المستقبلية بالاستناد الى تلك القوانين كما هي الحال في العلوم الطبيعية؟ وهل يمكن بعد ذلك أن نفيد من هذه القوانين والنظريات

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص ١٩٢.

(٢) الدكتور محمود فهمي زيدان: المرجع السابق نفسه، ص ١٤٠.

(٣) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٢٤.

الاجتماعية في النواحي التطبيقية لتحسين مستوى حياة الانسان؟

إذن، لم يقتصر الجدل الدائر ولا التحديات الواسعة على قضية واحدة ثابتة طيلة تاريخ الفكر الاجتماعي، ولكنه تناول مسائل كثيرة هامة أبرزها «ما إذا كان علم الاجتماع علماً، أو أن مناهجه يتعين أن تقوم على الفهم التعاطفي أو التجربة المضبوطة، هل لديه القدرة على بناء النظرية أو يكفي الاندماج الكامل في الوقائع؟، هل يختلط علم الاجتماع بالمسائل السياسية أم أنه متحرر من القيمة»[1].

(علمية) علم الاجتماع هي أول تساؤل انقسم حوله علماء الاجتماع وأهمهم العلماء الألمان. «والواقع أن هناك تساؤلين أساسيين في هذا الصدد: هل يتعين أن يسعى علم الاجتماع إلى أن يكون علماً؟ وإذا كان الأمر كذلك هل لديه القدرة على مواجهة معايير العلم كما نفهمها اليوم؟»[2]. فمنذ أكثر من قرن تساءل هربرت سبنسر عمّا إذا كان هناك علم اجتماعي[3]. ولا تزال قلة من علماء الاجتماع المعاصرين[4] ينظرون الى علم الاجتماع كفرع من التاريخ أو الفلسفة، أو السياسة بدلاً من اعتباره علماً مستقلاً[5]. على أساس أن ماكس فيبر لم يصنف علم الاجتماع بين العلوم الطبيعية. ومع ذلك «لقد شاع الافتراض القائل بأن العلوم الاجتماعية هي علوم عامة شأنها شأن العلوم الطبيعية تهدف الى اقامة نسق نظري، وإن كانت حتى الآن ما تزال في مرحلة مبكرة من تطورها»[6].

---

(١) انكلز، اليكس: مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٧٣.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٧٣.

(٣) Spencer. H: The Study of Sociology, D. Appleton., 1929, PP.22-42.

(٤) Mills W: The Sociological Immagination. Oxford University Press. New York. 1959. PP 113 - 117.

(٥) Kirt. R. Is Sooial Science Scientific? New York Times. 25 June 13.

(٦) بوتومور، ت. ب: تمهيد في علم الاجتماع، ط ٣، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٤٧.

التفرد والتميز:

أولئك المنكرون قدرة علم الاجتماع على الوصول إلى قوانين اجتماعية دقيقة صارمة مثل القوانين الطبيعية، يقيمون دعواهم هذه، بالقول إن الظواهر الاجتماعية ظواهر تتميز بالتفرد من جماعة لأخرى ومن وقت لآخر بخلاف الظواهر المادية الثابتة وبالتالي فهي لا تتبع قوانين طبيعية. وقد عبر بيتريم سوروكين عن ذلك بالقول: « إنني لا أعرف كيف نستطيع أن نعرف اجرائياً، وأن ندرس ظواهر مثل الدولة، والأمة ... أو التاريخ الماضي للانسان. إن تلك الأحداث التاريخية بما تتيمز به من تفرد قد حدثت فعلاً، ولا يمكن أن يعاد وجودها في أي وضع اجرائي حاضراً أو مستقبلاً »[1].

إن الاشارة الى تفرد الأحداث والظواهر الاجتماعية التاريخية وتميزها تنطوي على شيء قليل من الصحة وعلى شيء من الفشل في فهم طبيعة عملية التعميم العلمي. فالتفرد ليس خاصية تتميز بها العلوم الاجتماعية. فكل حدث في العلم هو حدث فريد لا تتكرر خصائصه الدقيقة، ويمكن للقوانين أن تفسر مثل هذه الأحداث. « فالعلم لا يتناول الأحداث المتكررة دائماً »[2]. إن أحداثاً كثيرة طبيعية وتاريخية فردية ليست متعذرة على الدراسة العلمية لأنها تمثل مظاهر عامة ملموسة لفئة أشمل قد تكون متعددة بدرجة تكفي لتدعيم القانون العلمي. وكما يقول موريس كوهن « إن الحقيقة التي مؤداها: إن المادة الاجتماعية أقل تكراراً من مادة العلوم الطبيعية، تخلق صعوبة أكثر أمام التحقق من صحة القوانين الاجتماعية، لكنها لا تلغي النموذج العام لكل العلوم »[3]. ومع ذلك فإن كثيراً

---

(١) Sorokin P: Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences. Regnery. Chicago, 1956. P.50.

(٢) انكلز، أليكس: المرجع السابق نفسه، ص ١٧٥.

(٣) Cohen M: Reason and Nature. An Essay on The Meaning of Scientific Method, Macmillan. New York, 1931, P. 345.

من الظواهر الاجتماعية والعلاقات الاجتماعية تتكرر يومياً في الحياة اليومية في أي مجتمع إذا ما توفرت ظروف خاصة، وبالتالي فهي لا تخرج عن نطاق العلم وتطبيق مناهجه. ولوحظ أيضاً وجود بعض النظم الاجتماعية بتفاصيلها في مجتمعات متباعدة ودون أي اتصال بينها « مما يقطع بأن الظواهر الاجتماعية، كالطبيعة سواء بسواء تتحقق في أي وسط توفرت فيه الشروط اللازمة »[1]. وبناء على فهمنا لطبيعة الثبات لظواهر الكون نقول بأن الظواهر الاجتماعية ظواهر ثابتة نسبيا ومتكررة، وبالتالي يمكن التنبؤ بها كباقي الظواهر الكونية. ووجود المجتمع هو دليل على توفر هذه الصفة في السلوك الانساني الاجتماعي. وقد يبدو من الملاحظة العابرة أن الظواهر الاجتماعية سريعة التغير وغير متكررة بالمقارنة بالظواهر المادية، ولكن هذا التغير في الواقع ليس سوى تغير في الصور التي تتخذها الظواهر، ويوجد وراء هذا التغير قانون يتسم بالثبات النسبي يحكمه ويوجهه. « والظواهر الاجتماعية بلا شك من ظواهر الكون وليست خارجة عنها »[2].

تعقد الظاهرة الاجتماعية:

من الطبيعي أن يتضمن تاريخ علم الاجتماع قوانين علمية متعددة. فالظواهر والأحداث الاجتماعية الى جانب كونها متكررة فإنها منتظمة. وبالتالي فهي كما يقول دوركايم « تخضع لقوانين، إن كافة النظريات... التي تعنينا إنما تضع لنا تلك المسلّمة التي يستند اليها علم الاجتماع والتي مؤداها أن القوانين توجد ويستطيع العقل أن يساعدنا على اكتشافها »[3].

---

(١) الدكتور حسن سعفان: أسس علم الاجتماع، ط ٦، دار النهضة العربية، مصر، ٦٥/١٩٦٦، ص ٧١.

(٢) الدكتور سمير نعيم أحمد: دراسة المجتمع علم، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٥٩، القاهرة، يناير ١٩٧٠.

(٣) Wolf, K. H. (ed): Emile Durkheim, 1858 - 1917: Collection of Essays, Ohio State University Press, Columbia, 1960, P. 345.

ولكننا لا نزال، بعد أكثر من سبعين سنة من تأكيد دوركايم وقانونه حول معدلات الانتحار، نجد بعض العلماء ينكرون إمكانية اكتشاف مثل هذه القوانين. فالظواهر الاجتماعية بالنسبة الى هؤلاء اشد تعقيداً من الظواهر الطبيعية. فلقد « أضحت الحياة الاجتماعية مادة معقدة تتشابك فيها الأعمال المتشابهة لكثرة الدوافع، وهذه هي احدى العقبات للعلوم الاجتماعية »[1]، وهذا التعقيد البالغ في الظواهر الاجتماعية يحول دون تقدم علم الاجتماع، ويجعلها تبدو « للعقل المحدود في وقت معين أنها لا تنطوي على أية قوانين على الاطلاق »[2].

بالتأكيد فإن الظواهر الاجتماعية معقدة، بل بالغة التعقيد الآن، لكثرة المتغيرات والعوامل المتشعبة، ولكنها لا تقل تعقيداً على الاطلاق عن الظواهر الطبيعية؛ كما كانت تبدو لعلماء القرن العاشر الميلادي، « ثم إن البساطة المزعومة في مجال الظواهر الطبيعية، ليست الا بساطة افتراضية محض »[3]. وطالما أن تعدد المتغيرات، والعوامل المؤثرة في الظواهر الطبيعية؛ لم تمنع علماء الطبيعة والكيمياء والأحياء، بفضل المنهج العلمي المعاصر، وبفضل الآلات الدقيقة التي مكنتهم من قياس هذه الظواهر، من تطوير قوانين علمية تعكس ذلك التعقيد الشديد في الظواهر الطبيعية. فمن الطبيعي أن نتمكن بعد التوصل الى طريق لقياسها وباتباع المنهج العلمي المعاصر في التغلب على تعقيدات الظاهرة الاجتماعية ودراستها وتطوير قوانين علمية تحكم تلك الظواهر. فالحل يكمن في اتباع خطوات المنهج العلمي المعاصر لا في نفي تعقد الظواهر الاجتماعية، ولا في ادعاء بساطة الظواهر المادية، ولا في الاستسلام لأوهام التفرد والتميّز في هذه الظواهر.

---

(١) بوتول، جاستون: تاريخ علم الاجتماع، ترجمة وتعليق غنيم عبدون ومراجعة الدكتور جلال صادق، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، بدون تاريخ.

(٢) Cohen, M: Op. Cit., P. 356.

(٣) الدكتور حسن سعفان: المرجع السابق نفسه، ص ٧١.

الصراع بين المعنى والقياس:

فلقد اعتقد ماكس فيبر عند دراسته للظواهر الاجتماعية « أننا نحقق شيئاً لا تستطيع العلوم الطبيعية تحقيقه، ألا وهو الفهم الذاتي لأفعال الأفراد. إن العلوم الطبيعية... لا تستطيع أن تفعل ذلك... إننا لا نفهم سلوك الخلايا، ولكننا نستطيع فقط أن نلاحظ العلاقات الوظيفية الملائمة، وأن نعمم على أساس هذه الملاحظات »[١]. ولقد عبّر سوروكين[٢] وغيره عن فكرة مماثلة حول تشويه أو فقدان المعنى الذي اعتقد أنه ينتج من جراء تطبيق المعالجة الآلية أو الاحصائية على تلك الظواهر. إذ إن قيم الانسان وأفعاله تقتضي منّا الكشف عن مضمونها وحقيقتها، وأن نتخذ منها موقفاً قصدياً لفض مكنونها. ويبدو أن من المنطقي القول إن الاتجاهات المعاصرة في العلوم الطبيعية، وفي مناهج العلم المعاصر، تنفي مقولات فيبر وسوروكين وغيرهما حول تفرد الظواهر الاجتماعية باحتوائها على معنى. فالنظريات العلمية تبحث عن فهم الظواهر الطبيعية، دون خشية من أن يؤدي تطبيق المنهج العلمي على تلك الظواهر الى فقدانها لمعانيها المنضوية فيها.

الجبرية (Fatalism):

يضيف هؤلاء العلماء المعارضون لعلمية علم الاجتماع، أن الحرية التي يتمتع بها الانسان في مجال اختيار أفعاله تجعل ظواهر السلوك الانساني والظواهر الاجتماعية ظواهر ذاتية وليست موضوعية، وبالتالي ليست لها مثل تلك الجبرية التي ترى مجال العلوم الطبيعية، ولا يمكن مشاهدتها على نحو ما يفعل علماء الطبيعة في المجال الفيزيقي. وفي هذا الشأن تقول احدى الباحثات « إن العلماء الاجتماعيين يهدفون

---

(١) Weber, M: Theory of Social and Economic Organization, Trans. By A, Henderson and T. Parsons, Wiley, New York, 1947, P. 103.

(٢) Sorokin, P: Op. Cit., P. 160.

الى غاية غريبة. فهم يريدون أن يكونوا موضوعيين في مجال يمثل الجانب الذاتي من الحياة»[1].

إن في القول بالحرية المطلقة للانسان في اختيار أفعاله تبسيط لا يدل على تعمق لوحدة العلوم التي تكمن أساساً في وحدة العالم المادي وظواهره[2]. فالظواهر الاجتماعية ظواهر طبيعية بمعنى أنها تحدث في الطبيعة، والمعرفة بها يمكن أن تتمّ عن طريق الحواس كالمعرفة بالظواهر الطبيعية الأخرى، وبالتالي فإنها يمكن أن تخضع للملاحظة والوصف. وإن رفض مبدأ الحتمية التاريخية المرتكزة على شبكة من العوامل المتفاعلة، وعلى مبدأ الاحتمال، لا يدلّ على تعميق لمفهومي الحرية الواعية للضرورة ولا الحتمية، سواء في الظواهر المادية أو الظواهر الاجتماعية. فالحتمية نسبية كما هي الحال في الحرية المزعومة «ذلك أن الانسان يخضع في سلوكه وتصرفه لسلسلة من المؤثرات، لا يمكنه أن يفلت منها، فهو يخضع لمؤثرات غير اجتماعية ومؤثرات اجتماعية»[3]. وبالتالي فالحتمية الذاتية Self-Determination أو الارادة الحرة هي حتمية أو حرية نسبية أيضاً.

إجراء التجارب:

وأخيراً، يقول المعارضون إن الظواهر الاجتماعية لا يمكن أن نجري عليها تجارب كتلك التي تجري في المعامل على الظواهر الطبيعية.

وحتى لو فرضنا جدلاً أن هذه الظواهر لا تخضع للتجربة، فإن هذا القول لا يمنع من دراستها دراسة علمية كما هي الحال في بعض ظواهر الكيمياء والفيزياء والفلك والأحياء وغيرها. ولا يعني هذا أنها لن تصل الى مرحلة الدقة العلمية

---

(١) الدكتور حسن سعفان: المرجع السابق نفسه، ص ٦٩.

(٢) Kedrov: Karl Marx and the Unity of The Natural Sciences and Humanities in: Karl Marx and Modern Philosophy, Collection of articles, Progress Publishers, Moscow, 1968, PP. 79 - 83.

(٣) الدكتور حسن سعفان: المرجع السابق نفسه، ص ٧٣.

والتحكم العلمي. فالعلوم الطبيعية لا تعتمد على التجربة العلمية وحدها، فهناك من تلك العلوم من تعتمد على الملاحظة والقياس الدقيقين.فهل يمكن مثلاً احداث كسوف صناعي لاجراء التجارب عليه؟ ومع ذلك، فإن تعذر اجراء التجارب العلمية على بعض الظواهر المادية لم يمنع اخضاعها للدراسة العلمية الدقيقة بفضل خطوات المنهج العلمي المعاصر الذي سبق أن أشرنا إليها في الجزء الأول من هذا الفصل، والذي لا بدّ من أن يقوم على فهم أساسي يعتمد على الأسس العلمية لطبيعة تلك الظواهر.

ومع ذلك، يمكن الرد على أصحاب هذا الاحتجاج بالقول بأن التاريخ الانساني بمثابة معمل محشو بالتجارب والمشاهدات عن الجماعات السابقة. فالقول اذن بأن الظواهر الاجتماعية بحكم طبيعتها لا يمكن أن تخضع للتجربة قول مبالغ فيه.

في الواقع، إن الحجج التي أثارها المعارضون لعلمية علم الاجتماع ناجمة اما عن تصور خاطىء لمناهج العلوم الطبيعية أو إلى محاولتهم ردّ المنهج المستخدم في العلوم الاجتماعية الى منهج خاص مستخدم في علم معين. والشيء الأهم من ذلك كله كما يقول الفرد شوتز «إن هذه المناقشات تغفل، أن هناك مجموعة قواعد للمنهج العلمي تصدق على كافة العلوم الامبريقية سواء تناولت أشياء طبيعية أم ظواهر انسانية. فمعظم العلماء وأصحاب النظريات يحتكمون الى مبادىء الاستنتاج الصحيح. والتحقق من صحة الفروض وأسس النظريات مثل الوحدة والبساطة والعمومية والاتساق»[1].

ولا شك في أنّ هذه المناقشات التي لم تستطع مسّ النقطة الجوهرية بالنسبة الى العلماء الاجتماعيين، قد نتجت عن المناخ العلمي الذي ساد فترة تطور العلوم الاجتماعية الحديثة، حيث «ذاعت الدعوى القائلة بأن مناهج هذه العلوم (العلوم

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٥٦.

الطبيعية) هي وحدها التي توصف بأنها علمية، وأصبحت تطبق على نطاق واسع متجاهلة تماماً المشكلات النوعية التي تواجه المتخصصين في العلوم الاجتماعية »[1] فدعت الى وحدة المنهج بين مجموعتي العلوم الطبيعيـة والاجتماعيـة. وقـد نبعـت دعاوى الوحدة هذه من النظر الى العلوم الاجتماعية كفروع من العلوم الطبيعية تخضع في دراستها لما تخضع له هذه العلوم من مناهج بحث.

الخلاصة :

هذه الطائفة من حجج معارضي القوانين الاجتماعية ليست صفات أساسية تكمن في طبيعة الظواهر الاجتماعية، بل هي مجرد نعوت حاول بعض العلماء إلصاقها بالظواهر الاجتماعية لقصورهم عن معرفتها معرفة علمية دقيقة.

وبالتالي يمكن القول، بأن كل الظواهر الاجتماعيـة ككـل أنـواع الظـواهـر الطبيعية، يمكن أن تخضع لدراسة علمية دقيقة تؤدي بتطبيق قواعد المنهج العلمي المعاصر، ومن خلال فهمنا المعاصر لماهية القوانين العلمية، الى التوصل إلى قوانين علمية لا تقل دقتها وصرامتها عن قوانين العلوم الأخرى.

ودراسة الظواهر الاجتماعية لا تسمح لنا بالتوصل الى قوانين علمية عامة فقط، بل تمكننا أيضاً بعد التوصل الى تلك القوانين الدقيقة، من التنبؤ بمستقبل الظواهر الاجتماعية على نحو ما يفعل العلماء في باقي مجالات المعرفة الانسانية.

التفريغ الايديولوجي لعلم الاجتماع:

أصبح من المألوف في الكتابات الجارية أن نقرأ عبارات تصف عصرنا بأنه عصر العلم، أو عصر التكنولوجيا. والعلم المشار إليه في هذه العبارات هو بطبيعة الحال العلم الطبيعي الخاضع للنزعة التجريبية الصارمة. بعد أن استعرضنا سمات المدرسة التجريبية في العلوم الطبيعية والعلوم الانسانية وفيم يتفقان وفيم يتباعـدان ؟

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٥٦.

سيمثل هذا الجزء الباقي من الفصل الثاني محاولة للإجابة على السؤال الذي طرح من قبل حول كيان العلوم الانسانية (كعلوم) ، وحول مشكلة الذاتية والموضوعية التي تتعلق بمضمونها . وهذه الاجابة سوف تقترب بنا كثيراً من المشكلة الأساسية التي تجتهد هذه الدراسة في معالجتها ، وهي مشكلة العلاقات بين الايديولوجيا والعلوم الانسانية ، وعلى الأخص بين الايديولوجيا وبعض قضايا علم الاجتماع .

أسطورة علم اجتماع موضوعي مفرغ ايديولوجيا ، أصبحت أسطورة غلابة كما يقول جولدنر في مقالة نقدية له[١] . ذلك أن كافة قوى علم الاجتماع اليوم بدءاً من بارسونز ، وانتهاء بلندبرج ، دخلت في تحالف خفي لشدنا الى اعتقادية مفادها ، ينبغي أن لا نتورط في أحكام قيمة ، خاصة كسوسيولوجيين ، وهذا يعني أننا سنرتاب في كل عالم اجتماع كما نرتاب في أية مهنة أخرى . وباختصار ينظر جولدنر في تلك المقالة التي يرد بها على مزاعم ماكس فيبر وغيره ممن ينادون بإمكانية علم اجتماع متحرر من أحكام القيمة Value Free Sociology ، إلى أن هذه الدعوة جزء من ايديولوجية جماعة عمل تدعو إلى علم اجتماع مهني[٢] .

تقوم ادعاءات منظري (التفريغ الايديولوجي) ، كما سبق وذكرنا في الفصل السابق ، على التضاد المطلق والمبدئي بين السوسيولوجيا والايديولوجيا . وتتخذ مسألة العلاقة بين العلم والايديولوجيا ، لدى العلماء البرجوازيين أشكالاً مختلفة ، كما يتمّ التعبير عنها بصياغات وتعابير مختلفة . إنهم يتحدثون عن التناقض بين العلم والنظرة الكونية ، بين العلم الموضوعي ومصالح الطبقات ، بين شمولية العلم وتحزبه . ولقد حاول اميل دوركايم مثلاً أن يجعل التفرقة بين علم الاجتماع والمذاهب الاجتماعية واضحة بقدر الامكان حينما كتب يقول في مؤلفه قواعد المنهج في علم

---

(١) Gouldner, A. W: Anti - Minotaur, The Myth of Value Free Sociology, In: J. Douglas (ed), The Relevance of Sociology, Meredith Corp., N.Y., 1970, PP. 64 - 84.

(٢) Ibid, PP. 64 - 65.

الاجتماع: لن يكون علم الاجتماع .... فردياً، أو شيوعياً، أو اشتراكياً[1]. هذا، كما يتحدثون أيضاً عن عدم الالتقاء بين النظرية العلمية والقيم وبين وصف الواقع وتقييمه[2]. وغالباً ما يتم في اطار ميثودولوجيا البحث الاجتماعي، النظر إلى هذه المسألة، من زاوية كون العلم يبحث فقط فيما هو موجود ولا يمكنه الاهتمام بما سيكون. ويتم، عن وعي أو غير وعي، نقل هذا الموقف في مجال نظرية المعرفة الى مجال الواقع الاجتماعي الموضوعي بحيث يتم بعده الفصل المبدئي بين ما هو موجود وما يتوجب أن يوجد في الواقع نفسه، ثم نفي العلاقة المتبادلة والتداخل بينهما.

تكون السمة المميزة لهذه التركيبات النظرية الوضعية في النظر الى العمليات والوسائل الشكلية للبحث وفي التحليل المجرد ـ الشكلي للموضوع، أمراً مطلقاً. لا شك في أن تجريد المعرفة شكلياً يكتسب معنى ايجابياً معيناً عندما يتمّ تطبيقه بصورة عقلانية مع الاحتفاظ بمقاييس عقلانية ودون المساس بالمحتوى. الا أن التحليل المجرد الشكلي، يكتسب في الوضعية قدراً كبيراً من العليائية. يتضح هذا بصورة خاصة عند بحث العلاقة بين العلم والايديولوجيا، حيث يتمّ عرض المسألة بدرجة عالية من التجريد والشكلية.

لقد عالج ماركس وانجلز مسألة العلاقة بين المعرفة العلمية وبين الايديولوجيا من حيث المحتوى، أي بمفهوم طبقي محدود. وقد أشارا في هذا المجال الى أن علم الاجتماع يصبح علم اجتماع بكل ما تعنيه هذه الكلمة، عندما يتخلص من التأثيرات السلبية للمقولات الايديولوجية البرجوازية.

أما منظرو (التفريغ الايديولوجي) الوضعيون، فانهم يحاولون تصوير المسألة وكأن كل الايديولوجيات لا يمكن أن تلتقي مع المعرفة الموضوعية للواقع

---

(١) Durkheim, E: The Rules of Sociological Method, (G. Catlin ed; S. Solovey and Muller, Trans), 8 th ed., Chicago, Univ. of Chicago Press, 1938, P. 142.

(٢) Plamenatz: Op. Cit., P. 30.

الاجتماعي. إنهم يفهمون الايديولوجيا فقط كشكل من أشكال الوعي المنعدم الصلة بالمحتوى، والمستقل عنه.

واذا ما وضعنا، مبدئيا، الأسباب الأخرى التي تحتم مثل هذه المعالجة، جانبا، يمكن القول بأن الخطأ الميثودولوجي الأساسي الذي تقع فيه الوضعية، يكمن بالذات في هذه الشكليات ـ المجردة. وباعتبار الوضعية ترى في كل الايديولوجيات، شيئا غريبا عن العلم، فإنها تحاول ايجاد أسلوب للبحث الاجتماعي ينفي أية عناصر ايديولوجية الى أبعد حد ممكن عن علم الاجتماع. وبهذا تسعى الوضعية الى تفريغ مجال المعرفة الاجتماعية ايديولوجيا، معتبرة أن مثل هذا التفريغ الايديولوجي يشكل شرطا اجتماعيا للموضوعية العلمية.

ينطلق المنظرون المعاصرون لنهاية الايديولوجيا، جملة وتفصيلا من موقف الفصل المطلق بين العلم والايديولوجيا. يقول بارسونز مثلا بضرورة فصل (العناصر الايديولوجية والعلمية) بصورة صارمة عن بعضها بعضا في النظرية المجتمعية[1]. ومثل هذه الآراء نجدها عند بل وسلزنجر وآخرين عديدين من علماء الاجتماع البرجوازيين.

وبهذا يصبح من الواضح بأن مسألة العلاقة بين العلم والايديولوجيا، تشكل مسألة اساسية وشاملة من أجل تعرية محاولات الكتاب البرجوازيين وضع نموذج لتفريغ علم المجتمع ايديولوجيا.

المسألة عند دوركايم:

مشكلة الموضوعية والتحرر من الايديولوجيا، مشكلة التفرقة بين ما هو كائن (What is) وما ينبغي أن يكون (What Ought to be) في علم الاجتماع؛ مشكلة قديمة ـ معاصرة ترجع الى أيام الرواد الأوائل أمثال كونت ودوركايم.

---

(١) Parsons, T: The Point of View of the Author, In: Max Black (ed), The Social Theories of Talcott Parsons, N.Y., 1962, P.361.

ومما هو جدير بالذكر أن مذهب علم الاجتماع متحرر من القيمة Value Free كما يذكر جولدنر، هو امتداد حديث لصراع العصور الوسطى بين (العقيدة) و(العقل)[1] . وما زالت مسألة مفتوحة في النظرية السوسيولوجية دون أن يتم اتفاق حولها[2] . وقد نجمت عنها مشكلتان لها أهميتها في البحث العلمي في ميدان علم الاجتماع . تتصل الأولى بتحديد مجال العلم . وقد ظهرت تماما إثر الاجتماع الذي عقدته رابطة المجتمع السوسيولوجي الأمريكي . A. S. S. في شيكاغو عام ١٩٥٨ ، حيث نوقشت المحاضرة التي ألقاها تالكوت بارسونز تحت عنوان (علم الاجتماع كمهنة) ودافع بها عن فكرة علم اجتماع موضوعي . وطالب بأن يكون علم الاجتماع كمهنة تحتاج الى التخصص الدقيق والى مناهج لا بد من تطبيقها بموضوعية تماما كما تطبق مناهج العلوم الطبيعية . وقد ثار جدل كثير حول ذلك ، حيث نهض E. C. Hughes ليعلن أن علماء الاجتماع ليسوا معنيين بمجتمع مهني وانما بمجتمع متعلم . وكان من نتائج الاجتماع تغيير اسم الرابطة الى اسم جديد هو الرابطة السوسيولوجية الأمريكية A. S. A. ، مخافة أن تؤدي الحروف الأولى للاسم القديم الى ردود فعل مخالفة لشرف المهنة[3] .

أما المشكلة الثانية ، فتتعلق بمناهج البحث التي ينبغي اتباعها في البحث العلمي في ميدان علم الاجتماع ، أي مشكلة الموضوعية في البحث الاجتماعي . وهي مشكلة مستمدة الى حد كبير من محاولة علماء الاجتماع اتباع القواعد المنهجية والاساليب الدراسية المتبعة في العلوم الطبيعية . فالمرجح أنها قد تؤدي الى التقدم في العلوم الاجتماعية والوصول الى الموضوعية ـ اذا ما طبقت تطبيقاً سليما[4] . والتطبيق السليم

(١) Gouldner, A. W: Op. Cit.

(٢) الدكتور محمد احمد بيومي: علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١، ص ١٦٦ ـ ١٦٨ .

(٣) Gouldner: Anti - Manotaur,..., P. 76.

(٤) الدكتور محمد احمد بيومي: المرجع السابق نفسه، ص ١٦٨ .

يعني تطبيق النظرة الموضوعية في دراسة الظواهر الاجتماعية باتباع خطوات إجرائية محددة[1]. وفي محاولة التشبه بالعلوم الطبيعية، على علماء الاجتماع أن يجتهدوا في الالتزام بالقواعد التالية: أولا: الموضوعية أو الحياد. ثانيا: البعد عن التقييم. ثالثا: استخدام المناهج الكمية او الرياضية.

ما المقصود بهذه الموضوعية أو هذا الحياد؟ المقصود هو أن يعتبر العالم الظواهر الانسانية التي يدرسها كما لو كانت (أشياء)، وكأنها صورة أخرى للظواهر الطبيعية والكيميائية والبيولوجية التي يدرسها العلماء الطبيعيون والبيولوجيون. وينبغي كذلك أن يتجنب العالم الذي يدرس الظواهر الاجتماعية الوقوع في أية ميول أو مصالح أو أهواء شخصية تؤثر في اختياره أو تفسيره للبيانات[2]. بغض النظر عن الاستخدامات التي سوف توظف فيها هذه النتائج خيراً أو شراً. فالتمييز بين الخير والشر لا يدخل في اطار العلم كما يقول أصحاب هذا الاتجاه[3]. إن العالم يريد لنتائجه أن تكون بعيدة عن الموازين الاخلاقية للخير والشر، كما هي الحال في نتائج العلوم الطبيعية. وهو يشارك العالم الطبيعي الارتفاع فوق استغلال نتائجه للأهداف الخيرة أو الشريرة. فحتى لو استغلت هذه النتائج لأهداف لا يرتضيها كانسان أو كفرد في المجتمع، فهو لا يملك مع ذلك - كعالم - الا أن يسهل تحقيقها. إنه يؤمن بأن القاعدة التي ينبغي عليه الالتزام بها هي الصراع ضد الاتجاهات (اللاعلمية)، التي تتدخل بمقاييسها (المعيارية) في عمله. ان قاعدته هي التحرر من أي التزام خلقي أو سياسي أو اجتماعي يمكن أن يؤثر في بحثه أو في نتائجه. إن دعاة التجريبية والوضعية المحدثة

---

(١) Skinner, B. F: The Operational Analysis of Psychological Terms, Psycological Review, 1945, 22, PP. 270 - 271.

(٢) Williams, M. J: The Place of Value Judgments in the Social Sciences, Amercian Journal of Econonmics and Sociology, Vol. 4, Janaury 1945, No. 2, P. 152.

(٣) الدكتور محمد احمد بيومي: المرجع السابق نفسه، ص ٧٥.

يعتبرون قبـول (نمط) البحـث العلمـي في العلـوم الطبيعيـة، الذي يعني (عـدم الالتزام) بأي شيء سوى البحث، والبحث فحسب، نقطة تحول هامة في تاريخ العلوم الانسانية. إن العالم في نظرهم، لم يعد عضوا مساهما في أي صراع من صراعات عصره، إنه يراقب فحسب، وشاهد يصف ولا يصدر حكما. إن عليه أن يقدم الأسلحة العقلية، ولكنه ينسحب من الميدان في اللحظة التي يبدأ فيها استخدامها. إن أبحاثه هي مسؤوليته القصوى والوحيدة.

ولقد كان جورج لندبرج وهو أحد أعمدة الوضعية المحدثة في علم الاجتماع يقول إن العلم ينبغي ألآ يتورط في إصدار أية أحكام تقييمية، ذلك أن القضايا ذات الطابع العلمي والقضـايـا ذات الطـابـع الاخلاقـي لا يمكـن ردّ احـداهـا للأخرى. ومن ثم ينبغي على علم الاجتماع أن يبتعد أقصى ما يمكن عن أحكام القيمة.

لقد ظهرت هذه الفكرة لدى دوركـايم في كتـابـه (قـواعـد المنهـج في علم الاجتماع). عندما أخذ يكتب، أنه ينبغي لعالم الاجتماع حين يعالج موضوعات علم الاجتماع (الوقائع، الأحداث، والظواهر الاجتماعية) أن يعالجها (كأشياء) قائمة بذاتها[1]. دوركايم لم ينظر بهذا الوصف لحقائق العالم الاجتماعي حين شبهها بتلك الحقائق التي نشاهدها في العالم الفيزيقي، على أنها أشياء مادية. وإنما أراد بها أن توصف على أنها أشياء كالظواهر الفيزيقية من خيث إن الشيء يقابل الفكرة. بمعنى أن معرفتنا بتلك الظواهر إنما تأتي إلينا من الخارج، وتصدر عن عالم الموضوع، بعكس معرفتنا عن الفكرة التي تأتي إلينا من عالم الذات وتصدر عن الداخل[2].

---

(١) Merton, R: Sociology of Knowledge, The Twentieth Century Sociology, Philosophical Library, New York, 1945, P. 373.

(٢) الدكتـور محمد ثـابـت الفنـدي: الطبقـات الاجتماعيـة، دار الفكـر العـربي، مصر، ١٩٤٩، ص ٤٥.

فالفكر الانساني لا يشتق من الذات المفكرة. والمعرفة كما يقول دوركايم تصدر عن الواقعية الجمعية. كما ينشأ الفكر عن التجربة المعاشة التي يحياها كل فرد في حياته الاجتماعية. وعلى هذا الأساس لا يعتبر الفكر عند دوركايم واقعة أولية، وإنما هو نتاج المجتمع والتاريخ[1]. ويفسر دوركايم ذلك بقوله: «يكون شيئا كل ما يعطى وكل ما يقدم، أو بالأحرى كل ما يعرض للملاحظة، ومعالجة الظواهر كأشياء معناه أن نعالجها كمعطيات، تكون نقطة البدء للعلم - والظواهر الاجتماعية - تمثل بلا شك هذه الخاصية»[2]. لم يكتف دوركايم بتحديد الحقيقة الموضوعية للظواهر الاجتماعية[3]، بل إنه اهتم كذلك بتحديد السمات التي نستطيع عن طريقها أن نتعرف على الظواهر الاجتماعية من بين جميع الظواهر الأخرى (القهر الاجتماعي، الحتمية الاجتماعية... الخ)[4].

ثم انتشرت فكرة الموضوعية في البحث الاجتماعي في الدراسات الاجتماعية ووجدت أهم مناخ لها في فكر ماكس فيبر ثم بارسونز وتلامذتها في المدرسة الوضعية المحدثة.

المسألة لدى ماكس فيبر:

كان فيبر، وهو أحد العلماء الكبار الذين أثروا في التفكير الاجتماعي، أقرب الباحثين المثاليين ذوي النزعات المنهجية تناولا لقضيـة الموضـوعيـة، في سعيـه الدؤوب نحو تجلية مقاييسها ومستوياتها. فكان أوفر المثاليين تصريحا وأشدهم ابرازا للمشكلات الأساسية في بحث الموضوعية، ومحاولة تحقيقها في العلوم

---

(١) Gurvitch, Georges: The Twenteith Century Sociology, N.Y., 1945, P.387.

(٢) كوفيليه، ارمان: مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد بدري وعباس الشربيني، دار المعارف، مصر، ١٩٦١، ص ١٠٦.

(٣) مونييه، رينييه: المدخل في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور السيد محمد بدوي، دار نشر الثقافة، الاسكندرية، ١٩٥٣، الطبعة الثانية، ص ٤٦ - ٥٢.

(٤) دوركايم، اميل: قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة د. محمود قاسم، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٢٠.

الانسانية. وكان هو يدعو الى التخلص من أية أحكام تقييمية في العلوم الانسانية، يرى في ذلك لا مجرد التزام بقواعد المنهج العلمي فحسب، وإنما وسيلة للتخلص من سيطرة الحكومات والسلطات في أي مجتمع، وأداة للاستقلال والبعد عن أي نوع من التدخل الخارجي أيضا. ولا شك أن فكرة البعد عن اصدار الأحكام التقييمية هي الوجه الآخر لفكرة الحياد.

لا تحظى معالجة ماكس فيبر لهذه المسألة بما انطوت عليه من توجيه جديد للبحوث الاجتماعية، بأهمية تاريخية فحسب، بل إنها تفيد أيضا في الكشف عن أن أفكاره حول تطوير ميثودولوجيا البحث الاجتماعي، قد استخدمت كنقطة انطلاق للعديد من اتجاهات علم الاجتماع البرجوازي المعاصر. لقد استخدمت مع بعض التعديل والتقنين، سواء في علم الاجتماع التجريبي أو في سوسيولوجيا المعرفة أو كذلك في نظرية (الفعل الاجتماعي). على هذه الأفكار أيضا والى حد بعيد يستند جميع أولئك الذين يطالبون (بالتفريغ الايديولوجي) لعلم الاجتماع.

لقد كان فيبر يرغب في فصل العلم سواء الطبيعي أو التاريخي أو الاجتماعي عن العناصر المختلفة، التي يعتبرها غير عقلانية مثل نظام القيم والعناصر السياسية والنظرة الى العالم. «ولا شك أن ذلك ممكن حينما يستطيع العالم أن يتخلى عن أحكامه القيمية والجمالية وتفضيلاته السياسية»[1]. وقد كرس اهتمامه الى مسألة العلاقة بين المعرفة العلمية والقيم، معتبراً أن المهمة الأساسية في مجال المعرفة الاجتماعية تكمن في تطوير ميثودولوجيا تمكن من استبعاد تأثير عناصر القيم على عملية البحث. فنقطة البدء عند ماكس فيبر هي مناقشة العلاقة بين العلم والقيم، إذ يقول في مؤلفه عن مناهج العلوم الاجتماعية، ليس من مهمة العلم الامبريقي أن يقدم معايير ومثاليات نستمد منها توجيها للانشطة العملية المباشرة. ولذا يمضي

(١) ريكمان، بول: منهج جديد للدراسات الانسانية، محاولة فلسفية، ترجمة الدكتور علي عبد المعطي محمد والدكتور محمد علي محمد، مكتبة مكاوي، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٣.

فيبر في تحليله لهذه العلاقة فيقول: « حينما نشرع في التفرقة بين (أحكام القيمة) و(المعرفة الامبريقية)، فاننا نفترض بداءة وجود بناء صحيح في العلوم الاجتماعية. نقصد به تنظيم تحليلي واضح للواقع، ولا شك في أن هذا الافتراض المبدئي قد أصبح هو مشكلتنا. بمعنى أننا يجب أن نناقش مفهوم معنى الحقيقة الصادقة موضوعيا في العلوم الاجتماعية »[1].

نموذج علم الاجتماع لدى فيبر، هو علم يقف فوق الطبقات وفوق الأحزاب وخارج السياسة. وتكمن مقولته الأساسية في وجوب تخليص البحث الاجتماعي الموضوعي من أية عناصر قيمية. يجب أن لا يمارس ارتباط العالم بالقيم أية تأثيرات على تحليله للظواهر المجتمعية، ويرى فيبر أن القيم الاجتماعية ذاتها يمكن أن تشكل موضوعا للبحث والتحليل العقلانيين. أما العلم فلا يمكنه أن يقف موقفاً قائما على العقلانية في مجال أنظمة القيم. فعندما يتم تفضيل قيم معينة، فإن الأمر يقوم في رأيه على الايمان والرغبة وليس على الحقائق أو العقل. إن فيبر الذي بحث في هذه المسألة من حيث العلاقة بين العلم والسياسة يرغب في فصل مجال كل منهما فصلا تاما عن الآخر وفي تخليص العلم من السياسة. إنه يترك مسألة القيم والأهداف الاجتماعية المطابقة لها للسياسيين. أما علم الاجتماع فلا يملك هنا ما يقوله. إنه يستطيع فقط أن يحكم فيما إذا كانت الوسائل المتبعة للوصول الى الأهداف الملموسة ملائمة أو غير ملائمة. يستطيع العالم كمستشار للسياسيين، أن يقيم الفرص المتاحة للوصول الى أهداف معينة بوسائل معينة وأن يحسب النتائج الاجتماعية التي تترتب على بعض التصرفات. إنه يقف بالتالي خارج السياسة وخارج النضال السياسي.

« إن وازعية وسببية الالزام العملي كمعيار سائد والمعنى الحقيقي لمقولات العلم التجريبي، تختلف حسب طابعها، عن بعضها البعض، بصورة مطلقة، وكل محاولة

---

(1) Weber, M: On The Methodology of the Social Sciences, 1946, P.143.

لرؤية هذه الأنماط من المقولات التي تختلف عن بعضها البعض منطقيا كشيء متماثل، تحد فقط من أهمية كل منها »[1].

على الرغم من وجود بعض اللحظات العقلانية عند فيبر، بحذره من الخلط بين الوضع الحقيقي الواقعي للاشياء وبين الرغبات الذاتية المتعلقة بهذا الوضع، إلا أن موقفه ككل يبقى غير مقبول. إنه يقلص لحظة التقييم الى مجرد عملية نفسية عاطفية فحسب. ليس للقيم والأحكام القيمية لديه، أية أهمية معرفية. إنه يصطدم من خلال وجهة النظر هذه بتناقضات لا تجد لها حلا في اطار تركيبه النظري.

فقد انطلق فيبر من كون تحليل الحياة الاجتماعية بواسطة (المثال Type Ideal) التي وضعها، يشكل الوسيلة الأسلم لمصدر غزو القيم للبحث العلمي. فالمثال، في رأي فيبر، هو تركيب فكري، موضوع بصورة مستقلة، يدار بواسطة القيام بمحاولة (تنظيم) الواقع التجريبي. إنه يدعي كذلك بأن عملية صياغة (المثال) تعري جوهر عملية التنظير والتقييم. إن التعابير في رأيه، هي وسائل ثقافية للتغيير الفكري لوقائع تجريبية. « فالتعميمات ـ التعابير، القوانين، نماذج التفكير ـ ليست نسخة عن العالم الموضوعي كما أنها ليست انعكاسا لبعض الجوانب الأساسية لهذا العالم، بل إنها مجرد (يوتوبيا) لا يعثر عليها في أي مكان من الواقع التجريبي »[2].

إن وضع (المثال) يلبي وظيفتين رئيسيتين:

١ ـ إنه يقدم للباحث وسيلة معينة، أداة في البدء يتم بمساعدتها تنظيم المواد التجريبية.

٢ ـ يعتبر نقطة انطلاق لوضع أنماط أكثر شمولا، تخدم الهدف الأخير

(١) Ibid, P. 12.

(٢) Weber: Ibid, P.90.

للبحث: اثبات السبب (الفردي) للظواهر التاريخية الفردية والوحيدة.

وبالترابط مع ذلك، يمثل فيبر، المفهوم القائل بأنه يمكن للمرء أن يعطي وصفا لأية ظاهرة ـ الرأسمالية مثلا ـ بمساعدة مجموعة من (المثل) التي يتوجب أن تكون جميعها متشابهة. «يمكن مثلا لنفس الظاهرة التاريخية أن تكون من وجهة نظر معينة (اقطاعية) ومن وجهة نظر أخرى (محببة ورفيعة) ومن وجهة نظر ثالثة (بيروقراطية) ورابعة (مسامحة وروحية) حيث من النادر أن يجد الانسان ظاهرة واقعية تتطابق مع احدى هذه (المثل)»[1].

ومن السهل أن يلاحظ الانسان أن مثل هذه المسألة ـ إذا لم يتم ابداء بعض التحفظات الجوهرية ـ تقود الى الذاتية والعقلانية للمفهوم النظري للمعرفة. وحسب رأي فيبر فإن (المثل) والتعميمات والنماذج والقوانين نسبية وزائلة، كما أنها تقريبية جميعها تعتمد بصورة أقل على سمة الواقع الموضوعي وجوانبه وعلاقاته الجوهرية، منها على الشيء الفردي ووجهات نظر الباحث الذاتية. فكل منظّر يضع لنفسه (مثله) الخاصة به التي تبدو، بمعنى معين مشروعه. بهذا يتم سلب تعبير الحقيقة للعناصر الموضوعية الثابتة. وليس صدفة أن يقول فيبر بصراحة بأن التعبير عن معنى حقيقي أو صحيح، لا يمكن أن يتحد مع الموضوعات المراقبة. يمكن أن ينطبق هذا على فرد واحد أو على عدة أفراد فقط[2].

فلنترك المسائل الأخرى المرتبطة بمثل هذا الموقف جانبا لنثبت أولا أن ما يظهر هنا بوضوح هو هدف ايديولوجي، تبرير لفكرة أنه لا يمكن لأية نظرية مجتمعية أن تكون النظرية الحقيقية والصحيحة الوحيدة. لقد اعتقد أن طريقته بتجاوز (محدودية وضيق وأحادية النظرة الماركسية). إن هذا لوحده كاف

---

(١) Weber. M. The Theory of Social and Economic Organization, N. Y. 1947, P. 110.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٨٩.

لاثبات أن (المثل) لا يمكن أن تكون (خاصة الايديولوجيا) .

لقد كان فيبر يطمح الى وضع تفسيره للحياة الاجتماعية ، مقابل النظرية الماركسية حول التطور المجتمعي . فهو غالبا ما يعالج نفس المسائل التي سبق أن عالجها ماركس وحلها ، محاولا تفسيرها من جديد . وقد كان هدفه الرئيسي نقد الاستنتاجات الثورية النابعة من النظرية الماركسية حول تطور المجتمع . لقد حاول ، بشتى الوسائل ، معارضة الاستنتاج القائل بحتمية تغيير المجتمع وفق أسس اشتراكية .

وعندما يرفض فيبر تأثير القيم على عملية البحث العلمي وعلى صياغة الاستنتاجات فانه يتبنى في الوقت نفسه وجهة النظر القائلة بأن تصورات أي عالم حول القيم ، هي التي تحدد القضايا التي يتوجب تحليلها وكذلك مصالح البحث والمدى الذي سوف تنشأ فيه المعلومات التجريبية . إنه يقول « يوحد البحث التجريبي أية أحكام قيمية لها أهمية عملية غير قانونية ، وكما تبين التجارب التاريخية فإن الاهتمامات الفكرية (القيم) تشير الى اتجاه العمل العلمي التجريبي »[1] . بهذا الكلام يحطم فيبر بنفسه الوهم الذي جاء به حول (العلم المجرد المتحرر من المصالح الاجتماعية) . يتضح في نهاية الأمر أن علم المجتمع لا يمكن أن يوجد خارج القيم وخارج النظرة حول العالم . إلا أن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن فيبر يقترب ، في هذه المسألة ، من المفهوم الماركسي حولها . فبالنسبة اليه ، لا تتحدد القيمة من خلال طابع الوجود الاجتماعي ، بل تشكل وجوداً أوليا مستقلا . ومثل هذه القيمة تشكل في نظره المحرك الأساسي للتقدم أو التأخر العلمي . ولا يستنتج فيبر مهام وأهداف المعرفة من موضوع البحث موضوعيا ، بل من الهدف الذاتي ، ومن وجهة نظر الباحث ، أي ذاتيا .

ولا يحل فيبر بهذا الشكل ، الصراع القائم في المجتمع البرجوازي بين المعرفة

---

(١) Weber, M: On the Methodology of the Social Sciences... P. 22.

العلمية من جهة والقيم والنظرة حول العالم والسياسة والايديولوجيا من جهة أخرى، بصورة واضحة. إنه يفصل مجالات استعمالها عن بعضها البعض ويسمح لأي منها أن تسود في مجالها. إنه يرى عداءها المتبادل ويطمح الى تحقيق نوع من التوازن بينها. وكما يلاحظ عالم الاجتماع الأمريكي أ. غولدنر، فإن «أساس نظرة فيبر تكمن في الصراع بين العقل والعقلانية، الأمر الذي يتجسد في البيروقراطية والعلم من جهة ومن القوى الأكثر عاطفية التي يشملها بصورة جزئية، تعبيره حول التسامح والعفو من جهة أخرى. إنه ينظر الى هذه القوى كقوى عدائية تجاه بعضها البعض. كما أنه يرى في كل طرف منها خطراً بنفس الدرجة التي يراه فيها ضروريا.

في نهاية الأمر، يرى فيبر أن السياسة بالذات والمصالح المحددة من خلال القيم هي التي تحدد طريق العلم وأهدافه. أما العلم فيستطيع فقط، أن يشير الى الوسيلة. لا يمكنه أن يعطي حكما حول ما إذا كانت أهداف ونتائج استعمال هذه الوسيلة مرغوباً فيها أم لا.

إن مفهوم فيبر حول العلاقة بين الموضوعية العلمية وارتباط العلماء بالقيم وبين العلم والايديولوجيا، مفهوم متناقض في عدة جوانب منه. كما تنعكس في الصراع بين مقولات انطلاق فيبر والنتائج الأخيرة لنظريته، تناقضات معينة حول الوجود الاجتماعي. كذلك التناقض الذي لم يحل بين العلم والسياسة وبين العلم والنظرة حول العالم في ظل شروط المجتمع البرجوازي، يؤثر أيضاً بالضرورة في الأسس الميثودولوجية لنظريته. إن نظريته متناقضة أيضا من حيث إنها تعكس الواقع المنقسم للعلم المتمسك بمسلمات الايديولوجيا البرجوازية والذي يقدم في الوقت نفسه معرفة موضوعية حول الواقع.

ولم يستطع فيبر أن يضع ميثودولوجية للمعرفة الاجتماعية، يمكنها أن تنفي تأثير القيم الايديولوجية في مجرى البحث العلمي، ولا يمكنه أيضا أن يضع مثلها. وهنا يمكن القول: إن غاية العلم قد تحددت على أساس حكم قيمي، ذلك الحكم

هو ما أطلق عليه بول ريكهان مصطلح « الحقيقة المطلقة أو العامة »[١] . فالمسألة بهذا لم تعد مسألة ذات طبيعة منهجية بحتة بقدر ما هي مسألة ذات طبيعة ايديولوجية[٢] .

المسألة عند الوضعية المحدثة:

لقد وجد مبدأ (حرية القيمة) الذي جاء به فيبر، في الوضعية المحدثة المعاصرة، خاصة في الميثودولوجيا العلموية المعاصرة التي تشكل في العديد من الجوانب احدى بدع نظرية التفريغ الايديولوجي للعلم، استمراره المباشر. فالميثودولوجيا الوضعية المحدثة تتحلل من جميع التقيدات. فقد أصبحت (حرية القيمة) لا تعني فقط الحرية من السياسة، بل وأيضا التحرر من المشاكل الخلقية ومن الفلسفة. يقول عالم الاجتماع هوروفيتش، « بأن مجرى الأحداث لا يماثل علم الاجتماع فقط مع حيادية القيمة، بل وأيضا مع العالم بصورة حيادية تجاه الاخلاق. وبينما عرفت الثلاثينات فصلا غير دقيق ومحدود بين الواقع والقيمة، فاننا نجد الآن أن هذا الفصل قد تحول الى قانون حقيقي لعلم الاجتماع »[٣] .

ويسود حاليا التصور الوهمي، بصورة واسعة، بأن أجيال ما بعد الحرب وعلماء الاجتماع في البلدان الرأسمالية المتطورة التي تقوم بالثورة العلمية ـ التقنية، لا يرتبطون بأية ايديولوجيا. فيدعي عالم الاجتماع الأمريكي ر. ريس « بأن السوسيولوجيا اليوم، تتطور خارج الايديولوجيا »[٤] . يشكل موقف علم الاجتماع

---

(١) ريكهان، بول: المرجع السابق نفسه، ص ٢٢ .

(٢) صمويلوفيتش، فيلكس: الايديولوجيا وحركة المعارضة في العلوم، ترجمة عبد الحميد سليم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة السادسة، العدد ٢٤، يوليو ـ سبتمبر ١٩٧٦، ص ٤٠ .

(٣) Horowitz, I.L: The New Sociology, Essays in Social Sciences and Social Theory in Honor of C.W. Mills, New York, 1964, P.9.

(٤) Ries, R: Social Sciences and Ideology in Social Research, An International Quarterly of Political and social Science, Vol, 31 (2), 1964.

البرجوازي هذا، بتحرره من الايديولوجيا، حسب ادعاء كتاب ومعتنقي هذا الاتجاه، الضمانة الأكيدة للوصول الى الموضوعية الحقيقية للمعرفة الاجتماعية.

ومن وجهة النظر الميثودولوجية فإن العلموية المعاصرة التي تستند على مبدأ (حرية القيم) تشكل احدى أشكال مظاهر الوضعية المحدثة في علم الاجتماع.

ترتبط المدرسة الوضعية المحدثة باسمي جورج لندبرج G. Lundberg، وستبوارت دود Stuart dodd. وقد ازدهرت في الاربعينات والخمسينات في غرب الولايات المتحدة في البداية، ثم في الوسط الغربي والشرق بعد ذلك. مثل البارسونية والوظيفية. تدين الوضعية المحدثة بالشيء الكثير لرواد اوروبيين منهم اوجست كونت (أول من استحدث مصطلحي علم الاجتماع والوضعية). فمنه أخذت الوضعية الجديدة المسلمة الأساسية التالية: كل اختلال وتفكك ومشكلات يتعرض لها المجتمع الانساني هي نتيجة لغياب المعرفة العلمية الحقة بالقوانين الاجتماعية. ولا يمكن كشف هذه القوانين ما دامت هناك مبادىء متناقضة وغير منسقة في الطريقة التي نسعى بها لاكتشاف المعرفة. فاللاهوت والميتافيزيقا مثلا يتناقضان مع بعضهما، وهما معا يتناقضان مع العلم.

أما المؤثر الأوروبي الثاني في الوضعية المحدثة، فهي مجموعة من علماء الطبيعة والرياضيات وفلاسفة العلوم تمركزت في فيينا في العقود الأولى من هذا القرن، وعرفت باسم (دائرة فيينا). ورغم هجرة معظمهم الى الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينات (نتيجة الاضطهاد النازي) الا أنهم ظلوا يعرفون بهذا الاسم. ومن أبرز هؤلاء كارناب Carnap وناجل Nagel وهمبل Hempel. وكان ولع هذا الفريق من العلماء هو بلورة الأسس والمبادىء التي تحكم ظهور وتطور القوانين والنظريات العلمية في فروع المعرفة المختلفة، ومنها العلوم الاجتماعية.

أصحاب الوضعية الجديدة هم الذين عمقوا فأشاعوا ـ حتى كاد يصدقهم

الجميع ـ أن علم الاجتماع وعلماء الاجتماع يمكن وينبغي ان يكونوا محايدين حيادا تاما، وموضوعيين موضوعية كاملة، في تناولهم بالدراسة أية ظاهرة اجتماعية. وما عليهم الا تجويد أساليب المنهج العلمي واستخدامه باخلاص وتفان. لذلك انصبت جهودهم على تطوير مناهج البحث الاجتماعي، وأدوات التجريب، وأساليب جمع المعلومات، وابتكار المقاييس المقننة، واستخدام الأساليب الاحصائية والرياضية[1].

يذهب لندبرج الى أن (العلم) هو وحده الخليق بأن ينقذ العالم من الفقر والجهل والجريمة والحروب. في كتابه المشهور (هل يستطيع العلم أن ينقذنا؟)[2]. لا يهتم لندبرج بتحديد الأهداف والقيم العامة للمجتمع الانساني أو الجنس البشري بدعوى أن هناك اتفاقاً عاما بين كل الناس على ما هو ذو قيمة، (طول الحياة، الصحة،التعليم، الأمان.... الخ). ولكن الاختلاف بينهم هو على الوسائل التي توصل الى هذه الأهداف. والاختلاف على الوسائل مرجعه سيادة الايديولوجيات الواهمة أو اللاهوت أو الميتافيزيقيا. والبديل لكل هذا هو علم الاجتماع المبني على منهج علمي.

هذا الأخير تصبح مهمته صياغة كل البدائل الممكنة لتحقيق أهداف الانسانية، على أن يبين الظروف الخاصة لكل مجتمع والتي تجعل لبديل معين أفضلية على البدائل الأخرى، والوقت والجهد والنفقات التي يأخذها تنفيذ هذا البديل، والتنبوء بالنتائج المترتبة على ذلك. علم الاجتماع بهذا الشكل يصبح في شؤون المجتمع مثله مثل علم الطبيعة في شؤون المادة. وبوصول علم الاجتماع الى القوانين الأساسية التي تحكم السلوك الانساني يصبح من الممكن تجويد فن

(١) Lundberg. G: Social Methodology and The Teaching of Sociology, A.J.S., Vol, 42, March 1947, P. 175.

(٢) Lundberg, G: Can Science Save US? 2nd ed., New York, Longmans Graen 1961, P. 30.

(الهندسة الاجتماعية).

الفروض التحتانية للوضعية المحدثة تشمل ما يلي: أنه لا توجد فروق جوهرية في (أجهزة القيم) من مجتمع لآخر، والفروق فقط توجد في الوسائل أي المعايير. هذه فرضية إن دلت على شيء فعلى (مركزية الذات العصرية) الفاضحة. خصوصاً أنه لا يعرف عن أي من أقطاب هذه المدرسة قيامه بدراسات في مجتمعات غير غربية[1]. كذلك تشمل فرضية أن كل ظاهرة اجتماعية قابلة (للملاحظة المضبوطة)، وبالتالي فما لا يمكن ملاحظته أو قياسه بهذه الطريقة هو غير اجتماعي أو غير موجود، وبالتالي لا يدخل ضمن المجال الحيوي لعلم الاجتماع، باختصار لا تنبغي دراسته[2]. ولا داعٍ طبعا للتدليل على خطورة (بل وسخافة) هذه الفرضية.

يتساوى في خطورة هذه وغيرها من الفرضيات التحتانية ما أدت اليه هذه المدرسة من مغالاة في الضغط على أهمية مناهج وأدوات البحث الاجتماعي على حساب فهم المجتمع نفسه. هذا بالطبع لم يكن مقصودا ولكنه حدث وما يزال يحدث لدرجة أن عددا كبيرا من علماء الاجتماع من خريجي هذه المدرسة يعرفون عن مناهج البحث والتجريب وعن الاحصاء والرياضيات أكثر مما يعرفون عن المجتمع وظواهره. في كلمات اخرى تحولت الوسائل بنا الى أهداف وأصبح ما يدرسه عالم الاجتماع بلا روح[3]. فاذا صح أن تقول عن البارسونيين إنهم يفكرون ولكنهم لا يلاحظون، فيمكن القول عن الوضعيين الجدد إنهم يلاحظون ولا

(١) يكاد يكون الاستثناء الوحيد لهذه العبارة هو ستيوارت دود الذي قام ببحوث ميدانية في العالم العربي (سورية ولبنان وفلسطين) في اواخر الثلاثينات وأوائل الاربعينات.

(٢) Lundberg, G: A Foundation of Sociology, N.Y., David Mckay G., 1964. PP. 11 - 21.

(٣) Maciver R: The Freedom of Researchlfor Knowledge, Cited in A.M. Rose: Sociology and The Study of values, B.J.S., Vol. 7. March 1965. No.1, P.16.

يفكرون[1] . او كما قال بعض نقاد هذا الاتجاه الوضعي والتجريبي المتطرف، وعلى رأسهم دون مارتن ديل، فان الوضعية المحدثة قد تركت الانسان بلا أمل، وقد حولت قيمه وغاياته، حبه وكراهيته الى نـوع مـن التـوتـرات التي تتطلـب التخفيف. والى نوع من الاختلال الذي يمضي نحو التوازن. فالانسان لا يمكن أن يماثل جزيئاً أو ذرة، ولا سبيل الى تمثيل سلوكه بحركة الجزئيـات أو الذرات، والا فإننا نجرد الحياة الاجتماعية من حيويتها وقيمتها[2] .

تعقيب واستنتاجات:

يلعب العلم والبحث العلمي دورا رئيسيا في التطور وفي حل المشاكل التي تواجه البشر. ولا يقتصر صدق هذا القول والى أبعد الحدود على الدول التي تحاول تعويض نقص المتاح من الاستثمارات باستخدام انجازات العلم، بل هو صادق في كل الدول وجميع المجتمعات. الدور الرئيسي في التقدم لم يعد يقدمه مقدار الاستثمار المتاح ولا زيادة العمالة، قدر ما يتحقق عن التقدم الفني.

ومن ذلك ـ على اختصاره الشديد، وعلى أساس ما يمكن أن يـرد من أمثلة من كل بقاع العالم، يمكن أن ندرك أن أثر العلم والبحث العلمي وموضعهما الصحيح من قضية التنمية والتقدم الاجتماعي لم يعد أمرا يتعلق بدولة معينة، بل صار طابعا عالميا ينطبق في جميع الحالات. ولم يعد التقدم متعلقا ـ في جانبه الأعظم ـ بزيادة رؤوس الأموال المستثمرة، ولا بزيادة استغلال جهد العاملين أو زيادة أعدادهم، بل يرتبط في اندفاعه بمدى التقدم الفني والتحسين التكنولوجي المستخدم.

غير أن التغيير الأهم في هذا الصدد، وهو الذي ينبغي أن يستوقف نظرنا

---

(١) الدكتور سعد الدين ابراهيم: علم الاجتماع الامريكي بين التواطؤ والثورة، مجلة دراسات عربية، السنة التاسعة، العدد ٩، يوليو ١٩٧٣، ص ٢٩ – ٣١.

(٢) Martindale, Don: The Nature and Types of Sociological Theories, 1968, PP. 121 - 122.

بوجه خاص، هو هذا التداخل المتسع دائما بين (البحث العلمي) وبين (عمليات التطبيق التكنولوجي) الناجمة عن وضع نتائج البحث العلمي موضع التنفيذ في تصميات محددة للانتاج. فعلى الرغم من أن انجازات (الثورة الصناعية الاولى) كانت ثمرة الاكتشافات العلمية وتطبيقاتها في الصناعة، غير أن البحث العلمي لم يكن يبدو وقتذاك كأنما يقوم بدور مباشر في الانتاج، وذلك لأنه لم يكن يوجد في معظم الأحوال تلازم زمني مباشر يربط بين (انجاز اكتشاف علمي محدد)، وبين اكتشاف وسائل تطويعه لعمليات الانتاج، واستثماره بشكل اقتصادي كفء في الصناعة. فبينما احتاج هذا الانتقال الى ١١٢ عاما بالنسبة الى التصوير الفوتوغرافي، ٥٦ عاما بالنسبة الى التلفون، ٣٥ عاما للراديو، لم يفصل سوى ١٥ سنة بين اكتشاف هان وستراسمان للانشطار النووي في اليورانيوم وبين تطبيق هذا الاكتشاف في صنع أول مفاعل ذري. والتطبيقات الأولى لاكتشاف أشباه الموصلات وأشعة اللايزر لم تتطلب أكثر من خمس سنوات. وفي حالة الترانزستور والدورات المتكاملة الخاصة بالحاسبات الالكترونية أكثر من ثلاث سنوات. وهكذا، يتجه البحث العلمي في عصرنا الى أن يتحول الى قوة انتاجية مباشرة. وأصبحت تختفي الفواصل التي عزلت في الماضي النشاط العلمي المجرد عن الانتاج الصناعي، لا لمجرد زوال الفواصل الزمنية بين المكتشفات وتطبيقاتها، ولكن أيضا لأن البحث العلمي المعاصر أصبح يحتاج إلى معامل وأدوات هي أشبه بأضخم وأعقد المصانع، ولأن البحث العلمي أصبح يكفل عائدا مما يرصد له من استثمارات، أعلى من استثمارات رأس المال في أي مجال آخر.

العلم ليس نتاج صوامع البحث، أو مصدرا للرزق للبعض، ولا الهاما روحيا لدى بعض العباقرة. فلم يعد البحث العلمي ينعزل كما كان في الماضي، بل يرتبط دائما بقضايا الانتاج والخدمات، يأخذ منها زادا من المشاكل الفعلية ويتصدى لحلها، وفي الوقت نفسه يترجم بحوثه ـ مهما كانت اتجاهاتها ـ الى وسائل جديدة في التطبيق.

فالعائد من العلم والبحث العلمي لا يتحقق تلقائيا، ولم يعد نتيجة أفكار ملهمة، بل هو مردود طبيعي لاستثمار يتزايد كل عام ولا يصب في مراكز البحث ومعاهده فحسب، بل يصب كذلك حيثما كانت روافد تثري البحث وتدفع عجلته الى الأمام.

ولا يقتصر الانفاق على الحكومات، بل أصبحت الشركات تخصص نسبة عالية من انفاقها، قد تصل الى ١٠ او ٢٠٪، أحيانا لأغراض البحث العلمي. ولا يقف الانفاق عند حدود مستلزمات معامل البحث العلمي بل يتعداه كذلك الى النشر العلمي حتى وصلنا الى ما يمكن أن نسميه الطوفان العلمي المعاصر.

وكنتيجة للنجاح الذي أصبح يحققه العلم في عالمنا المعاصر، فقد أصبحت في الواقع معامله (وحدات بحوث) تماثل الوحدات الانتاجية كما نعرفها، سواء في مجال التنظيم أو الادارة أو حساب الأرباح والخسائر. وأصبح لوحدات البحوث عملاء ثابتون يلجأون للتعاقد معها من أجل حل مشاكلهم، كما اتجهت هي الى التخصص حسب الاستثمارات المتاحة لديها، ونوع المعدات التي حصلت عليها، ونوعية الباحثين بها.

وفي ظل هذا التطور الحاصل في الدور المباشر للعلم في العمليـة الانتاجية، وفي ظل اتساع وتعقيد احتياجات العملية العلمية من معامل واستثمارات وجماعية في العمل، نتوقف قليلا لنسأل: هل يمكن لفكرة الحياد المثالي أن تقوم أصلا في العلم طبيعيا كان أم انسانيا؟ للاجابة عن هذا السؤال، نسأل سؤالا آخر ينبع من استعراضنا لتراث العلم الطبيعي ومن استعراضنا للادبيـات الاكـاديميـة للعلـوم الانسانية، ويدور هذا السؤال حول الأسباب الكامنة وراء تخصيص الميزانيات البالغة مليارات الدولارات لأبحاث الفضاء وللبحوث المتصلة بالحرب والدعاية والأمن الداخلي والخارجي، بينما الميزانيات المخصصة لتطوير الخدمات والتنمية والقضاء على البطالة هي أرقام متواضعة اذا ما قيست بالاستثمارات في المجالات الأخرى في كل دول العالم غنيها وفقيرها. ويدور هنا الاستفسار أيضا عن سر

غياب كثير من الموضوعات الحيوية المعينة من قائمة الموضوعات المدروسة في العلوم الانسانية على الصعيدين المحلي والدولي والتي تشغل فكر العالم ككل. فكيف يمكن، مثلا، لعلم اجتماع واع ومسؤول عقلياً أن يهمل في الولايات المتحدة الأميركية مثلا، دراسة موضوع كالعنصرية، وموقف القمع الذي يتخذه القانون والنظام الاجتماعي، والنضالات من أجل التحرر، معناها، مشاكلها وفرص نجاحها، الفقر كسبب وكمظهر، سياسة التمويل الحكومي للبحوث العلمية، الاسبقيات القومية،... الخ؟

بل يمكن القول - مع شيء من التحفظ - بأن التوجيه الايديولوجي يستخدم كثيرا في تحديد ميادين ومسار البحوث في فروع علمية معينة، ولعل اشارة سريعة الى مجلة علم الاجتماع الأمريكية[1]، تكفي هنا لتؤكد ذلك. فرغم كل الأزمات والشدائد التي مرت بالعالم قبل الحرب العالمية الثانية، ورغم اقتراب العالم من تلك الحرب بسرعة هائلة ومخيفة لم تنشر مقالا واحدا عن الحزب النازي إلا في عام ١٩٤٠، أي بعد أن كانت الحرب قد نشبت بالفعل، وأنه خلال الفترة الطويلة بين أعوام ١٩٣٣ - ١٩٤٧ لم يظهر في تلك المجلة ذاتها - رغم عصريتها وأهميتها بالنسبة لعلم الاجتماع - سوى مقالين اثنين عن الاشتراكية القومية، وأن فهرس المجلة التحليلي خلال خمسين سنة كاملة لم يرد فيه ذكر كارل ماركس والماركسية سوى ثلاث مرات فقط. بينما لا توجد فيه أية اشارة على الاطلاق الى لينين واللينينية. ولا يزال كثير من علماء الاجتماع في أمريكا بوجه خاص يغضون الطرف عن الأزمات الطاحنة التي يمر بها العالم الآن، والتي تتمثل بالنسبة الى أمريكا نفسها في التفرقة العنصرية، والظلم الاجتماعي وانتشار الجريمة، وما الى ذلك.. ويدرسون موضوعات غريبة وبعيدة عن المألوف ليجذبوا الأنظار إليها، بينما يغفلون دراسة بعض الظواهر الهامة كأخطبوط جماعات المصلحة في المجتمع الأمريكي. فعلى سبيل المثال، شركة ستاندرد اويل نيو جرسي وهي المؤسسة

(١) الدكتور احمد ابو زيد: العلوم الانسانية والصراع الايديولوجي، مرجع سبق ذكره.

التابعة لاستثمارات روكفلر، لا يوجد سؤال حول المرتبة الأساسية التي تحتلها هذه الامبراطورية في الحياة الاقتصادية في العالم (أرباحها السنوية ٦٥ بليون دولار، تشكل عملياتها المرتبة الثالثة في العالم بعد الاقتصادين الأمريكي والسوفييتي، ويتبعها ٢٥٠ امبراطورية اقتصادية في أكثر من ٥٠ بلدا)، أو في الحياة الاجتماعية (١٥٠ ألف موظف في الولايات المتحدة وحدها)، أو دورها في الحياة السياسية (وكلاؤها قد شغلوا منصب وزير الخارجية في عهد ايزنهاور، كينيدي، وجونسون، وكذلك رئاسة وكالة الاستخبارات المركزية) ومع هذافلا توجد، كما يقول هوروفيتز[1] دراسة أكاديمية واحدة مستقلة حول عمليات هذه الامبراطورية وعلاقاتها بجماعات المصلحة الأخرى في الاقتصاد والسياسة الأمريكية، أو تأثيرها في الحياة الاجتماعية ـ السياسية ـ الاقتصادية بشكل عام سواء في الداخل أو في الخارج. هذه الامبراطوريات ليست جزرا معزولة في مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية، بل هي شبكة متراصة التحالف من المؤسسات الاستثمارية، الصناعية، القانونية، العسكرية، والحكومية.

تطبيقات هذا الفراغ في الاستثمار وفي المعرفة الاكاديمية لكثير من مجالات الحياة، كبيرة جداً، وأبعد من التصور. وهنا نسأل: من المسؤول عن هذا الفراغ؟

يرى الدكتور أحمد أبو زيد أن المسؤول عن ذلك هو الرغبة الجامحة في محاكاة العلوم الطبيعية في نظرتها الى موضوعات تخصصها، وطريقتها في معالجة هذه الموضوعات واتباع نفس المناهج والطرق، وما تطلبه هذا كله من التخصص الضيق الدقيق[2]. ومع ذلك فلعل المرء لا يملك الا أن يتساءل: أهي محاولة تقليد العلوم الطبيعية في مناهجها وأساليبها فحسب هي التي قادت مثل هذه المراكز

---

(١) Horowitz, D: Social Science or Ideology, Berkeley Journal of Sociology, Vol, 15, 1970, PP. 1 - 15.

(٢) الدكتور أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي ـ مدخل لدراسة المجتمع، الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٦٥، ص ٢١٠.

وهؤلاء العلماء وتلك الدوريات العلمية الهامة لاغفال هذه الموضوعات الحيوية حتى داخل مجتمعها نفسه، أم أن ثمة عناصر أخرى بعيدة عن محاولة هذا التقليد، ولعلها بعيدة عن كل ما يتصل بالمنهج العلمي، هي التي قادت لاغفال هذه الموضوعات؟ ألا يتعلق الأمر هنا بقضية التوجيه الخارجي، والتدخل من قبل الهيئات والسلطات في اختيار موضوعات البحث؟ أليس تناول مثل هذه الموضوعات ـ الزنوج والتفرقة العنصرية، حرب فيتنام، الظلم الاجتماعي، انتشار الجريمة ـ مما يقلق السلطات ويزعج أصحاب الأمر في تسيير دفة المجتمع الأمريكي؟

ثم هل يمكن أن نحذف تصورات الباحث وأفكاره وآراءه ونظرياته وتقيياته الأخلاقية من أجل تحقيق الموضوعية؟ أليست المقولات الأخلاقية الواضحة كأفكار الخير والشر والصواب والخطأ كما تتضح في تقييمنا للمجتمع والأفراد والخواص والأفعال السياسية، لا تختلف كلية، ومن حيث المبدأ، عن المقولات التي لا غنى عنها في عمليات اختيار الموضوعات مثل (مهم)، (بسيط) الى آخره؟ لننظر في مسألة تقرير ما هو الأهم الذي يجعل الأفراد يختارون موادهم وفقه؟ لقد تباينت وجهات النظر في تناول المسألة ذلك لأننا لا نستطيع أن نميز بين الاختيارات الذاتية وبين القرارات التي تدعي الموضوعية. فقد أفضل دراسة التمايز الاجتماعي أو التفاوت الاجتماعي أو مشكلة الفقر في قرية لأن لذلك أهمية عندي (مالية أو سياسية أو وظيفية أو عقائدية ... الخ) على دراسة مشكلة أثر التلفزيون في رفاهية الأسرة وأوقات فراغها. هذا الخيار أيا كان، يؤكد ويفسر بعدة معان، وكل معنى منها يتضمن معايير قيمية واضحة مشبع بها.

أما عن دعوى البعد عن التقييم بهدف البعد عن السلطات والاستقلال عن الحكومات، فهي دعوى ساذجة. فالواقع أن الغالبية الساحقة من العلماء هم موظفون في الحكومات والجامعات وهيئات البحث. وسواء كان هذا العالم في الشرق أم في الغرب فهو خاضع ـ أراد ذلك أم لم يرد ـ للمناخ العام الذي يسود

في النظام الذي يتبعه. واذا لم تكن هناك أية حكومة، تتصف بالحياد داخل مجتمعها، فمعنى ذلك أن هذا المناخ العام لا يمكن أن يكون محايدا. وليس أكثر من الشواهد الواقعية التي تشير الى أن السلطات في أي مجتمع تتدخل ـ بطريقة أو بأخرى ـ لتوجِّه، بل وأحيانا تطلب نتائج معينة. وأكثر، يتصل بذلك أيضا بما يحدث هنا أو هناك لبعض المتمردين من رجال العلم عن الخطوط الايديولوجية لمجتمعاتهم. وبالطبع تختلف ردود الأفعال من مجتمع لآخر، ومن زمن لآخر تجاه هذا التمرد بحسب شمولية النظام ودرجة ديمقراطية المناخ العام وسيادة الحقوق الفردية أو تلك المجتمعية. الا أن الشواهد كلها تكاد أن تجمع على صعوبة، بل استحالة العمل العلمي المتفرد خارج الأطر التي يرسمها المجتمع وخارج التنظيم العلمي الكلي. وأكثر من هذا، ربما كانت بعض مراكز الأبحاث المستقلة كهيئات، أو المنضوية تحت لواء جامعة من الجامعات، خاضعة خضوعا مباشرا أو غير مباشر، لبعض أجهزة المخابرات في مجتمعاتها. وليست الوقائع التي كشفت في السنوات الأخيرة حول نشاط وكالة المخابرات المركزية الأمريكية ببعيدة عن الأذهان. ولقد ذكر الدكتور أحمد أبو زيد في كتابه (البناء الاجتماعي ـ مدخل لدراسة المجتمع) كيف اهتم عدد من علماء الانثروبولوجيا في الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب تتعلق بالحرب والدعاية، بدراسة شعوب الأعداء والحلفاء على السواء. ولا يمكن القول إذن، إن هذه الدراسات كانت لوجه العلم وحده، أو بهدف الوصول الى نتائج موضوعية بعيدة عن الأحكام التقييمية كما يزعم أصحاب هذا الاتجاه[1].

يتصل بموضوع القيم اتصالاً وثيقا ما عسى أن يكون من علاقة بين الوسائل والغايات. لنأخذ لذلك مثلا: لو كان هنالك تصميم عام لطائرة، فالتصميم في شكله النهائي هو الغاية، أما الوسائل التي تؤدي الى هذه الغاية فهي التي تتطلب المناقشة والبحث وتختلف فيها المعايير. فإذا نظرنا في مشكلة اختيار الخامة التي

---

(١) الدكتور احمد ابو زيد: المرجع السابق نفسه، ص ٢٢١ ـ ٢٢٣.

تبنى بها الطائرة ـ وليكن أمامنا للاختيار خمسة أنواع ـ فالقرار الذي يتخذ باختيار احداها قد يظن انه لا علاقة له بأحكام القيمة . فلننظر نظرة تحليلية في الأمر : لو أننا أخذنا مادة معينة فإننا نختارها كوسيلة لتحقيق الغاية التي نرومها ، وهي أن تتمكن الطائرة من أن تحقق أقصى سرعة ممكنة . هذه الغاية المرغوبة هي حكم من أحكام القيمة ، وعلى هذا ففي صميم قراراتنا نجد أن هناك أحكاما للقيمة تحفزنا الى اتخاذ هذه القرارات . وقد تصطرع الغايات . فقد تكون الغاية الوصول الى بناء طائرة تحقق أقصى سرعة أو أقصى أمن . هذه الغاية بالطبع لها الأثر المباشر في تحديد مجال البحث في اختيار مواده وخاماته . فالغاية من حيث هي حكم قيمة تفضي الى اختيار الوسائل الكفيلة بتحقيقها دون الاخلال بالأسس العلمية .

وبمتابعة مجالات البحث العلمي في كل زمان ومكان وعلى اختلاف العصور ، نرى أن الأبحاث العلمية كلها كانت مرتبطة دائما بمثل هذه الأحكام المبنية على القيمة[1] .

واضح أن صياغة هذه المشكلة بالطريقة التقليدية تتعارض مع معايير البحث العلمي كما بيناه في الجزء الأول من هذا الفصل . فالفهم العلمي للمجتمع بمختلف قضاياه وظواهره يمكن أن يكون نتيجة لا مقدمة للدراسة . إن ما يطالب به البعض من حيدة مطلقة هو من أوضح أعراض الميتافيزيقيا التي بدأ بها كل علم . فمن المعروف أن الموضوعية الكاملة في العلوم الاجتماعية تعتبر مثلا أعلى يصعب تحقيقه . لأن الباحثين الاجتماعيين كما يشير جيبسون Gibson هم أفراد يعيشون في مجتمعات ، ويتفاعلون مع أوضاع الحياة القائمة ويقبلون ألواناً معيّنة من أساليب التفكير والسلوك القائمة في مجتمعاتهم ـ فإن ثمة عوامل قد تنأى بهم عن الموضوعية . فالمركز الذي يشغله الانسان ، والطبقة التي ينتمي اليها ، والعصر الذي

---

(١) الدكتور محمد فتحي الشنيطي : اسس المنطق والمنهج العلمي ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٠ .

يعيش فيه، هذه المواقف وغيرها قد تؤثر فيما يصل اليه من نتائج أو فيما يصدره من أحكام[1]. وبالتالي لا يمكن للعلوم الانسانية أن تتخلص تماما من كل أثر من آثار الايديولوجيا.

إن المناداة بامكانية علم اجتماع متحرر من أحكام القيمة مجرد أسطورة تتجدد صورها بين الحين والآخر. العلوم الاجتماعية كانت وستظل دائما كما يقول لند[2] أدوات أو وسائل لمعالجة التوترات والضغوط التي توجد في الثقافة. ويؤكد ميلز[3] حقيقة ارتباط علم الاجتماع بالواقع. ويذهب ميردال[4] الى أن العلم الاجتماعي المنفصل عن التطبيق ما هو الا شيء فراغ تماما. ولم يحدث أن وجد مثل هذا العلم، كذلك لن يكون له وجود في المستقبل وطالما أن للبحث السوسيولوجي نتائج تطبيقية يتعين الاعتراف بأن القيم توجه البحث سواء بطريقة واعية أو غير واعية[5].

المعرفة الاجتماعية هي دائماً ملتزمة، لأن العالم ليس بوسعه أن يضع جانباً مجموعة القيم التي قبلها كشخص، وكعضو في مجتمع، كمواطن في أمة، وكجزء من طبقة، أو حركة أو حزب أو تنظيم سياسي أو اجتماعي. إن العلم الاجتماعي حوار دائم بين العالم والموضوع الذي يدرسه. وفي هذا الحوار يكون العالم دائما هو القطب الذي يعبر ويصوغ الاتجاهات والمواقف في الموضوع الذي يدرسه. وخطورة أسطورة الحياد هذه ليست في احتمال انسحاب العالم من التصدي لحل الصراعات الاجتماعية المعاصرة، فطالما أن العالم يقوم بوظيفته كباحث أو أستاذ في جامعة، فهو لا يستطيع الفكاك من المعارك الجارية، ولكن خطورتها تكمن في

---

(١) Gibson, Q: The Logic of Social Inquiry, Routledge and Kegan Paul, Chap. 7.

(٢) Lynd, R: Knowledge for What? Princeton, Princeton University Press, 1939, P. 114.

(٣) Mills, C. W: The Sociological Imagination,..... PP. 165 - 170.

(٤) Myrdal, G: The Relation Between Social Theory and Social Policy, British Journal of Sociology, 1958, XXIII, P. 242.

(٥) انكلز، اليكس: المرجع السابق ذكره، ص ٢٤٣.

أنها تضعف جانب الالتزام بالوقوف الى جانب العدالة والحرية والتقدم، وأنها قد تؤدي به الى الوقوع في حبائل الاتجاهات الرجعية والمحافظة كما سنبين في الفصل الثالث.

واضح أن المسألة ليست ذات طبيعة منهجية بحت، بل متصلة بعملية التوجيه الايديولوجي. حيث يرى بعض الباحثين أن هناك صلة بين مبدأ الموضوعية كما اقترحه فيبر وبين رغبته في تأسيس طريقة للعيش وتسوية مؤقتة بين الاكاديميين الذين كانت تعهداتهم السياسية كثيرا ما تتصف بمشاعر حادة ومعارضة عنيفة[١] وواضح أن الموضوع من خلال دعوى الموضوعية والتحرر من القيم والحياد الايديولوجي صار أكثر تعقدا. وطالما أن خطوة اختيار الموضوع هي جزء من خطوات المنهج العلمي، فإن استعراضنا السابق لا يؤكد إبعاد الايديولوجيا عن منهج العلم، سواء في المجالات الطبيعية أو الانسانية. فطرح المشكلة بوجه عام في عبارات (الموضوعية) و(التشويه) هو زقاق مغلق. فالتشويه يفترض سلفا وجود شيء متكامل ـ قد يكون وجودا تصوريا ـ ومن ثم يصبح النقاش نقاشا فلسفيا لا نهاية له. وهذا، في رأيي هو النسبية التي ينبغي أن نتجنبها من خلال ديالكتيك الحقيقة المطلقة والنسبية في عملية المعرفة والتي تنكر دور الممارسة كأساس للمعرفة وكمعيار موضوعي للحقيقة. إن النظر الى الأمور من خلال الحقيقة، وإن كان بفصل القيم بعضها عن بعض، إنما هو نظر اليها من خلال القيمة، لأن الحقيقة قيمة، وهي تمثل العلاقة بين الذات والموضوع معرفة. ولكنها معرفة ما زالت تحمل طابع القيمة. ولما كانت القيمة محل اختلاف بين الناس، فقد حاول المفكرون حذف هذا الاختلاف في التقويم، لكي يستبقوا بقية متفقا عليها، أطلقوا عليها اسم الواقع، وجعلوها وليدة نزعة علمية سموها الموضوعية.

ولكن، ما حقيقة هذا الواقع؟ إنه نتيجة تجريد، وهو هنا تجريد من الدرجة

---

(١) Gouldner: Anti - Minotaur... PP. 65 - 67.

الثانية، لأنه لا ينطوي فقط على تجريد الموضوع من خلال الذات الفردية، بل يتصوره في حالة ثانية تقف الذات فيها مع الذوات الأخرى، وتجرد ما توصلت الى تجريده، من كل ما تختلف فيه مع الذوات الأخرى، لكي تحصل على تجريد متفق عليه، وتحقق ـ كما يقال ـ شرط الموضوعية. وبذلك يحل ما ندعوه واقعا، محل ما ندعوه حقيقة.

بيد أن الواقع ـ وإن بدا مجردا ـ يظل أغنى بكثير من أحد عناصره، الذي يحاول المفكرون ردّه اليه. والحقيقة، إن هناك نزعة في الفلسفة والعلم، الى رد الواقع الى أحد عناصره، وعدّ العناصر الأخرى متعلقة به، وتستمد حقيقتها من حقيقته.

ما يجعلنا نرفض الادعاء بأن حكم القيمة أو التضمين الايديولوجي غريب عن المنهج العلمي ومستبعد عنه استبعادا تاما في المنهج العلمي في أضيق دائرة له، أعني دائرة الوقائع التي تقاس قياسا كميا. ومع تقدم البحث في المجالات الانسانية أمكن البحث في أحكام القيمة لا باعتبارها ظواهر مباشرة كظواهر البرق والرعد في الطبيعة المادية، ولكن باعتبارها تعبيرا غير مباشر عن ظواهر انسانية مباشرة اندمجت وتداخلت فأفضت الى تلك الأحكام. وكان لا بد للبحث في المجال الانساني من أن يتجه هذه الوجهة للتخلص من مواجهة المأزق بالتخلي عن أحكام القيمة. وليس هناك شك في إمكان اخضاع الظاهرة الاجتماعية أو السيكولوجية للضبط العلمي، ولكن ليس ثمة شك أيضاً من أنه عبر الأجيال ومن ثنايا الأحداث، والعادات وانتشار الثقافات، تتبلور أحكام للقيمة لا يمكن تناولها بالمنهج العلمي المباشر، ولكن يمكن تقصّي الظواهر الأولى المتداخلة التي أفضت اليها[1].

ما زال في الامكان اثارة كثير من الاعتبارات حول موضوع الأوهام التي

---

(١) الدكتور محمد فتحي الشنيطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٩٨ ـ ١٩٩.

تكمن في أعماق النظرة المنهجية للسوسيولوجيا الوضعية المحدثة. فهذه الأوهام تعود في أصولها الى افتقار هذه النظرة للنزعة التاريخية Historicism والتي هي سمة، في المقابل للسوسيولوجيا الماركسية، والتي ليست مجرد المبدأ القائل بدراسة الظواهر في تطورها وفي تغيرها وتحولها، على أهمية ذلك وحيويته بالنسبة الى علم الاجتماع، ولكنها النزعة التاريخية التي تتمثل في العناصر التالية:

١ ـ إن السوسيولوجيا هي شكل من أشكال الوعي الاجتماعي، ومن ثم فإن أبحاثها ينبغي أن ينظر اليها في السياق نفسه الذي تجري فيه كل النظريات الاجتماعية، وكل أشكال التعبير عن الوعي الاجتماعي. وهذا السياق، هو جزء عضوي من التفكير الاجتماعي نفسه. إنه يحدد منظورات البحث، ومعنى المفاهيم المستخدمة وطبيعة المشكلات المختارة، والمعالجة التاريخية لتطور السوسيولوجيا تبدأ عندما ينظر الى المفاهيم التاريخية التي نحللها من زاويتين: احداهما النظر الى كل منها كخطوة تجاه المعرفة الكاملة بالواقع الاجتماعي، يمكن تحليلها موضوعيا، من حيث العلاقة بين محتوى الأفكار، والواقع الذي تعبر عنه هذه الأفكار أو تصفه، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر النظر الى هذه المفاهيم من حيث هي تعبير عن أهداف عملية متعددة، يساندها العالم الاجتماعي بوعي أو بغير وعي. أما الزاوية الأخرى، فهي اعتبار السوسيولوجيا شكلا من أشكال الفكر الايديولوجي، شكلا معينا من الوعي يبلور العالم الاجتماعي، وينظم خبرات الجماهير بشأنه، بطريقة عقلية ناضجة.

٢ ـ وفي ضوء المقدمة السابقة، تبدو تأكيدات علماء الاجتماع بأن علم الاجتماع ينبغي أن يشغل نفسه بمضمون، أو بجوهر القضايا السوسيولوجية، لا بوظائفها أو باستخداماتها المختلفة، تأكيدات باطلة. فهذه التأكيدات يمكن أن تجد تبريراتها اذا كان العالم الاجتماعي ـ كما هو الحال في العلوم الطبيعية ـ يقف كلية خارج موضوع دراساته. بينما الحال، على عكس ذلك في العلوم الانسانية، فالعالم كعضو في مجتمع، جزء من الواقع الذي يخضعه للدراسة، ومعتقداته التي تسبق دراساته،

قد تشكلت تحت تأثير واقع تاريخي معين شارك فيه هو نفسه .

٣ ـ والنتيجة المترتبة على ذلك، هي أن العلاقة بين الايديولوجيا والعلوم الانسانية ـ خصوصا العلوم التي تتعلق بالمجتمع ـ ينبغي أن تكون علاقة جدلية .

الملاحظات السابق ذكرها لم يقصد بها الا أن تكون بمثابة مقدمة لا تطالب بأن يكون العلم خاليا من أية تضمينات ايديولوجية ، لأن في ذلك مجانبة فعلية للواقع ، بعد أن غير العلم وضعه في المجتمع وأصبح أكثر مركزية من ذي قبل بالنسبة الى كثير من الشؤون ، وبالنسبة الى تصور الأشخاص للعالم وللمجتمع . ونحن في هذا نتفق مع الماركسية ومع عدد من الباحثين الذين لا يرون أن هناك تناقضا حتميا وبشكل مطلق ، بين الموضوعية والايديولوجيا ، بل تزاوج بينهما في ضوء الحاجات التي تقتضيها حياة الانسان والمجتمع[1] .

إن المثل الأعلى للسوسيولوجيا الملتزمة اجتماعيا ، ليس اكتشافا زائفا ولا اختراعا ملفقا ، كما أنه ليس كذلك ، اقتراحا بأسلوب جديد في البحث السوسيولوجي . إنه ، بالأحرى انعكاس للالتزام الفعلي ، الذي لا مهرب منه ، والذي تنطوي عليه السوسيولوجيا ازاء الحياة الاجتماعية ، التي ليست مجرد دراسات تجرى ، وانما تغيرات تجرى . إن هذا المثال يضع في اعتباره الحاجة الى معرفة أكثر وضوحا بالالتزام العملي والايديولوجي لهذا العلم ، ولسائر العلوم من طرازه . ومعنى وجوده ، أو وجودها نفسه ، يكمن في وظيفتها العملية كمعرفة علمية . والسوسيولوجيا الملتزمة تخدم بوعي التطور الاجتماعي ، وتصوغ رؤية للعالم تنظم على أسس عقلية الفعل الانساني . وهي من ثم تحمل على عاتقها (تحقيق القيم) التي تتبناها القوى الاجتماعية التقدمية والاشتراكية . وليس غياب الايديولوجيا بشكل كامل ، من ميدان العلوم الانسانية ، الا وهما أو تجريدا محضا . فمن الصعب أن نتصور أي سلوك جمعي لا تصحبه ولا تخدمه قيم محددة أو أفكار معينة ، ولعل

---

(١) Fallding, H: Functional Analysis of Change, 1963, PP. 7 - 9.

مفهوم (نهاية عصر الايديولوجيا) الذي دعى اليه ريمون آرون ـ العالم الاجتماعي الفرنسي ـ هو نفسه البرهان على ذلك « فلم يستطع هذا المفهوم أن يتخلى عن حل ايديولوجية معينة »[1].

في ظل هذا الوضع، كيف يمكن اذن أن نتوقع وضع الموضوعية بعيدا عن مستوى الشكلية المتصلة بنظرية المعرفة؟ الموضوعية يجب أن تشير الى قدرتنا على ايجاد علاقة ترتبط نتيجة كل حالة فردية بهيكل كلي من الأدلة نتمكن بها من استبعاد الذاتية الفردية التي قد تفسد جزءا من البحث العلمي. وتتمثل الموضوعية في ترك العلماء يتحدثون بأنفسهم عن القيم التي توجه أبحاثهم وفي وصف اجراءاتهم بصراحة وصدق بحيث إذا طبقها الآخرون على المشكلة نفسها وصلوا الى النتائج نفسها. علما بأن البحث الجيد هو ذلك البحث الذي يستطيع أن يجد حلولا للمشكلات العلمية التي تواجه العالم. فالالتزام الأول لعلم الاجتماع المهتم بالتطبيق هو المعاونة على حل المشكلات الاجتماعية كما يقول كوهن Cohen[2].

ثم بعد ذلك، يمكن مناقشة مدى اقتراب أو ابتعاد هذا العمل عن الموضوعية عبر ثلاثة أبعاد أساسية، يساعد توضيح تفاعلها والالتزام بها على تفهم قدر الموضوعية المتوفر في هذا العمل أو ذاك، خصوصاً تلك التي تنتمي الى العمل الاجتماعي. يتحدد البعد الأول بما يمكن تسميته موضوعية ايديولوجية وقيمية، تساعد في تحديد وفهم الموقف الاجتماعي السياسي للعمل واختياراته وتوجهاته ونوعية المصالح التي يدافع عنها، سواء كان هذا واضحا أو متواريا خلف عدد من التغيرات والصياغات المباشرة.

ويتركز البعد الثاني فيما يمكن تسميته موضوعية معرفية (ابستمولوجيا) تتضح

---

(١) Wiatr, V: Decline of The Era of Ideology, Polish Sociological Bulletin, Warsaw, 1967, P.2.

(٢) Cohen, M: Op. Cit., P. 350.

وتتدعم بالتوجه النظري للباحث، وتمييزه العلمي بين الاتجاهات النظرية الأساسية السائدة في العلم الاجتماعي ، فضلا عن قدرة هذا التوجه على صياغة مسألة البحث ، والوفاء بمتطلباتها المفاهيمية التصورية. وأما الثالث والأخير فيمكن تسميته بعدا واقعيا، يتعلق بخصائص الظاهرة أو المشكلة المدروسة كما هي في واقعها ، وتوضيح هذا توضيحا واقعيا حقيقيا ، لا يتسنى لأي باحث الالمام به دون رؤية نظرية علمية ، ودون منهج علمي ، وأساليب بحثية لائقة وكفوءة في وصف ، وتفسير الظاهرة أو المشكلة المدروسة . فمن حق كل باحث أن يختار اطاره النظري، وينسج قضاياه، شرط أن يعلن هذا الاطار بالوضوح الكافي ، وشرط ان يكون هذا الاطار شاملا ، كافيا ، قادرا ، علميا ، على الوفاء بمتطلبات الموضوع المدروس . وكذلك من حق أي باحث أن يختار الطريقة التي يراها مناسبة لاجراء بحثه . فهناك طرق عديدة لذلك ليس لأي منها أفضلية على الأخرى . فكل منها قادر على اظهار عالم الأشياء بطريقة يصعب أن تتكرر بالتحديد باستخدام منهج آخر[1] . ويبقى في النهاية أن الأمر لا يتعلق بايديولوجيا البحث التي يتبناها المرء، ولكن بمدى ما يقدمه البحث من اسهام للمعرفة العلمية .

---

(١) Schwab, J.J.: What Do Scientists Do? Behavioral Science, 1960, V.P.23.

الفصل الثالث

العلاقة بين النظرية السوسيولوجية والتوجيه الأيديولوجي

- مقدمة.
- الخلفية الايديولوجية للاتجاهات السوسيولوجية.
- الخلفية الايديولوجية لبعض علماء الاجتماع.
- الاتجاه الأمبريقي.
- علم الاجتماع في التطبيق.
- مناقشة وخاتمة.

مقدمة

يرتبط الفكر الاجتماعي الذي يفسر مجرى الواقع والأحداث الاجتماعية في حركتها وتحولاتها، في كل عصر من العصور بطبيعة المرحلة التاريخية وبنوعية البناء الاجتماعي والثقافي القائم وبالنظم الاجتماعية السائدة وفي مقدمتها النظام الاقتصادي، برباط وثيق يؤثر في اتجاهات هذا الفكر وتطوراته. وإذا كانت الايديولوجيا هي كما عرفناها في الفصل الأول من هذه الدراسة، فإننا كما يقول ترياكيان Tiryakian : نجد عدة أوجه ارتباط بين ظاهرة علم الاجتماع داخل المجتمع وبين البناء الايديولوجي القائم فيه. وفي جميع دول العالم يمكننا تتبع ذلك الارتباط خلال المراحل المتنوعة لتطور علم الاجتماع، اعتباراً من مرحلة انطلاقته حتى الوضع الحالي [١]. فلا يمكن فهم دوركايم مثلا، الا في ضوء فهم أوجست كونت، ولا يمكن فهم كونت الا في ضوء العصر الذي عاشه والذي هيمن فيه الصراع بين البرجوازية والطبقة العاملة على مستوى حركة المجتمع أو بين الوضعية والاشتراكية على مستوى الصراع الايديولوجي.

ويشير نسبت Nisbet إلى أن المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع خلال مرحلة نشأته الأولى، قد صدرت كرد فعل للايديولوجيا التي تضمنتها فلسفة عصر التنوير [٢]

---

(١) Tiryakian, E. A: Introduction to the Sociology of Sociology. In: E. Tiryakian (ed). The Phinomenon of Sociology. Applcton Century - Croffts, N. Y, 1971, P.6.

(٢) الدكتور نبيل السمالوطي: الايديولوجيا وازمة علم الاجتماع المعاصر، دراسة تحليلية للمشكلات =

وآراؤها الناقدة للحياة والمجتمع الأوروبين، ولظهور الطبقة البرجوازية وتزايد قوتها وتسلطها في مواجهة الاقطاعيين والنظريات الثيولوجية التي يرتكزون عليها. في تطور مراحل هذه المواجهة الطبقية من أجل السيطرة الاقتصادية والسياسية، تطور فكر اجتماعي جديد (يختلف بين بلد وآخر) يدعم هذه المواجهة ويبررها.

لقد آمن مفكرو تلك المرحلة (النصف الثاني من القرن الثامن عشر) في ظل الاكتشافات الكبرى في مجالات العالم الطبيعي وفي ظل التقدم الصناعي بقدرة العقل من خلال المنهج العلمي القائم على الملاحظة والتجربة على فهم العالم الاجتماعي وظواهره ونظمه واستيعابه واخضاعه لحاجات الانسان بنفس قدرته على فهم العالم الطبيعي، وبقدرته على تحقيق التقدم الانساني الى غير نهاية. ومن أهم تلك التحيزات، القول أيضاً بضرورة الفصل بين القيم والوقائع ومنع الباحث الاجتماعي من تقييم الظواهر الاجتماعية أو الحكم عليها نزولاً على مطلب (موضوعية) العلم (وحياده). فهم بذلك كانوا يعكسون واقعهم الاجتماعي وطبيعة التحولات التاريخية فيه ونوعية الصراعات الفكرية والاجتماعية التي عاصروها في أوطانهم أو في خارجها[١].

ولم يعد الفكر الفلسفي في عصر النهضة ذاك بمنفصل عن الفكر العلمي أو التاريخي أو التشريعي أو السياسي. ولم يقتنع فلاسفة وعلماء ومفكرو عصر التنوير (من أمثال جون لوك، نيوتن، فيكو، فولتير، مونتسكيبه، هيوم، آدم سميث، دولباخ وكثير وغيرهم) بالوظيفة التقليدية للفكر (بناء قوالب مجردة من الأفكار والفلسفات)، ولكنهم أناطوا به وظيفة نقد الواقع واعادة صياغة العلاقات والنظم الاجتماعية في اتجاه العلمانية والرشد والعقلانية[٢]. وعلى ذلك فإن دراسة الأوضاع

= النظرية والمنهجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص ١٢٠.

(١) Halsey, A. H: Education and Mobility, In: Fyvel, T. R. (ed). The Frontiers of Sociology, Routledge and Kegan Paul, London, 1968, P. 1.

(٢) Zeitlin, I. M: Ideology and the Development of Sociological Theory, Prentice-Hall =

القائمة دراسة علمية دقيقة هي خطوة أساسية للارتفاع بالانسان والمجتمع فوق هذه الأوضاع ووسيلة لتعديلها وتغييرها إذا احتاج الأمر لذلك [١].

وخليق بالدراسة الدقيقة الفاحصة لآراء ونظريات رواد علم الاجتماع الذين أرسوا قواعد هذا العلم بمن فيهم العلماء الذين ينادون بموضوعية الدراسات ويحاولون اثبات (وضعية) علم الاجتماع ، شأنه في ذلك شأن العلوم الطبيعية والبيولوجية ، أن تكشف أن لعلم الاجتماع جذوراً عميقة في الفكر السياسي [٢]. وأنه نشأ بشكل ما كنتيجة للأزمات الاجتماعية والثورات الفكرية والسياسية وحركات النقد والاحتجاج الاجتماعي وحركات التمرد السياسي والاجتماعي التي تمثلت في الثورة الفرنسية [٣]، والتي هزت أركان المجتمع التقليدي في كل أنحاء أوروبا الغربية . وإن كانت أشد وضوحاً في فرنسا وبريطانيا وفي ألمانيا في القرن التاسع عشر . ودفعت العلماء والمفكرين الى البحث في أسس المجتمع الانساني والقواعد التي يقوم عليها ، وما أدى الى هذا كله من نشوب صراع ايديولوجي عنيف ولكنه مثمر [٤]، بين القابلين لهذه الآراء وبين المعارضين الناقدين لها . وفي وسط هذا الجو العام عكف ماركس على دراساته الفلسفية والتاريخية وبدأ بصياغة نظرياته [٥]، وما كاد القرن التاسع عشر يصل الى منتصفه حتى ظهر البيان الشيوعي عام ١٨٤٨ وهو العام الذي شهد اندلاع عدد من الثورات في أوروبا .

ولقد كان من الطبيعي أن تجد فلسفة التنوير بكل ما تمثله من ابراز للطابع

= of India, New Delhi, 1969, PP. VII - VIII.

(١) Ibid, PP. 3 - 4.

(٢) Heberle, R: On Political Ecology, Sociel Forces, Vol.31, No.1, Oct,1952.

(٣) Bottomor, T. B: Critics of Society, Radical Thought in North America (2 nd ed) George Allen And Unwin, London, 1969, P. 11.

(٤) الدكتور احمد ابو زيد: العلوم الانسانية والصراع الايديولوجي، مجلة عالم الفكر، المجلد الثاني، العدد الثاني، الكويت، يوليو/اغسطس/سبتمبر ١٩٧١، ص ١٤٣.

(٥) Bottomor: Op. Cit., PP. 10 - 13.

الفردي والعقلاني ومن حركات نقد واحتجاج وتمرد، كثيراً من المقاومة الصريحة أو المستترة. واتخذت هذه المعارضة أشكالاً كثيرة مختلفة تتفاوت بين الشدة والضعف عند المشتغلين بالعلوم السياسية [1].

والأغلب أن موقف هؤلاء المفكرين الذين يوصفون عادة بأنهم (محافظون) من تلك الحركات والأفكار التحررية، يرجع إلى اعتقادهم بأنها لن تؤدي الى تحرر الأفراد بقدر ما تؤدي إلى اشاعة القلق والشعور بالاغتراب، والانسلاخ عن المجتمع، وعدم الانتماء. ثم تهدم الروابط والعلاقات الاجتماعية المتوارثة. فالمجتمع في نظر هؤلاء (المحافظين) وحدة عضوية وليس مجرد تجمع للأفراد الذين يستطيعون ـ إذا شاؤوا ـ أن يخلقوا نظاماً جديداً حسب خطة يضعونها عمداً وتبعاً لحسابات دقيقة مدروسة. كما أن النظم الاجتماعية مسألة لا يمكن أن تقوم بالجهود الفردي، أو حتى نتيجة لتكاتف جهود عدد من الأفراد. وإنما تنشأ خلال الزمن وعبر التاريخ الطويل. ولذا فإن لها جذوراً عميقة في الماضي لا يسهل اقتلاعها. وعلى ذلك، فإن المجتمع في نظر هؤلاء (المحافظين) اهم من الفرد من الناحية التاريخية والمنطقية والأخلاقية على السواء [2].

وقد ظهرت هذه الآراء المعارضة للفردية التحليلية في كتابات مفكرين من أمثال بونالدو دي ميتر، بل وجدت طريقها الى كتابات أوجست كونت نفسه. ومنه انتقلت الى علماء الاجتماع الفرنسيين وبخاصة دوركايم. كما أنها تظهر من ناحية أخرى في الاتجاه البنائي الوظيفي الذي يسود الآن الدراسات الانثربولوجية الاجتماعية. فثمة شبه قوي بين (البنائية) وتلك الصورة (المحافظة) للمجتمع [3].

وقد يكون في هذا كله ما يبرر القول بأن الأفكار المحافظة في تلك المرحلة كانت أحد المصادر العقلية الرئيسية التي استقى منها علم الاجتماع أفكاره ومنظوره

---

(١) الدكتور أحمد أبو زيد: المرجع السابق نفسه، ص ١٤٧.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٤٧.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٤٨.

المبكر [١] . كثير من دعاوى علم الاجتماع ظهرت كرد فعل لآراء فلاسفة التنوير وما ترتب على هذه الآراء من قيام حركات التمرد الفكري، والسياسي، والاقتصادي والتي يعتبر كارل ماركس (في نظر الكثيرين) الوريث الحقيقي لها. وما تولدت عنه من حركات ثورية، كان لها أثر واضح في توجيه الفكر الاجتماعي لدرجة أننا نجد من بين مؤرخي الفكر الاجتماعي من يذهب إلى القول، بأن الحركة الوضعية في العلوم الانسانية بعامة وفي علم الاجتماع بخاصة: إنما هي رد فعل للماركسية بالذات. بل إن زايتلين يرى أن كتابات وآراء الكثيرين من علماء الاجتماع كانت نوعاً من الحوار والمناظرة مع شبح ماركس [٢] .

وعلى الرغم من كل ما يقوله اتباع المدرسة الوضعية من ضرورة الابتعاد عن الايديولوجيات المختلفة التي تبعد الباحث عن الطريق العلمي الصحيح وتلون نظرته الى المجتمع الذي يدرسه، فإن هذا الاتجاه ذاته الذي يختفي وراء دعوى الوضعية الموضوعية يمكن أن يؤخذ على أنه تعبير عن النظرة المحافظة التقليدية أو حتى الرجعية كما يحب بعض العلماء المحدثين أن يصفوها [٣] . فكل عالم اجتماع يضع في ذهنه نموذجاً واحداً أو أكثر للمجتمع والانسان يؤثر تأثيراً بالغاً فيما يبحث عنه وينظر اليه، ويقوم به بصدد الملاحظات التي يحاول ربطها بغيرها من الوقائع داخل إطار أوسع للتفسير. النماذج الخاصة بالمجتمع والانسانية تنطوي على مضامين أخلاقية وسياسية واضحة ومباشرة أكثر من أي تصورات علمية أخرى [٤] . وبالتالي، فهي تمثل توجيهاً محدداً للباحث أو هي ايديولوجيا. فما هي العلاقة الهامة التي تشد العلم للبناء الاجتماعي بكل مكوناته؟

---

(١) الدكتورة سناء الخولي: مدخل الى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص ٣٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٤٨.

(٣) Bramson, L: The Political Context of Sociology, Princeton University Press, N. J., 1969, P. 13.

(٤) انكلز، اليكس: المرجع السابق نفسه، ص ٧٨ - ٧٩.

الخلفية الايديولوجية للاتجاهات السوسيولوجية:

قبل البدء باستعراض الموجهات الايديولوجية للاتجاهات السوسيولوجية السائدة عند بعض علماء الاجتماع، نسأل من هو عالم الاجتماع؟ وما هو دوره داخل المجتمع؟ وهل يمكن الفصل بين مولد علم الاجتماع وتطوره وانخراط عالم الاجتماع في الصلات الاجتماعية التي لا تطابق البتة وعي الفاعلين لها، سواء من جيل الآباء الأوائل المؤسسين لهذا العلم، أو جيل الأبناء أو جيل الأحفاد؟ هل عالم الاجتماع من خلال موقعه في المجتمع ومكانه في التاريخ مراقب أم مشارك؟ وهل متطلبات العمل مغايرة فعلاً لمتطلبات التحليل؟

منذ زمن بعيد، والجدل مستمر بين المفكرين وعلماء الاجتماع وعلماء المناهج حول الاجابات المتعارضة والمتناقضة التي يقدمونها لهذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة التي تتمحور حول مقولة التحرر من التوجيهات الايديولوجية، بحثاً عن موضوعية مطلقة في الدراسات الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع على وجه الخصوص.

تفاوتت المواقف التفصيلية وانقسم المفكرون تجاه هذه القضايا الى فريقين رئيسين. فريق يرى بأن علم الاجتماع حتى الآن، ولو كان واحداً من العلوم الطبيعية أو الكمية، لا يمكن فهمه دون الاهتمام بالوضع الاجتماعي والمعهدي لمجموعات العلماء، وأيضاً بوجه عام، بدور العلم في المجتمع، واللغة العلمية المصمتة هي وحدها لا تستطيع أن تعزو إلى العلم ميزة (قول الحق) في فراغ تاريخي، وفي خفض المعرفة إلى تفاعل بين (الحقائق) والنظريات حيث تبدو الحياة الاجتماعية لا جود لها[1]. فطبيعة الموضوعات التي يدرسها عالم الاجتماع، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيش في ظلها، والبناء الايديولوجي القائم داخل مجتمعه، والطبقة التي ينتمي إليها، والقيم التي يؤمن بها،

---

(١) صمويلوفيتش، فيلكس: مرجع سبق ذكره.

كلها أمور تبعد به عن نطاق (الموضوعية)، سواء من حيث الموضوعات التي يدرسها، أو المناهج التي يستخدمها، أو نماذج التحليل والتفسير التي يتبناها، أو النتائج التي يتوصل اليها [1]، فالعلوم الاجتماعية علوم ايديولوجية بحكم طبيعتها. وليس من الممكن كذلك مواصلة مسيرة هذه العلوم ولا تطورها بعيداً عن الموجهات الايديولوجية في المجتمعات المختلفة. أما الذين يظنون حلّ هذه الصعوبة بتحللهم من جميع الروابط الاجتماعية، وبأنهم مثقفون تحددهم معاييرهم المهنية وحسب، فإنهم كما يقول آلن تورين: «لا يقومون على اقناعنا ولا يفصل على وجه العموم سوى وقت قصير بين الاعلان عن استقلالهم والتحليل الايديولوجي الذي يقومون به»[2].

صحيح أن عالم الاجتماع ليس في خدمة السياسي، ولكنه كما سنلاحظ في الأجزاء التالية من هذه الدراسة، لا يستطيع العمل حيث لا تقوم مجادلات ومعارك سياسية. ولا يستطيع كما يقول تورين أيضاً أن يكون عالم الاجتماع منحازاً ولا حيادياً[3]. فعالم الاجتماع لا ينظر نظرة لا مبالية الى المجتمع، وهو لا يستطيع الاقامة خارج المعترك، بل يعمل في سبيل السلطة أو في سبيل الحرية، سواء بتقبل مقولات الممارسة الاجتماعية أو بتحطيمها. وقد تحلق حول هذا الرأي بالاضافة إلى المفكرين الماركسيين في البلاد الاشتراكية عدد كبير من بين العلماء في الدول الرأسمالية، منهم: زايتلين، ترياكيان، جولدنر وغيرهم كثيرون.

أما الفريق الثاني الداعي الى تحرير الفكر السوسيولوجي من الأحكام القيمية، فيرى أن مقولات الموضوعية الخالصة والمنهجية والعلمية قضايا قابلة للتطبيق في

---

(١) الدكتور عبد الباسط محمد حسن: تقديم كتاب الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر للدكتور نبيل السمالوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٥، ص ١.

(٢) تورين، الن: انتاج المجتمع، ترجمة الياس بدوي، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦، ص ٨٠.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٨٢.

الدراسات الاجتماعية بعيداً عن كل التوجيهات الايديولوجية، وجعلها أقرب إلى التعبير عن الواقع الفعلي القائم، إن استخدام الأسلوب الأمثل للحصول على حقائق موضوعية بعيداً عن الاتجاهات الايديولوجية [١] . كثيرة هي الاتهامات والانتقادات التي وجهت لهذا الفريق والأسلوب الذي أوصل علم الاجتماع كما يقول روبرت ميرتون الى طريق مسدود. فعلماء الاجتماع من اتباع هذا الفريق يهتمون بدراسة المشكلات التافهة، بينما تبقى المشكلات الهامة في المجتمع بلا دراسة. فعلى الرغم من أن الحروب والاستغلال والفقر والظلم وعدم وضوح الرؤية تسمم الحياة للناس والمجتمع أو تهدد وجودهم ذاته، فإن كثيرين من علماء الاجتماع ينشغلون بمشكلات بعيدة كل البعد عن الظواهر الخطيرة مما يدل على عدم تقديرهم للمسؤولية [٢] .

لقد ارتبط علم الاجتماع عند منشئيه الأوائل بعدة موجهات،في مقدمتها الرغبة في الوصول بحركة التاريخ الى نهايتها المتصورة من أجل صياغة الحياة الاجتماعية لدى البعض والرغبة في الاصلاح الاجتماعي المتدرج وعلاج الفوضى التي سادت المجتمع الفرنسي بعد الثورة الفرنسية لدى البعض الآخر. فقد سعوا جميعاً إلى انماء نظريات عامة تلائم الأبنية الاجتماعية. أو بمعنى آخر، كان لديهم جميعاً توجيه عملي في مفهوم مهام علم الاجتماع بوصفه علماً. كذلك كانت الأجيال الأولى من علماء الاجتماع في أوروبا والولايات المتحدة على السواء. ثم ظهرت خلال الفترة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية توجهات لعلم الاجتماع نحو نظرة محلية أو اقليمية تتمثل في الانشغال بالمشكلات ذات النمط السوسيوغرافي.

لأننا نميل إلى فهم الايديولوجيا من ناحية فاعليتها وارتباطها بالحركة

---

(١) Horowitz, I: An Introduction to the New Sociology, In: The New Sociology: Essays in Social Science Theory, New York, 1964, P. 9.

(٢) Merton,K:The Conflict Between Styles of Sociological Work, New York, 1959, P. 11.

الاجتماعية، سنحاول في الصفحات التالية استعراض الموجهات الايديولوجية للمدارس والنظريات السوسيولوجية القادرة على كشف حقيقة تصور أصحابها لدورهم في المجتمع ورأيهم الفعلي في قضية الموضوعية في علم الاجتماع، من خلال فحص النتائج المترتبة عن نظرياتهم في القضايا التي عالجوها. إن فحص النتائج باستمرار هو جزء أساسي من معقولية كل نظرية حسب أبسط مبادىء المنطق وتجارب التاريخ. والنظرية الى جانب ذلك، تتوجه الى جماهير محددة ـ كتل، طبقات، شرائح ... الخ ـ لذلك فليس المطلوب قناعة أصحاب النظرية وحسب، بل المطلوب هو قناعة الجماهير. ولأن من الصعب أن نتتبع هنا كل علماء الاجتماع بحثاً عن الموجهات الايديولوجية المسؤولة عن تشكيل مساهماتهم السوسيولوجية وتكوينها، فذلك جهد يحتاج لعمل فريق من الباحثين، فسنختار بعضاً من أقطاب المدارس والنظريات السوسيولوجية الرئيسيين. إن القراءة النقدية للتراث العلمي الذي تركه هؤلاء العلماء لتثبت بما لا يدع مجالاً للشك، أنه لا يمكن فهم نظرياتهم العلمية التي جهدوا في صياغتها، والترويج لها، باعتبارها نظريات عالمية موضوعية، بغير تحليل الاتجاه الايديولوجي لكل منهم. ويصدق هذا، أولاً، على أوجست كونت.

أوجست كونت:

مع أن نظرة أوجست كونت إلى علم الاجتماع تعتبر أنه علم طبيعي، فإن الاتجاه الوضعي لديه بالقضايا الأساسية التي تشكل مضمون العلم الوضعي الجديد، له جذور تتصل اتصالاً وثيقاً بفلسفة التنوير وجذور أخرى تمتد إلى موقفه العدائي من الايديولوجيات الثلاث الرئيسية التي كانت سائدة في عصره، وهي الليبرالية، الاشتراكية والشيوعية، ومحاولة الحد من انتشارها. فقد كانت فلسفة كونت الوضعية في كثير من الأسس التي قامت عليها محاولته للرد على تلك الايديولوجيات التي لا تؤدي من وجهة نظره إلاّ إلى الانقسام والصراع والتفكك.

وفي حواره مع هذه الايديولوجيات يرى كونت أن المجتمع الانساني يعيش

على التنظيم أكثر مما يعيش على الايديولوجيات، وان أفضل صورة للحياة الاقتصادية والسياسية هي بالتالي الرأسمالية، وبالذات الرأسمالية الأوروبية والتي هي بنظره تتويج للتاريخ التطوري للانسان.

وعند حديثه عن مظهري الحياة الاجتماعية اللذين أسماهما (الاستاتيكا الاجتماعية) أو الحالة الاستقرارية (والديناميكا الاجتماعية) أو حالة التغير، فقد كان يرى أن الحالة الاستقرارية تمثل المجتمع في حالته الطبيعية والمثالية معاً. وبالتالي، فإن كونت كان يرفض فكرة الصراع في المجتمع ويرى ذلك حالة غير طبيعية، وأنه لا بدّ لذلك من التغلب عليها، والقضاء تماماً عليها لصالح المجتمع وخيره. فالتغيير الشامل للنسق الاجتماعي « قضية غير مطروحة، والتقدم لا يتم عن طريق النقد والصراع الطبقي والنشاط الثوري، بل عن طريق التوفيق بين الاتجاهات والطبقات المتصارعة »[(1)]. على أن يتم الاصلاح بصورة لا يفقد المجتمع معها انسجامه البنائي أو تجانسه أو توازنه وتجانسه، كما أنه يعتبر من أصحاب العامل الأساسي أو المسيطر في التغير الاجتماعي. ويتمثل هذا العامل في رأيه في نمو الأفكار وتطورها. فهو إذن يعتبر واحداً من الحتميين الفكريين[(2)]. فالمجتمع لديه ليس سوى مجتمع أفكار والنسق الاجتماعي هو في التحليل النهائي انعكاس لنسق القيم والأفكار[(3)].

والواقع، أنه لفهم المنطلقات الأساسية لعلم الاجتماع عند كونت والذي هو ليس سوى تعبير عن الايديولوجية الوضعية المنبثقة عن واقع المجتمع الفرنسي بعد الثورة، لا بدّ من الرجوع إلى المناخ الاجتماعي والثقافي الذي عايشه وإلى تاريخه الشخصي الموجه لفكره.

لقد روعت الآثار التي خلفتها الثورة الفرنسية أوجست كونت، ومع ذلك فلم

---

(1) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٢٣١.

(2) تيماشيف: المرجع السابق نفسه، ص ٦١.

(3) Zeitlin, I: Op. Cit., P. 62.

يهاجم الثورة ولم يقصد العودة بالمجتمع الى الحالة التي كانت سائدة قبل الثورة، ولكنه استهدف الحفاظ على الحالة القائمة بالفعل في زمنه [١] . ولذلك كان اصلاح المجتمع الفرنسي الذي هزته الثورة وتخليصه من حالة الفوضى وسوء التنظيم هو شغله الشاغل منذ البداية والهدف الرئيسي في حياته [٢] . فالفكر الوضعي عند كونت استهدف الحفاظ على ما هو كائن والحيلولة دون أية محاولة لنفيه أو تجاوزه [٣] .

في كل ما كتب كونت نشاهد شبح ماركس. ففي مقابل العامل الاقتصادي عند ماركس نجد أن كونت قد ركز على العوامل الفكرية والقيمية والأخلاقية. وبناء على ذلك لم يرجع كونت الصراعات القائمة إلى عوامل اقتصادية أو طبقية أو الى تناقض المصالح، ولكن أرجعها الى سيادة نماذج فكرية وسلوكية تنتمي الى مراحل تاريخية منصرمة قدمها في مقابل المراحل التطورية الماركسية. ولمواجهة مشكلات الصراع الطبقي والصراع بين الأحزاب المحافظة والتقدمية، حاول كونت أن يثبت امكانية التوفيق وتحقيق التكامل بين الجوانب الثابتة والحركية للمجتمع، بين النظام والتقدم. وفي مقابل المادية والمنهج الجدلي عند الماركسيين قدم كونت فكرة الوضعية والمنهج الوضعي [٤] .

وعلى الرغم من ايمان كونت بالمنهج الوضعي الذي دافع عنه لأهداف ايديولوجية الا أنه لم يلتزم أساسياته بل حوله إلى سلاح ايديولوجي. فقد حاول إقصاء الجماهير عن ادارة المجتمع وتنظيمه وعن رسم السياسة العليا له، على أساس أن هذه الوظيفة هي وظيفة علماء الاجتماع وخبراء التنظيم، فهذه الصفوة العلمية هي السلطة النهائية القادرة على رسم الطريق الصحيح لتحسين حالة أبناء الطبقات

---

(١) Ibid, P. 56.

(٢) تيماشيف: المرجع السابق نفسه، ص ٤٤ .

(٣) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٣٣ .

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ١٣٤ - ١٣٦ .

الدنيا. وذهب إلى أنه ليس من حق الجماهير التساؤل عن أشياء تعلو قدراتهم ومؤهلاتهم[١]. وقد رفض النظر الى الانسان على أنه ذات فعالة، وظل ينظر اليه على أنه موضوع يمكن أن نحدد له فكره وسلوكه بطريقة مخططة. وركز كونت خلال دراساته على أن الانسان لا يستطيع تجاوز النظام الواقعي أو أن يتطلع الى نظام مختلف. وفي هذا، بالاضافة إلى رغبته في الاصلاح الاجتماعي في اطار النظام الاقتصادي المتولد عن الثورة، تبرز بجلاء جوانب الايديولوجيا المحافظة عند كونت[٢]. وهكذا تكون العقيدة الوضعية هي البديل البناء لذلك الحل (المنحرف) الذي تقدمه المدرسة الثورية أو أنصار الاتجاه المادي[٣]. فالوضعية في القرن التاسع عشر، هي في الوقت ذاته فلسفة ايجابية كما يدل على ذلك اسمها Positivism. والايجاب هنا يعني قبول الأوضاع الراهنة والوقوف منها موقف الرضى والتأييد والعمل على الدفاع عنها ضد أي اتجاه إلى تغييرها تغييراً جذرياً. فالوضعية لم تكن تعارض الاصلاح، بل التغيير، ولكن ذلك كله كان يجب أن يتمّ في إطار ما هو قائم وما هو موجود. محاولة كسر هذا الاطار والثورة عليه، كانت مخالفة تماماً لروح الفلسفة الوضعية.

وقد قامت الأدلة والبراهين على خطأ كثير من قضايا كونت وتخميناته، كما أنه كان ميتافيزيقيا مفلسا، مع أنه اعتقد اعتقاداً جازماً بأن الدين واحد من دعامات المجتمع، ويمكن أن تعد نظريته السوسيولوجية فقيرة غير ناضجة، أو أنها لم تصل الى مرحلة النضج من مستوى الملاحظة والشواهد المبنية عليها الى مستوى النظرية[٤].

في ضوء ذلك نستطيع أن نحدد القيمة الفعلية للنظرية الاجتماعية التي صاغها

---

(١) Zeitlin, I: Op. Cit., P. 63.

(٢) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٣٦.

(٣) المرجع السابق نفسه: ص ١٤٠.

(٤) تيماشيف: المرجع السابق نفسه، ص ٦٢.

أوجست كونت، فبناء على اختياره الايديولوجي الذي تمثل في مساندة وتدعيم القوى الرجعية المحافظة في المجتمع ووقوفه ضد الثورة الاجتماعية على المجتمع البرجوازي جاءت نظرياته كلها لتدعيم هذا الاختيار والدفاع عنه.

ويكشف عن هذا الاختيار الايديولوجي بجلاء اهتمامه الشديد بظاهرة التصنيع التي كانت قد أخذت تبرز في عصره، باعتبارها من أهم التغييرات الاجتماعية التي لحقت ببنية المجتمع الأوروبي، ومن هنا دعا الى فكرة (المجتمع الصناعي) الذي لا يقوم على الايديولوجيا بقدر ما يقوم على ما أطلق عليه (التنظيم)، هذا التنظيم الذي ينبغي أن يكون رشيداً وفعالاً. حتى يمكن القول بغير مغالاة، إن أوجست كونت يعد ـ في الفكر الغربي ـ الأب الشرعي للنظريات المعاصرة التي يروج لها علماء الاجتماع اليمينيون مثل ريمون آرون ودانيل بل، والتي تزعم أنه تحت وطأة الثورة العلمية والتكنولوجية التي أخذت مجراها في البلاد المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، سينشأ نمط جديد من المجتمعات تختفي فيه الايديولوجيا، هو المجتمع الصناعي الذي يهدف أساساً الى الانتاج الوفير، والاشباع المتزايد والشامل لاحتياجات المستهلكين.

الخلفية الايديولوجية لدوركايم:

والملاحظات نفسها تصدق على اميل دوركايم الذي يقوم منهجه على أساس دراسة الأشياء بدلاً من أن يهتم بتحليل العلاقات بين الأشياء كما فعل ماركس. لقد كان من الطبيعي أن يسير خليفة كونت ـ في ركاب الأستاذ الذي أنشأ علم الاجتماع، وأن يتأثر بوجهة نظره في كثير من الموضوعات التي عالجها. فقد كان دوركايم يسلم تسليماً تاماً بمبدأ التوازن في المجتمع، وأن الصراع مجرد حالة طارئة ومؤقتة بل وقد يمكن اعتباره حالة مرضية لا تلبث أن تزول وتختفي ويسترد المجتمع توازنه الأصلي القديم. وهذا يضعه في رأي البعض ومنهم الباحث

الأمريكي كوزر [١]، في المعسكر المحافظ المعارض للاشتراكية وللتفكير الاشتراكي. فموقف دوركايم من الاشتراكية في رأي زايتلين، موقف عدائي صريح، ولا يكاد يختلف في ذلك عن موقف كونت، إذ بدلاً من أن يتقبل دوركايم فكرة المجتمع والتغيير الاجتماعي التي تسلم بوجود الطبقات والصراع الطبقي وضع نظريته المشهورة عن التماسك العضوي الذي يميز المجتمع الحديث، وهي نظرية تتفاعل في الأغلب مع مقتضيات الانقسامات الطبقية. فقد حاول دوركايم أن يثبت أن ظاهرة تقسيم العمل داخل المجتمع الحديث تؤدي الى تماسك عضوي اجتماعي على عكس ما كان يقول به الماركسيون، الذين يربطون بينها وبين تزايد حدة التناقضات والانقسام الطبقي والصراع الاجتماعي داخل المجتمع الحديث. ومحاولة دوركايم ليست الا محاولة لاخفاء ظواهر انعدام المساواة والاستغلال والصراع المتزايد في المجتمع الحديث [٢]. وكان دوركايم في حواره مع شبح ماركس، يحاول دائماً أن يقيم نموذجاً للمجتمع والتغير يختلف كلية عن النموذج الذي أقامه ماركس للمجتمع، بل ويناقضه تماماً. كما أنه كان يعمل جاهداً على انشاء فلسفة وضعية (ايجابية) بنائية تعارض الفلسفة السلبية النقدية [٣].

ويرجع اهتمام دوركايم بموضوع (التماسك الاجتماعي) الذي ظهر بشكل واضح في كتابه عن (تقسيم العمل الاجتماعي) الى خوفه من الصراعات الاجتماعية والسياسية السائدة في عصره، والى رغبته في دعم المجتمع بنظمه وتنظيماته القائمة في عصره، في مواجهة كافة محاولات التغيير البنائي أو الراديكالي [٤]. ويسلم دوركايم

---

(١) Coser, L: The Functions of Social Conflict, The Free Press, N. Y., 1956, PP. 18 - 22.

(٢) Zeitlin, I: OP. Cit., P. 242.

(٣) Ibid, P. 235.

(٤) Ibid, P. 236.

بعدة مبادىء تتردد بشكل أو بآخر في كل كتبه وخاصة كتاب تقسيم العمل الاجتماعي وكتاب قواعد المنهج في علم الاجتماع، كان لها تأثير قوي في توجيه دراساته يلخصها كلها في حقيقة مسلمة الايمان بضرورة توافر التوازن في المجتمع. فالحالة العادية أو السوية للمجتمع هي حالة التوازن، وهي تتمثل بأجمل صورها في المجتمع البدائي والمجتمعات الصغيرة التقليدية. وان التغيرات التي تحدث في المجتمع الصناعي تؤدي الى تفكك الوحدات القديمة، وهو الأمر الذي يستوجب من المجتمع أن يعثر على أساس جديد للتوازن حتى يستطيع أن يستمر في الوجود. وهذا الأساس (من خلال لجوئه الى المماثلة البيولوجية التي استعارها من سبنسر، بين المجتمع الانساني والكائن العضوي)، هو تقسيم العمل ذاته، الذي كان في الأصل أساس الاختلال والتفكك في المجتمع. فإن توزع الاختصاصات - كما يقول - لا يؤدي الى الصراع بل يؤدي على العكس من ذلك الى وحدة المجتمع وتماسكه وتكامله[1]. وأي خلل في بعض أوضاع هذا التماسك العضوي، أو التماسك الآلي، لا تكون معالجته عن طريق الثورة كما يقول دوركايم، أو عن طريق التغيير العنيف الجذري للبناء الاجتماعي الكلي، بل يكون بالأحرى عن طريق اصلاح الخطأ[2]. فبناء على تصور دوركايم لم يعد المجتمع بحاجة الى ثورة، أو إلى اعادة صياغة العلاقات البنائية داخل المجتمع، أو تجاوز الأوضاع المعطاة، ذلك لأن التوازن والتكامل والتضامن هي متغيرات سوف تتحقق تلقائياً مع نمو المجتمع وتقدمه، أو نمو ظاهرة التخصص وتقسيم العمل[3].

وبالتالي، يمكن فهم مواقف دوركايم الناشئة أصلاً عن عدائه لمبدأ حتمية الصراع الطبقي في المجتمع[4]، وخوفه من الصراعات الاجتماعية والسياسية التي

---

(١) الدكتور أحمد أبو زيد: المرجع السابق نفسه، ص ١٥٥.

(٢) الدكتور أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي، الانساق، دار الكتاب العربي، القاهرة ١٩٦٧، ص ١٨٥ - ١٨٩.

(٣) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٥٦.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ١٥١.

كانت محتدمة في عصره، إذا ما رجعنا الى الأصول الأولى التي استمد منها تفكيره. فقد خضع دوركايم لتيارين فكريين مختلفين (أو حتى لايديولوجيتين متناقضتين تماماً)، الأول هو فلسفة التنوير وما أدت إليه من ظهور النزعة الوضعية في علم الاجتماع. والثاني هو التيار الفكري المحافظ الذي عاود الظهور كردّ فعل للتنوير وللثورة الفرنسية على السواء. فبين هاتين الايديولوجيتين توزعت كل أفكاره وآرائه وكتاباته، أو على الاصح يمكن فهم آراء دوركايم واستعاراته الفكرية لتلك الجوانب من فكر سان سيمون والتي تتمشى مع نزعته المحافظة في ضوء هاتين الايديولوجيتين[1]، والتي تعكس كذلك بجلاء انحيازه الايديولوجي للاتجاه المحافظ واشتراكه معه.

وفضلاً عن اقتراب دوركايم من ماركس في أكثر من قضية، تلك التي تذهب إلى أن الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي وليس العكس، وتلك التي تذهب إلى أن ظاهرة تقسيم العمل ونمو العلم والتكنولوجيا وقوى الانتاج ظواهر حتمية ومستمرة وتلك التي ترى بأن النمو الصناعي وتناقض المصالح عوامل تسهم في تهديد التضامن الاجتماعي أو وحدة المجتمع، وتلك التي ترى في نظام الميراث عاملاً يسهم في ظهور التفاوت والانقسام الطبقي، وتلك التي ترى ضرورة اضفاء طابع اجتماعي على الثروة والملكية، إلا أن اختلاف نظرة الماركسية والدوركايمية الى الانسان والطبيعة الانسانية، وإلى طرق الحل والتوظيف والأهداف، تبين لنا عمق الهوة التي تفصل بين دوركايم وماركس. وتبين لنا موقف دوركايم المعارض للايديولوجية الاشتراكية الماركسية[2]، على الرغم من أن الاهتمام المبكر بالاشتراكية كان بداية الطريق الذي قاد دوركايم، كما قاد غيره من العلماء الى الاشتغال بعلم الاجتماع.

---

(١) الدكتور أحمد أبو زيد: العلوم الانسانية والصراع الايديولوجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٦.

(٢) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٥.

ويرى جنزبرج، أن روح المحافظة عند دوركايم والنزعة الى الابقاء على الأوضاع القائمة في المجتمع الفرنسي في مواجهة محاولات التغير الثوري، إنما هي جلية واضحة عنده؛ حين حاول تحديد الحقيقة الاجتماعية، ووصفها بأنها أشياء تلقائية، وخارجية، وعامة، وجبرية، لا يملك الانسان ازاءها حولاً ولا قوة. وحين حاول تحديد العقل الجمعي، وتأليه المجتمع، والغاء عقل الفرد الذي ينبغي له الوقوف موقف الطاعة والخشوع والتعبد للضمير الجمعي [1].

ولا يعني ذلك أن صاحب الاتجاه المحافظ يرفض كل ضروب التغيير الاجتماعي، ولكنه يؤكد ويصر على أن التغيير ينبغي أن يكون بطيئاً وتدريجياً، وأنه ينبغي ألا يحيط النظام الاجتماعي القائم بالخطر اطلاقاً.

ولقد كان هذا هو الاتجاه الذي صدر عنه دوركايم فعلاً في بناء نظرياته الاجتماعية (العلمية)، التي كثيراً ما زعم أنها (موضوعية) و(محايدة). أليس هو صاحب العبارة الشهيرة بضرورة دراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها (أشياء)؟

لقد أراد دوركايم الايهام بأن الباحث الاجتماعي يستطيع، بل وينبغي عليه أن يعامل الظاهرة الاجتماعية، كما يعامل الباحث الطبيعي الجوامد، وبعبارة أخرى، على هذا الباحث الخرافي أن ينحي جانباً كل تحيزاته وقيمه وتفضيلاته، ويقدم على دراسة الظاهرة (موضوعياً) و(محايداً) وغير متحيز.

غير أن من يتمعن في دراسة نظرية دوركايم الاجتماعية، يدرك بكل وضوح، أنه كان أول من خان مبادئه التي روج لها، فنظريته كلها تنتمي إلى النظريات التي تنادي بأن المجتمع الانساني يقوم على التوازن، وليس على الصراع، ووفقاً لهذه النظرية فالأصل أن يكون المجتمع متوازناً، تقوم مؤسساته بوظائفها بغير خلل، فإذا ظهر الصراع واحتدم فذلك يعد استثناء على القاعدة، يعود بعدها النظام مرة أخرى الى المجتمع.

---

(١) Ginsberg, M: The Psychology of Society, 7 Th Edition, London, 1949, P. 50.

وهذا ما يفسر لماذا لا نجد في نظرية دوركايم أية دراسة ذات قيمة لظواهر الصراع الطبقي، أو لموضع الطبقات الاجتماعية، وكيف ذلك، إذا ما كان يعتبر الصراع ظاهرة هامشية في المجتمع؟

الخلفية الايديولوجية لفيبر:

الطابع الرئيسي لدراسات ماكس فيبر، وتصوراته الاجتماعية، ومحاولاته لفهم المشكلات الاجتماعية المعاصرة له، في ألمانيا، قد تكون تمت من خلال حواره مع شبح ماركس [١]، كدوركايم وباريتو، فهم ينتمون إلى جيل واحد تقريباً، عاش ظروفاً تاريخية متشابهة، هي ظروف نمو الحضارة الغربية، وما صاحب هذا النمو من مشكلات انعكست آثارها واضحة على نظم المجتمع ومكونات بنائه. وبالتالي فهو ينطلق في هذه الدراسات من منطلقات ايديولوجية واضحة لدرجة أنه يلقب بماركس البرجوازية [٢]. وقد عكست تصوراته السوسيولوجية، هو الآخر، واقع تجربته الشخصية المباشرة التاريخية والمدرسية داخل المجتمع الألماني، وخاصة بالبيروقراطية الحكومية. ففي ظل هذا الاطار يمكن فهم سبب تركيز (فيبر) على بعض المسائل والقضايا الأساسية دون غيرها [٣].

وفي هذا الصدد، يشير جولدنر الى أن تركيز فيبر على العوامل الدينية والقيمية المنطلقة لفهم بناء المجتمع ونظمه وعلاقاته وتغيره، كان يستهدف في المحل الأول دحض بعض الفرض الماركسي الذي يحاول ارجاع المذهب البروتستنتي الى طبيعة التغيرات الاقتصادية داخل المجتمع الأوروبي [٤]. ولم يكن هدف ذلك المفكر سوى تقديم نموذج تفسيري ـ كما يقول جولدنر ـ يناقض ذلك

---

(١) Zeitlin, I: Op. Cit. P. 111.

(٢) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٥٩.

(٣) Gouldner, A: The Comming Crises of Western Sociology, Heinman, London, New Delhi, 1971, P. 49.

(٤) Ibid, P. 179.

النموذج الماركسي كلية[1].

وربما يكون من المناسب في النهاية التساؤل عن القيم الشخصية عند فيبر. فمن الواضح من كتاباته أن التحيز القومي كان أحد أبرز هذه القيم عنده. فقد كان يؤمن بالقومية الألمانية وكان يؤمن بضرورة تقوية الدولة الألمانية. فقيمة القومية الألمانية، هي القيمة الرئيسية، أما القيم الأخرى فيمكن التضحية بها. وكان يرى أنه لا توجد بين الطبقات الألمانية القائمة، سواء طبقة النبلاء أو الطبقة البرجوازية أو طبقة العمال، من تستطيع تحقيق الرسالة القومية، ولهذا فقد أخذ على عاتقه مسؤولية تعليم الألمان واذكاء الروح القومية بينهم، ومحاولة تغيير قياداتهم لمواجهة (خطر العملاق الروسي) الذي كان طوال حياته يخشاه ويكرهه[2].

وهكذا، فقد كان فيبر يتصور أن هناك أهدافاً سياسية للعلوم الاجتماعية وفي مقدمتها علم الاجتماع. وقد أثرت هذه العاطفة القومية على رؤية فيبر وشوهت تصوره للكثير من القضايا، (مثل قضيـة الأخلاق البروتستنتينية)، وترحيبه بالحرب العالمية الأولى كعمـل عظيم رائـع. ودافـع عـن حـق ألمانيـا في احتلال واستعمار بعض المناطق. وأسهمت في تشكيل أعماله ونظرياته العلمية التفصيلية.

فيلفردو باريتو:

يؤكد لنا زايلتين أن باريتو العالم الاجتماعي الايطالي، قد أخرج لنا نظرية في علم الاجتماع مثله في ذلك مثل فيبر (وإن اختلفت المداخل) من خلال حواره مع شبح ماركس، ومن خلال تركيزه على ضرورة الفصل بين عالم القيم وعالم الوقائع. زاعماً أنه إنما يقدم نظرية علمية عن المجتمع، على عكس نظريات أخرى غير علمية ـ في رأيه ـ كالماركسية، التي هي أقرب الى الايديولوجيا منها إلى العلم. غير أن باريتو الذي اشتهر بنظريته عن (نخبة المجتمع) أو (صفوة المجتمع)، لم

---

(١) Ibid, P. 180.

(٢) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٦٤ ـ ١٦٥.

يفعل سوى أنه صاغ نظرية اجتماعية ممثلة بفكره اليميني، زاخرة باتجاهاته المحافظة. فالنظرية السوسيولوجية لديه، هي في جوهرها محاولة طموحة لهدم وتقييد النظرية الليبرالية الديموقراطية من ناحية، والاشتراكية الماركسية من ناحية أخرى[1]. المبدأ الأساسي الذي يقيم عليه باريتو تفكيره الاجتماعي، هو فكرة التوازن التي سبق أن وجدناها عند كونت ودوركايم. وهو ينقلها من مجال تخصصه العلمي المبكر (الاقتصاد) الى المجال الاجتماعي[2]. ولقد ظهر عداء باريتو للاتجاهات التحررية والاشتراكية والماركسية خاصة بشكل واضح في كتابه (المذاهب الاشتراكية). وذهب في عدائه لها الى أبعد مما يذهب اليه دوركايم. وقد حاول باريتو تجسيد هذا العداء من خلال تركيزه على العوامل غير المنطقية واللاعقلية عند الانسان.

ويمكن أن نلخص الاختلافات الأساسية بين ماركس وباريتو في النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ يرى ماركس أن الانسان كائن مفكر عاقل بطبيعته، وقابل للكمال، وأنه يستطيع تسيير أموره وتحسين أحواله. بينما يرى باريتو، أن الانسان على العكس من ذلك تماماً؛ كائن انفعالي بطبيعته، يعجز عن تغيير الأوضاع التي يعيش فيها[3] وتسيّره العوامل اللاعقلية.

٢ ـ ينظر ماركس الى الطبقات، وإلى صراعها، على أنها مسألة تاريخية مؤقتة هامة ومحركة للتاريخ، ودافعة للتقدم وضرورية لتطور الحياة الاجتماعية، وارتقاء الجنس البشري، وارتقاء الطبقات الفقيرة، ومشاركة الشعب في الحكم. فالتاريخ البشري في نظره تاريخ تقدمي، وذلك على العكس تماماً من باريتو الذي يعتقد

---

(١) Zeitlin, I: OP. Cit; P. 150.

(٢) Ibid, P. 161.

(٣) نيقولا تيماشيف: نظرية علم الاجتماع ـ طبيعتها وتطورها، ترجمة الدكتور محمود عوده وآخرين، دار المعارف، مصر، ص ٢٦٥.

بأن الطبقات وصراعها حقائق أبدية قد تتغير بالشكل وبـأطـرافهـا . فـالصراع ظاهرة موجودة في طبيعة الناس [1] . وإن الجماهير سلبية بطبيعتها وغير قادرة على الارتفاع بنفسها ، بل ولا تهتم أصلاً بترقية أحوالها واصلاح وضعها . فالتاريخ البشري في نظره ليس تاريخاً تقدمياً ، وإنما هو تاريخ دائري الى حد كبير [2] .

٣ ـ تهتم الماركسية وهي ذات الطابع العلمي بالبحث عن الحقيقة ومعرفتها ، بقصد التحكم فيها وتوجيهها وجهات معينة ومرسومة بدقة . بينما يرى باريتو على العكس من ذلك ، أن الفكر الاجتماعي يجب أن يكون الهدف منه هو مجرد الكشف عن الحقائق ومعرفتها من أجل المعرفة فقط ، وليس من أجل استغلالها بأي شكل من الأشكال أو التحكم فيها . وهذا معناه أن على العالم أن يترفع عن النواحي العملية والتطبيقية في الحياة .

٤ ـ يرفض باريتو محاولة ماركس تفسير الاختلاف بين الناس في ضوء عوامل اقتصادية أو تربوية أو اجتماعية ، ولكنه يفسرها في ضوء الاختلاف في الطبيعة السيكولوجية بين أعضاء المجتمع .

٥ ـ وإذ يتفق باريتو مع ماركس في وجود تطابق بين الصفوة الاقتصادية والسياسية داخل أي مجتمع ، إلا أنه يرفض ارجاع السيطرة السياسية الى عوامل اقتصادية . وبدلاً من ذلك ، فإنه يرجع التفوق الاقتصادي والسياسي الى عامل ثالث هو ما يطلق عليه خصائص وعواطف الصفوة [3] .

٦ ـ ويسلم باريتو بوجود الصراع الطبقي في المجتمع ، ولكنه يذهب إلى أن عوامل هذا الصراع ومحدداته ليست ـ بل ولا يمكن أن تكون ـ هي مجرد قوانين الاقتصاد ، وإنما تلعب الدور الرئيسي في ذلك العواطف والمثل والحوافز الكثيرة غير المنطقية التي تؤلف جانباً أساسياً من الطبيعة الانسانية .

---

(١) الدكتور نبيل السمالوطي : المرجع السابق نفسه ، ص ١٧٠ .
(٢) الدكتور أحمد ابو زيد : المرجع السابق نفسه ، ص ١٦٠ .
(٣) الدكتور نبيل السمالوطي : المرجع السابق نفسه ، ص ١٧٢ .

تحليل باريتو دون أي اهتمام بالبعد التاريخي للطبيعة الانسانية والسلوك وبالتالي نظرته الى المجتمع وفهمه للعلاقات التي تسود بين أفراده، وهجومه على الديموقراطية والعدالة الاجتماعية وتأييده للارستقراطية وتوحده بالفاشية، كلها أمور تأثرت تأثراً كبيراً بهذه المبادىء والمواقف المعادية للاشتراكية التي عرضها في كتاب (المذاهب الاشتراكية)، بقدر ما تأثرت بخبرته العلمية السابقة ودراساته المبكرة في المجالات الفيزيائية والهندسية وبطبيعة التنظيم الاجتماعي والظروف السياسية في ايطاليا في ذلك الوقت. وبتجربته الشخصية التي من أبرز محطاتها نضاله المرير من أجل الحصول على منصب الأستاذية في احدى جامعات ايطاليا دون جدوى، بالإضافة الى تعيينه عضواً في البرلمان الايطالي عام ١٩٢٣ . وقد انعكس ذلك بشكل واضح في دراسته لأنماط الأفعال السلوكية والمناهج التي ينبغي اتباعها في دراسة هذه الأنماط. ويفرق في ذلك بين نمطين سلوكيين (السلوك التجريبي المنطقي، والسلوك التجريبي غير المنطقي). ولقد أقام باريتو على هذا التمييز نظريته المشهورة عن دور الصفوة التي تعتبر نظرية مركزية في تفكيره الاجتماعي. كما أنها هي النظرية التي تكشف لنا بوضوح عن الأسس الايديولوجية التي وجهت كل تفكير باريتو من ناحية، فضلاً عن أنها أثرت تأثيراً قوياً وفعّالاً في الاتجاهات السياسية في ايطاليا وفي العالم كله في فترة معينة من فترات التاريخ.

وتنتمي الصفوة بالضرورة الى الطبقة البرجوازية، لأنها هي الطبقة الوحيدة المتوازنة بطبيعتها، أي التي تحتفظ بأكبر قدر من الالتزام الخلقي ومراعاة قواعد السلوك. المهم في هذا، أن باريتو قد حكم على (الطبقة الدنيا) في المجتمع بأن تظل (دنيا) دائماً. وبأن كل مجتمع لا بد من أن تكون فيه صفوة حاكمة تضمن توازنه، ولذلك فليس ثمة مكان لجماهير الشعب في الحكم[1] .

---

(١) Zeiltin, I; Op. Cit., PP. 187 - 193.

وهكذا يتضح كيف تأثر باريتو عالم الاجتماع الايطالي بمجموعة من العوامل وهو يصوغ نظريته السوسيولوجية، وفي مقدمتها تجربته الشخصيـة، والظـروف السياسية في مجتمعه، وتطلعاته السياسية والعملية، والتراث الفكري السابق. وقد أدت هذه العوامل به مجتمعة الى اخراج نظرية فكرية لا تتفق على الاطلاق مع المنطقية التجريبية التي دافع عنها لأنها أبعد ما تكون عن روح العلم ومنهجه[1]. ومن أهم المغالطات التي حاول باريتو أن يسوقها، محاولة ايهام القارىء خلال بحثه الطويل أنه لا يفضل نظاماً سياسياً على آخر الا ما كان نتيجة للبحث العلمي. ولكننا في ثنايا كتابه نجد أنه يحاول دائماً الدفاع عن الارستقراطية والأساليب البرلمانية في الحكم. ولهذا السبب كان أفضل كتاب يقرأه الفاشستيون في عهد موسوليني هو كتاب فلفريدو باريتو، بل إن البعض يزعمون أنه كان فيلسوف الفاشستية الأول[2].

يقول كاربير في ذلك: « كما أنه يمكن اعتبار الشيوعية احدى الايديولوجيات التي نمت وترعرعت من تفكير القرن التاسع عشر والظروف السائدة فيه، كذلك يمكن اعتبار الفاشستية احدى تلك الايديولوجيات التي نشأت فكرتها في أواخر ذلك القرن، ثم خرجت الى الحياة في القرن العشرين. ومن الطريف أن نلاحظ أن السنة التي شاهدت نشر البيان الشيوعي «The Communist Manifest» شاهدت أيضاً ميلاد الرجل الذي أصبح معروفاً بأنه كارل ماركس الفاشستية وأعني به فلفريدو باريتو (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وإن كان التأثير المباشر لفكر باريتو على سير الفاشستية قليلا ومحدوداً إذا قورن بتأثير ماركس على الشيوعية، ومع ذلك فقد عمل باريتو من أجل الفاشستية ما عمله ماركس من أجل الشيوعية، أي أنه وضع أساساً ايديولوجيـاً شـاملا ومنهجيـاً للحـركـة التي كـانـت على وشـك

(١) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٧٧.
(٢) الدكتور محمد عاطف غيث: علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ص ٥١.

الظهور »[1].

هربرت سبنسر:

تتضح التوجيهات الايديولوجية المسيطرة على الأعمال السوسيولوجية لهربرت سبنسر في عدة نقاط من تلك الأعمال. من أهمها، تركيزه الواضح على حتمية التطور الاجتماعي المستمر عبر الزمان، والمحكوم بقوى طبيعية تتجاوز ارادة الانسان[2]، والتي لا يمكن لارادة البشر التحكم بها أو تغيير مسارها على حد قوله. ولذلك فقد كان سبنسر على النقيض من كونت، يبتغي من علم الاجتماع أن يوضح ضرورة عدم تدخل الناس في العمليات الطبيعية التي تجري في المجتمع. فالطبيعة من تلقاء نفسها تميل الى التخلص من الطالح وتحتضن الأصلح وتبتغيه[3].

الواقع، أن طبيعة المناخ السياسي والفكري والاقتصادي الذي كان سائداً في بريطانيا آنذاك (مذهب الحرية الفردية، وحركات الاستعمار)، كان بحاجة الى نظرية اجتماعية تقدم الدعم الايديولوجي الذي يمجد الصراع داخلياً والحرب خارجيا من أجل البقاء والتقدم. فجاء سبنسر وهو المعروف بتشيعه للمذهب الداروني، ليؤكد أهمية وطبيعة وحتمية فكرة القوة والصراع كأساس للعلاقات الاجتماعية سواء بين الأفراد أو المجتمعات، وبأشكال مختلفة. ونظراً لطبيعة وحتمية هذه الظواهر، تعد كل محاولة للوقوف في وجهها محاولة فاشلة وغير علمية وضارة لأنها تخالف قوانين الطبيعة.

وهذا التوجيه، يعني، في المحصلة دفاعاً عن الأوضاع الراهنة آنذاك، ودعوة مكشوفة لتثبيتها، وتبريراً لفظائع المد الاستعماري ومآسيه وتبريراً ملحوظاً

---

(١) Karier, C. J: Man, Society and Education, Scott, Foresman and Co., ILL., 1967, P. 263.

(٢) تيماشيف: المرجع السابق نفسه، ص ٧٨.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٧٥.

للمنافسة الاقتصادية الصارمة في اطار النظام الرأسمالي العريق الذي كان يسود انكلترا.

ومما يفسر أيضاً الاتجاه الايديولوجي والتوجيهات السياسية لهربرت سبنسر، ما ذهب اليه بالنسبة الى الدور الوظيفي للدولة في المجتمع. حيث نادى بضرورة الحد من السلطة الحكومية أو من سلطة الدولة وعدم تدخلها لعلاج مشكلات أبناء الطبقات الدنيا، وبضرورة القضاء على أبناء الطبقات الضعيفة، ما دام القانون الأساسي في الحياة الاجتماعية، كما هو في الحياة العضوية، هو البقاء للأصلح[١].

وكما يقول تيماشيف، فقد تمتعت نظريات سبنسر، بجاذبية شديدة لأنها استجابت لحاجات أساسية لذلك العصر. أبرزها، توفير مبرر (علمي) لمبدأ (دعه يعمل دعه يمر). وهو المبدأ الذي كان يسيطر على المناخ الايديولوجي في انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية واستقبل فيها بترحاب شديد. وكان أرباب الصناعة يقدمونه باستمرار بوصفه أعظم رجالات العصر لأنه قدم مبررات (علمية) لأوجه نشاطهم[٢].

تالكوت بارسونز:

اذا ما تناولنا أعمال بارسونز، نجده يحظى بشهرة واسعة بين المهتمين بعلم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة والعالم الغربي بصفة عامة. واذا كان بارسونز وظيفيا بحكم اطاره النظري الذي قدمه حول النسق الاجتماعي، فهناك عدة مؤثرات أتى فكره استجابة لها، بعضها ايديولوجي، وبعضها نتيجة تراكم قراءات كثيرة شكلت فكره وحددت معالم خياله السوسيولوجي[٣].

---

(١) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٤٩.

(٢) تيماشيف: المرجع السابق نفسه، ص ٧٨ - ٧٩.

(٣) الدكتور عبد الباسط عبد المعطي: في نظرية علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٣، ص ١٤٩ - ١٥٠.

استطاع بارسونز الذي تحتل النظرية السوسيولوجية مكان الصدارة في أعماله، ان لم تكن النظرية هي كل أعماله في واقع الأمر[١]، والنظرية عنده بنائية وظيفية[٢]، أن يطور نظرية أكثر دينامية عن التوازن، تعكس الموجهات الايديولوجية الكامنة وراء تصوراته الاجتماعية.

ففي محاولاته القوية للحفاظ على المجتمع الأمريكي، أكد بارسونز أن الظروف المتوافرة في ظل النظام الرأسمالي قادرة على امداد الانسان بالأساس اللازم لوصوله الى الكمال المنشود بصورة تدريجية ومستمرة[٣]. فالنسق الاجتماعي عند بارسونز وحدة محافظة على حدودها قادرة باستمرار على تحقيق التوازن الديناميكي في مواجهة المواقف المتغيرة[٤]. فالأنساق الاجتماعية بما لها من خصائص بارزة لا تكون معزولة عن الأجزاء أو المركبات التي تكونها، نتيجة حالات ومجالات التفاعل المتبادل والتساند الوظيفي[٥]. وكانت الغاية الأساسية للنسق الاجتماعي عند بارسونز، كما عند غيره من الوظيفيين، تحقيق الاستقرار والتكامل. ويترتب على ذلك أن كل ما يعوق هذه الغاية، أو يحول دونها، يكون بالضرورة عائقاً وظيفيا، بل ويعد خروجا على متطلبات النسق، وانحرافا عن بنائه المعياري.

ثم يعرض لنا بارسونز تصوره للصراع من خلال العناصر الآتية:

اولا: يوجد داخل النسق المهني مظهر تنافسي يتيح للأفراد التزاحم والمنافسة وذلك لأن داخل هذا النسق مكانات اجتماعية متمايزة ويوجد بجانبها فرص للاختيار الفردي.

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٨٧.

(٢) Timasheff: Op. Cit., P. 239.

(٣) Gouldner, A: Op. Cit., P. 182.

(٤) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٧٩.

(٥) Black, M: The Sociological Theory of Talcott Parsons, Prentice - Hall, 1961. PP. 8 12.

ثانيا : هناك ميل استراتيجي عام مؤداه أن القوي يحاول تسخير الضعيف لصالحه .

ثالثا : يحدث الصراع عندما يحدث تعارض بين مصالح من هم في السلطة ويملكونها ، وبين من هم خارجها ويخضعون لها .

رابعا : يميل الذين يشغلون مواضيع بنائية متمايزة الى تطوير ثقافات مختلفة واتجاهات وايديولوجيات .

خامسا : تعد المساواة المطلقة داخل النسق المهني ، والتي هي معيار مثالي لأي نسق ، أمرا مستحيلا في الممارسة العملية بالواقع .

من خلال ذلك ، نلاحظ أن بارسونز كان حريصا كل الحرص على أن يضع الصراع في كفتي نظريته بطريقة لا تجعل احداهما تهتز ، فهو يريد أن يضمن للنسق التوازن ، ويريد أن يضع فيه الصراع ، ولهذا قال إن الصراع مرض متوطن في النسق ولا بد من وقوعه . وبالنظر الى انه مرض ، فهناك امكانات لعلاجه ، وعلاج بارسونز هو المتطلبات الوظيفية للنسق ، والجوانب المعيارية داخله ، فهي التي تضيق الخناق على الصراع وتذيبه وتوزعه على كل المكونات حتى لا يتركز في ناحية فيختل التوازن[1] .

كل ذلك يثبت تأثر بارسونز بالمؤثرات الايديولوجية الموجودة في مجتمعه من جانب ، ثم تأثره بالأفكار والنظريات السابقة عليه من جانب آخر . واذا كان هجوم ماركس على علم الاجتماع الذي صاغه أوجست كونت له ما يبرره ، لأنه جعل من الفلسفة الوضعية بطانة فكرية ومنهجية له ، فإن نقد وتفنيد آراء بارسونز باعتباره امتدادا للاتجاه الوظيفي المحافظ وممثلا له في الوقت الحاضر له ما يبرره أيضا ، لأن وظيفية بارسونز تشجع على التفسير الغائي ، وتبالغ في التأكيد على العنصر المعياري في الحياة الاجتماعية ، وتركز على الطبيعة المتجانسة للانساق

---

(١) المرجع السابق نفسه ، ص ١٥٤ .

الاجتماعي، وأخيرا فإنه يتصف بالغموض وعدم الدقة في معالجته لكثير من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع كما يقول سوروكين في كتابه (البدع والنقائص في علم الاجتماع الحديث)[١] . وهذا ليس الا استعمالا ايديولوجيا[٢] .

وفي الوقت الذي يؤكد فيه ماركس قدرة الانسان على مواجهة اغترابه والقضاء عليه وتشكيل قدره بجهد مخطط، يؤكد بارسونز أن اغتراب الانسان قدر مستمر للانسان لا قدرة لديه على الفكاك من اساره تحت اية ظروف وفي ظل أي نظام.

ففي الوقت الذي يعد فيه بارسونز إمام الوظيفية في علم الاجتماع الأمريكي، يعتبر الاتجاه الوظيفي ـ عند أغلب نقاد النظرية السوسيولوجية ـ اتجاها محافظا من المنظور السياسي[٣] . فقد انبثق موقف بارسونز التوفيقي من تلك الأزمة العميقة في مجتمعات الطبقة الوسطى التي تطورت قبل فترة الكساد العظيم، وقد كانت هذه الأزمة شديدة وعامة وذات جوانب اقتصادية وسياسية وقومية وعالمية[٤] .

الاتجاه الامبريقي:

ظهر جيل من علماء الاجتماع، على وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وانتهاء فترة الكساد الاقتصادي. وبلغ ذروته خلال الفترة من ١٩٤٠ ـ ١٩٦٠، ينادون بحيادية العلوم الاجتماعية وضرورة الفصل بين الواقع والقيمة. «وقد تطور هذا الاتجاه ليصبح قانونا

---

(١) Soroken, P. A: Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences, London, 1958.

(٢) الدكتور عادل مختار الهواري: حول علم الاجتماع البرجوازي ـ نظرة نقدية، المحرر الثقافي، الدار البيضاء، العدد ١٥٢٠، ص ٧.

(٣) Gouldner, A: Op. Cit., P. 253.

(٤) الدكتور محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢، ص ٢٠٩.

صريحا في علم الاجتماع يقرر أن العلم متحرر من القيمة Value Free بوجه عام، ومحايد من الناحية السياسية بوجه خاص»[١]. ولا شك أن الامبريقية تؤكد ذلك بوضوح. وكما قال هوروويتز[٢] فإن العلم يستطيع فقط أن يعلمنا كيف نحقق أهدافنا ولكنه لا يحدد لنا أي الأهداف يجب أن نحققها. ويتضح هذا الاتجاه المحايد في كثير من الدراسات الحديثة والمعاصرة.

أثيرت مناقشات كثيرة حول فلسفة البحث في علم الاجتماع، واختلف المفكرون في تحليلهم المنطقي للقضايا السوسيولوجية، وفي تحديد الجذور المنطقية المشتركة بينها وبين قضايا العلوم الطبيعية والرياضية، وفي مدى ما تتعرض له الظواهر الاجتماعية من صعوبة في التحليل وفي التقرير الكمي، وفي صياغة القوانين المضبوطة، وفي غير ذلك من المسائل المتصلة بقواعد المنهج وأساليب البحث في علم الاجتماع.

وكان من أثر هذا الاختلاف في الرأي، والتباين في وجهات النظر أن ظهرت على مسرح الفكر السوسيولوجي، مدارس متعددة لكل منها فلسفة في التفكير، ومنهج في البحث، وطريقة في تحليل الظواهر وصياغة القضايا واستخلاص القوانين.

وعلى الرغم من تعدد المدارس الفكرية، واختلاف المواقف والاتجاهات والآراء بشأن كثير من القواعد والاجراءات المنهجية، فقد اعتمدت أغلب البحوث السوسيولوجية على أسلوبين أساسيين من أساليب الدراسة.

أحدهما: يعتمد على التفكير النظري المجرد، ويتخذ من شمول النظرة ووضوح الرؤية هدفا يسعى الى تحقيقه. ويعرف بين المشتغلين بمناهج البحث باسم

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٢٢٠.

(٢) Horowitz, I. L: Social Science Objectivity and Value Neutrality; Historical Problems and Projections, Diogence; International Review of Philosophy and Humanistic Studies No.39, Fall 1962, PP. 14 - 44.

(الأسلوب العقلي Rationalistic) ويعرف أيضا باسم (الأسلوب الكلي Holistic) أو (الشمولي Macroscopic) .

وقد بلغ هذا الاتجاه ذروته في دراسات الرواد الأوائل لعلم الاجتماع من أمثال كونت، سبنسر، دوركايم، فيبر، ماركس، ميشيل، زيمل ومانهايم. وتمثل في ما توصلوا اليه من نظريات على مستوى عال من التجريد عن ظواهر الحياة الاجتماعية.

والآخر: يتخذ من الظواهر الجزئية المحسوسة مجالا للدراسة. ويستخدم أدوات للقياس توصف بالصدق والثبات دون وجود اطار نظري واضح يهتدي به الباحث في اختيار المشكلات والفروض أو صياغة القضايا العلمية. ويتجه الى صياغة قضايا مستمدة من الوقائع المشاهدة وحدها، بحيث تشكل تلك القضايا انساقا قائمة بذاتها لا صلة لها بالقضايا التي لا تستند الى الواقع التجريبي. ويعرف هذا الأسلوب بين المشتغلين بمناهج البحث باسم (الأسلوب الامبريقي Emperical) أو (الجزئي Molecular) وتقوم فلسفته على الاهتمام بالحقائق أكثر من الاهتمام بالمعاني، وبالابتعاد عن اصدار أحكام تقييمية ضمانا للحياد والموضوعية.

العوامل التي أدت الى نمو الاتجاه الامبريقي في علم الاجتماع:

يرجع فريق من المشتغلين بمناهج البحث ظهور وسيطرة الاتجاه الامبريقي خلال التطورات الأخيرة في الدراسات السوسيولوجية المعاصرة الى تفشي المشكلات الاجتماعية المترتبة على التقدم التكنولوجي في المجتمع الأمريكي، والى النجاح الملحوظ الذي أحرزته العلوم الطبيعية والبيولوجية إبان القرن التاسع عشر، والرغبة في اضفاء الطابع الذي تميزت به على الدراسات الاجتماعية والانسانية، وبخاصة فيما يتعلق بتطبيق الأساليب والاجراءات المنهجية نفسها التي

تستخدمها تلك العلوم في دراسة ظواهر المجتمع ومشكلاته[1] .

وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه واجه كثيراً من المعارضة[2] ، واعتبر نوعا من التقليد الاعمى لمناهج العلوم الطبيعية ، ومحاولة غير سليمة لتطبيق تلك المناهج والأساليب والاجراءات في ميادين غير ميادينها ، الا أنه أوجد له أنصارا تحمسوا له ، وسعوا الى تطبيقه على أوسع نطاق . ويؤكد شابن Chapin هذا المعنى بقوله : « لقد ظهر نوع من الاعتقاد بأن في ميسور علم الاجتماع أن يصبح علما طبيعيا يقيم الحقائق ، أكثر من اهتمامه بالمعاني عن طريق استخدامه للأساليب الاحصائية ، وعن طريق حصر مهمته الأساسية في التمييز بين المعلومات الواقعية والنماذج الاجرائية »[3] . وقد استند هذا الاعتقاد بدوره الى أن ما حققته العلوم الطبيعية من نجاح انما يرجع الى التزامها الدقة والموضوعية ، واستعانتها بالأساليب الكمية في معالجة البيانات . « فإذا كان لعلم الاجتماع أن يحقق مثل هذا النجاح ، فإن عليه أن يغير من طرقه في الحصول على البيانات وفي كيفية تحليلها وتفسيرها ، ويعني هذا أن يتجه علم الاجتماع الى محاكاة العلوم الطبيعية متخذا من منحاها المنهجي نموذجا يسعى الى مسايرته »[4] .

وينحو (ليرنر وهيلجارد) هذا المنحى في التفسير ، فيشيران إلى ما أحرزته العلوم الطبيعية من نجاح في المجالين النظري والتطبيقي وما أحاط بالعلماء الطبيعيين من اجلال وتوقير ، جعل المتخصصين في العلوم الاخرى يحاولون الاقتداء بهم ، وتطبيق أساليبهم في الدراسة والبحث[5] .

---

(١) Mills, C. W: The Sociological Imagination, N. Y., Grove Press, 1961, PP. 9 - 10.

(٢) Hayek, F. A. V: Scientism and The Study of Society, Economica, 1943, Vol, IX, PP. 267 - 291, Vol. X, PP. 34 - 63.

(٣) Horowitz, I.: The New Sociology,... PP. 3 - 47.

(٤) Chapin: Difinition of Concepts, Social Forces, Dec. 1939, P. 155.

(٥) Hilgard, E. and Lerner, D: The Person: Subject and Object of Development, in Scope and Method, eds, D. Lerner and Lasswell, Stanford, 1951, P. 38.

وثمة عامل آخر أدى الى نمو الاتجاه الامبريقي في علم الاجتماع هو أن فلسفة البحث الامبريقي تتفق الى حد كبير مع النزعة التحليلية التي أصبحت السمة المميزة للعصر[1]. فقد أصبح من الأمور المتفق عليها أن الأشياء والحوادث والمواقف التي تمر على الناس متشابكة مركبة، ولا بد لفهمها فهما صحيحا من ردها الى وحدتها الأولية، وتحليلها الى عناصرها تحليلاً قد يكون بالتفكيك المادي لأجزائها أو التحليل العقلي لمكوناتها.

وقد سبقت العلوم الطبيعية غيرها من العلوم، فاتجهت منذ بداية القرن السابع عشر وحتى أواخر القرن التاسع عشر وجهة تحليلية خالصة. فكان الاختلاف بين عناصرها ومكوناتها، وفي علاقات هذه العناصر ببعضها، ومن ثم جاء الاهتمام الكلي بالنسب والمعادلات والتقديرات الكمية باعتبارها محددة لجوانب الاختلاف وحالاته، وجاء تفسير الأمور المعقدة في ضوء وحداتها البسيطة[2].

ثم انتقلت تصورات المنهج التحليلي الكلاسيكي في العلوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية والانسانية، فعُنيت الدراسات الاجتماعية بالمتغيرات والعلاقات بينها وتقديرها تقديرا كميا، مستخدمة الأساليب الاحصائية والفروض الرياضية، سعيا وراء فهم السلوك الاجتماعي والانساني، واحداث ما يمكن احداثه من تغيرات في ضوء ما ينكشف من قواعد ومفردات علمية. وبذلك أصبحت أمور السياسة والاقتصاد والاصلاح الاجتماعي نوعا من التكنولوجيا أو الهندسة. كما شاع الاصطلاح في عناوين كثير من الكتب والمقالات التي ظهرت في الفترة الأخيرة في ميادين العلوم الاجتماعية[3].

ويربط بعض المفكرين بين ظهور الاتجاه الامبريقي وبين الانتقادات التي

---

(١) Horowitz, I. L: The New Sociology,.... nt, P, 4.

(٢) حامد عمار: المنهج العلمي في دراسة المجتمع ـ وضعه وحدوده، دار المعرفة، مصر، ١٩٦٤، ص ١٤.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ١٥.

وجهت الى المذهب التاريخي [1] ، الذي يعتمد على النظرة الكلية الشاملة في تفسير الظواهر الاجتماعية والثقافية ، وفي تفهم أحداث التاريخ الذي يقوم على دعاوى غير قابلة للاختبار والتحقق الامبريقي[2] . ومن ثم فهي ليست في متناول المنهج العلمي ، ولذا ظهرت الامبريقية كرد فعل للنزعة التاريخية المغالى فيها . واتجهت اتجاها مغايرا للمذهب التاريخي حيث وجدت اهتمامها منصبا على دراسة السلوك الواقعي للأفراد ، بدلاً من التركيز على دراسة تاريخ النظم والأفكار ، كما اهتمت بمعالجة الظواهر المعاصرة بدلاً من التركيز على دراسة الوقائع التاريخية حتى يتمكن الباحث من جمع البيانات التي تشهد بصحتها التجربة والتي يمكن اخضاعها للاختبار العلمي الدقيق .

ومن العوامل الأخرى التي أدت إلى ظهور الامبريقية ، الرغبة في تحرير الدراسات السوسيولوجية من الارتباطات الايديولوجية ، والتأكيد على ضرورة التزام الباحث الاجتماعي بدراسة الواقع من غير أن يختار خطاً ايديولوجيا معينا ينطلق منه في تحليله لهذا الواقع ، دون أن يبذل جهده لتدعيم نظام اجتماعي قائم ، أو يصوغ رؤية معينة لنظام اجتماعي معين[3] .

ولما كان كثير من المفكرين يذهبون الى أن الأسلوب الامبريقي في الدراسة هو الأسلوب الأمثل للحصول على مثل هذه الحقائق الموضوعية التي تعبر عن الواقع بعيدا عن الدعاوى الايديولوجية والاعتبارات القيمية[4] ، فقد شاع استخدامه على نطاق واسع بين عدد كبير من الباحثين .

ومما ساعد على ظهور الاتجاه الامبريقي في البحث ، النظر الى التجربة على أنها

---

(١) بوبر ، كارل : عقم المذهب التاريخي ، ترجمة عبد الحميد صبره ، منشأة المعارف ، مصر ، ١٩٥٩ ، ص ١١ .

(٢) Horowitz: Op. Cit., P. 3.

(٣) Ibid, P. 9.

(٤) الدكتور محمد عاطف غيث : المرجع السابق نفسه ، ص ٢١٧ .

مستقلة تماما عن تكوين الأنساق النظرية[1]. ولعل ذلك راجع الى الفكرة القائلة بأن بعض فروع المعرفة لا يمكنها الجمع بين الجانبين النظري والتجريبي في وقت واحد، وقد ترتب على ذلك أن اهتم الباحثون بدراسة الوقائع التي لها سند من التجربة، والتي يمكن اخضاعها للاختبار العلمي الدقيق، مبتعدين عن صياغة النماذج الاجرائية وبناء الانساق المنطقية والأطر النظرية.

وثمة عامل أخير أدى الى نمو الاتجاه الامبريقي في علم الاجتماع، وهو زيادة الاهتمام بالجوانب التطبيقية للعلم، والرغبة في توجيه البحوث لحل المشكلات التي تواجهها الجماعات والهيئات والمؤسسات القائمة في المجتمع. وقد قوي هذا الاتجاه لأن أغلب الموارد المالية التي تخصص للبحث تقدمها هيئات ترغب في اجراء البحوث التي تساعدها في اتخاذ القرارات، أو في ايجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها.

علم الاجتماع في التطبيق:

الى جانب الاعتبارات النظرية السابقة، وجدت اعتبارات عملية كان لها أثرها في نمو الاتجاه الامبريقي. ومن تلك الاعتبارات ما يطلق عليه ملز مفهوم (البناء الاقطاعي للدراسات العليا Feudal Structure of Graduate Education..)[2].

وهو يشير بذلك الى أن جوهر النظم الأكاديمي بالولايات المتحدة يهيئ لبعض الجامعات والمعاهد العليا وضعا متميزا على سائر الجامعات والمعاهد، كما يجعل للهيئات والمؤسسات التي تتولى تمويل البحث العلمي سلطة كبيرة على الاقسام العلمية وعلى رؤساء الأقسام وعلى الأساتذة المشرفين سواء من حيث اختيارهم لمشكلات البحث، أو استخدامهم للأساليب، والاجراءات المنهجية اللازمة للدراسة وهي كلها مشكلات وأساليب واجراءات تنبع من احتياجات الممولين،

---

(١) Horowitz: Op. Cit., P. 6.

(٢) Ibid, P. 5.

وتعتمـد على عمـل الفـريـق المشترك Team Work، ولا تحتـاج إلى التعمـق في المناقشات النظرية، كما أنها تعتمد أساساً على البيانات الكمية، والصيغ الرقمية والأساليب الاحصائية، وكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى غلبة الطابع الامبريقي على البحوث والدراسات الاجتماعية.

وتـؤكـد نتـائـج البحـث التي أجـراهـا (ويلسـون)[1] و(بـاربـر)[2] و(بيرسون)[3] ما يذهب اليه ملز من أن البناء الاقطاعي للدراسات العليا يشجع على غلبة الطابع الامبريقي على الدراسات العليا. فهناك زيادة كبيرة في عدد طلاب الدراسات العليا وهذه الزيادة لا تقابلها زيادة مماثلة في عدد الجامعات والمعاهد العليا، كما أن أغلب الدرجات العليا تمنحها جـامعـات محدودة، وهـي الجامعات التي تتمتع بالشهرة والنفوذ، والتي تحظى بنصيب كبير من الاعتمادات والمنح المخصصة لدعم البحث العلمي. ولما كان طلاب الدراسات العليا في حاجة الى من يساعدهم في نشر أبحاثهم ومقالاتهم في الدوريات العلمية، فإنهم يلتزمون بالقيام بالبحوث التي تحدد لهم، وهم في ذلك إنما يشعرون بأنهم مجرّد حلقة ضمن عملية صممت وتقررت من قبل.

ويؤكد (بار Barr) و(سولوتاروف Solotaroff) المعنى نفسه، فيقول بار ان الامكانيات المتاحة لرئيس القسم تجعل له سلطة مطلقة على طلبة الدراسات العليا، ولذا فإنهم يعملون على كسب رضاه كي يحصلوا على درجاتهم العلمية، وعلى منح للبحث، وعلى وظائف بعد التخرج والا فلن يتحقق لهم شيء من ذلك مهما اتسمت أبحاثهم وكتاباتهم بالأصالة والعمق[4].

ويقول سولوتاروف: لقد أصبح أسلوب التفكير الامبريقي هـو الأسلـوب

---

(١) Wilson, Logan: The Academic Man, New York, 1942, P. 33.

(٢) Barber, B: Science and Social Order, Glencoe, 1952, PP. 142 - 143.

(٣) Berson: Graduate Education in The United States, N. Y. 1962, P. 226.

(٤) Barr: Stringfellow, Purely Academic, New York, 1958, PP. 15 - 25.

السائد في علم الاجتماع، وبخاصة بين طلاب الدراسات العليا، ووفقا لهذا الأسلوب فإن الأصالة العلمية لا تعني أكثر من ايجاد مشكلة للبحث. والنجاح في العمل، لا يتعدى جمع بيانات كمية كبيرة عن مشكلات جزئية صغيرة(١).

وثمة عامل أخير أدى الى نمو الاتجاه الامبريقي في علم الاجتماع وهو زيادة الاهتمام بالجوانب التطبيقية للعلم، والرغبة في توجيه البحث لحل المشكلات التي تواجهها الجماعات والهيئات والمؤسسات القائمة في المجتمع.

وقد قوي هذا الاتجاه لأن أغلب الموارد المالية التي تخصص للبحث تقدمها هيئات ترغب في اجراء البحوث التي تساعدها في اتخاذ القرارات أو في ايجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها.

فاذا نظرنا الى البحوث التي تجري في المجال الصناعي مثلا، نجد أنها بحوث تنفق عليها المؤسسات الصناعية الكبرى، وتتعلق بجوانب تطبيقية مثل مشكلات غياب العمال، ودوران العمل، والكفاية الانتاجية للعاملين في الصناعة والروح المعنوية في محيط العمل، والقيادة في المؤسسات الصناعية، وكيفية التغلب على مقاومة الافراد للتغير، الى غير ذلك من موضوعات تتعلق بالجوانب التطبيقية.

ويشير هوروفيتز الى أن اهتمام المؤسسات الصناعية بالبحث السوسيولوجي يتضح من متابعة التطور الذي لحق بمعهد البحث الاجتماعي بجامعة ميتشغن. فقد ارتفع عدد العاملين بالمعهد من اثني عشر شخصاً عام ١٩٤٦، إلى أكثر من اربعمايـة وخمسين شخصا عام ١٩٦١، كما أن أغلب الاعتمادات المالية المخصصة للمعهد تقدمها مؤسسات صناعيّة كبرى كمصانع الكيماويات والزيوت والتقطير والبنوك ومؤسسات الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة. ومن الغريب أن قائمة الممولين لا

---

(١) Solotaroff, T: The Graduate Student: A Profile Commentary, 32, 1961, PP. 482 - 490.

تضم نقابة عالمية واحدة، مما دعا إلى القول بأن البحوث تتحيز لصالح الادارة دون العمال[١].

ويلخص هوروفيتز التطور الذي حدث في مجال البحث السوسيولوجي بقوله: لقد زاد الاهتمام بتمويل البحوث السوسيولوجية بشكل ملحوظ خلال فترة قصيرة من الزمان، وعلى الرغم من أنه يفترض ان البحوث تفيد في اثراء النظرية السوسيولوجية بما تقدمه من اضافات مبتكرة، الا أن الاتجاه الغالب في هذه البحوث هو جمع بيانات كثيرة عن مشكلات جزئية. يضاف إلى ذلك أن الاهتمام قد انتقل من الجوانب النظرية البحت الى الجوانب التطبيقية بحيث أدى ذلك الى انصراف أغلب الدارسين عن مجالات هامة مثل مجال النظرية السوسيولوجية، وتاريخ الفكر الاجتماعي، والاجتماع الديني. ذلك لأن الباحثين حينما يفكرون في دراسة موضوع فإنهم يوجهون لأنفسهم الأسئلة التالية: من الذي سيقوم بتمويل البحث؟ وكم تبلغ الميزانية المخصصة للبحث؟ ولماذا يرصد المستفيد هذه الأموال للبحث؟ وهم في ذلك انما يحاولون إقناع المستفيد بجدوى الانفاق على ما يقومون به من بحوث ودراسات[٢].

لقد ترتب على اغفال التجريد الامبريقي (لدراسة الظاهرة الاجتماعية بمعزل عن بقية أجزاء النسق)، لأهمية البعد التاريخي في النظرية السوسيولوجية أن تردى في أخطاء التفسيرات السيكولوجية التي تدرس أفراد المجتمع في علاقاتهم بالنسق الاجتماعي[٣]. كما أن انتقاد هذا الاتجاه للبناء النظري والمبادىء الثابتة التي يتم على أساسها اختيار موضوعات البحث وتحليلها، قد جعل علم الاجتماع في خدمة المؤسسات المالية، وافقده موضوعيته واستقلاله، فأصبح أداة لتبرير الأمر الواقع، ووسيلة من وسائل التهدم والقهر وتأكيد الايديولوجية السائدة في

---

(١) Horowitz: Op. Cit., P.7.

(٢) Ibid, P. 8.

(٣) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٢١٤.

المجتمع[1]. وجعل علم الاجتماع يسير في طريق مسدود[2]. وهذا الدور هو الذي مكّن الامبريقية السوسيولوجية من الاحتفاظ بمواقعها، وانتشارها، وتفوقها أمام كل التحديات على مدى السنوات الأخيرة الماضية.

إن الامبريقية السوسيولوجية ليست معارضة للايديولوجيا، بل هي في الحقيقة « ايديولوجيا اجتماعية، وليست مجرد منهج للبحث في علم الاجتماع »[3]، تعبر عن موقف اداري أكثر مما هو عقلي لتبرير المصالح الخاصة. فلقد وجهت الدراسات العليا والبحوث في جامعات الولايات المتحدة الأمريكية وجهة خاصة تؤكد الاتجاه الامبريقي، حيث يسيطر الأساتذة سيطرة كاملة ومباشرة على الخريجين، ويلقن طلاب الدراسات العليا، طريقة معينة في التفكير تؤكد لهم أن الأصالة هي وضع مشكلة أو القدرة على اكتشاف جانب معين منها، « ربما كان هذا هو ما يفسر لنا ذلك التحول في وحدة الدراسة وتحليل الوحدات الكبرى الى بحث وحدات صغرى[4]، وأن الكفاءة هي في جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات الجديدة والموثقة حولها. ويرتبط بهذه العملية توجيه سوسيولوجي يتأكد فيه أهمية التركيز على التجربة كشيء مستقل عن النظرية. وعلى هذا النحو فإن البحوث الامبريقية « تتمثل في اختيار مشكلات معاصرة تتصل بالسلوك الواقعي للأفراد وتعتمد على وسائل »[5]. ويلاحظ تيماشيف أن هذا الاتجاه اصبح يميز رسائل الدكتوراه بل وحتى البحوث التدريبية التي يقوم بها طلبة الجامعات في الولايات المتحدة الأمريكية »[6].

---

(١) Mills, C. W: Op. Cit., P. 50.

(٢) Horowitz, I.L: An Introduction to the New Sociology, In: the New Sociology, Essays in Social Science and Social Theory, New York, oxford University Press, 1964, P.3.

(٣) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٢١٨.

(٤) Horowitz, I. L: Social Science Objectivity and Value Neutrality,.... P. 2.

(٥) الدكتور عبد الباسط محمد حسن: تشارلز رايت ميلز وفلسفة البحث في علم الاجتماع، مجلة عالم الفكر، المجلد السادس، العدد الثاني، الكويت، سبتمبر ١٩٧٥، ص ٥٩٣.

(٦) تيماشيف: المرجع السابق نفسه، ص ٤٨٣ - ٤٨٤.

يضاف الى ما سبق، حقيقة أخرى، وهي أن معظم الدراسات والبحوث التي تجري في علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية تمولها الجمعيات المتخصصة وروابط رجال الأعمال، مما ترتب عليه الاهتمام بتوظيف علم الاجتماع لمناقشة مشاكل هؤلاء ووضع الحلول المناسبة لها، والذي أدى إلى تجميع كثير من المعارف عن مواضيع قليلة الأهمية[1]، بينما ظلت المشكلات الحقيقية التي تواجه المجتمع الانساني بعيدة عن متناول الدراسة.

وأغلب البحوث ذات الصبغة التطبيقية يقوم بها علماء اجتماع يعملون في الوظائف الحكومية أو الهيئات الخاصة أو يعملون خبراء متعاقدين مع هذه الجهات[2]. والمشكلة المماثلة في كون كثير من العلماء مهنيين في الوقت نفسه هي محاولة ايجاد نوع من التوازن بين المنافع المحتملة للبحث التجريبي في مقابل التكاليف. وعلى الرغم من أن نتائج البحث تكون متاحة للجميع من الناحية النظرية، إلا أنها من الناحية العملية تصبح متاحة للهيئة الخاصة التي لديها امكانات مالية أكثر. «وهكذا تحول اهتمام علم الاجتماع من البحث الأكاديمي الخالص الى البحث التطبيقي أو النظامي»[3].

إن كل المسؤولين عن (وضع القرارات السياسية) محتاجون الى المعلومات التي تعينهم على اتخاذ القرارات. والسؤال المطروح دائماً هو: من أين يستمد صانع القرار المعلومات التي يمكن أن يعتمد عليها قبل اصدار قراره؟

وهنا ينبغي أن لا يغيب عن البال أن استخدام المعرفة من أي نوع لا يجري في

---

(1) Sorokin, P: Sociological Theories of Today, 1966, P: 45.

Merton, R. The Conflict Between Styles of Sociological Work,... P 11.

ـ تيماشيف: المرجع السابق نفسه، ص ٤٨٤.

(٢) اوسكار كورنبليت: العوامل المؤثرة في الانتاج العلمي ـ دراسة عن دول امريكا اللاتينية، ترجمة الدكتور يحيى عويس، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٥، السنة ٢، القاهرة، ١٠ ـ ١٢/١٩٧١.

(٣) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٢١٩.

فراغ. وفي المواقف المتصلة بالسياسة، حتى في الظروف المثالية، تتأثر بالكيفية التي تستخدم بها المعرفة، وما يكون لها من تأثير على سائر الأمور بمحتوى المسائل الجاري دراستها. والقيم والرؤى لدى صانعي السياسات، وبالشبكات السياسية والادارية المتدرجة التي يعملون في نطاقها. ولذلك ينبغي معالجة التطورات اليومية الواضحة في دراسات العلوم الاجتماعية في ضوء هذه الحقائق.

فلا شك في أن هذه الدراسات تحاول أن تضع حصيلة تطورها في خدمة (صناع القرارات السياسية). وهم مجموعة من كبار المسؤولين ممن يتحملون مسؤوليات كبيرة في المجتمع. ويناط بهم اتخاذ القرارات الهامة في تسيير شؤونه. ولكي ينجح الباحث في ذلك، يجب أن يدرك أولا ضرورة ملاءمة أهداف الدراسة ونتائجها لاحتياجات المجتمع. وأن يعلم ثانيا أن الملاءمة، تعني الفوائد التي يمكن أن تعود بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الهيئات والجماعات والمنظمات والأفراد[1].

بقليل من الملاحظة والنظرة المتأنية للعلوم الاجتماعية، نجد اذا نظرنا الى الأمر رقميا وعدديا أن حوالي ثمانية آلاف شخص من المشتغلين بالعلوم الاجتماعية قد وظفتهم الوكالات الفيدرالية والحكومة في الولايات المتحدة، وتنفق عليهم وعلى بحوثهم حوالي ٣٠٠ مليون دولار سنويا[2]. وقد أدى هذا التحول الى (علم علاجي) بدوره الى تحول واضح في موضوعات الدراسة. وبناء على طغيان الرغبة في تطوير علم الاجتماع كوسيلة كشفية، أصبحت المسائل الخاصة بامكانيات التمويل هي الدافع الأساسي لدراسات علم الاجتماع في الولايات المتحدة

---

(١) Cromwell, R. B. (et. al): Ethic Minority, Family Research in an Urben Setting: A Process of Exchange, The American Sociologist, Vol. 10, No. 31, Aug. 1975, P, 149.

(٢) اولارنس، هارولد: الترشيد الاكاديمي للسياسة، ترجمة الدكتور أحمد الخشاب، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ١٣، السنة ٤، القاهرة، تشرين الاول / كانون الأول ١٩٧٣.

الأمريكية[1].

كما هو معروف، لا يتصدى أحد لكفالة البحث دون أن يكون له عائد ظاهر أو خفي من هذه الكفالة. « إن الأبراج العاجية لمبدأ العلم للعلم لم يعد لها وجود»[2]. وطالما أن البحث يتطلب الأموال وغير ذلك من أوجه التيسير، فقد أوصت احدى لجان منظمة اليونسكو بما يلي: « في كافة المراحل المناسبة من التخطيط الوطني بوجه عام، والتخطيط في العلم والتكنولوجيا بصفة خاصة، يجب على الدول الأعضاء أن:

١ ـ تعامل الانفاق العام على البحث العلمي والتطوير التجريبي على أنه صورة من الاستثمار العام عائداته في الأغلب وبالضرورة طويلة الأجل.

٢ ـ تتخذ جميع التدابير التي تكفل أن يكون المبرر لمثل هذه الانفاقات، وأن تكون ضرورتها في الواقع، ماثلين دائماً أمام الرأي العام»[3].

وعلى الرغم من اكتشاف الحكومات الوطنية أو النخب الحاكمة (وخاصة في الدول التابعة) فائدة نتائج البحوث في التخطيط لبرامجها ووضع خاتم التصديق العلمي على خططها، فإن قدر الدعم المادي الذي تيسره هذه النخب للعلم يعتمد على مستوى البناء الاقتصادي فيها. وإن الأسبقيات التي تضعها لتوزيع ثرواتها على مختلف الأنشطة تمثل عاملا حاسماً في عملية تطوير العشيرة العلمية وقدرتها على

---

(١) Lazerdfeld, P: Reflections On Business, American Journal of Sociology, IXV, July, 1959, PP.1-26.

(٢) روي، د. بروديتو وفريدريك س. فليجل: ادارة البحث المشترك في الدول النامية، ترجمة حسن عبد المنعم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة ٢، العدد ٥، القاهرة، ١٠ ـ ١٩٧١/١٢.

(٣) توصيات بشأن مركز الباحثين العلميين: اعداد هيئة تحرير المجلة، ترجمة الدكتور راشد البراوي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٢٥، السنة ٧، القاهرة، اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٧٦.

المحافظة على ذاتها[1]. وآثار ذلك في البحوث، سواء من حيث تحديد الأولويات، ومناهج البحث، أو استخدام نتائج البحوث، أو أصول الخبراء ومعتقداتهم السياسية والمهنية «أخطر مما تراه العين»[2] على ارادة الباحث. وتتجلى سخرية الموقف حيث تتولى مصادر اجنبية تمويل معظم مشروعات البحث الكبرى أو تدعمها بأموال ضخمة[3].

وللتدليل على ضرورة اتفاق أهداف البحث مع اهداف الكفيل السياسية نسأل: ما هو الاسهام الذي قدمه العلماء الاجتماعيون من أجل فهم مشكلات العالم التابع. لو أجرينا موازنة من منظور تاريخي فإن هذا الاسهام ليس كبيرا. فالعلماء الاجتماعيون الأوائل في هذه الدول التابعة كانوا من المؤرخين والانثروبولوجيين الذين عكفوا على دراسة طبيعة الأنساق الاجتماعية ووظائفها لما يطلق عليه الثقافات البدائية. وغالبا ما كانت هذه الدراسات تسهم ـ كما هو مقصود بها ـ في تدعيم التصورات الاستعمارية القائمة في ما يتعلق بتبني وسيادة الثقافة الأوروبية وتجاهل أهمية (بعثة التمدين) التي يمثلها الاستعماريون. وفضلا عن ذلك كانت هذه الدراسات تمثل المبرر الذي تطلبه انتشار الاستعمار وتدعيمه، وتحقيق الخضوع الكامل للشعوب المستعمرة.

ومن بعد المؤرخين والانثروبولوجيين الذين تركز اهتمامهم على الثقافات المحلية ونظمها ووظائفها، أتى علماء الاقتصاد والسياسة، وعلى الأخص بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وعلى وجه التحديد في مستهل حركة الاستقلال التي ظهرت خلال العقد السابع من هذا القرن العشرين. ولقد اهتم علماء السياسة بنشأة

---

(١) Derek, J, de Salla Price: National Can Publish or Perish, International Science and Technology, No. 70, Oct. 1967, PP. 84 - 90.

(٢) أوبيكزي، د. س: نهج جديد في البحث الاجتماعي في افريقيا، ترجمة امين محمد الشريف، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٤١، السنة ١١، القاهرة اكتوبر ـ ديسمبر ١٩٨٠.

(٣) روي، د. بروديتو وفريدريك س. فليجل: المرجع السابق نفسه.

الحركات الوطنية والضرر الذي أحدثته للاستعمار في آخر مراحل انهياره. أما علماء الاقتصاد فلقد بدأوا في صياغة نظريات جديدة تتناول النمو. وما لبث أن ظهر الى حيز الوجود تراث هائل يتناول اقتصاد الدول التابعة. أسهم فيه العلماء الاجتماعيون اسهاما هاما، وإن كان بعضهم قد افتقد التوجيه السليم[١].

وازاء هذه التحديات فقد اضطر الباحثون في الدول التابعة في السنوات الأخيرة الى معالجة قضايا ومشكلات لم يهتم بها أسلافهم الا قليلا، ولم يفعلوا شيئا بشأنها. وفي مقدمة هذه القضايا قضية الملاءمة، ملاءمة مناهج البحث الواجب استخدامها[٢]، وملاءمة أهداف البحث ونتائجه لاحتياجات المجتمع المحلية. فمناهج البحث ترتبط بالثقافة وتحمل طابع المجتمع الذي صيغت فيه هذه المناهج أصلا، والذي تهدف هذه المناهج الى خدمة احتياجاته[٣]. وازاء هذه التحديات يجب على هؤلاء العلماء كما قال اوبر وآخرون أن يبتكروا طرقا حديثة وأن يقدروا امكانية تطبيقها محليا، بعناية ودقة[٤]. ويجب أن تتسم هذه الطرق بالمرونة الكافية مع احتفاظها بالخصائص الأساسية للبحث العلمي.

ويمكن لنا القول، من خلال كل ما سبق، أن العلوم الاجتماعية، ومنها علم الاجتماع، لم تتخلص ولن تتخلص على الاطلاق من تأثيرات القيم. فكل ما في الأمر «أن الباحث في هذه العلوم يتوحد في النسق القيمي السائد أو القائم»[٥]. وستبقى الامبريقية سواء من حيث مناهجها وملاءمة أهدافها ونتائجها لاحتياجات

---

(١) تيموب. أ: ملاحظات حول دور العلماء الاجتماعيين في افريقيا، ترجمة الدكتور محمد الحسيني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، العدد ٢٢، السنة السادسة، القاهرة، يناير - مارس ١٩٧٦.

(٢) O'Barr, W. (et. al): Survey Research in Africa - Its Applications and Limits, Evanston III, Northwestern Univ. Press, 1973, P, 15.

(٣) Obkeze, D. S. and Mere, A. A.: War and Childern, A Fellow - Up Study of The Rehabilitation Programme for War Dispalced Childern in Nigeria, P. 54.

(٤) O'Borr, Op. Cit., P. 15.

(٥) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٢٢٠.

المجتمع المحلي تختلف من نظام سياسي لآخر ومن نخبة حاكمة لأخرى .

النظريات الكبرى:

اذا كـان الاتجاه الامبريقـي يغـرق في التفصيلات ويحاول اخضـاع الحقيقـة الاجتماعية للمعالجة العملية والاحصائية ، ويجرد المشاكل الاجتماعية من صفتها السوسيولوجية ، ويفسرها بعوامل سيكولـوجيـة بعيـدا عـن الأبعـاد البنـائيـة والتاريخية ، فإن النظريات الكبرى تدير ظهرها لكل جوانب الواقع وتحلق في عالم الأفكار والمثالية المجردة والعامة بدلا من البحث في المشكلات الاجتماعية داخل سياقها البنائي والتاريخي ، أو بعبارة أخرى ربط النظرية بالواقع . وهكذا تصبح محاولة هذا الاتجاه للتجريد والتعميم ، كما يقول تشارلز رايت ميلز ، ضربا من الخيال[1] . فتعجز عن فهم حركة التاريخ وتعجز كذلك عن تقديم نظرية كبرى تنطبق على كافة المجتمعات نظرا لاختلاف الظروف التاريخية والقوانين الاجتماعية التي تحكم حركة كل مجتمع .

وهكذا ، فعلى الرغم من تعدد تصورات ومفاهيم الموقف العقلاني في علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنه يميل الى الافراط في التعميم . « إن هذا الموقف المحافظ لم يكن أمراً عارضاً ، بل كـان نتيجـة مبـاشرة للمـدخـل السوسيولوجي الذي يؤكد على العناصر البنائية للمجتمع »[2] .

مناقشة وخاتمة:

يشكل الواقع الاجتماعي بأبعاده التاريخية ، وبقضاياه ومشاكله ، ميدان علوم المجتمع ، ومداخلها . ويحدد في الوقـت نفســه منظـوراتها . وبغـض النظـر عـن اختلاف تصورات هذه العلوم واهتماماتها وتفسيراتها ، فإنها تسعى الى اكتشاف الحقيقة ، والارتفاع بمستوى كفاءة أدوات البحث ، واختبار النظرية وتطويرها

---

(١) Mills, C. W: Op. Cit., P. 25.

(٢) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه ، ص ٢٢٢ .

وتدعيم قدرتها على الرؤية المستقبلية، من خلال موقف تقييمي معين، ينبع من اطار ايديولوجي يتسم بالجمود أو بالمرونة. ويحدد طبيعة الوعي بأهداف المجتمع العليا، وطابع الانتماء الى حركة التاريخ ومسيرة الحضارة.

بعد أن سرنا في الفصلين الأول والثاني شوطا في الاتجاه الصاعد نحو قضايا الايديولوجيا ومقولات الموضوعية التي تحكم التوجه النظري نحو قضايا علم الاجتماع بتحليل جوانبها المتعلقة بالمعرفة، حاولنا في هذا الفصل الثالث، اتباع خط هابط إلى أصول بعض هذه القضايا وروادها، بالاعتماد على استقراء الواقع التاريخي الخاص بهؤلاء الرواد للكشف عن الثوب الايديولوجي الذي يلف هذه القضايا وتجسداتها العملية. ولتتبع ذلك الارتباط خلال المراحل المختلفة لتطور علم الاجتماع اعتباراً من نقطة انطلاقه [1]. فالقيمة العلمية لنظرية ما تتخذ أبعاد مشكلة الجوهر الاجتماعي الطبقي للنظرية.

لعل موضوع التوجيه الايديولوجي والوظيفة الايديولوجية للنظرية الاجتماعية كنتيجة لتحليل جوانبها المتعلقة بالمعرفة، من أهم الموضوعات ذات العلاقة. والذي يثير كثيراً من الجدل حوله وتباين وجهات النظر المطروحة في هذا الصدد، من الزعم باستقلال تام للعلم ومناهجه وأدواته عن التوجيه النظري، إلى التأكيد بتأثير مطلق للتوجيه في هذا الميدان مع ما بين الرأيين هذين من مسافات تحتمل الكثير من الآراء الوسيطة المتشعبة.

قد يكون من المفيد ـ هنا ـ الاستعانة بالدلالات المستمدة من استقراء الظروف العامة (الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التي لابست ظهور تلك النظريات وقيام تلك المدارس والتي يحتمل أن يكون لها أثر كبير في حياة أصحاب تلك النظريات أنفسهم، وفي اختيار المناهج التي يتقيدون بها في فروع تخصصاتهم المختلفة، وفي تشكيل أفكارهم، أو على الأقل اتخاذهم مواقف محددة

---

(١) Tiryakian, E: Op. Cit., P. 6.

من الآراء والمذاهب والايديولوجيات التي كانت تشيع في ذلك الحين. فالانسان العارف ـ بغض النظر عن التعارض الفلسفي القائم بين مختلف المدارس الاجتماعية ـ هو الانسان في وضعه المشخص وقد انخرط في جماعة أو التزم موقعاً يرتبط بوجوده السوسيولوجي العام. بمعنى أن الانسان هو نتاج واقع اجتماعي وعلاقات اجتماعية. أي أنه بكلمات أخرى محكوم بقوانين موضوعية هي قوانين التطور الاجتماعي.

والفكر الانساني العام لا يشتق من الذات المفكرة كما يقول دوركايم، وانما ينشأ عن التجربة المعاشة التي يحياها كل فرد في حياته الاجتماعية. وعلى هذا الأساس، لا يعتبر الفكر عند دوركايم ـ واقعة أولية ـ وانما هو نتاج المجتمع والتاريخ[1]. وطالما أن الفكر الانساني لا يشتق من الذات المفكرة، فإن تطور الفكر والمعرفة قد تـمّا في السياق التاريخي، ولا تفسرهما إلا أسباب اجتماعية مرتبطة بوجود منبهات أو محفزات أو مثيرات متغايرة تنبع من ظروف وملابسات البيئة الاجتماعية، على أساس أنها ـ بدرجات متفاوتة ـ دائبة التغير والتحول، وتستلزم بالضرورة رجعاً دينامياً واستجابة متغايرة[2].

فالمعرفة ليست استاتيكية لا زمنية. المعرفة الواقعية تاريخية وقتية باعتبارها تراكماً ديناميكياً متغيراً تخضع للتجربة والضرورة وحتمية الزمان التاريخي. ومن ثم يذهب علم الاجتماع المانهايمي الى أن الأسباب المباشرة في تكوين النظريات والمذاهب الفلسفية، وفي نشأة الحركات الفكرية، إنما تكمن في تلك الأهداف والأغراض التي تسيطر على اتجاه الجماعات، وينبثق من تلك الصراعات والمصالح السائدة بين مختلف الزمر الاجتماعية[3]. بمعنى أن الذات كي تتمكن من القبض

---

(١) Gurvitch, G: The Twentieth Sociology, New York, 1945, P. 387.

(٢) الدكتور أحمد الخشاب: التفكير الاجتماعي ـ دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠، ص ٦٨١.

(٣) Mannheim, K: Ideology and Utopia,... P. XXX.

على موضوع ما، ينبغي أن يتوفر لديها (اتجاه قصدي) و(جهد خاص) للكشف عن حقيقة ذلك الموضوع وحدس جوهره ومكنونه.

مما يؤكد واقعية علم الاجتماع وغائيته (بمعنى أن الاعتبار الوحيد كان يتمثل في الوصول الى المثل الأعلى الذي ينبغي تحقيقه والبحث عما ينبغي أن يكون عليه التنظيم الاجتماعي والسياسي الأفضل) ومعياريته (بمعنى الاهتمام المباشر بوضع معايير أي قواعد للعمل بمقتضاها في الحياة الجمعية) أمور تاريخية كثيرة، منها ظرفيته الوضعية وشروط وجوده على مسرح الفكر العلمي، وظروف ظهوره كعلم وضعي تحت وطأة التحول الاقتصادي والأزمات المجتمعية والتغيرات الاجتماعية والسياسية الهائلة التي خلفتها الثورة البرجوازية الفرنسية [1] وجملة الأفكار والتصورات التي طرحها المفكرون خلال عصر التنوير وخاصة تلك الوظيفة الأساسية التي تتمثل في مجال السلب والنفي Negation. فأولئك المفكرون لم يقتنعوا بالوظيفة التقليدية للفكر، ولكنهم كما يقول زايتلين، نسبوا إليه دوراً خلاقاً ونقدياً، بل أناطوا به وظيفة نقد وعدم العلاقات والنظم الاجتماعية واعادة صياغتها في اتجاه العلمانية والرشد والعقلانية والتقدم [2].

في ثنايا هذا الفصل حاولنا التركيز على العنصر الوظيفي للايديولوجيا في اطار العلاقات بين الايديولوجيا وحتمية التوجيه الايديولوجي [3]، من خلال استعراضنا التحليلي للعلاقة بين علم الاجتماع وبين الاطار المجتمعي العام وظروفه التاريخية التي تبين لنا أن علم الاجتماع ليس في نهاية الأمر سوى حقيقة اجتماعية Social Fact أو ظاهرة اجتماعية تؤثر وتتأثر تبعاً لذلك بالبناء الاجتماعي الأكبر. وبناء على ذلك فإن ملامح وخصائص علم الاجتماع في كل مجتمع من المجتمعات

---

(١) Nisbet, R. A: The French Revolution and the Rise of Sociology in France, Am. J. of Sociology, Vol. 49, 1943.

(٢) Zeitlin, I: Op. Cit., PP. VII - VIII.

(٣) Tiryakian, E: Op. Cit., P. 2.

المختلفة لا يمكن النظر اليها على أنها وليدة الصدفة، وإنما ترتبط هذه الملامح والخصائص بالخصائص السوسيوتاريخية لكل مجتمع على حدة [١] . فعلماء الاجتماع أعضاء داخل مجتمعات متعددة لها ظروفها الخاصة ولهم ظروفهم الخاصة داخل تلك المجتمعات . وفي ظلها يحدث التطور التاريخي لوجهات نظرهم كانعكاس لمجموعة من الوقائع الاجتماعية والتاريخية المحددة، كمحاولة يبذلونها لدعم نظام أو نظم معينة أو لدحض نظم أو نظريات وآراء أخرى من خلال فرضيات يغذيها انحيازهم الايديولوجي الخاص مهما كانت الجهود في سبيل تحقيق الأمان والموضوعية والحياد .

لم يغرب عن بالنا ونحن نستعرض العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ أن الثورات السياسية هي التي حركت أو نبهت التفكير الاجتماعي وهي التي أثارت حيوية الفكر في فرنسا [٢] . يذهب عالم الاجتماع الفرنسي ريمون آرون [٣] في دراسة له عن علم الاجتماع في المجتمع الحديث، إلى أن هذا الوسط السوسيوتاريخي الذي ساد فرنسا في القرن التاسع عشر، قد لعب دور الحاضنة التي ضمت الارهاصات الأولى لنشأة هذا العلم . أما ترياكيان [٤]، فهو الآخر يتفق مع ما ذهب اليه آرون في تطور النظرية في علم الاجتماع . ويضع في مقدمة العوامل التي اتسم بها الوسط السوسيوتاريخي الذي ساد فرنسا آنذاك، ذلك التحدي الذي واجه الايديولوجيا الليبرالية أو النظام الرأسمالي، والذي دفعه على وجه التحديد الفكر الماركسي . ويذهب ارمين زايتلين [٥] الذي يتفق مع تلك الآراء، الى حد القول، بأن مولد

---

(١) الدكتور نبيل السمالوطي : المرجع السابق نفسه، ص ١١٢ .

(٢) بوتول، جاستون : تاريخ علم الاجتماع، ترجمة غنيم عبدون، سلسلة من الشرق والغرب، الدار القومية، مصر، ص ١١٨ .

(٣) Aron, R: Modern Society and Sociology - in, E. Tiryakian (ed), Op. Cit., PP. 158 - 172.

(٤) Tiryakian, E: Op. Cit., P. 3.

(٥) Zeitlin, I: Op. Cit., PP. VII-VIII.

علم الاجتماع كـان بـالأسـاس لمواجهــة التحــدي الماركسي للنظـام الرأسمالي وايديولوجيته .

فمن الملاحظ ، أن هذه الشواغل العملية (فكرة علاج الأزمات) قد انتقلت الى أوجست كونت من سان سيمون . فحين أراد كونت أن ينتهي من مخاطر العصر الثوري في فرنسا ، حاول أن يضع بمساعدة علم الاجتماع أسس سياسية وضعية تستطيع أن تحقق (النظام) وتضمن (التقدم في الوقت نفسه) . تماماً مثلما فعل سان سيمون حينما أراد معالجة القلـق الذي انتـاب مـرحلـة الانتـاج الكبير والمنافسة الحرة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، عن طريق نظام اجتماعي تدرجي قائم على تنظيم المصارف وعلى صدارة (كونتات) و(بارونات الصناعة) . فالشواغل العملية والخلفية الايديولوجية قد لعبت دور الموجه والمبلور والمغذي لوعيه الطبقي في اختيار (كونت وغيره) وفي تركيزهم على مجموعة بعينها من القضايا أو المشكلات في كل دولة على حدة وفي كل مرحلة تاريخية على حدة ، وعلى أسلوب عرضهم للبيانات ، بحيث يسهم هذا العرض في إثبات شيء يريد الباحث اثباته أو دحضه .

بعد أن قمنا بفحص دعوى القائلين اعتماداً على الاعتبارات المهنية والمنهجية بأن علم الاجتماع هو علم محايد خـال مـن القيم أو الأحكـام القيميـة Value Free Discipline ، تبين لنا من خلال الصورة الكليـة أن هنـاك علاقـة تـأثـر وتـأثير (وبخاصة في ظل الظروف المحدثة للتنظيم العلمي وتقنيناته التي تتطلب تأييداً تمنحه المجتمعات العلمية [1] ، وتمويلاً ضخماً وتنظيماً جمعياً دقيقاً مع حشد وتنسيق للجهود الجزئية المختلفة في اطارات كلية دقيقة) بقضايا المجتمع وبتوجيهات قيمية وايديولوجية معينة . وطـالما أن علم الاجتماع بطبيعتـه علم ملتـزم بقضـايـا المجتمع ، فليس بمستسـاغ في المنطـق وفي الواقـع الذي كشـف عنـه علم اجتماع

---

(١) Davis, K: Human Society, New York, 1940, PP. 519 - 520.

المعرفة[1]، الزعم بإمكان استقلال الأجهزة العلمية عن مصادر التمويل الضخمة (سواء أكانت رسمية أم غير رسمية). إذ انتهى الى الأبد عصر العلم الفردي كما انتهت الى الأبد التقنية الفردية التقليدية وتصدر دعوة هذا الفريق إلى علم اجتماع محايد، لا من عالم من الأوهام، بل عن توجيه ايديولوجي معين. ونحن نتفق في هذا مع الدارسين للنظرية السوسيولوجية من أمثال س. رايت ميلز، وجولدنر وميردال[2]، وغيرهم، إلى أن المتشدقين بالموضوعية في علم الاجتماع والمنادين بضرورة الفصل بين علم الاجتماع والايديولوجيا يصدرون في هذا عن دفاع حار عن الايديولوجية المحافظة ويساندون النظام المعياري في مجتمع الطبقة الوسطى في أمريكا، ويشير بعض النقاد الى أن أشد الباحثين تمسكاً بالموضوعية في أمريكا خاصة، هم أنصار الاتجاه البنائي الوظيفي مثل بارسونز، ميرتون، دافيز، هم أشد المناصرين للاتجاه المحافظ هناك[3].

فليس هناك أشد تحيزاً من الادعاء الذي يريد أن ينصب عالم الاجتماع كمشاهد فحسب، متجرد من التاريخ بطريقة ما. متناسياً أن عالم الاجتماع هو بالضرورة انسان من عصر معين ومن بيئة معينة ينتمي لثقافة يتحيز لها، يقف منها موقفاً نقدياً أو تحليلياً، موقف القبول أو موقف الرفض أو المطالب بالتعديل. ولا يستطيع أن يعيش كآلهة أبيقور فيما بين العوالم، وإنما هو يعيش نسيج المجتمع الكلي ويختار منه. وفضلاً عن ذلك فإن تاريخ علم الاجتماع ذاته يثبت ذلك بصورة كافية[4].

والواقع، أن التوجيه الايديولوجي ـ لا يؤثر في علم الاجتماع من حيث النظرية فحسب، ولكن من حيث المنهج كذلك. ولهذا كان منهج البحث العلمي

---

(١) Gouldner, A: Op. Cit., P. 54.

(٢) Myrdal, G: Value in Social Theory, New York, 1958, P, 54.

(٣) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ١٢٥.

(٤) ارمان كوفيلييه: مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد بدوي وعباس احمد الشربيني، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧، ص ١٠٣.

الاجتماعي في الاتحاد السوفييتي يتباين تماماً مع المنهج الغربي القائم على التجريب (الصرف) بغير التزام شعوري بفلسفة ما [1]، كما يدعي أصحاب هذا المنهج. فالبحوث الاجتماعية في الوقت الحاضر في الاتحاد السوفييتي، تسير كما يقول اوسيبون بمنهجية مزدوجة [2] تقوم على الجهد المشترك لكل العلوم الاجتماعية في ضوء الفلسفة الماركسية، وفي الوقت نفسه، تجري في الواقع المحسوس أبحاث ميدانية عن طريق جمع بيانات واحصاءات على الأسلوب الغربي.

فالمفروض الخلفية التي يعتنقها الباحث تؤثر كذلك في صياغته للفروض وانتقائه لمجالات البحث واختيار العينة وأسلوب التفسير والتحليل، بل إن الزعم بإمكان تطبيق المنهج العلمي المستخدم في مجال العلوم الطبيعية على دراسة ظواهر المجتمع ونظمه، يعتمد على مجموعة من الفروض الخلفية من بينها النظر الى أعضاء المجتمع على أنهم أشياء يمكن اخضاعهم للضبط المنهجي والتجريبي.

وعند دراسة قضية ما، مثل قضية الطبقة فإنه يمكن تناولها بأكثر من أسلوب منهجي وباستخدام أكثر من مدخل يعكس كل منها توجيهاً ايديولوجياً معيناً. فعلماء الاجتماع البرجوازيون يفضلون استخدام مصطلح التدرج الاجتماعي ويحاولون دراسة هذا الموضوع في مجتمعات صغيرة باستخدام المدخل الذاتي، على العكس من مناصري الاتجاه المادي الذين يحاولون التركيز على الوضع الطبقي الذي تحدده طبيعة علاقات الانتاج السائدة. يضاف إلى هذا أن علماء الاجتماع البرجوازيين يعتمدون على المنهج الوضعي عند دراسة مثل هذه القضايا، في مقابل المنهج الجدلي الذي يستخدمه أنصار الاتجاه المادي. وأخيراً فإنه، بغض النظر عن إمكان قيام علم المجتمع بعيداً عن التوجيه القيمي والايديولوجي للباحث، فإن

---

(١) الدكتور أحمد محمد خليفة: الايديولوجيا والبحث العلمي الاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، العدد الأول، المجلد الأول، القاهرة، يناير ١٩٦٤.

(٢) Mshvenieradze, V. V. and Osipov, G. V: Sociology in The U. S. S. R., Social Sciences Information, Vol. 1, No 3, 1962.

استعراض التراث السوسيولوجي يكشف بجلاء عن تفاعل واضح بينهما ، لدرجة أن هناك من يصنف علم الاجتماع الى قسمين هما : علم الاجتماع البرجوازي وعلم الاجتماع المادي [1] .

أما بالنسبة الى الاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع ، فلا نكاد نجد باحثاً في علم الاجتماع والانثربولوجيا منذ الرواد الأوائل من أمثال دوركايم وباريتو حتى الربع الثاني من القرن العشرين إلاّ وظهرت في أعماله ومنهجه خصائص هذا الاتجاه الذي يتشعب شعباً كثيرة تجمعها خصائص عامة ، تشير إلى ضرورة التأكيد على تكامل الأجزاء في كليات ، أو التساند الضروري بين الأجزاء [2] . إن محاولة الوظيفيين انشاء فسيولوجيا اجتماعية مستقلة عن المورفولوجيا الاجتماعية هي على الرغم من محاولات الابتعاد عن المقابلة العضوية وفصل هذا الاتجاه عن ارتباطه التاريخي بالاتجاه العضوي ، وعلى الرغم من محاولات ميرتون [3] وضع نظام أو إطار يجري خلاله التحليل الوظيفي للدراسة والتغير الثقافي والاجتماعي ، محاولة ايديولوجية هدفها عدم المساس بالنمط البنائي للمجتمع بصورته الرأسمالية ، من خلال تحويل الانسان عن تصور ايديولوجي معين للمستقبل يحاول فيه أن يخلقه ، ويخلق نفسه في ضوئه ، الى تكريس هذا الانسان ليصبح كائناً يعيش في اطار الحاضر والاستمتاع به كمحور للجهود الفردية والتطلعات الجماعية . بكلمة أخرى ، يصبح انساناً يعجز عن التجاوب مع القوى الجديدة الفاعلة في التاريخ ، ويتحول من انسان ديناميكي الى انسان محافظ أو رجعي .

اذن ، هناك رباط بين الوظيفية كنظرية سوسيولوجية لدراسة المجتمع وبين الايديولوجيا . فالوظيفية تشجع أو تعكس تحيزاً ايديولوجياً محافظاً من خلال تأكيدها على العلاقات الانسجامية بين الأجزاء المختلفة للنسق الاجتماعي ، ومن

---

(١) الدكتور نبيل السمالوطي : المرجع السابق نفسه ، ص ١٢٥ - ١٢٦ .

(٢) الدكتور محمد عاطف غيث : المرجع السابق نفسه ، ص ٧٥ - ٧٦ .

(٣) Merton, R: Social Theory and Social Structure,... P, 91.

خلال ميلها الى معالجة كل نسق على حدة، كما لو كان أفضل العوالم الممكنة [١] .
من الدعاوى المثيرة لهذا الاهتمام، وجهة نظر الوظيفية في مشكلة التدرج الاجتماعي على سبيل المثال. فالنظرية الوظيفية في التدرج الاجتماعي التي وضعها (كنجزلي ديفيز وولبرت مور ثم بارسونز) بصورة منفصلة، سبقهم فيها دوركايم أيضاً. فقد سعى هؤلاء الباحثون الى اظهار أن التدرج الاجتماعي يحدث حتماً في أي مجتمع مركب في المجتمع الصناعي خاصة. وأن هذا التدرج يخدم وظائف حيوية في مثل هذه المجتمعات. وهذا يعني، بمعنى آخر، أن التدرج الاجتماعي ضروري لأي مجتمع مركب وأن أي محاولة للتخلص منه ستتطلب بالضرورة هجر السمات الأخرى لتلك المجتمعات [٢] .

فمن الواضح كما يقول جونار ميردال، أن وصف النظم في ضوء وظـائفهـا ملتزم بغائية محافظة لا محالة [٣] . وفي هذا الصدد يذكر جولدنر أن الوظيفية تتفق والنظرية الصناعية المحدثة التي تتميز بصفتها الرأسمالية. فالوظيفية قابلية حقيقية للتكيف مع كل من الرأسمالية أو الاشتراكية (عند مستوى معين من تطورها)، هي بالضبط التي تجعلها ذات خاصية محافظة أساساً. وهي تكون في هذا الصدد، منسجمة مع الوضعية التي وعد بها كونت أنها ستعزز كل قوة في أيدي أولئك الذين يملكونها أياً كانوا [٤] .

ويستدل جولدنر على نزعة المحافظة في الوظيفية كفيلق سوسيـولـوجـي في المجتمع الصناعي، من خلال احجامها عن الدخول في أية معارضة اجتماعية أو في جانب نقدي، ورغبتها التلقائية في المساعدة على حل المشاكل الاجتماعية داخل

---

(١) Gouldner, I: The Comming Crises,.... P. 333
– Martindal, D: Limits and Alternatives, PP.50-55.

(٢) Davis, K. and Moore, W: Some Principles of Stratification, Am. Soc. Rev.. 1945, 10, PP 242 - 249.

(٣) Merton, R: Social Theory and Social Structure, ... P. 92.

(٤) Gouldner, I: Op. Cit., PP. 331 - 333.

سياق الحالة الراهنة في المجتمع الصناعي أياً كان ذلك المجتمع الصناعي، من خلال تركيزهم على حالة التوازن والنظام ومساندة الحالة الراهنة واهمال معالجة التغير الاجتماعي. وهذا التجاوب مع الحالة الراهنة ورؤيتها أياً كانت أفضل العوالم هو بالضرورة تحيز ايديولوجي محافظ[1]، على الرغم من وجود بعض التأكيدات على ليبرالية[2] الوظيفيين كما يمثلها بارسونز وخاصة في مقاله عن التصويت والتوازن في النسق السياسي الأمريكي[3]. وعلى أي حال فإن نظرة الباحثين الى هذا التحليل الوظيفي على أنه ذو فطرة محافظة أو ليبرالية يؤكد على أن أي تحليل سوسيولوجي لا يمكن له إلا أن يتشرب بواحدة أو بمجموعة واسعة من القيم الايديولوجية. وفي النهاية تبقى الوظيفية غير متحررة من الأحكام القيمية[4].

وأما بالنسبة الى الامبريقية السوسيولوجية، فهناك مشكلة أساسية تواجه من يحاول دراسة الوضع الراهن لها، تتمثل في السؤال الذي يفرض نفسه دائماً وهو: هل استطاع العلماء الامبريقيون من أصحاب الاتجاهات الكمية الخالصة والتحليلات الاحصائية أن ينتزعوا بالفعل ميدان علم الاجتماع من علماء الاجتماع ذوي الاتجاهات الانسانية؟ من المؤكد أن بعضاً من هذه الدراسات قد ساعد بالفعل على وجود ضرب من تراكم المعرفة السوسيولوجية، كما أفاد من اختبار الفروض المشتقة من النظريات. سواء كانت نظريات عامة أو متخصصة؛ ولكننا كما يقول تماشيف[5]، نعتقد أن هذا الاتجاه لا يمثل سوى واجهة علمية. ان

---

(١) Ibid, PP, 325 - 336.

(٢) Hacker, Andrew: Sociology and Ideology, in: Max Black, The Social Theories of Talcott Parsons, Englewood Cliffs, N.J., 1961, P.291.

(٣) Parsons, T: Voting and Equilibrium of the American Political Systems, Free Press, 1959, See Hacker, Op. Cit., P. 300.

(٤) Gouldner, I: Op. Cit., P. 334.

(٥) تماشيف، نيقولا: المرجع السابق نفسه، ص ٤٦٨ - ٤٦٩.

تحويل الملاحظات والشواهد الى صيغ رقمية أو كمية ليس سوى جزء أو جانب مفيد في عملية نمو البحث في كثير من العلوم بما في ذلك علم الاجتماع. وما يحدث في الغالب هو أن هذه البيانات الكمية وهذه الأدوات البحثية تخدم هدفاً شكلياً أكثر مما تؤدي وظيفة علمية. الواقع أن النتائج الامبريقية غير المترابطة تماثل كما يقول روبت لند [1] حقيبة يحملها شخص أبله تكتظ بالحجارة والقش والريش وغيرها من الأشياء العشوائية. إن تراكم البيانات والمعالجة الاحصائية الماهرة لا يقدمان للعلم الا القليل، بل وقد لا يسهمان على الاطلاق ما لم تكن الأسس والقواعد النظرية قد استقرت من خلال التفاعل الدينامي بين النظرية والواقع والتكامل بينهما [2]. وعلى أية حال، فإن التعارض بين النظرية والامبريقية سطحي وغير حقيقي، على الأقل الى المدى الذي يطبق فيه على المسرح المعاصر. فالمعارك ايديولوجية الى حد كبير، والهجمات فيها توجه إلى أعداء وهميين. وتتضح المسائل من تحليلنا السابق لبذور الاتجاه الامبريقي في الولايات المتحدة الأمريكية الذي كان نتيجة تلك الظرفية الوضعية التي تجلت في محاولة لتوجيه الأذهان نحو فهم المجتمع وتدعيمه من خلال معالجة المشكلات الاجتماعية العملية وذات الجاذبية على المستوى الجزئي بعيداً عن معالجة المشكلات الاجتماعية الكلية التي تتعلق بأسس النظام وبطبيعته. ومن واقع قناعتنا بأن العلم، العلم في ذاته، لا يكفي لأن يكون موضوع تصور وموقف حيال الواقع، الكون، الحياة... فلا يمكننا الحديث عن رؤية كيميائية للكون، ولا عن رؤية فيزيائية للحياة، أو رؤية اقتصادية محضة للواقع الاجتماعي مثلاً.... الخ. فالعلوم الوضعية عامة تبقى مجزأة وناقصة من دون النظرة الشمولية التركيبية، التي تعتمد تلك العلوم أعمدة أساسية لبناء هيكلها العظمي، وبالتالي تكسو الهيكل المجرد بالدم واللحم عن طريق الممارسة والتطبيق.

---

(١) Lynd, R: Knowledge for What, Princeton, Princeton University Press, 1939, P. 183.

(٢) Merton, R. K: Social Theory and Social Structure,....., P. 99.

هذه العلاقة بين الهيكل العظمي، المركب من مجموعة تحديدات علمية، وبين النتائج الكلية في لحظة الممارسة العملية، هي ما نطلق عليه اسم الديالكتيك، تلك الرؤية الشمولية للكون والحياة والواقع الاجتماعي. وهذا هو السبب الذي يدعونا الى الاعتقاد بأن الماركسية ليست مجرد علم وضعي فقط، بل هي وفي اللحظة عينها ايديولوجيا، ايديولوجيا علمية. وإن لم تكن كذلك لما ارتبط تصورها الكوني العام، ومنطقها الديالكتيكي، بالطبقة الصاعدة، البروليتاريا.

إن تحليل الواقع الاجتماعي وحصر هذا التحليل في اطار بعض عناصر الواقع لا يقودنا إلاّ إلى نظرة أحادية الجانب لا تأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد هذا الواقع ومستوياته المختلفة المتكاملة والمتناقضة ضمن حركة الكل. وبالتالي لا بد من التحول اذن، الى نهج آخر ينطلق من مفهوم الكل الاجتماعي والبناء الاجتماعي والدينامية الاجتماعية. فهذا لا ينفي أهمية وعلمية النظرة المجهرية في رؤية الواقع. لذلك لا بد من أن نتناول في البحث العلاقة ما بين الظاهرة في كليتها وتجسداتها على صعيد الواقع من خلال المؤسسات التي تقوم في المجتمع ومن خلال العلاقات الاجتماعية القائمة. وانطلاقاً من ضرورة تفسير الاجتماعي بالاجتماعي لا بد من النزول الى الواقع في محاولة فهم الكيفية التي تتم بها هذه العلاقات فيما بينها. وهذا ما حاول اتباع الاتجاه الامبريقي تجنبه انطلاقاً من تحيزات ايديولوجية سعت الى عدم المساس بأسس هذا الواقع ومرتكزاته وآلياته التي تحكمه.

في ضوء فهمنا هذا، فإن المجتمع والظواهر الاجتماعية ليست موجودة في اللاشيء، وليست مجموعة من المصادفات، بل هي ظواهر مترابطة متراكبة في انتظام تحكمه قوانين موضوعية كالتي تحكم العالم الطبيعي وإن اختلفت الظواهر نوعياً[1]. والظواهر الاجتماعية موجودة وتمارس ضغطها وتوجيهها المعياري للسلوك عبر المؤسسات الاجتماعية. والمؤسسة الاجتماعية هي جملة من الأفعال

---

(١) الدكتور احمد محمد خليفة: المرجع السابق نفسه.

والأفكار والسلوكات والاعتقادات والعلاقات والروابط بين الأشخاص ترافقها غالباً تجهيزات مادية. وتتمحور جيعها حول هدف أو اهتمام اجتماعي معين. وتشمل المؤسسة الاجتماعية بالاضافة الى ذلك مجموعاً منظماً من المراكز والأدوار الاجتماعية. ومحاولة المساس بأسس أي من هذه المؤسسات سيوصلنا بالتأكيد الى المساس بكل المؤسسات الأخرى من خلال الترابط المنظم الموجود ما بين المؤسسات والذي يعطينا عنوان الظاهرة الكلية. وهذا ما اجتهد الامبريقيون لدوافع ايديولوجية تجنبه وشد الأنظار بعيداً عنه. وهم في هذا يقدمون دعماً علمياً للأساليب الواقعية للرأسمالية المعاصرة.

نخلص من كل هذا، إلى أن كل عالم اجتماع وهو يحاور الواقع يضع في ذهنه نموذجاً واحداً أو أكثر للمجتمع والانسان (النموذج التطوري بكل أشكاله، النموذج العضوي ـ البنائية ـ الوظيفية، نموذج التوازن في مقابل الصراع، نموذج العلم الطبيعي، النماذج الاحصائية والرياضية) يؤثر تأثيراً بالغاً في ما يبحث عنه، وينظر إليه، ويقوم به بصدد الملاحظات التي يحاول ربطها بغيرها من الوقائع داخل اطار أوسع للتفسير [١]. ومن المؤكد أن علماء الاجتماع وهم يسترشدون بهذه النماذج المتسقة نسبياً يدركون (على الرغم من انكارهم) بأنها تمثل توجيهاً ايديولوجياً محدداً لهم. ذلك أن هذه النماذج ـ مجتمعة ـ سوف تواصل تأثيرها على تفكيرنا [٢]. وأما العوامل التي تخلع على نموذج معين أهمية خاصة، أو تجعله قادراً على توجيه البحوث بشكل فعال، فهي عوامل متعددة ومتنوعة، لعلَّ أبرزها هو الانحياز الايديولوجي الذي يتدخل في تحديد نظرتنا ورسم المناهج التي نتقيد بها في فروع تخصصاتنا على الرغم من تلك الدعاوى (العلمية) التي أشاعت مبدأ الوضعية أو الموضوعية أو غير ذلك من المبادىء والتصورات التي تمتلىء بها الكتابات الاجتماعية بوجه خاص.

---

(١) انكلز، اليكس: المرجع السابق نفسه، الطبعة الخامسة، ١٩٨١، ص ٩٥.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٢٦.

وطالما أن علم الاجتماع يسعى الى اقامة بناء نظري متكامل منطقياً وتقديم صياغات تنطوي على قضايا قابلة للتحقيق الامبريقي، باستخدام مناهج أكثر ضبطاً وأدوات أقدر على استجلاء أبعاد الواقع، فإن القيمة المعرفية لما توصل إليه من نتائج، تنطوي على أبعد من سلامة المنهج أو الحبكة المنطقية أو كفاءة تكنيكات البحث بوجه عام، وكذلك على أبعد من اضافتها إلى تيار المعرفة المتقدم تاريخياً، لأن قدر علم الاجتماع بل وكل علوم المجتمع الأخرى، ارتهن بمواقف ايديولوجية، انعكست بوجه خاص على تصور مشاكل المجتمع، وانتقاء بعضها للدراسة ومعالجتها بحثاً وتحليلاً واستنتاجاً. ولعلَّ ميدان التنمية بوجه عام يكشف عن هذه المواقف الايديولوجية (كما سنبين في الأجزاء التالية من هذا الكتاب) سواء في التصور العام أو في تحديد المراحل والمنظورات أو في طبيعة العمل من أجل انشاء البرامج من خلال خطط ذات طبيعة مركزية أو محلية، مما أصبح مألوفاً الآن في التراث العلمي لعلوم المجتمع.

فإذا ما أريد لهذه العلوم أن تنجح في أداء مهمتها، لا بد من الادراك أنها (وخصوصاً العلم الاجتماعي) في مفهومها الصحيح، علوم مشبعة بالانحيازات السياسية، بمعنى أنه لا بدَّ من ادخال الاعتبارات السياسية المستقاة من الايديولوجيا موضع الاعتبار حين التخطيط للبحث الاجتماعي. فإذا كان الفضل الأكبر الذي يعزى الى أوجست كونت أنه أبعد الدراسة الاجتماعية والتفكير الاجتماعي عن الميتافيزيقيا، إلا أن الواقع قد أظهر استحالة تحرير علم الاجتماع من التأثير الايجابي والسلبي المقنع أو المكشوف للسياسة والايديولوجيا.

وطالما أن تفادي الاحتكاك بين العلم والايديولوجيا كما بينا في هذا الفصل الثالث، وطالما أن العلم لا يمثل نمطاً من المعرفة الموضوعية (الخالصة) كما بينا في الفصل الثاني من هذه الدراسة، وطالما أن الايديولوجيا لا تمثل نمطاً ذاتياً (خالصاً) كما بينا أيضاً في الفصل الأول من هذه الدراسة، لا يعود ـ بالتالي ـ ثمة انفصال مطلق بين العلم والايديولوجيا أو أي تناقض حتمي بين القيمة

والموضوعية، بل علاقة تداخل نسبي يؤثر بعضها في بعض بشكل أو بآخر، بدرجة أو بأخرى، وخاصة في ما يتعلق بالعلوم الانسانية وخاصة علم الاجتماع. فالمعرفة ـ حتى العلمية منها ـ هي دوماً نسبية فقط، لأنها سيرورة تطور وتراكم وتغير مشروط بالواقع الاجتماعي والحضاري لمرحلة تاريخية معينة (الطبقة، الوعي الاجتماعي، اللغة، أداة المعرفة، مخزون المعرفة السابق... الخ). وهذا يفرض على العالم السوسيولوجي قبل أن ينشد الموضوعية والحياد المثاليين اللذين سيتعذر ادراكهما في مرحلة تطور العلوم الاجتماعية الحالية، أن يكون مدركاً لاستحالة تخليه عن الايديولوجيا كي يحدد كل تشويه قد ينجم عنها.

وطالما أن هناك استحالة في أن يكون العلماء الاجتماعيون متحررين من القيم، فإن محاولة اخفاء قيم الباحث الخاصة وراء اتجاه علمي زائف، أمر مضلل وعديم الجدوى[1]، يضاف إلى ذلك أن من الضروري الميل الى جهة ما، دون أن ندفع ثمناً فكرياً لذلك، ودون أن نخفي قيمنا وتفضيلاتنا الخاصة في البحث كي نصبح موضوعيين، فنحن كاجتماعيين على أي جانب؟ في محاولات الاجابة عن هذا السؤال الهام (الذي تهرب من الاجابة عليه بيكر)[2]، تكمن الأزمة التي يعاني منها علماء الاجتماع وعلمهم المعاصر، وهذا ما سنبينه تفصيلياً في الفصل القادم.

---

(١) الدكتور محمد علي محمد: علم اجتماع التنظيم ـ مدخل للتراث والمشكلات، الجزء الأول، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٢، ص ٢٥٣.

(٢) Becker. H: Whose Side Are We On? In: Douglas. J., (ed), Relevance of Sociology, Merdith Corporation, New York, 1970, P. 102.

الفصل الرابع

الأزمة في علم الاجتماع

- مقدمة .
- الأزمة في المجتمع الرأسمالي ـ مؤشرات وحركات .
- النقد الاجتماعي .
- من أزمة المجتمع الى أزمة العلم .
- دولية العلم وقومية العلماء .
- علم الاجتماع كمهنة .
- عالم الاجتماع كمواطن .
- مسؤولية عالم الاجتماع .
- مناقشة وخاتمة .

مقدمة:

في بوسطن، في الولايات المتحدة الأمريكية، شهد شهر آب ـ أغسطس من عام ١٩٦٨، خلال الاجتماعات التي عقدتها الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع، تنظيم أعضاء حركة تحرير علم الاجتماع، اجتماعات غير رسمية بجانب الاجتماعات الرسمية للجمعية[١].

لقد عاصر هذان الاجتماعان بعضهما البعض دون أي اتصال، إلى أن جاءت الجلسة الختامية، حيث تجمع أكثر من ألف عالم اجتماع لسماع كلمة سكرتير الصحة والتعليم والرفاهية. فتحول الاجتماع إلى حادثة تاريخية، حينما سمح فيليب هاوسر Huaser رئيس الجمعية للراديكاليين أن يعبروا عن آرائهم من فوق المنصة الرئيسية للمؤتمر، خوفاً من التظاهر في أثناء القاء السكرتير لكلمته. قدم الكلمة الافتتاحية عالم الاجتماع الشاب مارتن نيقولا M. Nicolaus الذي هاجم سكرتير الصحة ووصفه بأنه يتزعم جبهة تجارب الشعب. واتهم أعضاء الجمعية بأنهم حشد من القساوسة والكتبة والخدم لأن تفكيرهم ما هو إلاَّ امتداد للاتجاه التقليدي والنزعة المحافظة في القرن التاسع عشر. وإن كان يختلف في صورة جديدة في ارتباطه بالليبرالية الأمريكية في القرن العشرين. إنهم ينصبون من أنفسهم خدماً للطبقة الحاكمة.

---

(١) الدكتور أحمد زايد: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف مصر، ١٩٨١، ص ٣٢٧ ـ ٣٢٨.

هذه الحادثة التاريخية تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك، بأنه لا تزال هناك جملة من القضايا الأساسية في كلاسيكيات علم الاجتماع تحظى بمزيد من الاهتمام وعدم الاتفاق في الدراسات الأخيرة عن الأسس التي تقوم عليها النظرية والمنهج. فمنذ الارهاصات النقدية الأولى في أعمال تشارلز رايت ميلز، الذي نقد النظريات الكبرى والنزعة الامبريقية في علم الاجتماع، يشهد هذا العلم حركة تجديد ونقد نشطة لتصحيح مساره الممتد من أوجست كونت الى بارسونز، ليحقق أهدافاً جديدة أكثر تحرراً وانسانية. وتتعلق هذه الحركة المتشعبة بتحديد تعريف العلم ذاته، والمهام التي عليه أن ينهض بها من خلال القضايا التي ينبغي التركيز عليها عند مناقشة دور الباحث الاجتماعي في المجتمع. فعلى أي المعايير يختار موضوعات الدراسة؟ هل يجري البحث من أجل ارضاء واشباع طموحه الأكاديمي؟ أم أن البحث الاجتماعي يجب أن يلتزم بمشكلات المجتمع وقضاياه الحيوية التي تتصل بمصالح الغالبية العظمى من سكانه؟، والموجهات العامة التي عليه أن يسير وفقاً لها. فما هي القيود المفروضة على الباحث الاجتماعي؟ وبأي شيء يلتزم؟ هل يلتزم بقواعد العلم أو يلتزم بظروف مجتمعه؟ وعلى أي المعايير يختار مناهج البحث وأدواته التي ينبغي عليه أن يطبقها ويعتمد عليها لتفي بمتطلبات المعرفة العلمية. وما هي القيود التي يفرضها تمويل البحوث الاجتماعية على نتائج هذه البحوث واتجاهاتها العامة[1]؟.

قائمة طويلة من التساؤلات النقدية تطرح قضايا أساسية في الواقع الاجتماعي وفي العلم نفسه، يثيرها جيل جديد من النقاد الذين أفرزتهم المشكلات الاجتماعية المتفاقمة في المجتمعات الرأسمالية المتطورة التي تعاني من أزمة شاملة تتصف منذ سنوات بالتواصل والديمومة. فمع تزايد التصادم بين الواقع المحافظ المتردي والعاجز عن استيعاب التناقضات البنائية والفكرية التي تأكله وتنخر أسسه،

(١) الدكتور محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي - دراسة في طرائق البحث وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٨١، ص ٨٥٠.

والعاجز عن ايجاد حلول لها، ومع سيطرة التشاؤمية الاجتماعية العميقة وانتشار دوافع البؤس والكآبة، تبلورت حركات اجتماعية رافضة لهذا الواقع الاجتماعي وما ارتبط به من اتجاهات فكرية. بعض هذه الحركات وجه نقده مباشرة نحو المجتمع في محاولة الى اعادة تقييمه، بل وبشكل أدق، إلى رفض قيمه ومؤسساته السابقة من أجل تغييره، والبعض الآخر سعى من خلال مجموعة من الاعتراضات القوية على النظرية القائمة ونماذجها المختلفة الى بلورة نظريات تقدمية للمجتمع تنفتح على صور عديدة لتجارب اجتماعية مختلفة [١].

في اطار حركة التغيير العميقة هذه، كان من الطبيعي أن تبرز تيارات وتصورات عدة ومتباينة حول أسباب هذا العجز وحول الأسلوب الأمثل لتصحيح المسار. ولكن مهما تعددت الآراء والاتجاهات، فإننا يمكن أن نضعها تحت اتجاهين رئيسيين: الأول، قاده جولدنر عام ١٩٧٠ بكتابه (الأزمة القادمة) الذي يؤثر تأثيراً كبيراً الآن في تطور النظرية السوسيولوجية [٢]، اتجه إلى العلم ذاته، يفند نظرياته، ومفاهيمه ومناهجه وبحوثه. ولم يكتف الاتجاه الثاني بذلك، بل كرس جهوده لربط هذا النقد السوسيولوجي بنقد المجتمع الرأسمالي الذي تلفه كل تناقضات الأزمة.

وبعد أن حاولنا في الفصول الثلاثة السابقة الكشف عن البناء التحتي للنظرية السوسيولوجية من خلال مقاربة البناء الواقعي لحياة عالم الاجتماع ذاته، فتعرفنا على الأطر البنائية والايديولوجية التي تلف النظرية السوسيولوجية والتي تفرض عليها أن تتخذ اتجاهاً محافظاً في فهمها للواقع الاجتماعي وتفسيره، والتي تشدها للبناء الاجتماعي وطبقاته المسيطرة. سنحاول في هذا الفصل الرابع الكشف عن

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠.

(٢) Rhoads, J: On Gouldner Comming Crises of Western Sociology, A.J.S., Vol. 78, No 1, 1972, P. 136.

الاطار الفكري والبنائي للحركة النقدية الجديدة لنحدد علامات الأزمة وماهيتها وطبيعة ملامحها وسبل علاجها، من خلال ربط النظرية بالواقع الاجتماعي ربطاً جدلياً.

ومن هنا، فإن التحليل في هذا الفصل سيتمد الى مستويين متقاطعين. مستوى بنائي يتخذ من ظهور الحركات الاجتماعية المعارضة في رحم البناء الرأسمالي ذاته مؤشراً الى الأزمة ليكشف مؤشرات الصراع الاجتماعي في النظم الرأسمالية التي تعيش أزمتها المتصلة منذ مدة طويلة. ولنكشف في النهاية عن مؤشرات الصراعات الفكرية المتلاحمة مع الصراعات الاجتماعية والتي دفعت بتلاحمها بالحركة النقدية الى الظهور. وعبر أزمة المجتمع الرأسمالي بحركاته الاجتماعية الرافضة، وما ارتبط بها من تيارات فكرية معارضة للتراث الفكري المحافظ، سنعبر من خلال المستوى الثاني من التحليل الى أزمة العلم السوسيولوجي.

وهنا تبرز أكثر من علامة هامة على هذا الطريق، طريق منطق العلم السوسيولوجي ذاته وأسسه المنهجية. ويمكن اجمال أهم هذه الانتقادات الرئيسية في: نقد التجريد في العلوم الاجتماعية، نقد البراهين التجريبية التي تصطنعها هذه العلوم، نقد الموضوعية في هذه العلوم، أزمة الامبريقية وعدم قدرتها على أن تقدم صياغات نظرية يمكن أن تسهم في استيعاب القضايا الأساسية التي تشكل ميدان علم الاجتماع، أو أن تجيب على التساؤلات العديدة والمتزايدة حول أبعاد الحقيقة الاجتماعية، إلى جانب عجزها عن مواجهة مطالب التفسير والتحليل، الاستخفاف بالنظرية واحتقارها أو الاعتراض على نماذجها الفاشلة في توجيه البحث العلمي ووقوعها تحت التأثير المباشر للايديولوجية المحافظة، وتفسير مبدأ (نفعية) الحقيقة بابتذال، واطراء التطبيقية الضيقة تحت تأثير الفلسفة البراغماتية. وكذلك تفكك علم الاجتماع الى عدد كبير من السوسيولوجيات تحت تأثير التجريبية، إبعاد مفهوم السببية عن العلم وحتى لا يقال بوجود أي شيء محدد ومشروط ومتعلق موضوعياً، أحل محله مفهوم التبعية الوظيفية، وارتباطه الشديد

بالايديولوجية والمحافظة وبمشاكل النظام لقائم، التناقض بين مثاليات العلم وسلوكه الفعلي. ستعالج عدداً من هذه القضايا الهامة من خلال خلفيتها الايديولوجية لنجيب في النهاية عن السؤال الكبير حول الأزمة، أهي أزمة عالم الاجتماع أم أن العلم ذاته في أزمة؟

الأزمة في المجتمع الرأسمالي - مؤشرات وحركات:

جلة من العوامل الموضوعية والذاتية، (القوة العسكرية والتراكم التكنولوجي) مكنت الطبقة السائدة في الولايات المتحدة الأمريكية من أن تقدم المجتمع الأمريكي، لنفسها وللعالم، على أنه مجتمع الدعة والرخاء والمستقبل المشرق. فانبرى جلة من العلماء الاجتماعيين ينظرون لهذا الواقع الوهمي ويضفون عليه صفات الحقيقة. فصوروا هذا المجتمع الرأسمالي الفتي على أنه قد حل كل مشكلاته الداخلية الأساسية، وتجاوز كل مظاهر الصراع والصراع الايديولوجي خاصة، فلم تعد هناك مشكلات كبرى. ومع الوقت تحولت هذه الادعاءات الى اعتقاد والاعتقاد الى ايمان بضرورة الانصراف شبه الكلي للأمور الشخصية. لم يكن هذا الاعتقاد وقفاً على الفرد الفردي، حتى العلماء الاجتماعيون أخذوا بما أخذ به ذلك القناع الكبير من المجتمع الأمريكي. فاستحدث دانيال بل، وشلز، ولبست[1] وغيرهم مقولة (نهاية الايديولوجيا) بعد أن تغلب المجتمع الأمريكي على كل مشكلاته الكبرى. ولذلك فإنه لم يعد هناك حاجة ولا محل لصياغة أية ايديولوجيات، أو لتصارع ايديولوجيات. إن ما تبقى من مشكلات في المجتمع الأمريكي هو من نوع ثانوي يرجع في المقام الأول الى قصور في الاتصال بين الجماعات والأفراد. وأن التقدم التكنولوجي وتطور فنون الادارة، وتجويد

---

(١)
- Bell, D: The End of Ideology... Op. Cit.
- Shills, E: The End of .Ideology... Op. Cit.
- Lipset, M: The Political Man, Doubleday, Garden City, New York, 1963.

وسائل الاتصال، خليق بحل هذه المشكلات الثانوية [١].

ويذهب لبست خطوة أبعد بقوله أنه لما كانت كل المشكلات الأساسية للنظام الأمريكي قد حلت، فإنه لم يبق هناك منطلقات حقيقية لمهاجمة النظام. فإذا حدثت مثل هذه المهاجمة في المستقبل، فإنها تكون علامة مرضية عصابية منطلقة من حسابات مغلوطة [٢]. أما والت روستو، فقد عرض لتطور المجتمعات تاريخياً واقتصادياً في كتابه المشهور (مراحل النمو الاقتصادي) مبيناً أن المجتمع الأمريكي قد وصل إلى أقصى ما يمكن أن يصل اليه أي مجتمع، عصر الاستهلاك الجماعي المرتفع [٣].

دانيال بل ومارتن لبست وشلز ووالت روستو لم يكونوا وحدهم في التبشير بنهاية الايديولوجيا، وبتحقيق الجنة على الأرض. لقد كانوا جزءاً من موكب ضخم من العلماء الاجتماعيين والكتاب والصحافيين، صبغوا المناخ الفكري الأمريكي بعد أن أجروا عملية كبت نفسي جماعي للذكريات السلبية للأزمة الكبرى وما صاحبها من ألوان الفقر والحرمان، ولذكريات الحرب وما سببته من آلاف الضحايا. وصعدوا الأمل والتفاؤل في الوعي الأمريكي وصبغوه بصبغة ورؤية خادعتين. ولكن كان لهؤلاء الكتّاب فضل ترجمة التنظير الاجتماعي المعقد الى لغة سهلة وجذابة استطاع المواطن الأمريكي العادي أن يقرأها ويفهمها ويستوعبها ثم يصدقها [٤].

ولكن، قبل أن ينقضي العقد السادس نفسه، بدأت تنفجر القوى الاجتماعية التي حاول المنظرون السابقون وغيرهم محاصرتها. تمثلت تلك القوى في مجموعة من

---

(١) الدكتور سعد الدين ابراهيم: علم الاجتماع الامريكي بين التواطؤ والثورة، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢ - ٢٣.

(٢) Lipset, M: Op. Cit., Last Chapter.

(٣) Rostow. W. W: The Stages of Economic Growth, The Cambridge University Press, Cambridge, 1960.

(٤) الدكتور سعد الدين ابراهيم: المرجع السابق نفسه، ص ٢٤.

الحركات الاجتماعية المناوئة لسياسات وايديولوجيات الرأسمالية. يعتبر بوتومور[1] أن عام ١٩٥٦ عام حاسم في ظهور اليسار الجديد الذي يتبنى أغلب هذه الحركات الاجتماعية. فقد ارتبط هذا الظهور كما يقول بوتومور بأحداث عالمية كثيرة كانت لها تأثيراتها الداخلية في المجتمعات الرأسمالية. من هذه الأحداث، حرب السويس، حرب الجزائر، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، ثورة الزنوج وثورة كوبا.

ليست الأحداث الخارجية وحدها هي التي تسببت في ظهور اليسار الجديد، بل أنه ظهر أيضاً كردّ فعل لمظاهر الضعف التي بدأ المجتمع الرأسمالي يخبرها منذ منتصف الخمسينات، حين ازدادت الهوة بين أحاسيس الناس وتصوراتهم وبين الواقع الماثل أمامهم، الأمر الذي ولد عندهم شعوراً بأن هناك بعض مظاهر الخطأ الكامنة في بناء هذا الواقع. ولا شك في أن هذه الأحاسيس والمشاعر كانت أساساً لمعارضة النظام والوقوف في وجهه[2].

بارتباط اليسار الجديد بالحركات الاجتماعية الجديدة تقاطع الفكر مع العمل في حركة مواجهة للنظام القديم وللنظرية التي تدعم هذا البناء. فاليسار الجديد كقوة رافضة ترغب في تغيير العالم نحو الأحسن كما ارتبط بحركة النقد الاجتماعي الواسعة النطاق للنظام الرأسمالي، ربط نفسه بحركات الاحتجاج الاجتماعي (ثورة الزنوج، حركة الحقوق المدنية، حركة الطلبة والشبيبة من أجل المجتمع الديمقراطي والمعبرة عن تزايد حدة الاغتراب عند جماعات الشباب[3]. وحركة السلام التي جاءت كرد فعل للسلوك الامبريالي للولايات المتحدة في البلدان

---

(١) Bottomore, T.B: Critics of Society, Radical Thought in North America, Pantheon Book, New York, 1966, PP.72-73.

(٢) Oglesby. C: The Ideas of The New Left, In: Oglesby (ed), New Left Reader, Grove Press Inc, New York, 1969, PP. 145 - 148.

(٣) House. J. S: Political Alienation in America 1952 - 1968, A. S. R., No. 2, Ap. 1975. PP. 123 - 125.

التابعة). وكانت حركة النقد التي قادها زعماء اليسار الجديد ومعاصروه بمثابة المحرك والمساند لهذه الحركات الاجتماعية.

ثورة الشباب التي اجتاحت عام ١٩٦٨ كل الدول الرأسمالية خاصة فرنسا [١] وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ما هي إلاّ مظهر معبر عن عمق الأزمة التي تعيشها الرأسمالية المتطورة، وما هي أيضاً إلاّ ردّ فعل لمظاهر القصور في المجتمع والجامعة والتي تنقل الى جيل الشباب ثقافة المجتمع على حد تعبير كوهن بانديت أحد أبرز زعماء هذه الحركة [٢]. جاءت كردّ فعل ايجابي تجاه مظاهر القلق والاغتراب التي يعيش فيها الشباب ويفرضها عليهم النظام القائم عبر أجهزته الايديولوجية المتعددة. ثورة الشباب دليل واقعي وحي على أن هناك واقعاً جديداً آخذاً في الظهور كتحد امبريقي يختلف تماماً عن الواقع القديم المرتبط بالنظام العام. الايديولوجيات والنظريات المرتبطة بهذا الواقع القديم لم تستطع أن تستوعب هذا الواقع الجديد أو أن تسبر أغواره. فقد اتخذ العلم ـ علم الاجتماع ـ في المجتمعات الرأسمالية بدءاً من كونت وحتى صورته البارسونزية المعاصرة، وجهة معينة ومساراً خاصاً هو ذلك المرتبط بالنظام الاجتماعي العام. هذا المسار الخاص يعكس الواقع الاجتماعي كما يتصوره الرأسماليون من أنصار الاتجاه المحافظ. وبالتالي فهو مسار متحيز يركز على بعض العوامل (المرتبطة بالنظام) ويحاصر عوامل أخرى (المرتبطة بالصراع) ويتجاوزها عمداً. ومن ثم كان لا بدّ من أن تظهر هذه العوامل المعاصرة، من فترة إلى أخرى، لتدخل في تناقض مع النظريات القديمة والواقع الذي تفسره [٣].

---

(١) Touraine, A: The French Student Movement of May 1968, in: Pizzorno (ed), Political Sociology, Penguin Books, 1971, PP. 314 - 316.

(٢) Gabriel and Daniel Cohen - Bendit: Obsolete Communism, The Left Wing Alternatives, Trans, By Arnold Pomerans, Penguin Books, 1969, P.41.

(٣) الدكتور احمد الزايد: المرجع السابق نفسه، ص ٢١٢ - ٢١٣.

النقد الاجتماعي:

الواقع الاجتماعي الرأسمالي الذي ظنّه البعض ساكناً مستقراً تنظيماً أزلياً، اجتاحته كما بينا تيارات وحركات اجتماعية جديدة ولدت ضروباً من الصراع عجز هـذا الواقع عن استيعابها. فالحقق، وفق القانون العام لحركة التغيير، أن السلب كامن في قلب كل شيء. أي ان كل شيء يحمل في داخله نقيضه. يحمل أيضاً عوامل رفضه والثورة عليه من أجل تجاوزه[1]. وهكذا كان حال المجتمعات الرأسمالية ببنائها القديم، ونظرياتها المحافظة التي لم تستطع أن تحقق الاستقرار والاستمرار الذي تدعيه. تفجرت في العقدين السادس والسابع من هذا القرن داخلها سلسلة متصلة الحلقات متشابكة الحدود والأبعاد من الصراعات البنائية والفكرية لم تستطع أن تستوعبها أو تشكلها داخل النظم المحافظة السائدة. ومن ثم تدخلت الظروف التاريخية الجديدة في خلق واقع جديد مغاير يجمع خصائص القديم والجديد. فالتغيير عملية متصلة الحلقات والأبعاد ولا تحدث طفرة واحدة.

لقد تزامن بروز اليسار الجديد كتيار يضم بين ضفيته حركات اجتماعية رافضة للمجتمع الرأسمالي (اقتصادياً واجتماعياً)[2] مع ظهور حركة فكرية عبرت على المستوى النقدي الفكري (ايديولوجيا ونظرياً)[3] عن رفضها للمجتمع الرأسمالي وما يرتبط به من ايديولوجيات ونظريات محافظة ترغب في الابقاء على النظام القائم.

---

(١) الدكتور فؤاد زكريا: مقدمة الترجمة العربية لكتاب العقل والثورة ـ هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، لهربرت ماركيوز، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٨.

(٢) Riesman. D: The Lonely Crowed, A Study of The Changing American Character, New Haven, Yale University Press, 1950.

- Galbraith, J. K: The Affluent Society, Boston, 1958.

(٣) Marcuse, H: Reason and Revolution, Hegel and The Rise of Social Theory, Boston Press, 1960.

لقد اتخذت هذه الحركة طابعاً نقدياً موجهاً الى بناء المجتمع نفسه، وإلى البناء النظري من ناحية أخرى، لتكشف بجلاء واقع المجتمع الرأسمالي، وتميط اللثام عن تناقضاته الداخلية وعن عيوبه التي كانت أساساً لظهور الحركات الاجتماعية المقررة.

اتجهت هذه الحركات الفكرية النقدية نحو الكشف عن عيوب هذا النظام في مقابل التنظير له وحمايته عند الاتجاه المحافظ. ونحو فهمه على أنه نظام مفكك غير مترابط البناء، في مقابل فهمه على أنه متكامل العناصر والأجزاء عند الاتجاه المحافظ، ونحو فهمه على أنه يشهد استمراراً واستقراراً مستمرين، وأنه تغلب على كل تناقضاته الداخلية عند الاتجاه المحافظ (١).

الحملة التي بدأتها التيارات المختلفة للنقد الاجتماعي خلال العقد الماضي وخصوصاً أعمال تشارلز رايت ميلز في الولايات المتحدة الأمريكية استمرت من خلال المتأثرين به، وعلى رأسهم نورمان بيرنبوم الذي يعتقد أن المجتمع الصناعي يمر بأزمة تكمن أسبابها في عناصر بنائه الاجتماعي ذاته، وأهم العناصر هي التركيب الطبقي وبناء القوة والثقافة (٢). وكشف هؤلاء المفكرون وعلى رأسهم هربرت ماركيوز عن تناقضات المجتمع الرأسمالي وفي مقدمتها التناقض الكامن بين التقدم التكنولوجي وبين الواقع الذي يسلب الانسان حريته واستقلاله ويفرض عليه بعداً واحداً في التفكير والسلوك. حدد ماركيوز لرفض هذا الواقع القائم في المجتمع الرأسمالي، مستويين متقاطعين معاً. مستوى النقد المستمر والرفض المستمر لهذا الواقع من خلال السلوك الثوري الذي يحطم كل مظاهر القهر المفروضة على الأفراد. والمستوى الفكري، هو المستوى الثاني وغايته رفض

---

(١) الدكتور احمد زايد: المرجع السابق نفسه، ص ٢٣٠.

(٢) Brinbaum. Norman: The Crises of Industrial Society, Oxford University Press, New York, 1969.

أساليب التفكير القائمة من خلال النقد المستمر للواقع الذي تدعمه هذه الأساليب الفكرية .

من أجل هذا ، أتى ماركيوز بشواهد عديدة قاطعة تثبت أن المذهب الوضعي بشكليه القديم والمحدث مرتبط بالاتجاه المحافظ سياسياً واجتماعياً وايديولوجياً ومحارب لأي اتجاه يعمل لتغيير الأوضاع السائدة[١] وتجاوزها . بل تسعى هذه الوضعية في صورتها القديمة والمحدثة الى « تنسيق بين العمليات العقلية والعمليات التي تجري في الواقع الاجتماعي »[٢] على حد تعبير ماركيوز ، لتدعيم الأوضاع والايديولوجيا القائمة .

لم يظهر النقد الاجتماعي في الولايات المتحدة الأمريكية بالحدة نفسها في أوروبا الغربية وفي فرنسا خاصة ، حيث كان خير ممثل لها الن تورين[٣] . أما في ألمانيا فكانت قد تطورت نظرية نقدية منتظمة داخل مدرسة فرانكفورت (أعلامها ماكس هوركهايمر M. Horkheimer ، وتيودور ادورنو T. Adorno ، وجيرجن هابرماس J. Habermass)[٤] في وقت مبكر من هذا القرن ، اعتبرت جزءاً من النضال الثوري ضد الرأسمالية . ونستطيع تلمس هذا التيار النقدي في بريطانيا ممثلاً في بوتومور[٥] وجون ركس[٦] .

---

(١) Marccuse, H: Op. Cit.

(٢) ماكنيتر ، السدير: ماركيوز ، ترجمة عدنان كيالي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ١٢٢ .

(٣) Tourain - A: The May Movement, Trans, ByL. Mayhew, Random House, 1971.

(٤) Habermass, J: Toward a Rational Society, Trans. by J. Shapiro, Boston, Beacon Press, 1970.

(٥) Bottomore, T. B: Sociology as Social Criticism, Pantheon Books, Random House, New York, 1974.

(٦) Rex, J: Discovering Sociology, Routledge and Kegan Paul, London, 1973.

- Sociology and The Demystification of Modern World, Routledge and Kegan, London. 1974.

من أزمة المجتمع الى أزمة العلم:

وهكذا وكنتيجة مباشرة لهذا الجدل الفكري العنيف بين كل هذه الاتجاهات في علم الاجتماع والبحث فيه، اتجه علم الاجتماع في وقتنا الحاضر اتجاهاً قوياً نحو احياء الراديكالية في البحث الاجتماعي من أجل التغيير لصالح الغالبية العظمى من سكان المجتمع، مثلما تأثر في الخمسينات بانتشار النزعة المحافظة. فقد كان لا بد من أن يكون النقد الموجه إلى المجتمع والمشخص لأزمته، موجهاً بدوره الى العلم الذي يفسر طبيعة هذا المجتمع ومسار العلاقات الاجتماعية داخله. فهذا العلم يحوي الكثير من النظريات التي لا تكتفي بتفسير البناء القائم بل تحاول أن تبرّره وتدافع عن مشروعيته على ما رأينا في الفصل السابق. وكان من الطبيعي أن يدفع ذلك الأمر جيلاً من السوسيولوجيين الى اعادة النظر في المفاهيم والنظريات والمناهج التي قدمها العلماء المرتبطون بالنظام القائم. ولقد جاءت (اعادة النظر) هذه في شكل سيل متدفق من الاتجاهات النقدية تبحث في نظريات العلم من أجل اقامة نظريات أكثر كفاءة في تفسير الواقع وما يحتويه من متغيرات. ويعبر عن ذلك أفضل تعبير مصطلح علم الاجتماع النقدي [١]، Critical Sociology، كبديل لعلم الاجتماع المحافظ الذي عبرت عنه آنذاك أعمال بارسونز ومدرسته. ولقد ساعد على ظهور هذه الاتجاهات أن أزمة المجتمع قد انعكست على العلم ذاته فأردته هو الآخر في أزمة. ومن أكثر الأفكار أهمية في علم الاجتماع النقدي الجديد، استيعاب مقولة الزمان والتاريخ. وهي التي تقتضي من الناحية المنهجية دراسة الأحداث في سياقها الشامل [٢]. الى جانب ذلك، فإن هذا الاتجاه الراديكالي لم يكتف بمعارضة النماذج والنظريات التي سادت خلال الخمسينات أو في أوائل الستينات، بل انطوى على تقييم جديد لأساليب جمع المعلومات

---

(١) الدكتور محمد علي محمد: علم الاجتماع والمنهج العلمي ـ دراسة في طرائق البحث وأساليبه، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٨٧١.

واستراتيجيات العمل أيضاً [١] . فقد أكدت كافة الاتجاهات النقدية فيما أكدته اهتمامها بالنقد كوسيلة أساسية للتحليل الاجتماعي، فاعتبرت الجدل وسيلتها الرئيسية في الادراك والفهم، بالاضافة إلى استخدام المناهج الباحثة عن المعنى الذاتي للواقع، أي تلك التي ندركها من الداخل على الطريقة المثالية [٢] .

بعد أن أبرزنا السياق الاجتماعي لحركة النقد هذه، نجد من المفيد القول، بأن البحث عن الخلفية الفكرية والواقعية لهذه الاتجاهات النقدية يكشف، على الرغم من عدم اتفاقها إلاّ على نقد ما هو قائم، عن تأثرها بثلاثة روافد أساسية . أولها، النظرية الماركسية بمستوياتها النظرية المنهجية، ثم النظرية الوضعية بصورتيها التقليدية والمحدثة، وأخيراً بأحداث الواقع الأمريكي والسياق الدولي لهذه الأحداث [٣] .

وهنا لا بد من الاشارة (قبل التوقف في بعض محطات هذه الحركة النقدية) الى أن الثابت أن بعض هذه الاتجاهات النقدية الموجهة للنظام الرأسمالي الحديث قد فشلت في أن تطور موقفاً نظرياً ومتسقاً يحكم حركتها . ومن ثم اختزلت نفسها إلى حركة احتجاجية انتهى مبرر وجودها بانتهاء بعض اسباب احتجاجها . فعلى الرغم من اهتمام هذه الاتجاهات بذات القضايا، إلا أنها قد فشلت ولأسباب متعددة في إبراز نظرية متكاملة في هذا الشأن [٤] .

لقد ساعد على ظهور هذه الاتجاهات الراديكالية النقدية، أن أزمة المجتمع قد انعكست على علم الاجتماع ذاته فأردته هو الآخر في أزمة . وقد تمثلت هذه الأزمة في الكثير من التناقضات الداخلية الكامنة في بناء العلم ذاته . وتنبع أزمة العلم في

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٨٥٨ .

(٢) الدكتور علي ليله: النظرية الاجتماعية المعاصرة ـ دراسة العلاقة الانسانية بالمجتمع، دار المعارف، مصر، ١٩٨١، ص ٦٤٦ .

(٣) Gouldner, I: The Comming Crises,..... PP. 6 - 7.

(٤) Bottomore, T. B.: Critics of Society,.... P.67.

أحد جوانبها من النقاط التالية:

المجتمع العلمي وصانعو القرارات المتعلقة بالمجتمع:

تنبع أزمة العلم السوسيولوجي في أحد جوانبها من التناقض الشديد بين مثاليات العلم وسلوكه الواقعي. فقد انبرى عدد من العلماء يدافعون عن الموضوعية والحياد القيمي، ويروجون لمبدأ ماكس فيبر عن (التحرر من القيم) في الوقت الذي نجد فيه أن النظريات التي ينتهجها هؤلاء العلماء ترتبط أشد الارتباط بالنظام العام في المجتمع، وأن البحوث التي يقدم هذا العلم على اجرائها هي البحوث التي تخدم أغراض الشركات الكبرى وتدافع عن ايديولوجيتها وقيمها [1].

ولقد ظهرت تلك الحقيقة بجلاء في مشروع كامليوت، وهو مشروع تبناه مكتب أبحاث العمليات الخاصة التابع للجامعة الأمريكية بواشنطن. واستعدت لتمويله وزارة الدفاع الأمريكية. ولقد تصدى بعض العلماء من ذوي الميول الراديكالية لهذا المشروع واعتبروه رمزاً لفشل المجتمع والعلم أيضاً في علاج مشكلة الصراع الاجتماعي والضبط الاجتماعي. كما تصدت (حركة تحرير علم الاجتماع) التي أسسها جماعة من الراديكاليين، فأصدرت بياناً بالغ العنف أدانت فيه علم الاجتماع الأمريكي، واوضحت فيه أن هذا العلم يمرّ بأزمة، إذ يضع نفسه في خدمة أولئك الذي يقهرون الآخرين ويسيطرون عليهم [2].

لا نكاد نجد من يماري في أن العلم مثلاً مؤسسة اجتماعية. صحيح أن وجود المخ شرط ضروري للتفكير، ولكنه ليس كافياً وحده، فالتفكير وظيفة اجتماعية. وينبغي تأكيد أن المخ المنعزل ليس هو الذي يفكر، ولكنها الشخصية البشرية هي التي تستخدم أرقى عضو فيها في وظيفة التفكير.

---

(١) الدكتور أحمد زايد: المرجع السابق نفسه، ص ٢٥١.

(٢) السيد يس: علم الاجتماع بين الثورة والثورة المضادة، مجلة الكاتب، العدد ١٢٠، القاهرة، مارس ١٩٧١، ص ٥٠ - ٥٤.

ومع هذا، فإنه على الرغم من أن العلم له منطقه الخاص في ما يتعلق بالتطور، وهو مستقل نسبياً، فهو دائماً موجه توجيهاً اجتماعياً، فلا يمكن لفرد أو جماعة تغيير اتجاه التطور العلمي إذا لم يكن هذا التغيير مطلوباً من جانب النظام الاجتماعي الذي يمده بالدعم. ولكي يغير المرء اتجاه التطور العلمي، يجب أن يغير التركيب الاجتماعي الذي يمده بالدعم. لأن تطور العلم وكذلك التكنولوجيا، وظيفة من وظائف المنطق الموضوعي لتركيب اجتماعي معين، لا للأعضاء الأفراد[1].

وفي السنوات الأخيرة، نمت دراسة التفاعل الفعلي بين العلم كمؤسسة اجتماعية والسياسة نمواً كبيراً، بحثاً عن العلاقات المتداخلة بين المشروع العلمي والادارة التي تتعلق بالمجتمع. كما يشهد بذلك الكثير من الدراسات التجريبية الجديدة. هناك أسباب عديدة لهذا الاهتمام الشديد منها: الاستخدام الناجح للعلم لطرق محكمة للأبحاث الاجتماعية، ويرجع بعضها إلى أن العلم أصبح قوة مباشرة منتجة، ومنها زيادة الانفاق على العلوم الاجتماعية لما لها من شأن في صنع السياسة، وكذلك الاعتراف الرسمي بعلماء الاجتماع كخبراء في التجربة السياسية[2].

هناك أكثر من طريقة يرتبط فيها المشروع العلمي بصانعي القرارات المتعلقة بالمجتمع. فطالما أن النقطة الأساسية التي يرتكز عليها أي مشروع علمي هي التطوير المنتظم للأفكار واختبارها بالأدلة المستمدة من التجارب، فيمكن أن يتأثر اختيار موضوعات البحث بطريقة تعريف المشكلات الاجتماعية. وبمجرد تعريف مشكلة البحث، يجد الباحث في طلب الموارد التي يحتاج إليها للقيام

---

(١) مشقينيرادز، فلاديمير: العلوم الاجتماعية والبيولوجية ونظرية المعرفة، ترجمة الدكتور ابراهيم بسيوني عميره، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة الخامسة، العدد ٢٠، القاهرة، يوليو - سبتمبر ١٩٧٥.

(٢) شريانسكي، جان: متاعب واجهت عالم اجتماع بولندي، ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة السابعة، العدد ٢٥، القاهرة، اكتوبر - ديسمبر ١٩٧٦.

بالبحث، فتوزيع الموارد في أي مجتمع ينطوي على النظر في حاجات المشروع العلمي. ويمكن إلى جانب ذلك أن تؤثر نتائج البحث في الطريق التي يحاول بها صانعو القرارات حل المشكلات الاجتماعية. وقد توفر الظواهر الجديدة التي تكتشف عن طريق البحث رؤى جديدة تستأثر باهتمام صانعي القرارات.

وبغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، فالقادة السياسيون وموظفو الحكومات مسؤولون في العادة عن تفسير أهداف المجتمع أو خصائصه المرغوب فيها واضفاء الطابع الرسمي عليها، وعن تنشيط الأجهزة اللازمة لتحقيق هذه الحالات المرغوبة فيها، وهو ما يتضمن تعريف المشكلات الاجتماعية التي تتطلب الاهتمام، وابتداع أساليب وأجهزة لتناولها، والابقاء على الأجهزة الناجحة، ومراقبة توزيع الموارد المالية على النحو الذي يؤدي الى أن تؤول المنافع المثلى إلى المجتمع ككل أو الى بعض فئاته. وكل هذا قد يكون متصلاً بالمشروع العلمي بعدد من الطرق.

يترتب على هذه العلاقات المتداخلة في هذه العوامل بين المشروع العلمي وصانعي القرارات في أي مجتمع آثار متعددة الى درجة التأييد المتبادل في ظل ظروف، أو الصراع الخفي أو المكشوف في ظل ظروف أخرى.

ومن الناحية التاريخية، قلما كانت الريبة بين الباحثين العلميين وصانعي القرارات الخاصة بالمجتمع مشكلة. ويرجع بعض السبب في هذا إلى أن المشكلات التي كان يقع عليها الاختيار لتكون موضع اهتمام العلماء كثيراً ما كانت تتعلق بالمشكلات العملية التي يواجهها صانعو القرارات الاجتماعية المرتبطة في العادة بالتجارة أو الحرب. واليوم زادت قدرة المعرفة العلمية وتعقيداتها الدقيقة، بحيث يمكن أن تكون مفيدة جداً في مساعدة صانعي القرارات على التحكم في الظواهر أو التنبؤ بها.

إن ردود الفعل من جانب صانعي القرارات التي تتعلق بالمجتمع ازاء المشروع

العلمي بأسره يمكن أن تتخذ الصور التالية:

١ ـ الدعوة لمستويات عالية من الدعم والتشجيع للنشاط العلمي من كافة نواحيه.

٢ ـ فحص العلاقة المتداخلة بين المشروع العلمي والمشكلات الاجتماعية والمؤدية الى دعم النشاط العلمي الذي يمكن أن يساعد على فض المشكلات الهامة.

٣ ـ تجاهل المشروع العلمي.

٤ ـ معاملة المشروع العلمي كأنه احدى جماعات الضغط السياسي، يستجيب للحجج السياسية ويستخدم البحث العلمي والمعرفة لغايات سياسية، ولا يؤيد أو يستغل البحث العلمي والمعرفة إلا إذا اضطلع بها حلفاء سياسيون أو لأغراض تعتبر مأمونة من الناحية السياسية.

٥ ـ معاملة المشروع العلمي كعدو سياسي واجتماعي فيحاول التقليل من نفوذه بخفض الدعم المالي وفرض قيود أخرى.

وثمة أدلة تاريخية ومعاصرة على أن الكثيرين من صانعي القرارات يعاملون المشروع العلمي بواحدة أو أكثر من ردود الفعل هذه. فاهتمامات صانعي القرارات متغيرة وهذا التغيير يعكس اتجاهات علاقاتهم بالمشروع العلمي وردود فعلهم تجاهه من وقت لآخر.

وفي ظل ردود الفعل هذه، هل يمكن أن يزعم الباحثون الاجتماعيون بوجه خاص، أنهم باحثون موضوعيون على استعداد لأن يفصلوا أدوارهم كباحثين يعتمدون على التجربة العلمية عن أدوارهم كمواطنين من المثقفين؟ الدليل مختلط. فبينما تتناول أعداد كبيرة من العلماء الاجتماعيين ظواهر غير حساسة من الناحية السياسية، يفضل آخرون اتخاذ موقف الحياد بالنسبة إلى المشكلات السياسية. ويؤكد عدد كبير منهم، أن دورهم الرئيسي هو دور المواطن من المثقفين، يميلون من خلال مراكزهم كعلماء أو عن طريق جمعياتهم المهنية أو باستخدام مراكزهم

في المشروع العلمي إما لتأييد النظام القائم المستقر، أو تأييد الاتجاهات التي تتناقض مع بنية هذا النظام ووظيفته ويوجهونها. وهم في ظل هذا، على استعداد لتقبل العواقب المرتبطة بالنجاح أو الفشل.

وبعد أن أصبح من المألوف القول بأن علماً ما لا ينبغي اختزاله الى علم آخر، ليس بغريب أن يحدو هذا التفاعل لدى المنظمات المتخصصة في الأمم المتحدة لتوصية كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بضرورة تهيئة « الفرص أمام الباحثين العلميين كي يشاركوا في رسم معالم السياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التجريبي. وبوجه خاص يجب على كل دولة عضو أن تضمن أن تلقى هذه العمليات تأييد أجهزة نظامية مناسبة تنعم بالنصح والعون المناسبين من الباحثين العلميين ومنظماتهم الفنية »[1].

فالواقع أن البحث في قضية الارتباط بين العلم والسياسة يمكن أن يكشف عن كثير من الاستخدامات السياسية للعلم التي يعد الكثير منها ضاراً لأنها تخالف معايير العلم نفسه لا معايير السياسة. وهذا يوضح لنا بجلاء أن دراسة الارتباط بين العلوم والسياسة تثير قضايا جوهرية بشأن طبيعة السياسة الاجتماعية، وطبيعة العلوم الاجتماعية. وهذه القضايا قضايا فلسفية، واجتماعية عميقة، من حيث إنها تثير مسائل تتصل بطبيعة العلم والعمل. هي فلسفية لأنها تطرح مشكلات ابستمولوجية (تتعلق بنظرية المعرفة) عن طبيعة العلم. وهي اجتماعية لأنها تبحث في البرامج التي تحاول بها الطوائف الاجتماعية المختلفة أن تبرر وجودها لأن العلم نوع من العمل. والنقطة الأخيرة تحتاج أيضاً إلى ايضاح، ذلك أن العلم والعمل يرتبطان معاً عندما تتوقف معيشة الناس ومركزهم الاجتماعي على الأهمية الاجتماعية للنظرية. والقول بأن النظرية تسبق العمل وتؤثر فيه هو فكرة تؤيد قيام فئة اجتماعية معينة، وهي بهذا المعنى تمثل مصلحة طبقية. ومعلوم أن الأفكار والنظريات هي رصيد

---

(١) توصيات بشأن مركز الباحثين العلميين، مرجع سبق ذكره.

للفئات الاجتماعية المهنية المختلفة، وفي جملتها فئة الأكاديميين، وفئة صناع السياسة.

وتتضمن أبحاث روبرت ريد فيلد، بياناً واضحاً للقيم المتأصلة في التقاليد الأكاديمية. يقول ريد فيلد، إن العلم يتطلب التمسك بالموضوعية والأمانة والدقة والتواضع ازاء الحقائق. ولكن هذه القيم تعكس مركزاً اجتماعياً معيناً في المجتمع، وهو مركز العالم المعترف به رسمياً. ولذلك لا يحتاج الى تأييد أي فئة ذات مصلحة خاصة في وقت من الأوقات. ومن ثم، فإن هذا العالم يمتاز بقدرته على التفكير بطريقة مستقلة. وبالطبع حينما يتجه هذا العالم إلى هيئة ذات أهداف ورسالة خاصة ثم يتعاقد معها على البحث من أجل الحصول على عون مادي، فإنه يصبح موزعاً بين استقلاله الذاتي، وخضوعه لرغبات هذه الهيئة.

وكل بحث في طريق دراسة الارتباط بين العلم والسياسة يرتطم بمفاهيم لا ينفصل بعضها عن بعض. ذلك أن فهم الظاهرة، والتفاعل بين العلم والعمل، وطرق دراسة هذا التفاعل أمور يرتبط بعضها ببعض. وسأبدأ بذكر المقولات التي يدرس بمقتضاها الارتباط بين العلم والعمل.

المقولة الأولى: ان المعرفة في العلوم الاجتماعية مستقلة عن السياسة الاجتماعية وهذه المقولة تؤدي الى مقولة فرعية فحواها أن السياسة هي ميدان العمل، والتطبيق ليس ضرباً من العلم، بل هو ضرب من العمل. ومن هنا نجد أن عملية التفكير منفصلة عن العمل. ومن ذلك تنبع المقولة الثانية وهي أن هناك انفصالاً بين الشخص (العالم) والشخص (العامل)، ويترتب على هذا الانفصال وعلى القول بأن المثل الأعلى للعلم هو وسيلة للمعرفة، المقولة الثانية.

المقولة الثانية: وهي أن المعرفة المثالية يجب أن تسبق العمل، أي يجب أن تفكر قبل أن تعمل. هذه المقولة تتضمن التسليم الضمني بوجود اتجاه ذي طرف واحد، ويذهب إلى أن العلم يؤثر في العمل لا العكس.

والمقولة الثالثة: وهي اعتقاد الكثيرين ـ متفائلين ـ بوجود قدر من المعرفة أكبر مما يستخدم بالفعل في الوقت الحاضر في مجال السياسة والتطبيق، وأن هذا الاستخدام القليل للمعرفة يرجع في أكثره الى الطابع الغامض للمعرفة، كما يرجع الى جود السياسة.

ولذلك تقول المقولة الرابعة بوجوب وضع برنامج لتفسير وتبسيط العلوم الاجتماعية وضرورة وجود وسطاء ليتولوا تفسير المعرفة لرجال السياسة. وبالاختصار، ان (تعليم) رجال السياسة يمكن أن يزيد من استخدام المعوقة[1] .

وهذه المقولات هي التي تلهم كثيراً من الدراسات الخاصة بالعلوم الاجتماعية، كما أنها طرق دراسة التفاعل بين العلم والعمل. وهذا ما فعله جولدنر كراديكالي، لا يفصل بين الفكر والعمل، بين محاولات تغيير الواقع ومحاولات تغير النظرية. فجولدنر يعتقد أن المشكلة التي تواجه علماء الاجتماع في الوقت الراهن، هي العلاقة المتبادلة بين النظرية والممارسة، بين الفكر والعمل. ويعتقد أننا نستطيع كسر هذه الفجوة المصطنعة من خلال بذل الجهود في إقامة تجمعات نظرية. فالتنظيم ـ والتنظيم الاجتماعي وحده ـ هو القادر على أن يكون همزة الوصل بين الفكر والعمل. فعلم الاجتماع على حد تعبير جولدنر، لا يحتاج في الوقت الحاضر الى كارل ماركس أو إلى نيوتن، وإنما يحتاج إلى لينين[2] .

أما الين تورين، فقد أطلق على صورة هذا العلم المرتبط بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية القائمة اسم علم اجتماع القرار Sociology of Decision وهو الذي

(١) مارتن، رين: طرق دراسة التفاعل بين العلوم الاجتماعية والسياسية الاجتماعية، ترجمة امين الشريف، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة ١١، العدد ٤٣، القاهرة، ابريل ـ يونيو ١٩٨١.

(٢) Gouldner, A: For Sociology, Renewal and Critique, In: Sociology Today, Penguin Books, 1975, P. 80.

حول علماء الاجتماع الى باحثي سوق وخبراء يساعدون في اصدار القرار السياسي والاقتصادي . أما العلم البديل، فهو في رأي تورين، علم اجتماع المعارضة Sociology of Opposition الذي يربط نفسه بالحركات الاجتماعية التي تصارع البناء القديم لتهدمه وتقيم بناءها على أنقاضه . وتكشف وجهة نظر تورين هذه عن وعيه بضرورة التزام الباحث في علم الاجتماع، ومن خلال هذا الالتزام تقع عليه تبعة نقد المجتمع القائم والكشف عن أساليب الاستغلال والسيطرة الكامنة فيه، والدفاع عن الحركات الاجتماعية المصارعة للبناء القديم وتبني أفكارها [١] .

أما عالم الاقتصاد التشيكي المعروف أوتاشيك، فقد تناول مسألة العلاقة بين المجتمع العلمي وصانعي القرارات المتعلقة بالمجتمع في كتابه (في سبيل طريق ثالثة) بالقول، ان الفصل المفتعل ما بين الفكر والعمل، قد حول علماء الاجتماع الى خبراء فنيين يقدمون المشورة في مجالات عديدة استجابة لحاجات رجالات الصناعة بعيداً عن البحث عن حل للمشكلات الرئيسية في الحياة الجماعية . وهم بذلك قد اضطلعوا بوظيفة المداح الحديث للنظام . وبذلك تحولت المعرفة السوسيولوجية عن هدفها الانساني العلمي والموضوعي، الى هدف تبريري يحول دون استنباط القوانين العلمية الصحيحة الكفيلة بتحقيق تقدم المجتمع [٢] .

دولية العلم وقومية العلماء:

هل صحيح أن ارتباط الباحث في مجال العلوم ارتباط أساسي بالعلم؟ ومن ثم فاهتمامه ورغبته في أن يكون حيث يتمكن من المساهمة في العشيرة العلمية الدولية، أكثر أثراً في ترغيبه بالهجرة من مجرد رغبته في كسب مادي [٣] . وهل

---

(١) الدكتور احمد زايد: المرجع السابق نفسه، ص ٣٦٥ .

(٢) شيك، اوتا: علم الاجتماع والد هماوية، ترجمة الدكتور خليل احمد خليل، مجلة دراسات عربية، السنة ١٧، العدد ٧، بيروت، تموز ١٩٨١، ص ٦٥ .

(٣) Dedijer. S: Why Did Daedalus Leave, Science, Vol. 33, No. 3470, 30 Jan 1951, PP. 2047 - 52.

الارتباط بالعلم كمؤسسة ذات وجهة حضارية [1]، وكجهد مشترك هو ارتباط بهدف مطلق، لا يكاد يأخذ في الاعتبار وضع المكان والزمان. لأن الالتزام العلمي مركز في مجالات لا يحدها الزمان والمكان كما يقولون؟

لسنا هنا في حاجة الآن إلى اعادة سرد تاريخ العلم الحديث، وانما سنكتفي بالاشارة إلى أن العلم منذ نشأته الأولى اشتهر بارتباطه القومي لأنه اتجه على نحو مباشر أو غير مباشر الى حل مشاكل واقعية كانت تثقل كاهل الانسان باعتباره كياناً مادياً يحدده في كل الأحوال زمان ومكان. والمشاكل التطبيقية كما هو معروف مرتبطة باهتمامات قومية أكثر من ارتباطها بالاهتمامات العلمية.

وكان العلم على الدوام عميق الجذور في الاطار القومي. وقد اكتسب العلم الصفة الدولية فيما بعد، عندما أصبحت الدولية من سمات أهدافه ولا نقول خصائصه. وخصوصاً بعد أن اتجهت الأمم التي تملك العشائر العلمية الرئيسية اتجاهاً مباشراً نحو مجالات التنافس العلمي أكثر من أي وقت مضى، بعد أن برزت المميزات التي تحصل عليها أمة من الأمم في المجال الدولي والمجال الداخلي بمعاونة العلم. فأصبحت الأمم التي لا تملك هذا المصدر من مصادر القوة أشد رغبة في امتلاكه وتطويره [2]، من خلال علاقة العلم بالمصالح الوطنية على أساس المنافع الحقيقية أو المتوقعة لتطبيقاته، أكثر من قيمة المعرفة لذاتها. فنشأ تصور للعلم باعتباره رصيداً قومياً.

فها هو أحد علماء الاجتماع يقول: «إنني أشارك مفكري القرن التاسع عشر في اقتناعهم بأن الباحث مرتبط بتقاليد وطنه وقيمه والتي من واجبه رعايتها» [3].

---

(١) Parsons. T: The Institutionalization of Scientific Investigation, In: Barber, B and Hirsch. W. (ed), The Sociology of Science, New York, Free Press, 1962, PP.7 - 15.

(٢) Bush, V:Science, The Endless Frontier, Washington, National Science Foundation, 1960.

(٣) شريانسكي، جان: مرجع سبق ذكره.

ويجب أن يؤخذ في الحسبان تماماً كما تقول احدى وكالات الأمم المتحدة: « ان أنشطة الباحثين العلميين الخلاقة يجب أن تكون موضع التشجيع في السياسة القومية للعلم، على أساس أقصى الاهتمام »[1].

وهنا يجب أن لا يغرب عن الذهن أن العالم الفرد كائن عضوي يتميز بموضع خاص في الزمان وفي المكان. حيث يعيش في جماعات، في أجزاء مختلفة من العالم تحت ظروف مختلفة لكل منها تاريخها الخاص، ولكل منها نظرتها الخاصة في ما يتعلق بعلاقة الانسان بالطبيعة، وفي ما يتعلق بأهداف الأمة وآمالها والأسبقيات التي تضعها لسبل الوصول إلى تلك الأهداف. ولذلك، فالعالم لا يولد عالماً انما يصنع، وهو يصاغ قبل أن يصبح عالماً في اطار موطنه.

يظهر من ذلك، أن التحدث عن التفاعل الأكاديمي أكثر سهولة من تحقيقه عملياً، وذلك لأن مجموعة من القوى تقف في سبيله. وبعض هذه العقبات من النوع العقائدي، لأن الباحثين عادة يتقارب بعضهم من البعض الآخر على أسس عقائدية أكثر من تقاربهم على أسس علمية[2]. فلقد كان كبار المفكرين في المرحلة الكلاسيكية قوميين من الناحية السياسية والثقافية، في تجربتهم وتوجيههم. والدليل على ذلك أن نظرياتهم الاجتماعية تطورت متجاهلة ذلك العمل الذي يتم في مجال النظرية في بلاد أخرى[3]. وعلى أية حال فإن عالمية الهموم والصراعات في العصر الحديث أكسبت بعض قضايا علم الاجتماع، كقضايا التنمية والتخلف مثلاً، بعض الأبعاد العالمية التي أوصلت العلم إلى نقاط التقاء مشتركة تثري النظرية العامة.

---

(١) توصيات بشأن مركز الباحثين العلميين، مرجع سبق ذكره.

(٢) كورنبليت، أوسكار: العوامل المؤثرة في الانتاج العلمي، دراسة عن دول أمريكا اللاتينية ترجمة الدكتور يحيى عويس، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد ٥، القاهرة، اكتوبر - ديسمبر ١٩٧١.

(٣) الدكتور محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص. ج.

علم الاجتماع كمهنة:

علم الاجتماع كحقيقة اجتماعية [1]، مهنة وليس مجرد فرع من فروع المعرفة الانسانية، وعالم الاجتماع عضو داخل مجتمع له ظروفه الخاصة. وعندما نتكلم عن علم الاجتماع كمهنة، فإننا نشير في المقام الأول، كما يقول اليكس انكلز، الى موضوعات معينة مثل الاستخدامات أو التطبيقات العلمية لمجموعة من المعارف، كاستخدامها مثلاً للتعليم أو لعلاج بعض المشكلات. والاطار الذي يستخدم فيه ذلك العلم، ما إذا كان اطاراً عاماً أو خاصاً، مع جماعات كبيرة أو في علاقة مواجهة مع فرد واحد. والأسلوب الذي يكسب به المشتغلون بذلك الميدان عيشهم، ونوع العلاقة التي تربطهم بعملائهم، والعلاقة التي تربطهم ببعضهم البعض وبالمجتمع الكبير، وبمدى الحرية والاستقلال الذي يتمتعون به ومدى تقدم أو تأخر التنظيم الذي يجمعهم، وما إلى ذلك من الموضوعات. فطبيعة أي علم من العلوم وظروف ممارسته، هي التي تحدد نوع الأعمال الفكرية التي ينجزها والمهنة التي يصل اليها [2]. وبناء على فحص السياق الاجتماعي والظروف الثقافية للمجتمع في كل مجتمع من المجتمعات المختلفة سواء في العالم القديم أو الحديث لا يمكن النظر إليها على أنها وليدة الصدفة، وإنما ترتبط هذه الملامح والخصائص، كما يقول ادوار ترياكيان، بالخصائص السوسيولوجية لكل مجتمع على حدة [3].

يتميز علم الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، بظهوره المتأخر جداً على المسرح الأكاديمي بالنسبة الى العلوم الاجتماعية الأخرى كعلم التاريخ وعلم الاقتصاد. فأول قسم لعلم الاجتماع لم يتأسس إلاّ في العام ١٨٩٣ في جامعة

---

(١) Tiryakian,E: Introduction to The Sociology of Sociology,.... P. 1, In: Tiryakian, I (ed). The Phinomenon of Sociology: A Reader in Sociology of Sociology, Appleton - Century.

(٢) انكلز، اليكس: المرجع السابق نفسه، ص ١٩٣.

(٣) Tiryakian, E: Op. Cit., P. 2.

شيكاغو. ولم تؤسس جامعة هارفارد قسماً لهذا العلم إلاّ بعد أن عين سوروكين بالجامعة في العام ١٩٣٠. ومن اللافت للنظر، أنه حتى العام ١٩٦٠ كانت وما تزال هناك خمس كليات آداب من بين العشرين كلية آداب البارزة(*) لا يتم فيها تدريس علم الاجتماع بعد[١].

الواقع أن علم الاجتماع سواء بالنسبة الى عدد المشتغلين به أو لموضوعاته قد نما في الولايات المتحدة بسرعة كبيرة بعد الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية. حتى وصل عدد الأعضاء أكثر من ستة آلاف عضو في العام ١٩٦٠ بعد أن كان عدد الذين أسسوا الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع لا يزيد في العام ١٩٠٥ عن مائة عضو[٢]. والملاحظ أن مهنة علم الاجتماع آخذة في النمو بسرعة فائقة، والملاحظ أيضاً أن التدريس يمتص الجانب الأكبر من جهود علماء الاجتماع هؤلاء. ففيما عدا قلة قليلة، فإن علماء الاجتماع يكسبون عيشهم من التدريس أو اجراء البحوث، أو الجمع بين الاثنين على نحو ما[٣]. ولو تتبعنا نمط اشتغال علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال الاحصاءات المنشورة لنقف على درجة ثباته أو تغيره، لبرزت بعض الاتجاهات التي قد تكون ذات دلالة بعيدة المدى. هناك تحولات في المهنة تشير الى الارتفاع التدريجي في نسبة المتفرغين للبحوث أو الاستخدامات التطبيقية لعلم الاجتماع. وفي هذا دلالة على أن علم الاجتماع لم يعد يقتصر على مجرد كونه علماً أكاديمياً أو علماً بحتاً وإنما أصبح يتجه بشكل متزايد لأن يكون عنصراً أساسياً من عناصر الدراسات التطبيقية[٤]. فأعداد متزايدة من الاجتماعيين المؤهلين تأهيلاً عالياً تبتلعهم أجهزة البحث

(*) تعتبر كليات الآداب الحرة من الكليات البارزة اذ حصل ١٥ أو أكثر من بين كل ألف من خريجيها على درجات زمالة أو على درجة دكتوراه.

(١) انكلز، اليكس: المرجع السابق نفسه، ص ١٩٤ – ١٩٥.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ١٩٦ – ١٩٧.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٠.

(٤) المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٠ – ٢٠١.

البيروقراطية الضخمة في الحكومة وخصوصاً في المؤسسة العسكرية وفي ادارات الاعلان في الصناعة والتجارة.

وبعد أن أصبحت بحوث العلوم الاجتماعية تتم اليوم على نطاق بالغ الضخامة، لم تعد الحكومة الفدرالية تمثل أهم مصادر الأموال التي تنفق على بحوث العلوم الاجتماعية. وإنما تحتل تلك المكانة المنظمات الصناعية والتجارية. ففي العام ١٩٥٩ قدمت تلك المنظمات ما يمثل حوالي ٦٤٪ من إجمالي المبالغ التي أنفقت على بحوث العلوم الاجتماعية (١). وقد أنفق الجزء الأكبر من هذه الأموال على بحوث السوق ووضعت نتائج تلك الدراسات تحت تصرف الشركات التي قامت بالتمويل. وفي دراسة للدكتور ملتون جراهام على الأموال التي تنفقها الحكومة الفدرالية وهي تأتي في المرتبة الثانية كمصدر للأموال التي تنفق على العلوم الاجتماعية، وجد أن البحوث التطبيقية تتفوق دائماً على البحوث البحت (٢).

وهذه الحقائق تجعلنا نقبل على عكس انكلز تصوير تشارلز رايت ميلز لموقف علم الاجتماع وتحوله الى تنظيم بيروقراطي ضخم على استعداد لأن يخدم أي أهداف يريدها عملاء ذلك الجهاز البيروقراطي (٣).

فالحقيقة الحاسمة على أي حال هي أن معاهد البحوث من أقدم منظمات البحث العلمي الجامعية وهي تفوق الجامعات أهمية في العناية بتطبيق النظريات على المشكلات الواقعية. كما أنها تهتم اهتماماً جاداً باعداد وتطوير وسائل القياس المستخدمة في البحوث الاجتماعية. وقد قامت هذه المعاهد بدراسات كثيرة عن تأثير وسائل الاعلام في تغيير اتجاهات وقيم الأفراد. وتعتمد هذه المعاهد في

---

(١) Alpert, H: The Growth of Social Research in the United States, In: Learner, D. (eds). The Human Meaning of the Social Sciences New York, Meridian, 1969, P. 75.

(٢) Graham. M: Federal Utilization of Social Science Research, Exploration of the Problem, Washington, D. C., The Brookings Institution, 1954, P. 38.

(٣) Mills, C. W: Op. Cit., P. 101.

تمويلها على الميزانيات المخصصة لها من الشركات والحكومات وعلى ما تدره عليها بعض مشروعاتها من كسب. فهي تقوم بدراسات خاصة للقوات المسلحة والمؤسسات الحكومية والمؤسسات التجارية.

إن جوهر التنظيم الأكاديمي بالولايات المتحدة يهيء لبعض الجامعات والمعاهد العليا وضعاً متميزاً على سائر الجامعات والمعاهد. كما يجعل للهيئات والمؤسسات التي تتولى تمويل البحث العلمي سلطة كبيرة على الأقسام العلمية وعلى رؤساء الأقسام وعلى الأساتذة المشرفين على البحوث، وهؤلاء بدورهم يتحكمون في طلبة الدراسات العليا بحيث لا يجد هؤلاء أمامهم من سبيل للحصول على درجاتهم العلمية إلاّ الامتثال لرغبات رؤساء الأقسام والأساتذة المشرفين سواء من حيث اختيارهم لمشكلات البحث أو استخدامهم للأساليب والاجراءات المنهجية اللازمة للدراسة، وهي كلها مشكلات وأساليب واجراءات تنبع من احتياجات الممولين.

وكذلك، فإن أغلب الدرجات العلمية تمنحها جامعات محدودة، وهي الجامعات التي تتمتع بالشهرة والنفوذ، والتي تحظى بنصيب كبير من الاعتمادات والمنح المخصصة لدعم البحث العلمي. ولما كان طلاب الدراسات العليا في حاجة الى من يقوم بتمويل بحوثهم، وفي حاجة الى عمل مناسب بعد حصولهم على درجاتهم العلمية، وفي حاجة إلى من يساعدهم في نشر أبحاثهم ومقالاتهم في الدوريات العلمية، فإنهم يلتزمون بالقيام بالبحوث التي تحدد لهم. وهم في ذلك، إنما يشعرون بأنهم مجرد حلقة ضمن عملية صممت وتعززت من قبل.

إن زيادة الاهتمام بالجوانب التطبيقية للعلم مبعثه الرغبة في توجيه البحث لحل المشكلات التي تواجهها الجماعات والهيئات والمؤسسات القائمة في المجتمع. فأغلب الموارد المالية تخصصها للبحث هيئات ترغب في اجراء بحوث تساعدها على اتخاذ القرارات أو في ايجاد الحلول للمشكلات التي تواجهها. ومن الغريب أن قائمة الممولين لا تضم نقابة عمالية واحدة، مما يدعو الى الاعتقاد بأن البحوث

التطبيقية الجارية تتحيز لصالح الادارة دون العمال .

صحيح أن الصورة المثالية لأستاذ الجامعة ـ حسب كلمات ميردال ـ هو أن يكون حراً في البحث عن الحقيقة دون أن يشغله التماس تصفيق الجمهور أو محاولة تجنب غضب الرأي العام . إلاَّ أن الواقع العالمي والظروف التي تكفل استقلال مكانة الأستاذ إما أن تكون قاصرة أو غير متوفرة على الاطلاق (١) .

وهناك ثلاثة ظروف مميزة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، تؤدي بشكل خاص، الى تقييد حرية المتخصص الاجتماعي في المبادرة الى طرح المشكلات الجوهرية التي تواجه المجتمع الأمريكي للمناقشة العامة . فقد أصبح أساتذة الجامعة أكثر التزاماً بالعمل كمستشارين للأجهزة الحكومية ، وكثيراً ما يجمعون بين التردد على جامعتهم وعلى مقر الحكم والسلطة المدنية . هذه العلاقة الوطيدة تحد بلا شك من حريتهم في توجيه النقد إلى تلك الأجهزة ، وقد يميلون إلى الحذر في نقدهم حتى لا يفقدوا وضعهم الطيب عندما يأتي اليوم الذي قد يستدعون فيه للاسهام في العمل . وإذا كانوا يعتمدون في تمويل بحوثهم على عقود أو منح حكومية ، فإن ذلك سوف يضيف بالطبع مزيداً من القيود على عملهم . ويصدق هذا الواقع أيضا على بعض الجامعات البارزة التي تتمتع بموارد خاصة مرتفعة جداً . ففي الحالات التي يكون فيها أستاذ الجامعة بعيداً عن الضغوط المباشرة ، فإنه قد يتأثر من خلال حرصه على ألا يوقع جامعته في حرج أو يعود عليها بضرر ، فقد يخفف من حدة ملاحظاته ، وقد يتحاشى المسائل الخلافية كلية رغبة منه في الحرص على مصالح جامعته .

والواقع أن أهم العوامل التي تؤثر في حرية الأستاذ في التعبير ، هي طبيعة التقاليد السائدة في وطنه في ما يتعلق باستقلال الجامعة وذاتيتها ، ومناخ التعبير عن الرأي الذي يسود الدولة في فترة معينة من الزمن .

---

(١) Myrdal, G: The Relation Between Social Theory and Social Policy,.... P. 218.

وعلى الرغم من أن البرنامج الدراسي قد لا يكون ذا أهمية لأولئك الذين يتفرغون للبحث تفرغاً كاملا، إلا أنه يمثل أحد الاهتمامات الرئيسية لرجل علم الاجتماع المشتغل بالتدريس. إلاّ أن الملاحظ أن المواد التي تقدم في أغلب أقسام الاجتماع في الولايات الأمريكية تعتبر جزءاً من موضوع مركب يهتم بمسألة التكيف الفردي والاجتماعي. ويكاد لا يوجد قسم من أقسام الاجتماع - مهما كان صغيرا (كما يقول انكلز) [1] - لا يقدم برنامجاً أو أكثر حول هذا الموضوع. في مقابل هذا تهمل تلك البرامج بشكل خطير، كثيرا من عناصر الحياة الاجتماعية ذات الأهمية القائمة وكذلك النظم الرئيسية. والمشكلات الاجتماعية التي أفرد لها مؤسسو علم الاجتماع مكانا هاما، والتي ما زالت بارزة على السطح في علم الاجتماع الاوروبي المعاصر [2].

فمقرر علم الاجتماع الاقتصادي ليس متاحا الا في قسم واحد فقط من كل عشرة أقسام، ومقرر علم الاجتماع السياسي لا نجده الا في قسم واحد من كل عشرين قسما[3]. وأيا كان تفسير تلك الظاهرة التي تحكي جزءاً من قصة علم الاجتماع كمهنة تدريس، فان برامج الكليات في علم الاجتماع، تعاني من وضع فريد، فهي لا تعكس حسب بعض الدراسات الميدانية المنشورة، اهتمامات القائمين بتدريس تلك المواد[4].

عالم الاجتماع كمواطن:

يعتنق الباحثون توجيهات وفلسفات اكتسبوها خلال تعليمهم وممارسة مهنتهم. وقد أدى اختلاف هذه التوجيهات أو الاتجاهات الى حدوث انقسام حاد

(١) انكلز، اليكس: المرجع السابق نفسه، ص ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) المرجع السابق نفسه، ١٩٧ - ١٩٨.

(٣) Podell, L. and Vogelfanger, LM. and Rogers. R: Sociology in American College, American Sociological Review, 1959, XXIV, P. 9.

(٤) Simpson. R. L: Expanding and Declining Fields In American Sociology. American Sociological Review, 1961, XXVI, P. 464.

بين العلماء الاجتماعيين فرادى وجماعات . والواقع أن كثيرا من الجمعيات المهنية قد انقسمت على نفسها في السنوات الأخيرة بسبب اختلاف الآراء العلمية[1] . ومن الأمور التي اختلفت بشأنها الآراء: البحث (المتحرر من القيم) في مقابلة البحث (الملتزم)، البحث الكمي في مقابلة البحث النوعي، البحث البحت في مقابلة البحث التطبيقي، البحث العام في مقابلة البحث الخاص، المذهب الوظيفي في مقابلة النماذج المتعارضة، الخ . . .

فمن أي مصدر غير انساني يشتق العالم الاجتماعي منطقه المتعالي الذي يتبدى له أكثر وضوحا من منطق غيره من المواطنين؟ أليس لهذا العالم يدان وأعضاء؟ اليس له أبعاده وأحاسيسه وآلامه وآماله؟ الا يتغذى بالغذاء نفسه ويتنفس، ويعاني من المرض، ويشفى، بنفس الوسائل والأساليب، ويدفأ ويبرد بتعرضه للصيف والشتاء، اليس هو في النهاية مواطنا[2]؟

يقرر المشتغلون بالبحث العلمي أن اللحظات الحرجة الايجابية ذات الأهمية الخاصة التي تختص بتحديد واختيار مشكلة البحث والتي تعتبر من أهم جوانب البحث على الاطلاق، تتكون من عنصرين، هما: وجود دوافع ايجابية وتنمية معرفية، تقدر على تنشيط عملية تقدم المعرفة وتجمعها، وتقدر في الوقت نفسه على دعم حوافز اولئك المشتغلين بالعلم، والذين يعترفون أحيانا بالقلق لحرمانهم من حقوقهم في السبق[3]، على الرغم من القول بوجود قانون في الأصول العلمية يدعو الى التواضع ويؤثر في العلماء لينكروا اهتمامهم بالحصول على أي نوع من المكافأة على منجزاتهم[4] . فالواقع أن قواعد هذا القانون هي مثل عليا أو اتجاهات

---

(١) O'Barr, W: (et. al): Op. Cit., P. 14.

(٢) اورلانس، هارولد: الترشيد الاكاديمي للسياسة، مرجع سبق ذكره.

(٣) Hagstrom, W: Competition and Team Work in Science, Wisconsin, University Of Wisconsin, Dept of Sociology, July, 1967, P. 20.

(٤) Merton, R: The Ambivalence of Scientists, In: Norman Kaplan (ed), Science and Society, Chicago, Rand McNally, 1965, PP. 112 - 132.

أساسية في سلوك العلماء أكثر منها أوصافا دقيقة للنهج السلوكي الذي يتبعه العلماء في كل الأوقات. وبالاضافة الى طاقة الحفز الناشئة عن اهتمام العالم بالفوز بالتقدير المهني، وهو فوز لا يتحقق إلا ثوابا عن اسهامات ذات مغزى للمعرفة، فان تلك القواعد هي التي هيأت نظاما اجتماعيا حقيقيا وقادرا على الحفاظ على كيانه، وقد تزايد نموه باطراد في السنوات الماضية.

أما لماذا يريد العالم الاعتراف المهني؟ فهو سؤال لم تتم الاجابة الشافية عليه بعد، انما يوجد ما يعزز القول بأن العالم يكتسب أثناء تأهيله ودراسته في مجالات العلوم الرغبة في طلب الاعتراف المهني لأنها تسجل له أنه أرضى الحاجات المطلوبة ليكون له دور في الحياة كعالم. وهو أنه أضاف الى معارفنا بعض أوجه الحقائق الواقعة[1]. والقول المكمل للقول الأول، هو أن الرغبة في الابتكار، أي انشاء جديد ذي مغزى، هي تطلع انساني. وأن عملية الابتكار لا تكتمل عناصرها دون استجابة بالقبول والاعتراف من الآخرين[2].

إن التأكيد على أهمية الاعتراف المهني، يجد شواهد مباشرة وغير مباشرة تدحض فكرة زهد العلماء وقاعدة التنزه عن الغرض في السجل التاريخي الذي يحفل بمعارك الأسبقية في الاكتشافات. مغزى ذلك كله، هو أن الباحث التطبيقي يتطلع الى غير أقرانه من العلماء طلبا للثواب أكثر من تطلعه الى زملائه. وقد يكون جزاء الباحث التطبيقي مالا، وقد يكون أحيانا في صورة تقدير شعبي، ولا يقتضي هذا ولا ذاك، إدراكاً حقيقيا لما أنجزه العالم.

من أجل هذا أوصت منظمة اليونسكو فيما أوصت بشأن مركز الباحثين العلميين، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بأن تذكر دائماً بأن احساس الباحث

---

(١) Hagstrom, W. O: The Scientific Community, New York, Basic Books, 1965, P. 9.

(٢) Storer. N: The Social System of Science, New York, Hoh, Rinchart and Winston, 1966, PP. 57 - 74.

العلمي بالمهنة يمكن تعزيزه بشكل قوي إذا شجع على التفكير في عمله على أساس أداء خدمة لرفاقه من المواطنين وكذلك لرفاقه من البشر بوجه عام. وفي معاملة الباحثين العلميين وفي الموقف منهم يجب أن تسعى الدول الأعضاء إلى التعبير عن التشجيع للبحث العلمي والتطوير التجريبي الذي يؤدي بهذه الروح العريضة إلى خدمة الجماعة. وأوصت كذلك بأن تدرك الدول الأعضاء أن من المشروع تماما، ومن المرغوب فيه حقا، ان يترابط الباحثون العلميون فيما بينهم لحماية وتنمية مصالحهم الفردية والجماعية، في هيئات من قبيل النقابات والجمعيات المهنية والجمعيات العلمية. حسب حقوق العمل بوجه عام والمستوحاة من المبادىء المقررة في الوثائق الدولية، وفي جميع الحالات حيث يلزم حماية لحقوق الباحثين العلميين، يجب أن يكون لهذه المنظمات الحق في تأييد الحقوق الثابتة لأمثال هؤلاء الباحثين[1].

مسؤولية عالم الاجتماع:

في صيف سنة ١٩٧٢ نقلت جريدة الاكسبرس الفرنسية الخبر التالي: حادث لم يسبق له مثيل: في كلية فرنسا، منع مواري جيل - مان الأمريكي الحائز على جائزة نوبل، من القاء محاضرة. منعه معترضون من المستمعين الذين اقتحموا المنصة ووجهوا اليه أسئلة عن الحرب في فيتنام.

وجيل - مان، الذي كان مفروضا أن يلقي محاضرة عن (نظرة متخصصة جدا في الفيزياء النظرية)، كان من سنة ١٩٦١ حتى سنة ١٩٧١ عضوا في قسم جاسون بمعهد تحليل وزارة الدفاع، الذي قدم نصيحته للبنتاغون حول تطوير الحرب التكنولوجية في جنوب شرق آسيا. ولم تكن هذه الحالة فريدة. ففي ذلك الصيف ألغيت محاضرات في جنيف وروما، وأغلقت مدرسة صيفية في كورسيكا، وفي تريستا كان من المقرر عقد ندوة عن مفهوم (الفيزيائيين) عن العالم وقد حضر هذه الندوة متخصصون مشهورون، وقد أضطر الأمر الى عقدها

---

(١) توصيات بشأن مركز الباحثين العلميين: مرجع سبق ذكره.

خارج مقر الجامعة وتحت حماية شرطة مسلحة .

منذ اكتشاف الطاقة النووية واستخدامها بفاعلية عام ١٩٠٤ ، لم يعد هناك شك في انتهاء الأسطورة التي تزعم أن البحث العلمي بعيد عن الاعتبارات الأخلاقية والقيم الاجتماعية[١] . فمنذ ذلك التاريخ برز بشكل واضح انشغال العلماء بمسائل المسؤولية الأخلاقية فيما يتعلق بامكانيات استخدام مكتشفات العلم ونتائجه ، فقد شعر كل باحث علمي أنه طالما يستطيع التنبؤ بما سوف ينتهي اليه من نتائج تطبق علميا ، فانه ملتزم أخلاقيا بالاستمرار أو عدم الاستمرار في هذا الاتجاه ، ويبدو ذلك بصفة خاصة حينما يكون البحث ممولا من جهة حكومية أو غير حكومية .

وفي كل حالة كانت هذه لقاءات يلتقي فيها مشتركون مشهورون كانوا فيزيائيين عملوا أو كانوا يعملون لدى مؤسسات عسكرية . وعارض الحرب كثير من الفيزيائيين الحاضرين ، من حيث المبدأ ، وعارضوا استخدام الاكتشافات العلمية من أجل الأغراض العسكرية ، ولكنهم قبلوا القاعدة الوضيعة وهي أنه لا بد من أن يكون هناك تمييز بين العلم وبين استخدام نتائجه . وفي سنة ١٩٧٣ حدث في مؤتمر العلوم الفيزيائية ، الذي عقد في (فيتل) بفرنسا ، أن تقدمت مجموعة من الباحثين باقتراح يناشد الفيزيائيين أن يتخذوا موقفا بالنسبة الى موضوع الاختبارات النووية ، ولكن الاقتراح رفض ، بدعوى أن هناك خطرا من أن ينحل اتحاد العلماء ، وأهم من ذلك ، أن العلماء كنقابة ، لا يمكن أن يسمحوا لأنفسهم بأن يوجهوا نقدا للجيش ، كما هو وارد في وثيقة أصدرها فيزيائيو جامعة باريس وجامعة أورسلي .

في أية حالة لا تعرض دائما مشكلة استخدام العلم في مثل هذه العبارات البسيطة الواضحة . إن كثيرا من الاكتشافات التي لم تأخذ في حسبانها الأغراض

---

(١) الدكتور محمد علي محمد : المرجع السابق نفسه ، ص ٨٧٤ .

العسكرية قد استخدمت للحرب، ولهذا كانت النقطة الجوهرية هي معرفة من الذي يتحكم في العلم بصورة فعالة. ويشير المعترضون الى أنه في أية حالة لا يبقى التحكم معهم، وهم لهذا يتخطون الحدود التي وضعها دستورهم بدعوى أن الحقيقة من أجل الحقيقة تنتمي إلى الماضي، ما دام العلم لم يعد، ولن يكون مرة أخرى، من عمل العلماء[1].

العلم في محنة، ما في ذلك من شك. فالعلم كتجربة اجتماعية وكدستور في محنة. فهذه (الثورة العلمية) السائدة ليست ظاهرة رفيعة المستوى[2]. وبعيدا عن مغالطات اللغة العلمية باعتبارها مبدأ يطالب بتفسير العلم بأنه مجرد اجراء لتحصيل المعرفة، علينا أن نعي مسؤولية عالم الاجتماع قبل أن نعي ما يمكن أن يصور إفتراضا هاما، وهو أن المعرفة الموضوعية القائمة على التجريب في الظاهرة الاجتماعية والانسانية يمكن أن تتولد مستقلة عن عقيدة الباحث السياسية والقيم التي يدين بها كمواطن نابه له وضع خاص. هذا التصور يحول عالم الاجتماع الى خبير في العلاقات السياسية يعمل تحت وصاية رجال السياسة دون الخضوع لأية ضوابط أخلاقية سوى تلك المرتبطة بصانعي القوة في المجتمع. فلسنا كما يقول ميلز، بحاجة الى أولئك العلماء الاجتماعيين الذين يسمحون للآخرين بأن يحددوا أسلوب الاستفادة بهذه البحوث حسب أهوائهم[3]. فالاكتشافات العلمية المعاصرة تثير الكثير من المشكلات الخلقية والاجتماعية المتداخلة التي ينبغي حلها بمساعدة العلوم الاجتماعية. فلا ينبغي النظر الى العلاقات المتبادلة بين العلوم الاجتماعية والطبيعية على أنها تتخذ اتجاها واحدا من العلوم الطبيعية الى العلوم الاجتماعية. فينبغي أن نتذكر بعد أن أصبح من المألوف القول بأن علما ما لا ينبغي اختزاله الى علم

---

(١) صمويلوفيتش، فيلكس: المرجع السابق نفسه.

(٢) المرجع السابق نفسه.

(٣) Mills, C. W: Sociological Imagination,.... P. 177.

آخر، وأن الظواهر الاجتماعية ينبغي تفسيرها بواسطة العلوم الاجتماعية لا بعلوم أخرى، إن أثـر العلوم الاجتماعية ودورهـا يتـزايـدان بسرعـة. وتنبـع فكـرة المسؤولية الاجتماعية من العلوم الاجتماعية لأن تأثير الأفكار لا يتلاءم مع حقيقتها وواقعها حتى في الزمان الواحد والمكان الواحد. وهكذا ينبغي أن يؤخذ أثر العلوم الاجتماعية على العلوم الطبيعية في الحسبان عند دراسة تطور العلوم الطبيعية والتكنولوجية، والتطبيقات العلمية لمكتشفاتها والوظائف الضابطة للمجتمعات. فيبدو اليوم أن من المستحيل في التسلسل الهرمي للعلوم عزل أي فرع من فروع العلم عن النظام الكلي للمعرفة العلمية. فاستقلال أي علم هو استقلال نسبي وتبدو الصلة بين العلوم مطلقة. ولو أن طبيعة وتركيب هذه الصلة تتغير من حالة لأخرى.

وقد تبدو محاولة التفرقة بين الأحكام الفنية وقيم النابهين حين يشتد التشابه بينهما أشد عسرا، كما هي في بعض ميادين العلوم الاجتماعية. فالتعامل مع المعرفة العلمية المرتبطة بالمشكلات الاجتماعية، جد عسير، ما لم تتبلور مجموعة من القيم المحدودة والمناسبة للنابهين. فالمجتمع غير قادر على تمثل المعلومات المعقدة. والعالم لأنه يمتلك المعلومات الوافية، وهو الذي أوجد المشكلة، عليه أن يتحمل قدرا من المسؤولية.

وما دام العلماء في بلادهم ليس لهم ثقل سياسي، وما دامت أيديولوجية النزعة العلمية تفصل السلطة عن المعرفة، فقد يثار أنه من الأفضل تحديد معنى معين لمفهوم المسؤولية لا يتصل بالمعنى العادي للكلمة. ولكن المشكلة بعد أن بدأ الخلاف بين العلم والتكنولوجيا يميـل الى الاختفـاء، هـي مـن هـذا الذي يقـرر التطبيقات الفورية للأبحاث العلمية، ولخدمة أية أغراض أو مصالح. من هذه الزاوية، يتضح أن أغلبية الأبحاث التطبيقية هي للأغراض العسكرية أو شبه العسكرية، أو للأغراض التي تحقق زيادة فعلية في أرباح أصحاب المصانع. فالأشخاص الذين هم في وضع يقررون فيه أهداف العلم والتكنولوجيا لا يأخذون

في اعتبارهم إلا مصالحهم الذاتية . ويلزمون الاكاديميين بنوع من العزلة الاجتماعية عن قضايا المجتمع وشؤونه[1] . وربما كان هذا الموقف من بين العوامل التي شجعت على بروز دور جديد لعلم الاجتماع ، أو وظيفة النقد الاجتماعية . وتمثل هذه الحركة الجديدة (صرخة عالية) تصدر عن علماء الاجتماع تطالب بضرورة التغيير لكي تصبح الحياة الاجتماعية أكثر اشباعا . وفي ذلك بالطبع احساس عميق بالمسؤولية الاجتماعية والاخلاقية ازاء الواقع الاجتماعي الذي هو معمل علم الاجتماع الحقيقي . ومصدر ذلك كله هو الوعي بمشكلات المجتمع ، ذلك الوعي الذي يعبر عن اهتمام علماء الاجتماع بعدد من القضايا الحيوية الجديرة بالبحث والدراسة والتي تنطوي دراستها على أهمية خاصة بالنسبة الى حاجة المجتمع الى البحث من أجل التغيير[2] .

وهكذا ، فانه ليس أمر مهاجمة منهج العلم وحده ، فالنظام العلمي في حد ذاته في موقف تحد ، ومن خلاله المجتمع ككل . والثورة التي يحلم بها المعترضون والتي تنتشر في أكثر من اتجاه ، ليست مجرد ثورة نظرية ، بل تهدف الى الكمال من خلال تحطيم الحاجز الذي يفصل بين السلطة عن المعرفة ، ومن خلال تحليل الصور التي تستغل فيها الايديولوجيا المتسلطة صورة العلم في المجتمع ، وتجعل العالم كما هو يبدو بحاجة الى التكنولوجيا والى كبت للأخلاق والبعد السياسي للمجتمع .

وهكذا ، تنقب حركة المعارضة عن ثغرات في ايديولوجية النزعة العلمية ، فالعلم لا يمكن تفسيره وحده بأنه ظاهرة محايدة ما دام يتضمن عملية كاملة من الاتقان والاحكام ، ترضي المجتمع وتجذبه لأن يتبعها . ولهذا السبب لا يمكن أن نطرح الموضوع بعبارات من عقلانية منهج العلم أو على أنه عمل من الأعمال الموضوعية الداخلية للعلم . ويجب أن نسأل أيضاً كيف يمكن استخدام هذه العقلانية استخداما فعالا من جانب المجموعات المعينة لفرض سيادتها على الطبيعة وعلى

(١) الدكتور محمد علي محمد : المرجع السابق نفسه ، ص ٨٥٢ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٨٥٤ - ٨٥٥ .

المجتمع أيضا .

والعقلانية العلمية لا يمكن أن تنكر أن هناك دائما اختيارات متضمنة وهذا هو ما تميل النزعة العلمية الى اخفائه . تتحول العقلانية الى ايديولوجيا منذ اللحظة التي تؤكد فيها دعواها أنها الصورة الوحيدة للعقلانية ، عندئذ يتملكنا خداع قد يربى على مساندة الاختيارات السياسية التي تخدم في آن واحد في التبرير وفي التخفي . وفي كل حالة يكون من واجب من يمارسون العلم ممارسة فعلية أن يميطوا اللثام عما كان يحدث فيما مضى وعما سيحدث[1] ، كل ذلك من خلال التزام الباحث بأنواع ثلاثة من القيم معا : قيمة البحث عن الحقيقة بكل دلالاتها السياسية وقيمة العقل وقيمة الحرية[2] ، كما يقول ميلز: فالباحث من خلال هذا الالتزام يعيش في قلب الواقع لا من أجل دراسته فقط والتعرف على ما به من مشكلات عامة ، بل من أجل أن يساعد الانسان العادي على تجاوز هذا الواقع المحدود الذي يعيش فيه ليجد تفسيرا لمشكلاته في أساس البناء الاجتماعي ذاته . وطبيعي أن يكتسب الفرد الذي يصل الى هذا الحد مقومات الثورة على هذا البناء ويسعى الى تغييره .

المنهج العلمي وممارسته الاجتماعية :

كثير من العلماء يشعرون بالغربة والعزلة عن مجتمعهم لافتقادهم الموقف النقدي الواضح تجاه المجتمع . فقد اتخذوا من خرافة التحرر من القيم ذريعة للتخلي عن مسؤولياتهم العامة . بعضهم يغترب بذاته عن مشكلات العالم المحيط بهم ، والبعض الآخر يحاول ابتكار أساليب فنية (محايدة) يمكن أن تباع لمن يريد الشراء . إنهم يستخدمون مواهبهم في دراسة العالم من خلال بحوث جزئية من أجل بيع هذه البحوث لمن يريد استخدامها في السيطرة على الأفراد أو قيادتهم . وهم باسم دعوى

---

(١) Mills, C. W: Ibid, P. 179.

(٢) الدكتور أحمد زايد : المرجع السابق نفسه ، ص ٢٩٧ .

التحرر من القيم يناقضون مبدأ التحرر من القيم ويحولونه كما يقول جولدنر [1] الى مجرد خرافة لا يمكن لها أن تتحقق.

في الفصل الثالث من هذه الدراسة تتبعنا تاريخيا الأبعاد المتغيرة لقضية الموضوعية في علم الاجتماع ووجدنا أن علم الاجتماع علم مفعم بالايديولوجيا ولا ينفصل عنها في مستويات ثلاثة. فالصلة بين العلم والقيم تتكشف أولا في القيم السابقة على الاشتغال بالعلم والباعثة على نشأته، وثانيها، القيم الباطنة في منهجه، وثالثها، القيم التي يخلقها العلم أو يدعمها بآثاره ونتائجه. وطالما أن علم الاجتماع لا يمكن أن يتحرر من الايديولوجيا، وطالما أن الروح الموضوعية لا يمكن أن تتعارض مع الموقف النقدي العام الذي يقفه المرء حيال الظواهر الكونية والاجتماعية، فما هي القيم التي يجب أن يلتزم بها عالم الاجتماع؟

قبل الاجابة عن هذا السؤال المحدد، لا بد من الاشارة الى أن العلم لا يمكن تفسيره وحده بأنه ظاهرة محايدة ما دام يتضمن عملية كاملة من الاتقان والاحكام ترضي المجتمع وتجذبه لأن يتبعها. فصل الاعتبارين يعوق تحديد المحيط الذي يمكن أن ندرك فيه العلاقات بين العلم والايديولوجيا. ولهذا السبب لا يمكن أن نطرح الموضوع بعبارات من عقلانية منهج العلم أو على أنه عمل من الأعمال (الموضوعية) الداخلية للعلم. فالعقلانية العلمية لا يمكن لها أن تنكر أن هناك دائما اختيارات متضمنة، وهذا ما تميل النزعة العلمية الى اخفائه. وهنا لا بد من الدعوة الى ضرب جديد من ضروب الموضوعية يختلف عن ذلك الذي ينادي به علم الاجتماع المرتبط بتيار الاتجاه المحافظ أو الاتجاه الليبرالي في علم الاجتماع. فالرؤية القديمة تفترض أن الموضوعية تعتمد على العلاقة بين العالم ومنهجه ومدى امتثاله لمتطلبات هذا المنهج. هذا التفسير الشائع للموضوعية (كحياد ولا تحيز في المواقف واطلاق الأحكام)، يسحب التصور السلوكي للموضوعية على منهج

---

(١) Gouldner. A: Anti - Minotaur,... P. 74.

البحث مغفلاً مضمونه ومدلولاته الفلسفية التي يحاولون عبثا الافلات منها [1] . والموضوعية بالمعنى الجديد تعتمد على شيء آخر وراء المنهج، وأعني به اختيارات الأفراد. فعلى كل عالم أن يوضح الأسس التي يقوم عليها التزامه والمبادىء التي يسير عليها والقيم التي تكمن وراء هذا الالتزام القائم على ايديولوجيا واضحة حقيقية. وعندئذ تختفي فكرة الحكم الموضوعي المطلق ويحل محلها فكرة الحكم القائم على مبدأ النسبية Relativism ، ويرتبط الصدق فيه بطريقة صياغة الأفراد لأعمالهم وبطبيعة العمل نفسه الذي يختلف باختلاف الأوضاع الاجتماعية والانتماءات الاجتماعية والتنظيمات الجماعية[2].

فالحقيقة هي انعكاس للواقع الموضوعي في دماغ البشر، ولكن هذا الانعكاس لا يكون متكاملا ، لسبب بسيط، هو أن الفكر البشري في حالة تطور مستمر، والطبيعة بدورها لا تقف ساكنة راكدة في محل واحد، بل هي في حالة حركة متواصلة . بمقدور الانسان أن يكتشف لحظات من الحقائق المطلقة ويفشل في الكشف عن اللحظات الأخرى . ولكنه يعاود الكرة باستمرار ليصحح بعض الانعكاسات الخاطئة ويؤكد الصحيحة ويعززها . وهنا يكمن الجانب النسبي في عملية استكشاف الحقائق . الحقائق النسبية لحظات من الحقيقة المطلقة . الحقيقة هي وحدة التناقض بين القطبين النسبي والمطلق .

إن أي نكران لهذه الوحدة الجدلية بين المطلق والنسبي يقود الى اللاادرية . كما أن نكران التناقض بين هذين القطبين يعني الجمود والتحجر . ففي هذا التناقض تكمن حركة الفكر الانساني وتطوره . ليست هناك معارف ثابتة ومتكاملة كليا ، ولكن بالمقابل ، فإن المعارف الجديدة لا تنقض المعارف القديمة كليا ، إنها تصحح

---

(١) كورنفورث، موريس: البرغماتية والفلسفة العلمية، ترجمة ابراهيم كبه، بغداد، ١٩٦٠، ص ١١ - ١٢ .

(٢) Gouldner. A: Toward The New Objectivity,.... PP. III - IV.

وتطور[1]

فكما أن المصالح الاجتماعية الطبقية المتناحرة يستحيل التوفيق بينها، لا يمكن أيضا للباحث الاجتماعي أن يقف فوق الصراع الفكري الذي يعبر عن الصراعات والتناقضات الاجتماعية. مرة أخرى نسأل، أين يقف الباحث العلمي في هذا الصراع؟

الباحث الاجتماعي هو عالم ومصلح اجتماعي في الوقت ذاته، ولا يطلب منه بالضرورة أن يمسك بسيفه ويخرج على الناس ليبارز شرور المجتمع، ولكنه عندما يكشف عن تناقضات المجتمع وشروره وزيف مؤسساته ويعطي البديل الأفضل الذي ينسجم وقوانين تطور المجتمع الى أمام، إنما يكون في الوقت نفسه داعية لأفكاره. حقاً إنه لوحده، لا يمكن أن يحقق شيئاً إن لم يجد من يتبنى أفكاره ويدعو إليها. ولكن لكي يجد من يدعو لأفكاره لا بد من أن يبدأ هو بالدعوة اليها أولاً، والانحياز الى المطحونين في المجتمع ودراسة مشكلاتهم وسبل التغلب عليها بالتغيير الشامل باتجاه التقدم كما سبق لنا أن بينا في الفصل السابق.

مناقشة وخاتمة:

يبدو أن الجدل حول هذه القضايا قد أوصلنا إلى جملة من الأسئلة هي: هل هناك أزمة في علم الاجتماع؟ أزمة ماذا؟ وأزمة من؟ أهي أزمة العلم أم أزمة النظرية أم أزمة العالم؟ أم أزمة كل هذه الأشياء وما هي السبل المتاحة للتحرر من هذه الأزمات؟

ذهب الباحثون، وهم يجيبون على هذه الأسئلة، مذاهب شتى في موقفهم من القضايا المرتبطة بهذه الأسئلة. استعرضناها في الصفحات السابقة من هذا البحث.

---

(١) الدكتور سليم علي الوردي: علم الاجتماع بين الموضوعية والوضعية ـ مناقشة لمنهج الدكتور علي الوردي في دراسة المجتمع العراقي، مكتبة النهضة العربية، بغداد، ١٩٧٨، ص ٥٦.

فالعلم الاجتماعي يشهد أزمات متنوعة راهنة على حد تعبير بوتومور، وارهاصات أزمة مقبلة على نحو ما ذهب إليه جولدنر.

أثيرت خلال السنوات الماضية قضايا عديدة تستهدف مراجعة شاملة للنظرية والمنهج في بناء علم الاجتماع وصلته بالحركة التاريخية ووضعه داخل المجتمع برمته، من أجل وضع إطار عام لبناء جديد في هذا العلم. وقد نبعت الدعوة لهذه المراجعة من جملة من التطورات الموضوعية المحيطة بالعلم. (أزمات اجتماعية في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تجلت مظاهرها في حركات احتجاج وتحرر وعنف ومعارضة) تشكل النسيج التاريخي لجملة أخرى من التغيرات السريعة الذاتية والمنطوية على ضروب من التناقضات والصراعات داخل علم الاجتماع نفسه (تشعب كبير في الأنساق النظرية وعدم ملاءمة هذه الأنساق لهذاالواقع الجديد والتي تتمثل على سبيل المثال في معاناة ظروف التخلف في البلدان التي تعيش عبء التبعية وعدم القدرة على تجاوز عتبة هذه الظروف. تفاعل الظروف الموضوعية والذاتية هذه يمكن أن تؤدي إن لم تكن قد أدت بالفعل، بالعلم الاجتماعي الى أزمة قادمة إذا لم يصحح من مساره ويتغلب على تناقضاته [1].

فالأزمة الراهنة تشير إلى تخلف النظرية الاجتماعية عن تطور ميدان علم الاجتماع، وتفتت النظرية الى شظايا، وتغلب طموح المنظر الذاتي على النموذج المثالي للنظرية، والفجوة بين البحوث الميدانية والنظرية والاجتماعية تتسع. ويؤكد ذلك، ما ذكره جولدنر من معنى للأزمة، فالأزمة لا تعني الموت، والتغير في حد ذاته لا يعني وجود الأزمة. فلا بد، لكي توجد الأزمة، من أن يرتبط التغير الجذري في نسق معين بجملة من التطورات والصراعات الحادة. فالأنساق تخبر حالة مستمرة من التغير. ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها تعيش أزمة. ففي وجود الأزمة تتم التغييرات الحاسمة بمعدل سريع نسبياً وتشتمل على صراع حاد

---

(١) Gouldner, A: The Comming Crises,.... P. VII.

وتوترات كثيرة[1]

أزمة نظرية:

على الرغم من اختلاف الخلفية الايديولوجية والنظرية لكل علماء الاجتماع، إلا أن عدداً كبيراً منهم صار أكثر ميلاً إلى الاتفاق على أن النظرية المعاصرة، في علم الاجتماع، لم تصل بعد الى مرحلة الاكتمال في بنائها، وتعيش أزمة كأحد افرازات هذا العصر المتصف بالتغير السريع، تتضخم مع الأيام، ومع زيادة متطلبات الحياة الاجتماعية ولكثرة مشاكل الانسان اليومية. إن هذا الارتباط بين أزمة النظرية الاجتماعية وبين أزمة التطور الاجتماعي ليست من النوع الميكانيكي، وإنما هي من النوع الطبيعي الخاضع لمؤثرات خارجية وداخلية في آن واحد.

العلم في أزمة، ما في ذلك شك، ولكن هذه الأزمة تحوي عنصراً جديداً، فليست الأزمة هي أن الواقع يرفض أن يكشف أسراراً جديدة للنظريات القديمة، بل لأن العلم اليوم أكثر سلطاناً من ذي قبل. والعلم في أزمة كتجربة اجتماعية وكدستور. فهذه الثورة العلمية ليست دائماً ظاهرة رفيعة المستوى. هناك أكثر من اعتراض على التفاعل بين النظرية والواقع نوجزها بما يلي:

لا ترجع الأزمة إلى فشل هذا العلم في التوصل الى قوانين عامة، وإنما لأن الكثير من التعميمات الوصفية التي طورتها البحوث الاجتماعية، والنماذج والتفسير قد أصبحت غير ملائمة، إما لأنها استنفدت فعلاً قدرتها على استثارة مكتشفات جديدة. وإما لأن الواقع الاجتماعي الذي طبقت عليه قد تغير تغيراً عميقاً بحيث فقدت هذه النماذج والتعميمات صلاحيتها تماماً[2].

بسبب تحمس بعض منظري علم الاجتماع لتخصصاتهم، برزت رؤى تنظيرية متعددة (وليست نظرية اجتماعية متكاملة الجوانب الواقعية والمنهجية والمنطقية)،

---

(١) Ibid, PP, 314 - 342.

(٢) د. محمد علي محمد: المرجع السابق نفسه، ٨٧١.

اطلق عليها هؤلاء المنظرون اسم نظريات اجتماعية ، أوقعت علم الاجتماع في مشاكل تنظيرية .

من المعروف أن النظريات المعاصرة في علم الاجتماع يمكن تصنيفها إلى صنفين رئيسيين (استناداً الى سعة نطاق نظرتها للمجتمع) هما :

١ ـ نظريات ذات مدى بعيد (وتسمى نظريات استدلالية ، شكلية) خالية من المعلومات التجريبية [١] .

٢ ـ نظريات ذات مدى قريب (وتسمى بالنظريات الاستقرائية التجريبية) [٢]

هناك عدة أوجه لأزمة النظرية الاجتماعية ، أهمها ما يلي :

١ ـ أزمة المنظرين أنفسهم: حيث مال بعض المنظرين المعاصرين في علم الاجتماع الى تفسير جميع الظواهر والمشاكل الاجتماعية . لأنها النظرية الشرعية التي تستحق أن تحقق جميع تفسيرات وتوضيحات الاشكالات الاجتماعية . ولا شك في أن الانتاج العلمي في حاجة الى الانفتاح على كل نوافذ الانتاج العلمي في العالم .

٢ ـ أزمة تقنية : أي عدم اشتمال النظرية المعاصرة في علم الاجتماع على تطبيق جميع مكونات النظرية العلمية (ملاحظات ، فرضيات ، متغيرات ، مفاهيم ، قضايا ، نصوص ، شكل ، نموذج صوري) التي يجب أن تتبع في علم الاجتماع [٣] مثال ذلك عدم وجود ارتباط بين نصوص النظرية مع ملاحظاتها للواقع الاجتماعي . فالنظرية ذات المدى القريب رصينة في ملاحظاتها للواقع إلا أنها لا تتضمن نصوصاً نظرية . والنظرية ذات المدى البعيد تتضمن نصوصاً نظرية عديدة إلا أنها لا تتضمن دراسات تجريبية ، أي لا تعكس الواقع الاجتماعي الحي وبالتالي

---

(١) Glaser, Barney and Strauss Anselm: The Discovery of Grounded Theory, Modern Sociolgy. (ed). Peter Worsley, Penglein Education, England, 1975, P. 35.

(٢) Ibid, P. 35.

(٣) Blalock, H: Theory Construction, Prentice - Hall Inc., Englewood, 1969, P. 2.

لا تخضع للاختبار العلمي في الواقع الاجتماعي لكثرة نصوصها المقننة [١].

ويضيف المنظر تيرنر فيقول، إن المشكلة التي تـواجههـا النظـريـة الاجتماعيـة المعاصرة هي أن مفاهيمها غير واضحة ومحددة بشكل غير واضح. اضافة إلى أن احتمالاتها غير مترابطة بعضها ببعض. وفي بعض الحالات يكون هناك مفهوم واحد متضمن عدة احتمالات جزئية في آن واحد [٢]. نستنتج من هذه الانتقادات أن النظرية المعاصرة تتضمن مفاهيم متعددة المواضيع وهذا غير وارد في التحديد التنظيري لأنه يجب أن يتضمن المفهوم الواحد موضوعاً واحداً. وإذا حدث أن مفهوماً واحداً متضمناً عدة مواضيع مرتبطة جزئياً بعضها ببعض فيجب أن يكون هناك موضوع رئيسي يربط هذه المواضيع المرتبطة جزئياً لكي ترتبط جميع مكونات المفهوم من أجل اعطاء صورة متكاملة وواضحة.

٣ ـ تنوع تخصصات علم الاجتماع وحاجاتها الى نظريات لتفسير مشاكلها وظواهرها. حيث ظهرت عدة تخصصات دقيقة في هذا العلم وظهرت طائفة هائلة من النظريات السوسيولوجية لكل تخصص تـوضـح أبعـاد التخصـص وطبيعتـه وخصوصيته. وقد يكون هذا التنوع ذا فائدة مثرية لعلم الاجتماع يبرز نشاط ودينامية باحثيه ومنظريه، لكن هذا الكلام يصدق فيما إذا كانت هذه النظريات ناضجة ومتكاملة في بنائها التنظيري منهجياً ومنطقياً. فإقامة البحوث الميدانية والدراسات النظرية الجزئية أسهل بكثير من تحقيق وانجاز جميع مراحل بناء النظرية. لأن النظرية تحتاج الى دراسات وبحوث وأفكار مبرهنة بشكل موضوعي وذات أهداف علمية واضحة وأدوات منهجية واحدة، وهذا يتطلب وقتاً طويلاً وجهداً علمياً كبيراً ويحتاج أيضاً إلى صبر طويل. لذلك حصل الاختلاف في

---

(١) Smith, H. W: Strategies of Social Research, Open University Press, England, 1975, P. 29.

(٢) Turner, Jonathan: The Structure of Sociological Theory, The Dorsey Press, ILL., 1974, P. 9.

التطور بين البناء النظري وميادين علم الاجتماع، وهذا شيء طبيعي لكن الشيء غير الطبيعي هو عندما تكون هناك عدة أعمال تنظيرية غير متكاملة في بنائها النظري تتعلق بتخصص واحد ويطلق عليها مصطلح نظرية.

٤ ـ الفجوة الواسعة بين البحوث التطبيقية والصيغ والنظرية. فهناك عدد هائل من البحوث قام بها المتخصصون في علم الاجتماع، إلا أنها تفتقر إلى الصيغ المنطقية والاطار النظري لتستقطب نتائج البحوث العديدة في هذا العلم ويعكس اتساقها ومنطقها، وهذا يشير الى عدم قدرة هذه البحوث على تكوين نظرية. فهي اذن مجرد نتائج بحوث علمية تناولت دراسة بعض أجزاء الظاهرة الاجتماعية.

٥ ـ إن من طبيعة العمل التنظيري إعادة صياغة النظرية بشكل مستمر كلما اختبرت مفاهيمها أو نصوصها أو نموذجها في الواقع الاجتماعي المتصف بالتغير المستمر. إنما الشيء الذي حدث في علم الاجتماع (بعد اختبار أحد مكونات بناء النظرية)، إنسلخ قسم من المنظرين من النظرية الأصلية التي كانوا يؤمنون بها وأسسوا نظرية جديدة ذات بناء نظري غير متكامل أيضاً وذات رؤية أصغر في مداها النظري الذي كانوا ينظرون فيه أولاً ولم يعالجوا نقائص وثغرات نظرية الأصل، أو صعموا نظرية الأصل بحقائق كانت مفقودة فيها، إلا أنهم لم يعملوا على إكمال بناء نظرية الأصل. مما أدى الى تضخم أزمة النظرية. من الضروري عندما تتطور في العلم مجموعة كبيرة من النظريات التي تعالج مشكلة واحدة، اختزال عدد هذه النظريات. إما عن طريق رفض بعضها، أو تحقيق التكامل بينها في نطاق نظرية بسيطة واحدة، تنطوي على الجوانب العامة لكل هذه النظريات. هذا العدد غير المحدود من النظريات راجع بالطبع، إلى أن محاولات منظمة لم تبذل حتى الآن من أجل البحث عن جوانب الالتقاء والتكامل بين هذه الأنساق أو الأطر التصورية [١].

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

أزمة منهج:

الامبريقية كرد فعل للمذهب التاريخي [1] هي الجانب المنهجي لمسألة الأزمة في علم الاجتماع. فليس من قبيل الصدفة أن تقدم نظريات اجتماعية محافظة جداً تدأب على تبرير ثبات الأنظمة على استبعاد المنهج التاريخي المنطقي. إن التوسع الشامل الذي ترتديه المناهج الرياضية وأبنية النماذج التي يستعين بها علماء الاجتماع تترجم كذلك حالة هذا البحث عن (اليقين) في مجال هذه العلوم التي لا يتاح لها فرص الاختبار. وفي غضون ذلك انتشرت ريبة جديدة وانتشر الاقتناع بأن النماذج الرياضية مهما تعقد سياقها، تمثل دائماً تبسيطاً للعلاقات الاجتماعية الفعلية. وفي معظم الأحوال يصدر اختيار مختلف المتغيرات الكمية من تفسير مسبق لهذه العلاقات، فيمكن تجاهل وجود انحراف قصير وأحياناً طويل الأمد في التطور، وسيسدل ستار الصمت على عوامل عديدة ذوات أهمية أساسية في الظاهرة المدروسة. إن المعطيات الاحصائية المتوفرة في شتى الأنظمة، يجري اختيارها وفقاً لأنماط فكرية نظرية مهيمنة، بحيث ان المعطيات التي قد تكون ضرورية لتفسيرات نظرية أخرى، لا يمكن الحصول عليها. لهذا بالذات لا يمكن اعتبار المنهجية الرياضية في الأبحاث الاجتماعية الشاملة إلا كأداة اكمال، فلا يمكن حلولها محل المنهج التاريخي، التحليلي والمنطقي، الذي حاولت الامبريقية كوسيلة كشفية وكأيديولوجية، ومن خلال حشد واسع للطاقات التركيز على التجربة كشيء مستقل عن النظرية. إن أزمة النظام الرأسمالي تجد بعضاً من تجسدها الايديولوجي النظري في علم الاجتماع. والملاحظ أن ممثلي هذا النظام يدركون أن المسألة الأكثر أهمية في كيان هذا العلم هي الاحاطة: (١) بالوحدات الصغرى على حساب الوحدات الكبرى. (٢) الرفض المبدأي للنظرية. ويمكن تفصيل ذلك بما يلي:

١ - التركيز على جوانب جزئية صغرى في حقيقة متعددة الوجوه كالحقيقة

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٢١٧.

الاجتماعية فيه هروب من العالم الحقيقي وتدعيم امبريقي للنظام العام القائم وحجب عن الرؤية الحقيقية الواضحة للمشكلات الجذرية الحقيقية التي تقابل الأفراد والجماعات في العالم الحديث . فالأخذ بالجزء على حساب الكل يعني أن نرفض باسم (العلم) والابتعاد عن الواقع القائم، كل محاولة للتطلع إلى العلاقات الاجتماعية الناظمة للأجزاء الخاضعة لدراستنا . وتكمن وراء هذه المحاولات التي تضع علم الاجتماع ضمن أطر تجريبية ضيقة، بواعث ايديولوجية واضحة بعيدة جداً عن خدمة العلم .

٢ ـ الاتجاه الامبريقي اتجاه تجزيئي من حيث إنه يدرس ظواهر منفصلة من البناء الاجتماعي دون ربطها بنظرية معينة ودون التعمق في أصولها التاريخية . في هذا الفصل بين الظواهر وسياقها البنائي والتاريخي تصبح مشكلة النظام العام هي المشكلة العامة الوحيدة، بينما تصبح مشكلة التغير كحركة تقدمية مشكلة عامة أخرى تعكس دراسة التاريخ في ارتباطه بهذا البناء كما يقول تشارلز رايت ميلز[١] . فالشكل المنطقي المتحرر من كل سياق تاريخي لمسار العلاقات الاجتماعية لا يساعد إلا على ادراك علاقات قائمة فعلاً، ولا يعكس الا وضعاً قائماً في مرحلة معينة وثابتاً نسبياً .

٣ ـ إن العلم عند دراسته وتعميمه للوقائع يستخدم، ولا يمكنه ألا يستخدم، المقدمات النظرية العامة، والمنهجية الفلسفية التي تساعده على حل المتاهات المعقدة للوقائع التجريبية . فادراك الترابط بين العمومي والخصوصي والفردي لا يضم الطريق الاستقرائي فحسب (من الوقائع الى النظرية العامة)، بل يضم أيضاً وفي الوقت نفسه، الطريق الاستنتاجي (من النظرية العامة إلى الوقائع) . وينطبق قانون الادراك هذا على كل بحث أو دراسة . ولا يستطيع علماء الاجتماع التجريبيون ـ المعادون للنظرية ـ التهرب من هذا الأمر . وهم، كالعادة، خاضعون لتأثير فلسفة

(١) Mills, C. W: Sociological Imagination..., PP. 44 - 47.

الوضعية المحدثة التي تعمل من أجل الابتعاد عن الوصول الى نتائج شاملة تمس كليات النظام الاجتماعي القائم. بل تكتفي بالوقوف عند حدود الوصف والتحليل دون التفسير والفهم والتي هي واحدة من مقولات المنهج العلمي.

أزمة عالم:

ما هو الدور المنوط بالعالم المتخصص في العلوم الاجتماعية؟ نرى أن المهمة المنوطة بعالم الاجتماع عن طريق اكتشاف القواعد والقوانين التي تخضع لها الوقائع الاجتماعية ومشكلات المجتمع، هي العمل على مساعدة الجماعات والفئات الأوسع من الجماهير على التحرر من أية معاناة، أو أي مظاهر للقهر، والتحكم بعيداً عن الارتباط الوثيق بصانعي القرارات في المجتمع، كي لا تجيء نظرياته لخدمة النظام القائم والدفاع عنه والتبرير له وكي لا تكون تلك النظريات متعلقة بالأحكام القيمية للنظام السائد. ولا شك في أن تجسيد هذه المهمة ذات الغرض التحريري يختلف باختلاف الاطار الاجتماعي والتاريخي المحيط به، وباختلاف طبيعة الضغوط التي يفرضها هذا الاطار المحيط.

فهكذا نفهم الغاية البعيدة لانشاء علم الاجتماع علاقة جدلية بين الفكر والممارسة باتجاه التقدم. فقد أكد معظم علماء الاجتماع منذ ابن خلدون مروراً بكونت وغيرهما هذين الجانبين من جوانبه، الجانب التطبيقي والجانب النظري. وإلاّ فإننا نعتقد بأن بحوثنا لن تستحق ساعة واحدة من الجهد اذا لم يكن لها فائدة نظرية على حد تعبير دوركايم [1].

هذه المهمة التحريرية لعالم الاجتماع تلقي عليه عبء التفلسف الذي لا يستطيع أن يعزل نفسه عنه طويلاً. وكدليل على أهمية العلاقة الديناميكية بين الفلسفة والعلم قال انجلز: «يظن علماء الطبيعة أنهم يحررون أنفسهم من الفلسفة برفضها أو استهجانها. ولما كانوا لا يستطيعون أن يتقدموا خطوة واحدة دون فكر، ولما

---

(١) الدكتور حسن سعفان: المرجع السابق نفسه، ص ٥٢.

كانوا بحاجة من أجل أن يفكروا، الى مقولات فكرية، ولما كانوا يأخذون هذه المقولات دون نقد... فإنهم غالباً ما يقعون تحت نير الفلسفة، أردأ فلسفة. والذين هم أكثر استهجاناً للفلسفة هم بالضبط، عبيد لأسوأ التبسيطات والمذاهب الفلسفية »[1]. فلا يمكن لهذا النمط من العلماء أن يستغني عن الفلسفة بأي حال من الأحوال، على أن لا تأتي الفلسفة إلا بعد أن يصل عالم الاجتماع الى اكتشاف القواعد والقوانين التي تخضع لها الوقائع الاجتماعية بالوسائل العلمية السليمة. فتوجد الفلسفة حيث يوجد العلم. ودون العلوم لا يوجد فلاسفة، بل وجهات نظر في العالم. فالتحولات الفلسفية تغتني دائماً بالاستكشافات العلمية الكبرى وتصبح أكثر عقلانية. وعليه فإنها لا بد من أن ترتبط بالتطور التاريخي للعلوم.

القوانين والفلسفة الاجتماعية يجب اخراجها من الأفلاك الأكاديمية المحضة حتى وإن لم تكن في البدايات إلا في متناول فئات قليلة من المثقفين لكي تتقدم إلى مقدمة المسرح العام بالذات، لكي تبلور بالقوة الاقناعية اتجاهاً ملموساً يخترق تدريجياً الفئات العريضة من الجماهير التي لها مصلحة في متابعة انماء انساني للمجتمع. فهناك فئات تزداد اتساعاً ترى نفسها اليوم مكرهة وقادرة في آن، أن تواجه في اختبارها الخاص النقاشات والمسائل الخاصة بالتقدم الاجتماعي، وطبيعة المحاججة، وتنوع البراهين. إن الأخطار المتزايدة الضغط دائماً والمهددة للحياة اليومية تجبر الناس، بأعداد متزايدة دون انقطاع، على التفكير في المسألة الاجتماعية. وإن التقدم السريع للثقافة العامة، ووسائل الاعلام الجديدة كلياً والمرنة جداً، وتدفق الأخبار، إنما تزيد من امكانيات النفاذ الى هذه المسألة وتساعد الجماهير على الامساك بالتفسيرات التي تقنّع الواقع الموضوعي وتفسره تفسيراً مشوهاً. إن قدرة الجماهير على الامساك بهذه القضايا من خلال مجهود معرفي تبذله، أصبحت اليوم عاملاً بالغ القوة، بحيث إن الأنظمة والقوى المحافظة والقوى الثورية اللاواقعية التي لم تعد، باسم (المصالح العليا) تتحمل

---

(١) Engels, F: Dialectics of Nature, Progress Publisher, Moscow, 1966, P. 209

الكشف عن النواقص والتناقضات الاجتماعية وتخشى قدرة الجماهير الحكمية على أن تسحق ايديولوجيا وادارياً، قبل كل شيء حرية النقاش والتعبير عن الآراء.

واستناداً إلى الوضع الحالي الذي تعيشه النظرية في علم الاجتماع، نطرح سؤالاً مفاده ما هو مستقبل هذا العلم؟

يمكن أن نجد بعض معالم الطريق الذي ينبغي أن يتخذه علم الاجتماع في الحاضر، وفي المستقبل، لتجاوز الأزمة من خلال الأسس التالية الموجهة لعلم اجتماع نقدي راديكالي يهتم بتقديم صياغات ايجابية مرتبطة بالحياة اليومية:

١ - بتحديد المهمة المنوطة بعالم الاجتماع وبعلم الاجتماع في رفع التجهيل الايديولوجي عن العالم أجمع، وتسليط الضوء على العلاقة بين الهموم الفردية والمشكلات البنائية التي غالباً ما تختفي وسط متاهات الايديولوجيا والبحوث التي توجهها السياسة. وبكلمة أخرى، بالتزام الباحث الاجتماعي بتنوير الجماهير بحيث تصبح قادرة على استيعاب العلاقة بين همومها الفردية ومشكلات البناء الاجتماعي الذي تعيش داخله [١].

وترتبط هذه المهمة التحريرية بالطابع النقدي المستمر في علم الاجتماع، وبهدف العلم من أجل التغيير. فإذا كان العلم هو الكشف المتجدد لميكانيزمات الحياة الاجتماعية فإنه ينتج شكلاً أو آخر من أشكال السيطرة، ولكن إذا كان هدف العلم هو الكشف عن كيفية تكون العلاقات الاجتماعية وكيفية تغيرها، فإنه سوف يؤدي مهمة تحريرية من خلال التأثيرات التنويرية التي سيتركها على الانسان [٢]. فالتحرير كما يقول جولدنر [٣] هو تحرير الانسان والعقل على حد سواء من أية قوة داخلية أو خارجية أو رمزية أو نفسية أو اجتماعية بحيث لا يكون في حياته

---

(١) الدكتور أحمد زايد: المرجع السابق نفسه، ص ٤٠٩.

(٢) Gouldner, A: For Sociology,.... P. 16.

(٣) Ibid, P. 101.

أي ضرب من ضروب المعاناة .

٢ ـ تطورت الاتجاهات النقدية التي أفرزها تفاعل التغيرات البنائية في مرحلة الستينات مع النظريات القديمة ، من خلال تنشيط عملية الجدل بين القديم والجديد ليفرز هذا الجدل مركباً جديداً يختلف عن القديم وعن الجديد ويخلص النظرية من اطارها المحافظ التقليدي . ولا يحدث هذا التنشيط إلا من خلال تعميق الأزمة بعمل نقدي يقوم كأداة على أساس جديد (ايديولوجي) يهدف الى احداث توتر وصراع داخل كل المحددات التقليدية للواقع الاجتماعي والى النضال ضد الظروف الاجتماعية والنُظم التي تحافظ على هذه المحددات .

كما رأينا ، هناك صورة للمجتمع آخذة في الظهور والتشكل تثير أنماطاً جديدة من الصراع الاجتماعي تختلف عن تلك التي خبرها المجتمع التقليدي ، وبناء على ذلك لا بد من أن يواكب هذا التغير فهم لعلم الاجتماع على أنه علم الأزمة الاجتماعية كما كان عند ظهوره[1] ، من خلال تطوير اتجاهات راديكالية في علم الاجتماع تواكب هذا التغير وتعكس اتجاهاته من أجل المساعدة على فهم أعمق لما يجري حولنا ، ومن أجل المساعدة على التنبؤ بما يمكن أن يحدث .

ونحن بالنسبة الى أهداف العلم نتفق على ما ذهب اليه بوتومور . فعلم الاجتماع النقدي يهدف الى غرض نظري يتمثل في نقد النظريات الاجتماعية القائمة ، في ضوء وجهة النظر التي تفهم بها العالم الاجتماعي . وهدف امبريقي واقعي يهدف الى توضيح مظاهر عدم المساواة والضوابط الاجتماعية المرتبطة ببناء الطبقات وجماعات الصفوة التي تعطل نمو الحرية والانسان . والهدف الثالث لعلم الاجتماع النقدي الراديكالي ، هو هدف سياسي يسعى الى الكشف عن طابع وتطلعات الحركات الاجتماعية التي تعارض البناء القائم في المجتمع[2]

(١) Bottomore, T. B: Sociology as Social Criticism,.... P. 15.

(٢) Ibid, P. 16.

٣ ـ تجاوز فصل الذات عن الموضوع، أي فصل الباحث عن مادة دراسته. ويتم هذا بالنقد المستمر على أسس ايديولوجية وبالعمل على تغيير العالم الاجتماعي وتغيير العلوم الاجتماعية لاتصالها الوثيق. فالعلوم الاجتماعية جزء من العالم الاجتماعي وفهم له. ومن ثم فإن ما نود تحقيقه هو كما يقول جولدنر، تقديم تحليل على مستويات عديدة، نستطيع أن نرى فيها علم الاجتماع في ارتباطه باتجاهات تاريخية واسعة النطاق، وفي علاقته بمستويات تنظيمية كبيرة خاصة الدولة، كما أن هذا التحليل يعني رؤية علم الاجتماع داخل الاطار المكاني الذي يوجد فيه، وكأسلوب حياة. وأخيراً يتطلب نقد علم الاجتماع تحليلاً مفصّلاً ومحدداً للمجتمعات الفكرية والنظرية التي أنتجها هذا العلم [1].

٤ ـ لا نتفق مع الذين يصفون علم الاجتماع كعلم بأنه اما محافظ أو راديكالي أو ليبرالي. فعلم الاجتماع كنتاج لمجتمع يستطيع أن ينتج اتجاهات تتسم بالنزعة المحافظة أو بالنزعة الليبرالية أو الراديكالية. وبالتالي يمكننا القول بأن التناقض الكامن في بناء العلم ذاته هو تناقض طبيعي يتصل بطبيعة القانون العام للتطور (وحدة الاضداد). فعلم الاجتماع علم ذو طابع ديالكتيكي كالحياة الاجتماعية تماماً، يحوي في داخله دائماً أبعاداً قهرية محافظة وأخرى ليبرالية وثالثة راديكالية.

عندما يدور الحديث حول علم الاجتماع لا بد من أن يطرح السؤال التالي: ما هي الغاية من هذا العلم وما هي الخدمة التي يقدمها للمجتمع؟ هل هو مجرد وسيلة لترفيه القارىء أو منتدى ترف فكري، أم أن له مهمة خطيرة في دفع حركة المجتمع الى مواقع أكثر تقدماً من خلال تعميق الوعي الاجتماعي بمستلزمات التطور؟ ومن هنا كيف نحكم على القيمة العلمية لأي بحث اجتماعي، وأكثر من ذلك ما هو معيار تقدمية أو رجعية هذا التيار الفكري أو ذاك في علم الاجتماع؟

يتجنب الباحثون الليبراليون استخدام تعابير من قبل الرجعية والتقدمية وما

---

(١) Gouldner, A: For Sociology,.... PP. 13 - 14.

شاكلها بل وغالباً ما تثير حفيظتهم مثل هذه المصطلحات، لأنهم لا يجدون فيها إلا مجرد تسميات سياسية يراد بها المزايدة لا غير، ونراهم يكتفون باستخدام مصطلحات من قبيل الموضوعية والعلمية والحياد.... الخ.

في الواقع، إن «التقدمية والرجعية» ليست حكراً على قاموس السياسة، فهما القطبان اللذان يشكلان بصراعهما جوهر عملية تطور المجتمع البشري. وكما تنتصب في عملية الصراع الاجتماعي قوى رجعية وأخرى تقدمية، توجد في العلوم الانسانية، مثل علم الاجتماع والفلسفة والاقتصاد والسياسة تيارات ومناهج رجعية وأخرى تقدمية.

إن كل ما هو علمي يكون تقدمياً بالضرورة، وكل ما يتنافى مع المنطق العلمي هو رجعي بالنتيجة. العلم والتقدم صنوان، وإلاّ فما فائدة العلوم والمعارف إن لم توظف لصالح تقدم المجتمع البشري. وعلى هذا الأساس لا نجد ما يبرر التطير من وصم هذا التيار الفكري أو ذاك بالتقدمية أو بالرجعية[1].

إذا تمكنا من تجاوز عقدة التطير هذه، يحق لنا أن نسأل ما هو الفكر التقدمي وما هو الفكر الرجعي؟

إن تقدمية النظرية الاجتماعية تتحدد بقدرتها على كشف التناقضات الفعلية للمجتمع وسبل حلها، لدفع حركة المجتمع الى الأمام. والنظرية الرجعية هي التي تحاول بكل الوسائل والطرق اخفاء التناقضات الحادة في المجتمع وتشويه الحقائق. أو بكلمة أخرى، اختلاق حقائق تبرر وجود نظام اجتماعي ومؤسسات اجتماعية تسير في طريق الانحلال والتفسخ.

ليس من باب الصدفة اذن أن يمجد الفكر الاشتراكي العلمي الانجازات العلمية التي تحل مشاكل البشرية وتنير الطريق أمامها لاستشراق غد أفضل. وليس من باب الصدفة أيضا أن الرأسمالية لا تريد علماً من هذا القبيل، بل تريد صانعي

---

(١) الدكتور سليم علي الوردي: المرجع السابق نفسه، ص ٧٠.

حقائق برغماتية تجلب المنافع والأرباح وتحل المشاكل، مشاكل الرأسمالية والسادة الرأسماليين. أما قوانين التطور الموضوعي وتناقضات المجتمع الرأسمالي، فكل ذلك حقائق مطلقة عديمة الجدوى كما يدعي منظرو البرجوازية المحافظون.

الفصل الخامس

الرؤية التاريخية
ذات البعد الأيديولوجي لقضايا التنمية

- مقدمة .
- العالم التابع .
- المفهوم التاريخي - الجغرافي للتخلف والتنمية .
- التحليل السوسيو - اقتصادي لاهتمام العلوم الاجتماعية لمسألة التخلف والتنمية .

مقدمة:

يستهدف هذا الفصل القاء الضوء على دور علم الاجتماع في فهم قضايا التنمية ونماذجها في المجتمعات التابعة من منظور الحتمية الايديولوجية لهذه النماذج الواقعية والتجارب الحية، لكي نصل الى بلورة الدروس المستفادة منها، من أجل كسب قضية التنمية واعطاء جهود التنمية في بلادنا مزيدا من قوة الدفع بعد أن أصبح من مطالب الجماهير والجماعات المختلفة الاسهام في صنع القرار السياسي او الاجتماعي او الاقتصادي، بعد أن تزايدت وتعاظمت مطالب الجماعات المختلفة في تجسيد العدل الاجتماعي والمشاركة الطبقية في تصور المستقبل وتقاسم ثمار العمل الانساني.

طرحت قضايا التنمية نفسها فكرا وتطبيقا، على شعوب آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية غادة الحرب العالمية الثانية لتعطي محتوى موضوعيا لشعار الاستقلال السياسي الذي كانت حركات التحرر الوطني قد رفعته منذ سنوات طويلة. وحاولت الدول الاستعمارية لفترة أن تجعل من التنمية في اطار التبعية بديلا للاستقلال لا سيما وأن ايديولوجية التنمية كانت حتى الآن، تؤلف أداة متميزة من أدوات ربط العالم التابع بالعالم المتبوع، ربطا اقتصاديا، له طابع الاستمرار. ولكن الموجة الوطنية الجارفة شقت طريقها نحو تصفية كل أشكال السيطرة السياسية. وكان على الحكومات التي وصلت للسلطة بعد أن انحسرت موجة الاستعمار عن بلادها، أن تتصدى لأصعب مهمة، مهمة أن تجعل الاستقلال

يحمل لكل مواطن مستوى من المعيشة أفضل، يرد اليه كرامة الانسان. ولقد تنوعت الاجتهادات حول طرق التنمية وأساليبها. وإن كانت الغلبة قد ظلت لسنوات طويلة لاستراتيجيات التنمية التي كانت تدعو اليها الدول أو الهيئات الدولية التي بيدها توفير بعض التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الانمائية.

وبعد أكثر من ثلاثين عاما من ظهور فكرة التنمية والمحاولات المتعددة لتحقيق التقدم على طريقتها، يمكن القول اعتبارا من النصف الثاني من القرن العشرين ـ بالاستناد الى المناقشات الواسعة الحديثة والمعاصرة، وبالاستناد الى الاهتمام المتزايد بمشكلة الفقر ـ إن موضوعا لم يشغل بال علماء الاجتماع المعاصرين بوجه خاص ودوائر الفكر الاجتماعي بوجه عام، على اختلاف تخصصاتهم، وتنوع اهتماماتهم، وتباين ايديولوجياتهم قدر ما شغلهم موضوع التخلف والتنمية.

وطلما أن الجدل والحوار الدائر حول قضايا التنمية يتسع اليوم لكل العلوم الاجتماعية وتوليفاتها المقترحة، فقد وجد فيه المهتمون من كل علم من هذه العلوم في ظل الصراع الايديولوجي الدائر في بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية في ظروف غاية في الأصالة والتعقيد، مجالا رحبا يمس بصورة مباشرة أو غير مباشرة دائرة اهتمامه. ويثري بتطلعاته المتنوعة، بطبيعة الحال ـ سواء من حيث المضمون أو من حيث الشكل ـ نطاق التخصص الذي فيه يبحث.

لقد توافرت هذه الأرضية المشتركة بين كل العلوم الاجتماعية نتيجة لطبيعة الموضوع وخصائصه. فرغم تعدد الرؤى لقضية التخلف والتنمية، وتباينها ـ بل وتناقضها أحيانا ـ الا أنها مسألة تلح على كل دارس متخصص في العلوم الاجتماعية عامة، وكل باحث في فرع من فروع علم الاجتماع خاصة. وتتأثر السياسات اللازمة لمعالجتها الى حد كبير بوجهات النظر التي على أساسها يجري التحليل.

إن الصراع بين هذه الاتجاهات الرئيسية يعكس تمايز القوى الاجتماعية في ما

يتعلق بمسألة أساسية في المجتمع، وهي مسألة اختيار سبل التطور اللاحق. فمسألة التخلف والتنمية، هي قضية المجتمع ككل يتعرف من خلالها على العوائق والعقبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. الخ، الداخلية والخارجية. وفي ضوئها يتعرف المجتمع على تاريخه السوسيواقتصادي. ومن خلالها تناقش امكاناته المادية الحالية والمستقبلية. وبواسطتها يتم تناول كل الأنساق الاجتماعية: تربوية، قرابية، قانونية من ناحية، وفيزيقية، وايكولوجية، واقتصادية من ناحية أخرى. فضلا عن تعرضها لدراسة الأنماط المجتمعية الكبرى: الريفية، الحضرية والبدوية. وتدفع المختصين المهتمين، الى محاولة تطوير بعض الأطر التصويرية أو التعريفات المحددة لنماذج التنمية والسياسات الانمائية.

يعتبر ظهور مجموعة الدول التابعة ذات النظم السياسية والاجتماعية المتباينة (والتي يطلق عليها الاقتصاديون أسماء متعددة منها، الدول المتخلفة، الدول النامية، دول العالم الثالث)، وما لها من تطلعات نحو تحقيق التنمية، من أبرز معالم القرن العشرين. وقد ضاعف هذا الظهور من أهمية ظاهرة التنمية التي أصبحت حقيقة اجتماعية وسياسية واقتصادية هامة في المجتمع الدولي. فالشيء الملفت للانتباه، أن يكون المسؤولون السياسيون في معظم بلدان العالم قد جعلوا من «التنمية» موضوعا منفصلا لدعاياتهم السياسية مؤكدين أن لجميع الشعوب الحق في التنمية والقدرة عليها. فمنذ نشأة منظمة الأمم المتحدة عام ١٩٤٥ وموضوع التنمية والتطور الاقتصادي في مركز اهتمام مختلف الأوساط الرسمية والجماهيرية في دول العالم، وتحتل مكانا هاما في العلاقات الدولية. وشهدت السنوات الأخيرة حشدا من الكتب والنشرات حول هذا الموضوع شرقا وغربا.

باستثناء الكتب والنشرات الاعلامية التي تصدرها الأجهزة الرسمية والناطقون باسمها في جميع البلدان التابعة والمتبوعة، فإن الدراسات العلمية الجادة مهما اختلفت منطلقاتها، تكاد تلتقي اليوم عند الاعتراف بتعثر التنمية في العالم التابع،

وبعمق المأزق والمخاطر التي تواجهها هذه التجـربـة[1] . في هـذا المعنـى يقـول الدكتور رمزي زكي في الدراسـة التي قـدمهـا الى المؤتمر الرابـع للاقتصـاديين المصريين الذي انعقد خلال الفترة ٣ ـ ٤ أيار ١٩٧٩ ، حول موضوع التنمية والعدالة : « إن العقد الأول للتنمية (يقصد به على الغالب عقد الستينات) قد شهد الارهاصات الأولى لطموحات كثير من الدول المتخلفـة . لكـن الحقبـة التـاليـة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ شهدت موت هذه الطموحات الانمائية »[2] . فبعض نماذج التنمية التي جرت ضمن الاطارات الاجتماعية القديمة لم تعد تشكل الترياق الذي يشفي جميع أمراض التخلف . بل تسببت في الحاق المزيد من الأضرار بالاستقلال الوطني بحجة تعزيزه . ووفرت شروطا لتكاثر التخلف وانتشاره ، وبالتالي تسببت في زيادة تدهور المركز النسبي والمطلق للفئات الاجتماعية منخفضة الدخل .

فمنذ السبعينات بعدنا عن التفاؤل وتلاشت معظم الآمال والطموحات التي سادت في العالم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية حول امكانية الحفاظ على حالة من النمو والازدهار الدائم . وما تبعها كذلك من تيارات فكرية تفاؤلية في العالم التابع دون طائل . فتجري اليوم نتيجة لذلك عبر أكثر من ملتقى دولي[3] ، عملية اعادة نظر في الأفكار والسياسات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتطورة بحثا عن حلول جديدة للمشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية لديها . كذلك ، تمر الأفكار

---

(١) - Austruy,J: Le Scandale du Development, Marcel Riviere and Cie, Paris, 1965.
- Furtado, C: Le Mythe du Development Economiques, Anthropas, Paris, 1976.
- Mendes, C: (Ouvrage Cellectif Sons La direction de): Le Mythe du Development, Seuil (coll. Esprit), Paris, 1977.

(٢) الدكتور رمزي زكي: الفكر التنموي وثورة السبعينات ـ تقرير عن أعمال المؤتمر الرابع للاقتصاديين المصريين ، مجلة دراسات عربية ، بيروت ، تموز ١٩٧٩ ، ص ١١٢ .

(٣) لعل من أبرزها مؤتمر الشمال والجنوب الذي عقد في باريس خلال ١٩٧٦/٧٥ ، ثم مؤتمر اوتاوا الذي عقد بين قادة الدول الرأسمالية الكبرى عام ١٩٨١ وآخرها مؤتمر هافانا الذي عقد في شهر ابريل (نيسان) ١٩٨١ ، ومؤتمر كانكون الذي عقد في المكسيك في أواخر عام ١٩٨١ .

والسياسات والمقولات التنموية بخصوص العالم التابع في حالة من المخاض تتعرض خلالها الى اعادة نظر جذرية بعد فشلها في تحقيق الأهداف الأساسية (والانسانية خاصة) لعملية التنمية[1] . فتجربة العقود الماضية قد برهنت على أن التبعية الاقتصادية والسياسية والايديولوجية لم تتضاءل في معظم هذه البلدان، بل يلاحظ تزايد هذه التبعية وتنوعها في بعض هذه الدول، وظهور أشكال جديدة لها ؛ أكثر حدة وشمولا . ولا تختلف في ذلك تلك الدول التي أصبحت دائنة للغرب عن تلك الدول التي تزداد غرقا في مديونيتها له . وبالتالي لم تستطع حتى الآن أن تحقق قفزة جذرية في تجاوز التخلف الاجتماعي الاقتصادي، ولا باتجاه تضييق الفجوة الحضارية بينها وبين العالم المتقدم، هذه الفجوة التي تزداد اتساعا يوما بعد يوم[2] .

وكما قادت هذه الظاهرة عددا من الباحثين والمنظرين الى الانكباب على تحديد مستلزماتها، وظيفتها، ركائزها، والسبل الكفيلة بتحقيقها، فاننا نجد أنفسنا مشدودين الى هذه القضية من حيث علاقتها بعلم الاجتماع، وفحص هذه العلاقة ذاتها، سعيا وراء التعرف على سلبياتها وايجابياتها، وبحثا عن الدور الحقيقي الذي لعبه علم الاجتماع ـ ولا يزال ـ في قضية التخلف على وجه التحديد، وما اذا كان يسعى مخلصا الى مناهضتها، أو أنه يعمل جاهدا على تكريسها، أو أنه لم يزل يتخبط بين هذا وذاك منساقا بجهالة أحيانا، أو متعمّداً التضليل أحيانا أخرى. فانتاج المفاهيم ليس مستقلا عن الخيار السياسي ولا سابقا له، ومن ضمنها مقولتا التخلف والتنمية . فهما ليستا مقولتين حياديتين تماما كالاسماء التي تكنى بها البلاد . ومن المهم قبل تحديد العناصر المكونة لها تحديد الموقع الذي تنطلق منه .

---

(١) الدكتور عارف دليله: أزمة التنمية والفكر التنموي، مجلة دراسات عربية، بيروت، ١٩٨٠ .

(٢) لعل من أبرزها المؤتمر التأسيسي لمنتدى «العالم الثالث» الذي عقد في كراتشي في الفترة ٥ ـ ١٠ يناير ١٩٧٥ وقبله اجتماعات منتدى سانتياغو المنعقدة في الفترة من ٢٣ الى ٢٥ ابريل (نيسان) ١٩٧٣، وبعده اجتماعات اقتصاديي دول العالم الثالث المنعقدة في الجزائر عام ١٩٧٨، وآخرها اجتماعات اقتصاديي دول العالم الثالث في هافانا عام ١٩٨١ .

إن هذه المسألة تجذبنا الى ضرورة الوقوف عند حدود العلاقات بين التطور التاريخي لتقدم بعض الدول. فهذا الاقتراب يضعنا مباشرة أمام الفرضية القائلة بأن التخلف ما هو إلا ثمرة للعالم الرأسمالي وللاستعمار، وللتخلف علميا من هذه الفرضية التي تحكم نظرتنا، سنبدأ الخطوة الأولى في هذه المقاربة بتحليل الاسماء التي أطلقت على البلاد التابعة وتبرير انحيازنا الى تسميتها بالتابعة ثم نبدأ بتحليل المنظور التاريخي ـ الجغرافي لمفهومي التخلف والتنمية. فعلى أرضهما المشتركة تتقاطع العوامل التاريخية والجغرافية، ويخضعان لمجمل تجاذب هذه العوامل. ثم نستوضح الجوانب السوسيواقتصادية لاهتمام العلوم الاجتماعية بهذه المسألة. وفي المحطة الرابعة من محطات هذه المقاربة، نناقش قضية التخلف في علم الاجتماع بين التأثير الايديولوجي والتحليل الموضوعي. بعد ذلك سنناقش الاتجاهات المحدثة في علم الاجتماع لفهم هذا الموضوع. أما وضع علم الاجتماع في بلدان العالم التابع ومدى تأثره بهذه القضية فسيكون موضع اهتمامنا في المحطة السادسة من هذه المقاربة. وبشيء من التفصيل نتعرض فيما يلي لمعالجة كل من هذه النقاط في الفصلين التاليين.

العالم التابع:

في اللغة العلمية تسميات ومصطلحات شائعة تبدو وكأنها بديهيات لا تحتمل النقاش، كونت منذ فترة طويلة من الزمن أساس التركيبات النظرية والمقدمة المنطقية للنشاط العملي. من هذه المصطلحات الشائعة اليوم في كتابات المشتغلين بقضايا التخلف والتنمية من المختصين في العلوم الاجتماعية: العالم الثالث، العالم المتخلف، العالم النامي.. الخ. وهي مسميات تطلق على بلدان آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، وهي البلدان التي سبق أن كانت مستعمرة (بالفتح) أو شبه مستعمرة، أو ما زالت، والتي تناضل حركات التحرر الوطني فيها من أجل الاستقلال السياسي ـ الاقتصادي وضد التخلف والفقر والبنيات الاجتماعية ما قبل الرأسمالية.

قد يبدو من نافل القول، التذكير بأن كل هذه المصطلحات تفتقر الى الدقة من حيث معناها اللغوي الظاهر. وتلفها المعاني والتورياتْ الغامضة، وتحيط بها المآخذ والانحيازات الايديولوجية من كل جانب على الرغم من البراءة التي يتلفع بها مطلقو ومروجو هذه التسميات.

انطلاقا من فهمنا للأشكال التي تتخفى بها الايديولوجيا، ومنها استعمال العبارات المختلفة كمبادىء تفسيرية، وأن المصطلح بحد ذاته هو استخدام ايديولوجي في المقام الأول كما بينا، سنكتشف التضليل الكامن في هذه التسميات من خلال تبيان المراحل التي مر بها التصور الغربي لهذه المجتمعات. « فقد انعكس هذا التغير في النظر الى الدول المتخلفة أو التقليدية انعكاسا واضحا على اهتمامات الفكر الاجتماعي بوجه عام والفكر السوسيولوجي بوجه خاص[1].

يمكننا أن نتتبع تصورات فلاسفة الغرب وبحاثة المجتمعات التقليدية عبر أكثر من مرحلة تعكسها لنا المصطلحات التي استخدموها للاشارة الى تلك المجتمعات. فقد استخدم كتاب القرنين السادس عشر والسابع عشر مصطلح المتوحشين The Savages للاشارة الى أبناء الشعوب التقليدية التي كانت تثير استطلاعهم. وقد استمر هذا التصور حتى ظهر بعض العلماء في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. إذ نظروا الى المجتمعات القبلية القاطنة في أمريكا وافريقيا وآسيا على أنها تضم أناسا يمثلون مراحل تطورية سابقة على المرحلة التي وصل اليها المجتمع الأوروبي. وظهر خلال هذه الفترة مصطلح البدائيين Primitives للاشارة الى أبناء المجتمعات المذكورة. ويعكس هذا التغيير في التسمية تغيرا مقابلا في تصورهم لأبناء هذه المجتمعات. فهم ليسوا متوحشين أو متخلفين نوعا عن أبناء المجتمعات

---

(١) الدكتور نبيل السمالوطي: دراسة حول دور علم الاجتماع في تنمية وتحديث مجتمعات العالم الثالث، الدكتورصلاح العبد وآخرون ـ علم الاجتماع ـ دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، بدون تاريخ، ص ٤٤٧.

الأوروبية ، ولكنهم ينتمون الى مراحل تطورية سابقة[1] .

ومع قدوم القرن العشرين حدث تحول واضح في تصور الأوروبيين لشعوب المجتمعات التقليدية ، نظر اليها على أنها شعوب متخلفة أو غير نامية Undeveloped . وظهرت عدة مصطلحات للاشارة الى تلك الدول والشعوب مثل البلاد النامية Under develped والبلاد الآخذة في النمو Developing والأمم الجديدة New Nations والعالم الثالث Third World[2] وغيرها كثير .

أما بالنسبة الى مصطلح البلاد المتخلفة، فمن المعروف أنه مِن خلق واقتراح الأوساط الاستعمارية في النظام الرأسمالي . كانت تطلقه على البلاد التي تحتلها لتبرز من خلاله (الرسالة التمدينية للاستعمار) ، ولتوهم البلاد المستعمرة بانها في اسفل السلم الدولي بينما تتربع الدول الرأسمالية المتقدمة على العرش[3] .

التصور الرأسمالي لمفهوم التخلف يخفي محاولة مجموعة من دول العالم وصف ذاتها . « فهي تضع خصائصها أمامها وأمام العالم وتقول بأن تلك هي خصائص التقدم، ومن لا تنطبق عليه فهو متخلف ليس بالنسبة اليها فقط واطلاقا ايضا »[4] .

وثمة ملاحظات أخرى هي أن مفهوم البلاد المتخلفة ليس مفهوما متجانسا . ولا يتضمن معايير تتيح تصنيف هذه البلاد في مجموعات . إن التعريفات التي تقدمها الدراسات المتخصصة تستند الى معايير احصائية، ولكنها ليست معايير نظرية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن المعايير الاحصائية تقدم الدليل على

---

(١) المرجع السابق نفسه ، ص ٤٤٦ .

(٢) Rocher G: A General Introduction to Sociology, A Theoretical Perspective, Macmillan, 1972, P.469.

(٣) الدكتور صلاح العبد وآخرون: علم الاجتماع - دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، بدون تاريخ، ص ٢٠ .

(٤) الدكتور محمود الكردي: التخلف ومشكلات المجتمع المصري ، دار المعارف ، الطبعة الاولى مصر، ١٩٧٩ ، ص ٢٨ .

ضعفها. وهذا النقص يجعل اجراء أي تصنيف علمي لهذه البلاد متعذرا[1].

بالاضافة الى ذلك، هناك تساؤل محدد في تخلف مَنْ عن مَنْ، وعن ماذا؟ فمن يقل تخلف، يقل في الوقت ذاته أن هنالك نموذجا للتقدم مقبولا كمرجع وكهدف مثالي[2]. « ولا تقف تساؤلاتنا عند حد لماذا وأين، بل تتعداها أيضا الى التساؤل الرئيسي كيف. كيف تتخلص تلك المجتمعات من هذه الحركة البطيئة، وهل هي من طبيعتها أو أنها مفروضة عليها؟»[3]. هذه السلسلة من الأسئلة وغيرها تكشف في نهاية المطاف، أن هذه التسمية هي محاولة تنأى عن العلمية، بقدر ما يلفظها الواقع. فالتخلف لا يعني أي مضمون ذاتي، فهو ليس مسحة داخلية أصيلة في مجتمعات أو وقفاً عليها دون غيرها.

وترتيبا على ذلك، فإن في الرؤية الواقعية للتخلف المنطبق على وقائع اجتماعية واقتصادية، ناشيء عن ظروف وأوضاع تاريخية محددة كما يتبين فيما بعد، والسعي للتخلص من أسبابه وعوامله ومؤثراته ضمن هدف كلي يسعى المجتمع الى تحقيقه، تهديداً لامتيازات طالما سعت الأوساط الاستعمارية الى حمايتها والاحتفاظ بها الى أطول أمد ممكن.

لقد انعكس هذا الفهم لواقع البلاد المستعمَرة، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية وتوالي عمليات الاستقلال السياسي لمجتمعات هذه البلاد ومحاولاتها اعادة بناء مستقبلها وفقا لخطط مرسومة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، في كتابات عدد من علماء تلك البلاد المشتغلين بقضايا التنمية في بلادهم. فمن « خلال مشاركتهم

---

(١) فالكووسكي، م: وجهة نظر ماركسية في مشكلات تنمية العالم الثالث، ترجمة الدكتور كمال غالي، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧١، ص٢٦.

(٢) بيندت، ايف: ما هي التنمية، ترجمة سعيد ابو الحسن، دار الحقيقة، بيروت، دون تاريخ، ص ١١.

(٣) الدكتور محمود الكردي: المرجع السابق نفسه، ص ٢٨.

بشكل ملحوظ في المؤتمرات ونشاط البحث الدولي حول هذه الموضوعات»[1]،
تمكنوا من اشاعة تسمية جديدة تنطوي على الكثير من المجاملة والكثير من التفاؤل، وتجنب بلادها المعنى التحقيري الملحق بمصطلح (البلاد المتخلفة) هي التسمية الجديدة (البلاد النامية) أو (السائرة في طريق النمو) وأحيانا (قليلة التقدم) أو (الأقل تقدما).

وبصرف النظر عما لهذه التسمية الجديدة من شعبية في الاستعمال، إلا أن فكرة مشتركة تكمن خلفها تجمعها مع التسمية السابقة (الدول المتخلفة) هي: أن هذه البلدان هي ببساطة متأخرة قليلاً على الطريق المستقيم الذي أوصل بلدان العالم المتقدم الى مستواها الحالي في هذا التاريخ، الماضي أو المستقبل المنظور اليه كتتابع خطي، تعتبر أوروبا الغربية وامتداداتها هي المرجع، وعلى بقية العالم ان تقلع وتسرع لتدارك التأخر[2]. وبالاضافة الى ذلك، فإن تحت هذا المصطلح (البلاد النامية) تنضوي شعوب ومجتمعات كثيرة متفاوتة النمو في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. وبالتالي فهي تسمية «لا تميز تمييزاً واضحاً بين البلاد النامية - بمعنى التي حققت تنمية كبيرة فعلا - وبين البلاد التي في طريقها الى تحقيق التنمية، أي التي نعنيها هنا بالبلاد النامية»[3].

وتنسحب تحفظاتنا أيضا على التسمية الأخرى الشائعة في كتابات العلوم الاجتماعية وهي (دول العالم الثالث)، والتي تضم عشرات المجتمعات المتباينة النمو بشكل واضح. فلا تكاد توجد معايير عامة كثيرة لتحديدها. فهي ليست محصورة جغرافيا كما يدعي البعض (شمال - جنوب)[4]. وهي كذلك ليست

---

(١) الدكتور محمد الجوهري، علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف مصر، ١٩٧٨، ص ١٤.

(٢) بيندت، ايف: المرجع السابق نفسه، ص ١٠.

(٣) الدكتور محمد الجوهري: المرجع السابق نفسه، ص ١٣.

(٤) يسميها البعض بدول الجنوب.

قاصرة فقط على جنس أو سلالات معينة (ملونة، غير ملونة). ولا محصورة في مناطق مناخية محددة (باردة أو حارة). ودول العالم الثالث ليست ممكنة التحديد في ضوء البعد التاريخي (قديمة أو حديثة) ولا في ضوء الاعتبارات السياسية أو القانونية (مستعمرات سابقة ـ دول مستقلة). وأخيرا، لا يمكن لنا أن نصنف هذه الدول في ضوء البعد السكاني وظروفه (اكتظاظ سكاني أو خلخلة سكانية).

مصطلح العالم الثالث، مصطلح سياسي أوروبي جديد أحدثه العلامة الغريد سوفي A. Sauvey[1] واتخذه عنوانا لكتاب نشره في سنة ١٩٥٦ باسم «العالم الثالث ـ التنمية والتخلف» ومنذ ذلك الوقت لاقى هذا الاصطلاح نجاحاً غير عادي، بحيث أصبح يشير الى طائفة جغرافية وبشرية وتاريخية قديمة قدماً لا يحتمل التشبيه بحداثة الاسم الذي تسمى به[2].

أما هوروفيتز Horowitz، فقد ميز هو الآخر بين عوالم ثلاثة داخل المجتمع الانساني، هي: العالم الأمريكي ـ الأوروبي، والعالم الشيوعي والعالم المتخلف أو الثالث[3]. والملاحظ أن هوروفيتز قد نظر الى دول العالم الثالث على أنها وحدة محدودة ذات ملامح وخصائص محددة تحديدا ذاتيا، وواعية بذاتها بوصفها دولا تشكل أمما تميل الى النظر الى الولايات المتحدة الأمريكية او الاتحاد السوفييتي على أنها نماذج عامة يمكن الاقتداء بها[4].

من الصعب أن نوافق هوروفيتز فيما ذهب اليه، من أن العالم المتخلف أو الثالث يتصف أساساً بالتجانس. فمفهوم العالم الثالث كما يقول نيتل وروبرتسون ليس

---

(١) الدكتور اسماعيل العربي: هيئة الامم المتحدة والتنمية الاقتصادية في البلدان المتطورة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٧٢، ص ٢٤٤.

(٢) بوستير، غي دي: مفاتيح لاجل العالم الثالث، ترجمة فؤاد راجي المراد، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٤، ص ٨.

(٣) Horowitz, L. R: Three Worlds of Development, Oxford University Press, 1966, P - 117.

(٤) Worsley, P: The Third World, Weidenfild and Nicolson, 1967, P - 286.

مفهوماً ساكناً[1]، وانما هو مفهوم دينامي راكض. فما يسمى بالعالم الثالث سطح اجتماعي ممتد، تبرز فوقه تعرجات وانخفاضات وتناقضات. إنه ملتقى عصور راكضة فانية وعصور زاحفة هاجة. ومن الحق أن يتبادر الى أذهاننا هذا السؤال: لماذا يوجد هناك عالم ثالث؟ ما حدوده، ما صفاته، ما هي الخصائص التي يمكن أن تجعل منه عالماً ثالثاً؟ ثم هل يوجد هناك عالم ثالث بالفعل؟

لو بحثنا في الفروق الاجتماعية بعمق، لما عثرنا على شيء اسمه العالم الثالث، فحيث ينتهي أحد العالمين يبتدىء الآخر. وليس هناك مجال ثالث يمكن أن يستقر فيه عالم آخر بذاته. وهذه الصورة التي تبدو أمامنا، ليست الا وضعية مؤقتة لا تلبث أن تستقر في شكلها النهائي لهذا الأخير. إن التطور الذي يسير اليه العالم الثالث يدلنا على هذا التحول المستمر. فما يسمى بالعالم الثالث ليس الا امتدادا في صورة مصغرة لأحد العالمين. فلا توجد مقاييس ثابتة يمكن أن تجعل منه عالما مستقلا قائما، وكثيرا ما نلاحظ أن تحديده يقوم على أساس تاريخي أو جغرافي محض.

ولو انطلقنا من الخصائص التاريخية للتناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لحددنا سمات خاصة لنمط الحياة في العالم الثالث. فاذا كان العالم الرأسمالي قائما على الملكية الخاصة، وعلى قوانين التطور الرأسمالي وعلاقات اجتماعية رأسمالية واذا كان العالم الاشتراكي قائما على الملكية العامة وقوانين التطور الاشتراكية، وعلاقات اجتماعة اشتراكية، فإن العالم الثالث لا يقوم على نوع واحد من الملكية، ولا تتحكم فيه قوانين ثابتة ومعينة، كما أنه ملتقى ما توصل اليه من تطور تاريخي وما يسعى ويطمح اليه من تطور حديث. وبالتالي فهو وليد تناقضات ما بين نوعين من التطور: تطور داخلي بطيء تهاوى اليه من ظروفه التاريخية الخاصة، وتطور خارجي سريع انحدر اليه من الخارج عن طريق

(١) Nettle, J. P. and Robertson, R: International Systems and The Modernization of Societies, Faber and Faber, London, 1968.

الاستعمار . وعندما نتأمل الحياة السياسية والقوى السياسية في العالم الثالث، فإننا نجدها قد تطورت نتيجة الصراع بين هذين النوعين من التطور . فليست القوى السياسية فيه وليدة تطور داخلي بحت، ولم يكن انطلاقه السياسي قائما على ثورة اجتماعية داخلية ، كما هو الأمر في الأقطار الأخرى وعلى ظروفه الخاصة وحدها ، وإنما كان ذلك بالدرجة الأولى منبعثاً من صراعه المستمر مع الخارج . لهذا كان تطوره الاجتماعي ـ الاقتصادي والسياسي تطورا ازدواجيا ناتجا عن احتكاكه مع الاستعمار من جهة، ثم عن ظروفه الخاصة بعد ذلك من جهة ثانية .

نخلص من كل هذا ، الى أن تلك المسميات تخفي الكثير من الزيف والتضليل الذي يتضمن معنى عزل عدة دول في وحدة مستقلة منفصلة على المستوى العالمي . وتعطي الانقسام العالمي (الراهن) وجوداً شرعياً ثابتاً . ومن جهة ثانية ، فإن تعبير (العالم الثالث) ينطوي على قبول ضمني بنظرية (الطريق الثالث) التي تعارض بها الايديولوجية البرجوازية الصغيرة في البلدان التابعة كلا من الطريقين الاشتراكي والرأسمالي على قدر سواء، كما أن هذا المصطلح بمضمونه مضاد للعمومية والوحدة في الصراع الثوري على المستوى العالمي . فهذه التسميات والنظريات الكامنة خلفها ، الى جانب تأكيدها لجوانب معينة للتدرج السياسي لدول العالم ، « تغفل بطبيعة الحال البناءات الاقتصادية والاجتماعية المميزة لدول العالم . فضلا عن أنه من الصعب تمييز دول العالم الثالث في ضوء ايديولوجيتها السياسية ، ذلك لأن مفاهيم كالحياد الايجابي لم تعد تتمتع بصدق امبريقي واضح »[1] .

الجدل الحاد الدائر بين العلماء المشتغلين في العلوم الاجتماعية حول مفهومي التخلف والتنمية ، حتم علينا ضرورة التفتيش لأنفسنا عن نقطة انطلاق مفيدة لا تتناقض مع الدقة العلمية . يمكن أن تساعدنا في مقاربة الحتمية الايديولوجية لقضايا التنمية . وباستعراضنا لظروف تلك البلاد والمجتمعات المسماة بمختلف

---

(١) الدكتور السيد محمد الحسيني وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣، ص ١٠٦ .

المسميات السابقة، وجدنا أن التبعية بمختلف عواملها الداخلية والخارجية، وبكل صورها، هي المعيار الوحيد والعنصر المشترك بين البلاد (المتخلفة) أو (النامية) أو دول (العالم الثالث)، على اختلاف استجاباتها لتلك التبعية كحقيقة تاريخية تتباين في أسبابها وحجمها وفي الأشكال التي تتجسد عبرها، وفي النتائج التي تترتب عليها بين بلد وآخر.

صحيح أن مفهوم التبعية ما زال بحاجة الى المزيد من التوضيح، إلا أنه كأداة تحليلية يبقى في ضوء المصالح المعقدة السائدة في العالم، هو الأكفأ في مقاربتنا لقضايا التنمية واستجلاء طبيعة الفكر الايديولوجي الذي يكمن وراءها. وسنستخدم هذا المفهوم لنشير الى «موقف مشروط بمقتضاه يتوقف نمو اقتصاد دولة معينة (أو مجموعة دول) على تطور واتساع اقتصاد دولة (أو مجموعة دول) أخرى.. أي أن النمو الذي قد يتحقق في الدول التابعة يكون من ذلك النوع الذي يخدم أهداف الدول المسيطرة. والتنمية المترتبة على ذلك هي أن موقف التبعية يؤدي بالدول المتخلفة الى الخضوع لاستغلال واستنزاف»[1]. وسنستخدم مصطلح (العالم التابع) لنشير به الى تلك الأقاليم والمجتمعات التي تشيع تسميتها بالدول (المتخلفة)، (النامية) و(العالم الثالث)، لاعتقادنا انه لا يمكن انكار أن اقتصاديات جميع هذه الدول سواء في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تابعة بصورة أو بأخرى.

المفهوم التاريخي ـ الجغرافي للتخلف والتنمية:

لا نقصد من التحليل التاريخي ـ الجغرافي للمفهومات الواردة في تراث هذه القضية، أن نبحث في أصولها اللغوية، أو عن دلالاتها اللفظية، أو ظلال معانيها وما الى ذلك... فهذا تورط لا نسعى اليه بطبيعة الحال، فوق أنه لا يدخل أصلاً في مستهدفات موضوعنا. وإنما تحدد مقصدنا من ذلك في «تنقية المفهوم» الذي

---

(١) الدكتور السيد محمد الحسيني وآخرون، المرجع السابق نفسه، الطبعة الرابعة، ص ١٧٢.

صار في وقت من الأوقات كأنه ـ وفي حد ذاته ـ أحد مكونات المشكلة، وأبرز عناصرها. فقد أصاب المفاهيم المتواترة في هذه القضية خصوصاً مفهومي: التخلف والتنمية خلط واضح وتشويش لم ينجم عن خطأ في التناول او جهالة في المعالجة، وانما تم في كثير من الأحيان عن قصد وتعمد[1].

فما هو المقصود بالتخلف؟ وما هو المقصود بالتنمية؟ وماذا نعني بالتبعية؟ وما هي مؤشرات التخلف وسماته وأعراضه أو خصائصه وأسبابه المسؤولة أساسا عن هذه الظروف المتخلفة؟ وكيف يمكن تحليل التخلف والتنمية من خلال البعد التاريخي والبعد الجغرافي؟ ان ظاهرة التخلف ليست مسألة صدفة، كما لا يمكن الركون في تفسيرها الى أية اعتبارات بيولوجية أو عرقية. فالتنمية مظهر من مظاهر الحقبة التاريخية وهي في حقيقة الأمر انعكاس للزمن.

ولعل المنظور التاريخي ـ الجغرافي «كمدخل ديناميكي بنائي Structural Dynamic Aprroach»[2] لهذين المفهومين وادراكهما على المستوى الداخلي المكمل للمستوى الخارجي يكشف عن الأطر التاريخية الواقعية لهما، ويسهم بشكل مباشر في تقديم التفسيرات المنطقية المتسقة مع واقع المجتمعات التي تعاني من هذه الظاهرة. ويمكننا من «أن نضع أيدينا على العوامل التي ساهمت في خلق ذلك الواقع، والتي تعمل على استمراره»[3]. كما أن الاجابة الدقيقة على هذه الأسئلة تمدنا بقدرة مرنة على فهم الاخفاقات المتلاحقة (لمساعدات التنمية) التي توجهها بعض الدول الغنية في تعديل أوضاع بعض الدول التابعة.

مخطىء من يتصور أنه يستطيع أن يفصل بين هذين المفهومين، فيتناول كلا منهما على حدة. فهما في الواقع (قضية واحدة متكاملة) ذات بعدين أو قطبين

---

(١) د. محمود الكردي: المرجع السابق نفسه، ص ١٥.

(٢) الدكتور محمد عاطف غيث وآخرون: مجالات علم الاجتماع المعاصر ـ اسس نظرية ودراسات واقعية، الطبعة الأولى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢، ص ٢٣٨.

(٣) الدكتور محمد الجوهري: المرجع السابق نفسه، ص ٢٦.

لحركة واحدة[1] ذا، عناصر مفسرة لبعضها البعض . ومن ثم ينبغي دراستها على المستوى ذاته من التناول . فالتخلف « عملية أو علاقة بنائية مع النمو الذي حققته المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وبناء على ذلك سارت في الآونة الأخيرة نظرة جديدة الى التخلف باعتباره القرين المنطقي لعملية النمو التي يشاهدها العالم بأسره في جزء منه يطلق عليه (المجتمعات الغنية) أو (المتقدمة) . »[2] .

لو أردنا فهم هذه المسألة، لتطلب الأمر منا استعراضاً تحليلياً ـ تاريخيا لمؤشرات ومحددات وعوامل هذه المفاهيم بترابطها وتفاعلها . ويستلزم منا هذا الاستعراض دراسة تاريخ تكوُّن مناطق التخلف في العالم، وتاريخ انتشار الرأسمالية في كل من الدول الرأسمالية والدول التابعة والى واقعها المعاصر في شبكة العلاقات الدولية السائدة . والذي جاء متزامناً مع تكون الاستعمار . فذلك بعد رئيسي يكشف عن الأسباب الحقيقية للتخلف، كما يحدد النتائج الواقعية له . فلا يمكن فهم طبيعة ومشاكل العملية المعاصرة للتنمية إلا من خلال منظورها التاريخي ـ الجغرافي الذي يشخص تخلف تلك البلدان مع أنه في الأساس نتاج لعلاقات السيطرة والاستغلال القائمة بين الدول الاستعمارية الغنية وبين الدول التابعة المنتجة للمواد الأولية [3] . وتأسيساً على ذلك، فإن التناول الصحيح للتنمية بغرض القضاء على التبعية والتخلف يجب أن يدرك العالم كوحدة شمولية متكاملة، تأخذ النظرة الشمولية التحليلية التاريخية، يحدد فيه بادىء ذي بدء أسباب وجود دول متقدمة، وأخرى متخلفة، ووضع ذلك على متصل تبعية العلاقات . فقد كان للتطور المتحقق في الأقطار الرأسمالية والاشتراكية تأثيرات متضاربة الاتجاه، منها ما هو ايجابي الأثر، ومنها ما هو سلبي الأثر .

---

(١) بيندت، ايف: المرجع السابق نفسه، ص ١٠ .

(٢) الدكتور محمد عاطف غيث وآخرون: المرجع السابق نفسه، ص ٤٣٨ .

(٣) الدكتور صلاح الدين نامق: قضايا التخلف الاقتصادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨، ص ٢٢ .

وقد زخر تراث العلوم الاجتماعية عامة، وعلم الاجتماع خاصة بتأويلات تؤكد الظاهرة وتكرسها. وأشار بعض المهتمين في هذه العلوم، صراحة أو خفية، الى أن التخلف إنما هو تخلف عنهم، بل قد غالى البعض فاعتبر أن تخلف الدول التابعة هو تخلف عن الحضارة الاوروبية. ولم يخجل البعض حين حددها في حضارة غرب أوروبا فقط.

وحتى نتعرف على الأصول التي استند اليها مفهوما التخلف والتنمية حتى تبلورا واستقرا، لا بد ـ على الرغم من أن بعض علماء الاجتماع يتجاهل التاريخ تماما في تفسير التخلف مثل روستو، وليبنشتاين[(١)] ـ من أن نبحث في الأصول التاريخية لتكون مناطق التخلف في العالم. فمن خلالها تكون المفهوم وتبلور. فالتاريخ، مختبر يكشف ويختبر العلاقات النظرية والأساسية للنمو[(٢)]. ويمكننا في هذه المرحلة من البحث أن نميز بين فترتين تاريخيتين: الأولى، تنتهي مع بدايات القرن التاسع عشر بعد أن كانت قد بدأت في زمن أو آخر من القرن الخامس عشر. أما الفترة الثانية، فقد بدأت تقريبا من منتصف القرن التاسع عشر واستمرت حتى الآن.

وتصور التخلف كعملية تحول هيكلي تاريخية نتيجة للعلاقة التاريخية الشمولية بين الدول المستعمرة يعني أولا، أنه يظهر ويتطور مع امكانية اختفائه كظاهرة تاريخية. ويعني ثانيا، أنه مرتبط بمرحلة تاريخية من مراحل التطور البشري، هي المرحلة التي ساد فيها النظام الرأسمالي الاقتصادي الاقتصاد العالمي. ويعني ثالثا، أن هذه العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر تمتد أيضا الى المستوى الداخلي المكمل للنسق

---

(١) - Rostow, W: The Stages of Economic Growth, Cambridge University Press, 1961.
- Leibenstein, H: Economic Backwardness and Economic Growth, John Wiley and Sons, N. Y., 1957.

(٢) Ranis, G: Theories of Economic Growth in Capitalist Countries, in: E.A.G. Robinson (ed) - Problems in Economic Development, London, MacMillans. 1965, P.13.

العالمي. وللقضاء على هذه العلاقة لا بد من اضعافها أولا توطئة للقضاء عليها. فالدول المتقدمة «كانت في الماضي عملية للتخلف في كل بقعة من بقاع العالم، وسوف تواصل القيام بدورها هذا في المستقبل»[1].

أما بصدد المرحلة الأولى من المسألة الاستعمارية، فقد بدأت حينما انطلقت أوروبا الغربية عبر البحر خارج حدودها الطبيعية[2]. وهنا لا بد من القول بأنها تميزت بسيطرة شبه كاملة للاوروبيين على بحار العالم ومحيطاته ومضائقه. وكانت التجارة والمعاهدات غير المتكافئة هي الاطار الذي استطاعت بواسطته الدول الأوروبية آنذاك أن تفرض سيادتها على شعوب العالم[3]. وأن تتبع ذلك بفرض التخصص على هذه البلاد في انتاج سلعة أو سلعتين أوليتين استجابة لحاجات خارجية. وبالتالي فقد أسهمت هذه السيادة وهذا الفرض، على هذا النحو في خلق شكل من أشكال تقسيم العمل الدولي المبكر والحيلولة بين ابناء المستعمرات وبين اكتساب المعرفة الفنية التي تعينهم على تنمية وسطهم التكنولوجي.

فمع سيطرة وتغلغل رأس المال الأجنبي كاستثمار خاص في هذه المجتمعات المستعمرة، فرض انتاج منتوجات جديدة غير معروفة بالنسبة اليهم. كما فرض عليهم أيضاً الفنون الانتاجية الجديدة الخاصة بهذه المنتوجات. ومؤدى هذا التخصص الرأسمالي، سلخ القوى العاملة الوطنية وابعادها عن وسطها التكنولوجي الذي كان من خلقها هي تاريخيا. وبعد أن كانت هذه القوى العاملة تقوم بعمليتي خلق الفن الانتاجي واستخدامه وتطويره، تصبح عملية خلق الفنون الانتاجية من نصيب الأجزاء التي تصبح متقدمة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي، ويقتصر دور الأجزاء المستعمرة وقواها الانتاجية على استيراد التكنولوجيا واستيعابها في أحسن

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: المرجع السابق نفسه، ص ٦٣٨.

(٢) ايف بيندت: المرجع السابق نفسه، ص ٢١.

(٣) البرتيني ج. م: التخلف والتنمية في العالم الثالث: الطبعة الثالثة، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١٤.

الأحوال واستخدامها . ونتيجة لذلك في النهاية تعيش القوى الانتاجية الوطنية في البلاد المستعمرة نوعا من الاغتراب التكنولوجي كمظهر من مظاهر التبعية .

وعلى هذا لأساس، تنسلخ القوى العاملة الوطنية عن محيطها التكنـولـوجـي، وتعيش نوعاً من الاغتراب التكنولوجي كمظهر من مظاهر التبعية . بالاضافة الى أن تجدد الانتاج في البلاد المستعمرة كان يتم لحاجات خارجية هي حاجات رأس المال في المجتمع المستعمر . وبطبيعة الحال، فإن الفائض الاقتصادي الذي كان يتم انتاجه أو الجزء الأكبر منه كان يتم تصديره بصورته العينية الى البلد المستعمر، وبالتالي فإن ما ميز تلك المرحلة هو الادماج الرأسمالي لاقتصاد البلاد المستعمرة، وجعلها جزءاً من كل اقتصادي هو السوق الرأسمالية الدولية .

بعد زرع البذور الأولى لعملية تكوين التخلف في الدول التابعة في المرحلة السابقة نصل الى المرحلة الثانية من هذه العملية والتي بدأت تقريباً منذ فترة منتصف القرن الثامن عشر بتزامن واضح مع مسألة الثورة الصناعية . فالبرجوازية التي هي ربيبة الثورة الصناعية في أوروبا لا يمكنها أن تعيش، كما يقول البيان الشيوعي، إلا إذا خلقت لنفسها عالما على صورتها . وهي « تغزو الكرة الأرضية بأسرها بدافع الحاجة إلى أسواق جديدة »[1] .

فتحت وطأة الشبق الى الربح يندمج الرأسمال الصنـاعـي بـالـرأسمال المصرفي ليكونا الرأسمال المالي . وكما يقول لينين فإن « البناء الفوقي الذي يقوم على أساس الرأسمال المالي، يعزز الميل الى الفتوحات الاستعمارية »[2] . إن الثورة الصناعية البرجوازية في أوروبا قد عززت من هذه الزاوية قبضتها الاستعمارية المباشرة أو غير المباشرة على كل مناطق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . هذا من جهة، ومن

---

(١) ماركس ـ انجلز: بيان الحزب الشيوعي، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ، ص ٤٥ .
(٢) لينين: الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، المؤلفات الكاملة جـ ٢٢، برلين، ١٩٧١ ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

جهة أخرى، فإنها قد عمقت مع ظهور المبتكرات التكنولوجية الحديثة التي شهدها القرن التاسع عشر، ووسعت الخندق القائم بينها وبين الدول المستعمرة التابعة. وكرست الوضع القائم ولو بصورة نسبية الى أمد طويل امتد حتى اليوم. وغني عن القول بأن الامبريالية العالمية بوسائل الدمار التي تملكها والتي هي احدى نتائج الثورة الصناعية نفسها، تقوم اليوم بحراسة هذا الخندق العميق لابقاء الدول التابعة موضعاً لاستغلالها وسيطرتها الوحشية.

وجاءت السنوات الفاصلة بين الحربين العالميتين فرصة لظهور أنماط من التغيرات في سلسلة علاقات ومستويات التبعية بين ما يسميها بعض الاقتصاديين الماركسيين «بدول المحيط ودول المركز»[1]. يمكن تلخيص هذه التغيرات بخمسة تغيرات أساسية هي:

١ ـ تمثل النمط الأول في تبعية اقتصادية كاملة للمركز الرأسمالي المتقدم. فأصبحت الشعوب التابعة جزءاً من السوق الرأسمالية العالمية وخضعت لنظام معين للتقسيم الدولي للعمل. ذلك النظام هو الذي طبع بناءها الاقتصادي بطابع التخلف وسد طريق (التنمية الوطنية المستقلة) أمامها.

٢ ـ أما النمط الثاني، فهو الافتقار إلى الترابط الداخلي بين النشاطات الانتاجية الأساسية حيث أن ترابطها الأساسي يكون مع المركز في الخارج. وهذا التفكك في البناء الداخلي للاقتصاد القومي لا يسمح بحدوث أي استقطاب داخلي لعملية التنمية. وبذا تنعدم التأثيرات الارتباطية للقطاعات القائدة على بقية قطاعات الاقتصاد.

٣ ـ ويشكل التفاوت الهائل بين انتاجية القطاع الحديث والقطاع التقليدي النمط الثالث من التغيرات. وهذا النمط يتسبب في ايجاد (ثنائية) واضحة في

---

(١) Baran, P. A: The Political Economy of Growth, New York, Monthly - Review Press, 1957.

- Frank, A.G.: Latin America - Underdevelopment or Revolution, Part III, 1969.

البنيان الاقتصادي .

٤ ـ أما النمط الرابع ، فقد كان واضحاً في ظهور حركات المقاومة داخل تلك المستعمرات لانهاء حالة الاستعمار قبل تحقيق أي تقدم اقتصادي ملموس ،[١] ولضغط حجم التبعية والحد من فعاليتها بواسطة مجموعة من الاجراءات الفعالة .

٥ ـ ظهور تحرك متصاعد بين البلدان التابعة « نحو تضامن لم يظهر له مثيل من قبل ، وهو يتمثل في اللقاءات والمؤتمرات الجماعية . . . وانشاء المنظمات العالمية »[٢] ، التي تعكس تحالف هذه الدول من أجل التخفيف من وطأة التبعية ومن ثم الغائها .

بعد أن أتاح لنا التحليل التاريخي السالف فرصة التعرف على البدايات الأولى لفكرة استغلال مجتمع لآخر ، وقد كان واضحاً بجلاء أن تَكَوُّن مناطق التخلف في العالم قد سار مواكباً لحركة الاستعمار العالمي (العسكري ، الاقتصادي ، والسياسي) ومتزامناً معها ، نرى أن من الضروري أن يمتد هذا التأصيل التاريخي لحالة التخلف الى الحاضر . فالسؤال الهام الذي كان يتردد في الأذهان في القرن التاسع عشر لا يزال يتردد في الكتابات المعاصرة عن تنمية المجتمع ، هو ، لماذا تقدمت المجتمعات الرأسمالية في أكثر من مجال بينما عجزت مجتمعات أخرى عن ذلك . وبغض النظر عن الاجابات المقدمة على هذا السؤال ، فلا بدّ من القول إن أشكال الاستعمار المباشر السافر لم تنحسر إلا بعد تطوير بنى جديدة تضمن استمرار استغلاله للبلدان المستعمرة . ونحن في مجال الخبرة التاريخية والمعاصرة قد نضطر الى استعادة بعض الوقائع المدعمة لرأينا ، والتي تتعلق بالآثار السلبية

---

(١) الدكتور صلاح نامق : المرجع السابق نفسه ، ص ٣٦ .

ـ الدكتور سمير أمين : التطور اللاامتكافىء ، دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطية ، ترجمة برهان غليون ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٤ .

ـ الدكتور سمير أمين : التراكم على الصعيد العالمي ، نقد نظرية التخلف ، ترجمة حسن قبيسي ، بيروت ، غير محدد التاريخ .

(٢) الدكتور محمد عاطف غيث وآخرون : المرجع السابق نفسه ، ص ٦٣٩ .

والندب غير الانسانية التي حفرها الاستعمار عمداً في جسد المجتمعات التابعة خلال بحثه المحموم عن المواد الخام وأسواق التصريف والأيدي العاملة الرخيصة. فمسؤولية الاستعمار التاريخية عن اعاقة التقدم الصناعي وتشويه النمو الاقتصادي في الدول التابعة ليست موضع شك من القوى الوطنية، بل هي من الحقائق التي لا يختلف عليها. فبعد حصول المستعمرات على استقلالها السياسي وانحسار الطراز التقليدي من الاستعمار (١)، هناك شبه إجماع على أن عملية استنزاف الموارد من هذه الدول ما زالت في ظل الاستعمار الجديد مستمرة، ومعدلات وأنماط التنمية مشروطة بقرارات المركز ووفقاً لمصالحه، وتطلبه هذا تحوير التشكيلات المحلية على نحو يرسخ التبعية ويعوق التنمية المستقلة المتمركزة حول ذاتها.

ففي التجارة الدولية هناك اجماع على أن السوق الحرة التي تدعي وجودها الدول الصناعية ليست حقيقة «حرة»، وإنما تحركها مصالح الدول الصناعية ضد مصالح الدول المسماة بالنامية. وإن كافة الأبحاث والمباحثات لتحسين موقع الدول النامية في التجارة الدولية قد باءت بالفشل المتوقع لأن السبب الأساسي في نهاية الأمر قائم على علاقات في القوى غير مؤاتية للدول التابعة (٢).

وكذلك الأمر بالنسبة لحركة رؤوس الأموال الى الدول النامية. فالجانب الأخطر في هذه الحركة يكمن في تحديد مجالات الاستثمار وفي فرض هيكل للاقتصاد الدولي يثبت دوام الدول النامية في موقع التبعية. وهي كما يقول ميردال: «تثير احساساً بين كثير من المواطنين بأنهم يفقدون استقلالهم، أو أنهم قد فقدوه فعلاً» (٣).

---

(١) م. فالكوروسكي: المرجع السابق نفسه، المقدمة.

(٢) د. رمزي زكي: أزمة الديون الخارجية، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٨.

ـ د. جورج قرم: التبعية الاقتصادية، مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة، بيروت ١٩٨٠.

(٣) Myrdal, G: The Challenge of World Poverty, A World Anti - Poverty, Program in outline, New York, 1971, P - 329.

وتبقى مسألة الديون الخارجية وبينها الديون الحكومية الشهيرة بـالمسـاعـدات. وقد تفاقمت هذه المشكلة خلال العقود الأخيرة نتيجة رافدي التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر، والانتقادات الموجهة «للمساعـدات وللاستثمارات» تصدر من كافة الاتجاهات، ومنذ فترة بعيدة، فهي مكشوفة كأداة سياسية في يد الدول المانحة، وتحدد أولوياتها وفق اعتبارات سياسية في المقام الأول، وهي من ناحية أخرى أداة لتيسير التصدير وفتح الأسواق. وليس لمساعدة برامج التنمية كما تضعها الدول النامية [1]. فقد ثبت أن مجال الاستثمارات المباشرة الأجنبية قد صاحبته زيادة ملحوظة في تدفق الدخل الى الخارج في الدول النامية.

لا يملك كثيرون إلاّ أن يشهدوا بصحة هذه الوقائع والنتائج. فالدول الصناعية تفرض سيادتها وتعيد إنتاج هذه السيادة بانتظام وتوسع، بشكل مخطط، وتستخدم في ذلك كل أدوات القوة الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تمتلكها لتراكم تأثيراتها الخارجية على كل أوجه الحياة الفكرية والمادية في الدول النامية.

أما المنظور الجغرافي لمفهوم التخلف فقد استبان من خلال كثير من الدراسات التي تقع في نطاق الجغرافيا، أو في مجال الايكولوجيا البشرية، وتحاول إيجاد صلة أو علاقة بين الموقع الجغرافي للمجتمعات وبين درجة تخلفها أو تقدمها [2].

اتجه أصحاب نظرية الحتمية Determanism إلى إبراز بعض العوامل المسببة في التغير الاجتماعي، ويفسر التغير عندهم بأنه يرجع إلى عامل واحد متميز، له قوانينه الخاصة به، والمستقلة في الوقت نفسه عن باقي العوامل الأخرى، بما في ذلك ارادة الانسان ورغباته، وهذا الاتجاه في تفسير التغيير الاجتماعي هو ما نعبر عنه بالحتمية. وللحتمية صور مختلفة، فقد يـرجـع التغير الى عـامـل الحتميـة

---

(١) جاليه، بيير: العالم الثالث في الاقتصاد العالمي ـ الاستغلال الامبريالي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٣، ص ٩١.

(٢) محمد جلال الدين أبو الذهب: محاضرات في التخلف والتنمية، جـ ١، مذكرة رقم ٩٦٢، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٠، ص ٣٠.

الجغـرافيـة [١] Geographical ، أو الحتميـة العنصريـة [٢] Racial أو الحتميـة الاقتصادية Economic ، أو الحتمية الثقافية [٣] Cultural . ويرى أصحاب نظرية الحتمية أن وجود العامل المتسبب في التغير يحتم احداث تغيرات اجتماعية في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية [٤] .

ولعلّ نظرية الحتمية الجغرافية Georgraphic Determinism هي الموجزة لمثل هذه الفكرة، والمفسرة لتلك العلاقة . فهي ترى أن العوامل الجغرافية من موقع وسطح وتربة ومناخ Climate وموارد وغيرها هي السبب الرئيسي للتخلف، وأن نشاط الانسان مرتبط بذلك .

ولم تقف افتراضات النظرية عند هذا الحد ، بل حاولت أيضاً أن تقسم العالم إلى أقسام ترى بعضها متقدماً، والآخر متخلفاً وذلك على أساس الوضع الجغرافي لها . حتى أنها ذهبت إلى حد أبعد من ذلك بأن اعتبرت الجهات الأصلية الأربع هي المحاور المحددة لفكرة (التقدم والتخلف) . وعلى ذلك ـ وتبعاً لمضمون النظرية ـ فقد كان التقدم، والنمو والرفاهية من نصيب جهتي الشمال والغرب الجغرافيتين، أما الجنوب والشرق فقد شاء قدرهما أن يكونا متخلفين .

وإذا أردنا تحليلاً موجزاً لهذه الفكرة، فإنها فوق مجافاتها المنطق العلمي، لا

---

(١) - Lee, B. H: Climate and Economic Development in the Tropics, Harper and Row, New York, 1975.
- Griffm, K: Underdevelopment in Spanish America, Allen and Unwin, London, 1969.

(٢) Ashley - Montagu, M. F: The Race Question in Modern Science, Paris, UNESCO, 1941 - 1954.
ـ الدكتور محمد الجوهري: علم الاجتماع ودراسة التعصب والتحيز العنصري، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . العدد ٣، القاهرة، سبتمبر ١٩٧١ .

(٣) Boas, F: The Mind of Primitive Man, Revised Edition, CollierBooks, New York, 1963.

(٤) الدكتور صلاح العبد : المصدر السابق نفسه، ص ٧٥ .

تطابق الواقع استقراء للتاريخ. فالمدنيات الأولى لم تنشأ في المناطق المعتدلة أو المائلة نحو البرودة ـ كما تدعي النظرية ـ ولكنها ظهرت في الشرقين الأدنى والأوسط وفي مناطق البحر المتوسط.

للدلالة على أن هذا التقسيم الجغرافي هو ملهاة مصطنعة للشعوب المضطهدة، يكفي أن نسأل أصحاب هذه المزاعم، أين يقع هذا الخط الفاصل بين الشمال والجنوب؟ إذا كان المقياس هو الغنى بمعناه النقدي، فهناك دول غنية في الجنوب كان يجب أن تجلس على مائدة المفاوضات من جهة الشمال. وإذا كان المقياس هو درجة التقدم الصناعي فهناك دول متخلفة صناعياً في الشمال كان يجب أن تجلس على مائدة المفاوضات من جهة الجنوب.

ومما يؤكد فساد المزاعم التي بنيت عليها هذه النظرية أيضاً، أن الأوروبيين أنفسهم ـ وهم من صاغوها ـ قد أتوا الى هذه المناطق المتخلفة مناخاً ـ كما يدعون ـ ومع ذلك قد نشطوا في استغلالها، وتعميرها دون أن يقف المناخ عقبة في سبيل ذلك، فما بال أبناء المنطقة أنفسهم وهم قد تكيفوا مع مناخها، وأنماط المعيشة فيها.

العلاقة بين بلدان الشمال الغنية وبلدان الجنوب الفقيرة هي علاقة تبعية رسختها سنوات طويلة من الاستعمار. وما زالت تكرسها وتحافظ عليها العلاقات الاقتصادية الدولية التي فرضت بعد الحرب العالمية الثانية. هذه العلاقات لا تخدم سوى مصالح الدول الصناعية الرأسمالية والولايات المتحدة الأمريكية خاصة. «الحقيقة التي يجب أن ندركها ادراكاً ساطعاً هي أن التقدم الغربي ليس ثمرة أي صفات وراثية أو عنصرية كامنة لدى الجنس الأبيض، ومقتصرة عليه، دون غيره من البشر. لأنه لو صح هذا الاعتقاد لكان من المفروض أن يكون الانسان الغربي، أو الانسان الأبيض، هو صاحب التقدم وصانعه على امتداد عصور التاريخ»[1].

---

(١) الدكتور محمد الجوهري: المرجع السابق نفسه، ص ٥٤.

هذا ما يبرزه البعد التاريخي للتخلف والتنمية. فالشعوب التي ناضلت حتى حصلت على استقلالها، وقفت في صباح يوم الاستقلال أمام عوائق متراكمة تطحنها، خلّفها الاستعمار وراءه، وتجعل التنمية عملية صعبة التحقيق. إن قضية التخلف قضية تاريخية، وقضية التقدم قضية تاريخية أيضاً وكلاهما يرتبط بالاستعمار بشكليه القديم والجديد. ذلك أن نماذج الاستعمار في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية استطاعت خلال عشرات السنين أن تحدث تنميتها وتقدمها على نار هادئة من خلال نماذج متنوعة من الاستنزاف التجاري الى الاستعمار الاستيطاني. وكل هذه النماذج تثبت أن الاستعمار ملة واحدة، وإنْ تعددت أشكاله ومظاهر تكيفه. وقبل أن تغادر قوات الاستعمار أراضي المستعمرات مقهورة أمام حركات التحرر الوطني، كان الاستعمار قد فتح نافذة أو نوافذ يدخل منها بعد خروجه من الباب. وقد استند الاستعمار الجديد الى مبادئه القديمة المعروفة بخلق حاجات تكره مواطني البلاد المستعمرة على الاعترافً بتبعيتهم الملتزمة[1]، والمعروفة أيضاً بفرق تسد، وطبقها عملياً بتفتيت المناطق المستعمرة التي كانت موحدة من قبل الى عدد من الدول الصغيرة الفاقدة لمقومات الحياة والعاجزة عن التطور بصورة مستقلة مما يرغمها على الاعتماد على الدول الاستعمارية السابقة وخصوصاً في نظامها الاقتصادي. «فلقد حرص الاستعمار طوال الفترة التي مارس فيها ضغوطه على البلدان المستعمرة على ادماجها في اقتصاديات البلاد الرأسمالية»[2] وفي ثقافتها من أجل اعادة خلق شخصيتها المرتبطة بشخصية المستعمر وقيمه الاستهلاكية ونماذجه الثقافية. «فمع أن الجانب الاقتصادي للامبريالية يعد جانباً أساسياً ومحورياً، إلا أن لها جوانب سياسية وايديولوجية وثقافية لا تقل أهمية وخطورة عن الجانب الاقتصادي»[3].

(١) ايف بيندت: المرجع السابق نفسه، ص ٢٧.
(٢) الدكتور صلاح العبد وآخرون: المرجع السابق نفسه، ص ٨.
(٣) رودس، جاك: الاستعمار الجديد في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية، ترجمة الدكتور كمال غالي، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧١، ص ٦٨.

صحيح أن السمات الأصلية للنمط الاستعماري هي هي لا تتغير حيث تبدأ باحتلال، فسيطرة ثم استغلال[1] يعمل على زيادة تخلف المجتمعات المستعمرة. إلا أن ما يشجع المستعمر على تماديه في نشاطه أن يجد عناصر ضعف محلية متوافرة سواء في النظام السياسي أو في الهياكل الاقتصادية أو في التركيب الاجتماعي أو الأنماط الثقافية ينفذ من خلالها المستعمر الى الدول التابعة ويجد فيها أرضية خصبة لنشاطه، ومرتعاً غنياً لفرض سيطرته واستغلاله.

وبالتالي يمكن لنا القول بأن البعد التاريخي يفسر لنا أسباب التخلف بعاملين رئيسيين متكاملين وهما الاستعمار الخارجي أساساً وجملة عوامل داخلية لعل أبرزها الاستبداد بمعنى حكم الفرد وتسلطه. ويبقى الاستعمار أول العوائق أمام التنمية في الدول التابعة، لأن التناقض أساسي بين تقدمه ورفاهيته على قاعدة الاستغلال المستمر وبين خروج الدول التابعة من طوق الاستغلال.

ولا يعني تحليل مفهوم التخلف في ضوء منظور (تاريخي ـ جغرافي) يربط ظاهرة التخلف بطبيعة النظام الامبريالي وتقسيم العمل الدولي الذي ينتج عن تطور النظام الرأسمالي ودخوله في مرحلة النظام الامبريالي الاحتكاري، إن ذلك كاف للتعرف على كل عناصره ومكوناته ـ فله فوق ذلك جوانب: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، ونفسية. وإنما كان التحليل من خلال هذا المنظور ضرورياً كي نبدأ به تناول هذه القضية حيث يمكن بواسطته التعرف على مصادره وواقعه والركائز العامة، والدعائم الكلية لهذه الظاهرة بربطه بمصادر التقدم ومظاهره في المجتمعات الأخرى. فالملاحظ أن الظروف الاجتماعية البنائية القائمة في البلاد النامية تعوق عملية النمو الاقتصادي، لأن الطبقات الحاكمة في تلك الدول وخصوصاً المستقلة منها ذات طبيعة اقطاعية في جوهرها. ويعني هذا «أنها جامدة غير ديناميكية من الناحية الاقتصادية وذات طابع طفيلي غير منتج ولا

---

(١) Goldthorpe, J. E: The Sociology of Third World, London. 1975.

يساعد على تطوير عوامل الانتاج وتجديدها وتوسيعها . وتتلخص وظيفتها الأساسية في العمل من أجل الحفاظ على بناء القوة وبناء الدخول القائم بالفعل والحيلولة دون تغييره أو تطويره »[١] .

وانطلاقاً من ذلك يمكننا اقتراح تعريف لمفهوم التخلف نحاول جاهدين أن يمتد ليشمل تشخيص الظاهرة، ثم تحديد عوامل تكونها، وابراز أهم مؤشراتها، وتوضيح آثارها .

فالتخلف ظاهرة معقدة ومتشابكة وتاريخية تصيب بعض المجتمعات[٢]، وتعني بطء الحركة في تحقيق النمو الذاتي لها (وليس في اللحاق بغيرها) . وهي تنبع أصلاً من تأثيرات تفاعلية مشوهة خارجة (وليست متأصلة في كيان المجتمع بيولوجياً أو وراثياً) مع بنية العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات المسيطر عليها . وتتجسد في : سوء استغلال الطاقات المادية الكامنة، وضعف التركيب الاجتماعي والاطار الثقافي القائمين، وعدم كفاية النظام السياسي في تحقيق استقرار المجتمع . وتنجم عن هذه الحالة مشكلات تعترض الهيكل الاقتصادي (والتبعية أشهرها)، وتخلخل البناء الاجتماعي ـ الثقافي (وتقليدية نسق القيم أوضحها)، وتناوىء النظام السياسي (وفقدان التربية السياسية أظهرها)[٣] .

أما بالنسبة الى مفهوم التنمية فلربما يكون الاجماع على ما ليس بالتنمية أسهل من الإجماع حول ماهية التنمية. فهو الآخر مفهوم نسبي معياري يتضمن أحكاماً قيمة أيضاً . وهو في هذا لا يختلف كثيراً من هذه الزاوية عن مفهوم التقدم . فظهرت في ذلك تعريفات كثيرة لا داعي للدخول في تفاصيلها كلها هنا، وإنما سنقدم بعضاً من هذه التعريفات تبرز مبادىء هامة يمكن أن نعتبرها بمثابة

---

(١) الدكتور محمد الجوهري : المرجع السابق نفسه، ص ٤٦ .

(٢) الدكتور صلاح العبد : المرجع السابق نفسه، ص ٩ .

(٣) الدكتور محمود الكردي : قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الاول، ص ٢٤ .

الأركان الأساسية لعملية التنمية. أول تعريف نقدمه هو التعريف الذي قدمته هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦، والذي ينص على أن المقصود بالتنمية هو «العملية التي يمكن لها توحيد الجهود لكل من المواطنين والحكومة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها باقصى ما يمكن»[١]. وها هو جيجر مثلاً يقول: بأن التنمية «هي عملية الابتعاد عن أوضاع معينة سيئة وغير مرغوب فيها أكثر من كونها عملية التحرك نحو هدف واضح ومحدد»[٢]. أما هوروفيتز فيعرفها بأنها عملية التغيير الهادف سواء كانت هذه المحاولة في طور المحاولة أو في طور الانجاز. وتتضمن عملية التنمية التأكيد على السياسة والتخطيط والاستراتيجية وعلى احداث التغيير الاجتماعي[٣]. أما وارنر فيقول أيضاً إن التنمية عملية اجتماعية، وهي «... نتاج للتنظيم الاجتماعي، وهي نوع خاص من التغيير في التنظيم الاجتماعي»[٤] ـ أما التنمية كعملية للتحول التقدمي والمتتابع الذي يصيب مختلف أنماط الواقع السوسيو ـ اقتصادي للمجتمع، فنحن نقدمه في هذه الدراسة ليعني «انبثاق ونمو كل الامكانات والطاقات الكامنة في كيان معين، بشكل كامل وشامل ومتوازن سواء كان هذا الكيان فرداً أو جماعة أو مجتمعاً»[٥].

---

(١) الدكتور أحمد أبو زيد: مقدمة كتاب التنمية نظريا وتطبيقيا للدكتورة علية حسن حسين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٧، ص: ك.

(٢) Geiger, K: Societal Development; Notes on the Vestments of a concept, Chapter 2 in Beal, G.M. et. al. (eds), Sociological Perspective of Domestic Development, Ames I owa, I owa State University Press, 1971, P.47.

(٣) Horowitz. I: The Development Idea: Alternative Modles and their implication, Sociological Quarterly, 8, 1967, P - 438.

(٤) Warner, K: Structural Matrix of Development, Chapter 4 in Beal. G. M. et. al. (eds). Sociological Perspective of Domestic Development, Ames Iowa, Iowa State University Press, 1971, P.92.

(٥) الدكتور سعد الدين ابراهيم: التنمية في مصر، نظرة شاملة للمعوقات، مجلة دراسات عربية، السنة الرابعة عشرة، العدد ١٢، تشرين أول ١٩٧٨، ص٤٠.

لهذا التعريف عناصر أساسية أهمها:

أ ـ أن التنمية عملية داخلية ذاتية، بمعنى أن كل بذورها ومقوماتها الأصلية موجودة في داخل الكيان موضوع التنمية نفسه. وأن أي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان لا تعدو أن تكون عوامل مساعدة أو ثانوية. « وأن قضية التنمية لها أبعاد متعددة منها الاقتصادية، والسياسية والثقافية، والايديولوجية، بجانب ادراك أن عوامل التخلف تتفاعل وتدور في علاقة سببية »[1].

ب ـ أن التنمية عملية ديناميكية (حركية) مستمرة، ليست حالة ثابتة أو جامدة أو نهائية.

جـ ـ أن التنمية ليست ذات طريق أو اتجاه واحد محدد مسبقاً، وإنما تتعدد طرقها واتجاهاتها وأشكالها، باختلاف الكيانات وباختلاف تنوع وتفاوت الامكانيات الكامنة Potentials في كل منها.

فالتنمية اذن تشترط وتنطوي على ازاحة الاستغلال ونفي التخلف بكل صوره وعلى كل مستوياته. وكلاهما يشترط وينطوي على تفجير كل الامكانيات البشرية الكامنة للانتاج والخلق والاشباع.

أما التبعية، فهي بعد استقراء للحالات الواقعية، تدل تلقائياً على جعل دولة ما في حالة تخلف واستغلال من دولة أخرى تسيطر على التجارة والاقتصاد والتكنولوجيا وعلى النواحي السياسية والاجتماعية في الدول التابعة. وهي العامل الرئيسي للتنمية ولديمومة التخلف الذي يكمن في تزامن اهتمامات الأقلية الوطنية المستبدة مع البناء الاقتصادي للتخلف.

التحليل السوسيو ـ اقتصادي لاهتمامات العلوم الاجتماعية بمسألة التخلف والتنمية:

على الرغم من أن قضية التخلف والتنمية قد صارت موضوعاً رئيسياً لاهتمام

---

(١) الدكتور صلاح العبد: المرجع السابق نفسه، ص ٩.

كافة العلوم الاجتماعية ـ بمعناها الشامل ـ سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإن بعض هذه العلوم قد انشغلت بها انشغالاً واضحاً فأفردت لها مباحث خاصة أو فروعاً مستقلة لتناقش موضوعاتها وتخصصت لتعالج قضاياها، وهي قبل كل شيء كما يقول أحد الكتاب «دراسة في التغيرات الهيكلية التي تقود عالم الاقتصاد الى أرض مجهولة تجبره على التفكير بشمولية»[1]. وفي هذه الشمولية ضرورة كبرى لتعاون أوثق بين طلاب العلوم الاجتماعية للقيام بدراسات متداخلة الاختصاص Inter-Disciplinary Studies بهدف التوصل إلى فهم أكبر لماهية التنمية الاقتصادية ولتحديد معوقاتها[2].

وتعتبر علوم: الاقتصاد، الاجتماع، والانثروبولوجيا، والسياسة أمثلة واضحة لهذه الفروع من العلوم الاجتماعية التي تولت مناقشة هذه القضية بشكل متسع ومتعمق في الوقت ذاته. وسعى كل علم من هذه العلوم الى دراسة الموضوع نفسه ولكن من زاويته الخاصة، ودائرة اهتمامه النوعية. فتولى علم الاقتصاد دراسة المسألة الاقتصادية للتخلف والتنمية. كما تولى علم الاجتماع معالجة الموضوع الاجتماعي لذات القضية، وكذلك فعل علم السياسة وعلم الانثروبولوجيا.

ولم يكن وارداً في الأذهان أن تعالج مسألة التخلف بشكل تجزيئي مفتت بحيث يتولى كل علم من هذه العلوم الأربعة، مع جهود العاملين في المجالات الثقافية والتعليمية والتربوية، القضية من زاوية خاصة، وإنما كان الهدف أن تناقش القضية «ككل متكامل» يكون ممكناً ومتسقاً منطقياً وفعلياً من خلال هذه العلوم وغيرها. وتكون وظيفة كل علم محصورة في تعميق كل بعد أو جانب، بحيث يتكامل في ذلك مع ما يفعله علم آخر، وثالث، وهكذا.. فالتنمية حتى في تعريفها «الضيق» تتعدى علم الاقتصاد البحت، وتدخل في صلب الاقتصاد

---

(١) Papandereou, A: The Political Element in Economic Development, Stockholm: The Wicksell Lectures, 1966, P - 9.

(٢) Meier, G. M: Leading Issues in Economic Developments. N.Y., Oxford University Press, Third Edition, 1976, P.5.

السياسي، وتتخطى ذلك لتتشابك مع بقية العلوم الاجتماعية الأخرى.

وحقيقة الأمر، أن ذلك لم يحدث تماماً في تناول هذه المسألة المعقدة والمتعددة الجوانب، رغم ما في ذلك من مخاطر. فلم يزل الاسراف للسعي في التخصص في العلوم الاجتماعية يجزىء موضوعات التنمية ويفتتها بشكل لا يربط بينها رابط أو صلة. وتتصل بالعلم الذي يعالجها أكثر من اتصالها بالقضية ذاتها. ولذا جاء كثير من مباحثها غير متكامل وغير معبر - وهذا هو الأهم - عن جوانب القضية التي هي متكاملة أصلاً. من هذه النظريات ما يسمى بنظرية (العوائق الاقتصادية) أو نظرية الحلقة المفرغة [١] ونظرية القوة الدافعة [٢] ونظرية الدفعة القوية [٣] ونظرية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth [٤].

ورغم اهتمام العلوم الاجتماعية بدراسة مسألة التخلف والتنمية، إلا أن هذا الاهتمام لم يسرِ بشكل متواز، وإنما تولت بعض فروعها اعطاء جرعة أكبر في اتجاه دراسة هذه القضية. وبقي فهم بعضها فهماً ناقصاً، وبالتالي جاءت حلوله ناقصة ومبتورة.

ويقف علم الاقتصاد شاهداً على تلك النظريات التي تنطلق من رؤية جزئية للتخلف والتي تماثل التخلف بالفقر عبر مقاييس ومؤشرات جزئية كمية، فقد استمرت مباحث هذا العلم لفترة طويلة (تركزت بين الاربعينات والستينات من هذا القرن) تتناول قضية التخلف والتنمية من الوجهة الاقتصادية البحت بعيداً عن اطار تفاعلها مع التنمية الاجتماعية المتكاملة. فحددت أن الموضوع الأول هو

---

(١) من أشهر ممثليها نيركسه، ماير، بالدوين.

(٢) يرجع الفضل في تحديد اطار هذه النظرية الى عالم الاقتصاد الشهير جوزيف شومبيتر J. Schumpeter.

(٣) يمكن القول بأن روزنشتين - رودان Rosensentein - Rodan هو صاحب هذه النظرية.

(٤) فضل السبق في صياغة هذه النظرية يرجع الى الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو F. Perroux والاقتصادي الامريكي هيرشمان A. Hirschman.

النمو وليس التوزيع[1] . فاختزل اتباع هذه المدرسة عملية التنمية إلى مجرد تنمية اقتصادية . واختزلوا هذه التنمية الى مجرد نمو في الناتج القومي[2] . فأفردت موضوعات عديدة، سعى بعضها الى تشخيص الظاهرة، وتولى بعض آخر تفسيرها ، فضلاً عن الموضوعات التي تخصصت في رسم الطرق واقتراح الأساليب لتجاوز التخلف وتخطيط التنمية على أنها مجرد تثمير من أجل تحقيق وتائر للنمو أكثر ارتفاعاً .

ولم تكن الدراسات الأخرى المتصلة بموضوع التنمية ـ وخصوصاً الجوانب الاجتماعية ، والسياسية ـ غير جزء ملحق غير أصيل بالدراسات الاقتصادية ، وذلك استكمالاً للموضوع ليس إلا ، دون أن يكون لها مضمون واضح، أو تستند الى تحليل يدعمها، ويبرز أهميتها .

ولا نستطيع أن ندعي أن التناول القاصر لأبعاد قضية التخلف والتنمية قد جاء هكذا دون تعمد ، أو قصد (أي أنه كان نتيجة جهالة بالجوانب الحقيقية للقضية، وأوزانها النسبية)، وإنما تمّ ذلك في كثير من مواضعه في التراث المتوافر بقصد وبتعمد وذلك بغرض ايهام الدول المتخلفة بأن المسألة لا تخرج عن بعدها الاقتصادي المادي، ومشكلات هذه الدول ذات طبيعة تكنولوجية أو استهلاكية أو ديموغرافية أو مناخية طبيعية[3] . وطالما أنها ـ أي تلك الدول ـ تعاني من فقر مادي (وقد يكون مظهرياً وليس حقيقياً) فإن فرصتها في تحقيق النمو الذاتي لها ضئيلة، إن لم تكن منعدمة . « ثورة الشعوب المتخلفة ضد المستوى المنخفض للمعيشة بما لها من تصميم على بلوغ مستويات الثروة والرخاء عن طريق إحداث

---

(١) Lewis, A: The Theory of Economic Growth, London. 1955.

(٢) Seers, D: The Meaning of Development, in The Political Economy ofDevelopment and Under - Development, ed, by Charles Wilber, Random House, New York, 1973.

(٣) الدكتور طيب تيزيني : مقدمة نقد علم الاجتماع البرجوازي المعاصر، تأليف س. بوبوف، ترجمة نزار عيون السود، دار دمشق، سوريا، ١٩٧٣ ، ص ٩ .

ثورة صناعية »[1] .

ومن هنا كان التجاهل المتعمد للجوانب الاجتماعية والسياسية وارداً في تحليل هذه القضية، وذلك حتى لا تلتفت الدول المتخلفة الى أوضاعها المتصلة بهذه الجوانب وتسعى الى اصلاحها، الأمر الذي يترتب عليه فقدان سيطرة الدول الاستعمارية ـ صاحبة ذلك التراث ـ على تلك المناطق المتخلفة من العالم حيث دأبت على استغلالها .

وإذا ما سلمنا بأن الفكر الاقتصادي والنظريات الاقتصادية هي في واقع الأمر انعكاس للظروف الموضوعية والسائدة في كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع، فقد يكون من المفيد القول بإيجاز بأنه لم يكن من قبيل المصادفة أن يبدأ الحديث بشكل مكثف عن الأبعاد الاجتماعية والسياسية لقضية التخلف والتنمية في الظهور منذ بداية الستينات . فقد أصبح من غير الممكن أن تقبل التنمية على أنها مجرد مؤشرات اقتصادية كمية بعيداً عن الاحتياجات الأساسية المادية والاجتماعية . فهو ما يعبر في واقع الأمر عن التغيرات الجذرية التي مرّ بها الاقتصاد العالمي في العقود التالية لانتهاء الحرب العالمية الثانية . والتي تبرز أهميتها في النقاط التالية :

ـ ظهور الاشتراكية في عدد من الدول الأوروبية . وانتصار الثورات[2] الاشتراكية في بعض دول العالم خارج أوروبا . بحيث أصبحت الاشتراكية تشكل نظاماً عالمياً، يحقق معدلات سريعة ومرتفعة للنمو الاقتصادي في مواجهة النظام العالمي الرأسمالي، الذي يتصف بالتقلبات والأزمات الدورية . وقد أثارت هذه الاتجاهات قلقاً متزايداً في الأوساط الرأسمالية . وفي مثل هذه الظروف صار من اللازم الاهتمام بالعوامل التي تحدد معدل النمو الاقتصادي [2] .

---

(١) Hill, N: International Politics, Harper and Row, New York, 1961, P.222.

(٢) لانجه، أوسكار: الاقتصاد السياسي ـ القضايا العامة، ترجمة الدكتور راشد البراوي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦ .

ـ ضعف مواقع الرأسمالية الامبريالية وانهيار نظام المستعمرات بانتصار ثورات التحرر الوطني في العديد من المستعمرات والبلاد التابعة. وبالتالي انهيار النظام الاستعماري بصورته التقليدية. وظهور العديد من الدول المستقلة، التي أصبحت تواجه مشكلة القضاء على التخلف، وسلكت طريقا للتنمية بعيدا عن النمط الرأسمالي.

ـ اشتداد التناقضات الاقتصادية والاجتماعية بين الدول الرأسمالية المختلفة بفعل قانون التطور المتساوي بينها (تفاقم قضايا الأسواق والتصدير) وازدياد هذه التناقضات داخل كل بلد على حدة.

كل ما سبق خلق حالة، يصفها بول باران بحق: «بالأسى الشديد في صفوف الطبقة الحاكمة في الولايات المتحدة والبلاد الرأسمالية الأخرى التي تجلس على قمة الهرم الامبريالي»[1]. ومن هنا أجبر الفكر الاقتصادي البرجوازي على تناول موضوع النمو بالدول التابعة وذلك لارتباط هذا الموضوع ارتباطا مباشرا بمصالح الدول الرأسمالية في تلك الدول.

مفهوم التنمية الاجتماعية ومحاولة تطبيقه باهتمام كسياسة عامة في علاج بعض المشكلات المعينة في المجتمعات التابعة، هو مفهوم مستحدث الى حد ما في الفكر الاجتماعي، ونما بشكل واضح في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية[1].

ويمكن تتبع نشأة هذا المفهوم داخل الدوائر الاستعمارية البريطانية التي حرصت على استبعاد مفاهيم التغير الثوري في علاقات الانتاج أو بناء القوة، كما حرصت على تجزئة عملية التنمية بعيدا عن التخطيط وحصرها داخل أنساق

= وهناك ترجمة أخرى لهذا الكتاب قام بها الدكتور محمد سلمان حسن صدرت عن دار الطليعة في بيروت عام ١٩٦٧ باسم: الاقتصاد السياسي.

(١) باران، بول: الاقتصاد السياسي والنمو، ترجمة أحمد توفيق بلبع، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٦٨.

(٢) Sanders. I: The Community, New York, The Ronald Press Co., N.Y., 1958.3.

المجتمعات المحلية باستمرار. فقد صدر هذا المفهوم لأول مرة سنة ١٩٤٢ في تقرير اللجنة الاستشارية للتعليم في بريطانيا (عن التربية الجماهيرية)[١].

لقد كان تراث العلوم الاجتماعية في القرن التاسع عشر فقيرا بالاهتمام بمسائل تطور العالم غير الأوروبي. وإن هذا الاغفال للآثار التي خلفها الوجود الاستعماري في المستعمرات قد أثار استغراب عدد من الباحثين، من أبرزهم غونار ميردال[٢] الذي يقول: إن ما يثير الاستغراب أن يكون علماء الاقتصاد في الحقبة الاستعمارية قليلي الاهتمام الى هذا الحد بالمشاكل التي يطرحها الفقر في البلدان المتخلفة، مع أن هذه المشاكل هي بالبداهة جزء من ميدان أبحاثهم. فقد كانت هذه الشعوب في مثل الفقر وعيش البؤس اللذين هما في أيامنا هذه. ويفهم هذا الاستغراب، اذا نظرنا الى علم الاجتماع في القرن الماضي بالعلاقة مع التعاظم الرأسمالي الصناعي وانعكاساته على اهتمامات العلوم الاجتماعية ومنها علم الاجتماع.

ويرتبط الاهتمام المعاصر المتزايد بقضايا التنمية تطبيقياً ونظريا بتغيرات سياسية مترابطة، لعل أبرزها الالغاء السريع لبنى السيطرة الاستعمارية في كل من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والى انتشار واشتداد عدد الحركات الوطنية الطامحة لتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي بعد تجارب للنمو المخطط في تلك القارات.

وفي ظل عوامل التوتر الدولي وحركة الصراع والاستقطاب بين المنظومتين الاشتراكية والرأسمالية تكون شيئا فشيئا الحقل الجديد للدراسة العلمية التي تنصب على ظاهرة النمو اجتماعيا واقتصاديا[٣]. وتوزعت مضامين نظريات التخلف والتنمية الاجتماعية بعد أن أصبحت قدر ومستقبل العالم التابع الباحث عن تحرره

---

(١) الدكتور نبيل السمالوطي: علم الاجتماع والتنمية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(٢) ميردال، غونار: العالم الفقير يتحدى، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٥، ص ١٨.

(٣) الدكتور سمير أمين: التراكم على الصعيد العالمي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧.

من كل أشكال تبعيته وصورها .

ومرجع جزء كبير من هذا الاهتمام في الغالب، ليس العلم والبحث النظري في المعضلات التي يعاني منها العالم التابع، بقدر ما ارتبط أحيانا بالتقاسم لأسواق العالم بعد الحرب العالمية الثانية . ويعبر بدقة بعض المنظرين المحافظي الاتجاه عن هدفهم من الاهتمام بمسائل التنمية. فيعلن ريموند فروست مثلا ، « إن من بين الأسباب التي تجعلنا نهتم بشؤون الدول المتخلفة مصلحتنا الخاصة ، فإن وجود عدد كبير من الدول الفقيرة ، المتخلفة ، الضعيفة ، غير المستقرة يمثل خطراً على السلام العالمي » [1] . ويؤكد روستو الموقف نفسه حين يقول: « إن الحفاظ على العالم الرأسمالي واستقراره يعتمد على الطرق التي تسير فيها الدول النامية » [2] .

واذا كان الاتجاه الجديد للعلوم الاجتماعية الاكاديمية في العالم الرأسمالي لم يعد يصادم غالبا ومباشرة اتجاهات الشعوب ، بل يلتف عليها ، بعد اهمال كامل متعمد طيلة قرن ونصف من الزمان[3] بحث خلالها عن نموذج للتوازن الاستاتيكي ومهملا المنظور التطوري ومركزا على قضايا النظم والتساند الوظيفي للأنساق ، في محاولة لترسيخ النمو الرأسمالي المنسجم مع مصالحه وابعاد الدول والمجتمعات عن التنمية الشاملة ، فإن اليسار الماركسي وبعد مرحلة ستالين بدأ يراجع الاسقاط الميكانيكي للاستنتاجات الماركسية حول المراحل الخمس التي كانت محددة لمرحلة تاريخية أوروبية ، حيث بدأت مراجعة واجتهادات حديثة حول المجتمعات غير الرأسمالية .

---

(١) فروست، رايموند: تنمية المجتمعات المتخلفة، ترجمة احمد قاسم جودة، دار الكرنك، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٥ .

(٢) اوسيبوف، س: قضايا علم الاجتماع، ترجمة الدكتور سمير نعيم احمد والدكتور فرج أحمد فرج، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠، ص ٦٣ .

(٣) الدكتور اسماعيل عبد الله صبري: مقدمة كتاب التخطيط والتنمية، لشارل بتلهايم، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦، ص ٥ .

وطالما أن التنمية هي من مظاهر الحقبة التاريخية، وأن النظريات الاجتماعية في التنمية لا يمكن فصلها عن تاريخها وعن موضوعية الشروط التي أدت الى ظهورها، فمن المنطقي أن نتوقع أن يكون لها تأثير على تحديد المفاهيم وتعريف المشكلات في العلوم الاجتماعية. وبذلك نجد أن التطورات في نظرية التنمية قد ارتبطت بمراحل التطور السياسي والاقتصادي لدول العالم التابع، ويمكن أن نحدد ثلاث مراحل أساسية. الا أن ذلك لا يعني الانفصال التام ما بين مرحلة وأخرى. فالتحديد يرجع في الأساس الى تطور حركة الأحداث، وذلك على النحو الوارد أدناه:

المرحلة الاولى: وتمتد من أواخر الأربعينات وحتى النصف الثاني من الخمسينات. فقد كان عدد الدول النامية التي حصلت على استقلالها محدودا. انتشرت في تلك المرحلة النظريات المنطلقة من نتائج المشكلة وليس من مقوماتها، والتي تفسر التخلف على أنه موروث في طبيعة هذه الاقتصاديات. وبشكل عام تعتبر تلك النظريات صورا مختلفة لنظرية «الحلقات أو الدوائر المفرغة» Vicious Circle[٢] التي تعلن بأن الفقر الموجود لن يؤدي الى نمو، بل الى حلقة مفرغة ينعدم النمو والتقدم خلالها. فالفقر مرض ذاتي عند أصحاب هذه النظريات «التي تتملص من المشكلة الحقيقية للتخلف»[١].

وكان الهدف الأساسي من هذه النظريات التي ترى واقع التخلف الحالي، مرحلة في طريق النمو هو الدفاع عن المرحلة الاستعمارية وتبرئة النظام الرأسمالي من تهمة فرض التخلف، وبالتالي اخفاء الأسباب الحقيقية لتخلف الاقتصاديات النامية، وفي الوقت نفسه تضخيم المشاكل والصعاب أمام الدول الناشئة، بحيث لا يمكن في نهاية الأمر تحقيق أي تقدم أو ايجاد امكانيات التغلب على التخلف. هذا

---

(١) لا تنتسب هذه النظرية الى عالم معين، وإنما قد تناولها معظم كتاب الاقتصاد واظهرهم نيركسه Nurkse، ماير Mayer، بالدوين Baldwin.

(٢) الدكتور سمير أمين: المرجع السابق نفسه، ص ٣٣.

بالاضافة الى ظهور العديد من النظريات الرجعية التي تمعن في الدفاع عن النظام الاستعماري، ومن بينها تلك النظريات التي تفسر التخلف والنمو بعوامل عنصرية أو جغرافية أو ديموغرافية وتعزوه الى فقدان المواد الأولية ونقص الثروات المنجمية. أو بمضمون المعتقدات والموروثات[١] المساعدة أو المعيقة[٢].

المرحلة الثانية: وهي تشمل الفترة الممتدة ما بين عقد الخمسينات ونهاية السينات. وهنا نجد أن هذه المرحلة قد زخرت بالعديد من النظريات والاتجاهات الفكرية المختلفة والمتناقضة، وهو ما يعكس الأوضاع الانتقالية غير المستقرة التي مرت بها اقتصاديات العديد من الدول في العالم الثالث خلال عقد الستينات، والتي شهدت صراعا مستمرا ما بين ثورات التحرر الوطني التي سعت الى تحقيق الاستقلال الاقتصادي وبين القوى الرأسمالية ممثلة في ظاهرة ما اصطلح على تسميته بالاستعمار الجديد.

فقد كان لا بد، في مثل هذه الظروف، من أن تشرح نظريات التنمية كيفية التغلب على التخلف وتقديم الحلول للمشاكل العديدة التي تواجهها الدول النامية المستقلة والتي ازداد عددها زيادة كبيرة خاصة في القارة الافريقية والا أصبح الاقتصاد البرجوازي عاجزا في هذه المرحلة عن القيام بالمهمة الأساسية وهي اقناع هذه الدول باتباع طريق التطور الرأسمالي. وبصفة خاصة بعد أن تمكنت بعض دول العالم التابع من تحقيق تقدم اقتصادي ملموس بعد أن رفضت الطريق الرأسمالي للتنمية. ولقد كانت أهم القضايا المطروحة هي التنمية القومية والتنمية الريفية[٣].

---

(١) الدكتور محمد علي محمد: مقدمة كتاب منهج جديد للدراسات الانسانية ـ محاولة فلسفية، تأليف هـ. ب. ريكمان، ترجمة الدكتور علي عبد المعطي محمد والدكتور محمد علي محمد، مكتبة مكاوي، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٢ ـ ٦٤.

(٢) بوتومور، ت: تمهيد في علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٣.

(٣) Eisenstatt, S.N: Tradition Change and Modernity, Published by John Wiles, and Sons, USA, 1973, P - 7.

وكان القضاء على الحلقات المفرغة للفقر، يتمثل في ظهور العديد من النظريات من أهمها نظرية « القوة الدافعة Motive Force »، و« الدفعة الكبيرة Big Push » أو « النمو المتوازن » ونظرية « النمو غير المتوازن Unbalanced Growth » وغيرها من النظريات التطورية الحديثة[1]. وعلى الرغم من كثرة هذه النظريات وتنوعها، الا أن أشهر هذه النظريات هي نظرية مراحل النمو الاقتصادي لروستو[2]، والتي يحددها بمستويات كمية وتقنية، والتي لاقت في حينه رواجا واسعا في بعض دول العالم الثالث وساندتها الدوائر الحاكمة. فالمراحل الخمس التي ابتدعها روستو لتطور المجتمعات تدريجيا هي مراحل مضادة تماماً لمراحل وأساليب الانتاج الماركسية الخمسة. ومن أجل هذا سمّى كتابه (بيان لا شيوعي) ومن أجل هذا لاقى الكتاب وأفكار صاحبه رواجاً واسعاً في تلك الدوائر الحاكمة. ومعارضة واسعة في الدوائر الماركسية التي رأت فيه محاولة لتشكيل نظرية بديلة عن نظرية كارل ماركس[3].

كما عاد الاهتمام مرة أخرى بنظرية التكاليف النسبية، وفي النظريات المستحدثة لكل من « هابرلر » و« فاينر » مؤكدين مرة اخرى على الدور التقليدي للدول التابعة في التقسيم الدولي للعمل. ومعبرين بذلك عن وجهة نظر الاستعمار الجديد. وفي المقابل برزت في الوقت نفسه المدرسة الراديكالية ممثلة في « ميردال » و« سنجر » من الغرب، و« بربيش » و« باتل » من الدول النامية. والتي عالجت بصورة صحيحة العوامل المؤدية الى المركز المتخلف للدول التابعة في التقسيم

(١) يمثل هذه النظرية بارسونز Parsons وبيلاه Bellah وايزنشتات Eisenstatt وروستو Rostow وبولاني Polany.

(٢) - Rostow. Walt, W: The Stages of Economic Growth. A Non - Communist Manifesto, Cambridge University Press, 1960.

- روستو، و. و: مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مكتبة فرانكلين الاهلية، بيروت، ١٩٦٠.

(٣) س. ي. بوبوف: المرجع السابق نفسه، ص ٧٦.

الدولي للعمل .

ومن الجدير بالذكر ، أن غالبية هذه النظريات قد ركزت بصورة أساسية على دور رأس المال باعتباره العامل الاستراتيجي في عملية التنمية . وبالتالي يصبح الاستثمار الاجنبي هو المصدر الأساسي للتمويل الخارجي للتنمية بالاضافة الى دور رأس المال الخاص المحلي في تحقيق التنمية[١] .

وهكذا انتهى عقد الأمم المتحدة الأول من التنمية في نهاية هذه المرحلة ، وبات من الواضح أن الآمال المعقودة عليه قد باءت بالفشل . فقد ترددت الأوضاع الاقتصادية في العديد من دول العالم التابع ، بشكل أثار اهتمام المجتمع الدولي . وبدأت الأمم المتحدة في الاعداد لعقد التنمية الثاني مع تعديل في الاستراتيجيات المقترحة بما يتفق والمفاهيم والتوجيهات الجديدة للتنمية الاقتصادية .

والآن بطبيعة التغيرات التي دخلت على المسرح السياسي العالمي في الفترة الأخيرة ، والتي نشأت في الأساس عن نمو وتطور قوى الاشتراكية في العالم عمقا واتساعا ، وتأثيرها على اتجاهات حركة المجتمع الدولي . وهو تطور أجبر العالم الرأسمالي على أن يعيد النظر في حساباته ووسائله في محاولة وقف زحف التقدم الاشتراكي على المستوى العالمي وداخل العالم الرأسمالي نفسه .

ولكن هذا التراجع لم يصل بالفكر البرجوازي الى حد الاعتراف بالحتمية التاريخية للتحول الاشتراكي . بل ذهبت الى أن النظامين الاقتصاديين في العالم ـ الرأسمالي والاشتراكي ـ آخذان في التقارب بل إنهما بسبيلهما الى الاندماج معا في نظام واحد . فالرأسمالية تأخذ بقدر من التخطيط الذي تأخذ به الاشتراكية ، والاشتراكية ـ في زعم النظرية البرجوازية ـ تستعين بعلوم الادارة والتكنولوجيا والحوافز المأخـوذ بها في النظام الرأسمالي . وعلى هذا الأساس فإن المستقبل لن يكون للرأسمالية ولن يكون للاشتراكية بالمثل ، بل سيكون لشكل ثالث من النظام

---

(١) Volkov. M: The Strategy of Neocolonialism Today. NPA, Moscow, 1976.

الاقتصادي، هو مزيج بينها، او وسط بين الرأسمالية والاشتراكية، او هو « رأسمالية اشتراكية ».

وتعكس هذه النظرية ادراك الفكر البرجوازي - بصورة ذاتية وجزئية - أنه لا فرصة امام الرأسمالية للبقاء سوى عن طريق استيعاب « بعض » عناصر الاشتراكية. الاشتراكية نفسها التي كان الفكر البرجوازي يحاربها ويحارب كل ما يتصل بها، من قريب أو بعيد، قبل أن يتأكد من أنه لا سبيل للقضاء عليها أو حصر نموها ووقفه. تنطوي النظرية اذن على تخلّ عن المفهوم القديم الذي كان يعتبر الرأسمالية النظام الأعلى والأفضل والذي لا يمكن تجاوزه، وتنطوي في الوقت نفسه على تخلي المفهوم البرجوازي القديم الذي كان ينظر الى الاشتراكية على أنها شر كلها، وعلى أنها تخلو من أي امكانية لتحقيق أماني البشر. ولكنها مع ذلك تهدف أساسا الى ايجاد أساس ايديولوجي لمحاولات هدم قانون حتمية تحول الرأسمالية الى اشتراكية عن طريق القول بأن الرأسمالية لم تعد رأسمالية حتمية بحت، والاشتراكية لم تعد اشتراكية بحت. والتركيز هنا بطبيعة الحال على الزعم بأن ما تعلن الاشتراكية أنها تسعى اليه من أجل تحقيق مستويات أعلى للحياة الانسانية قد حققته الرأسمالية بالفعل بما أحرزته من تقدم تكنولوجي.

إن الرأسمالية عند أصحاب نظرية الاقتصاد المختلط، وهم يذهبون الى أن الرأسمالية والاشتراكية ليستا سوى شكلين من أشكال نظام واحد يخلقه المجتمع الصناعي الجديد، تحول الى « مجتمع رأسمالي بدون تدخل من الرأسماليين » والاشتراكية بدأت في رأيهم تتخلص من سيطرة المجتمع عليها، « أحدهما يزداد تحررا والثاني يزداد اشتراكية »[1].

فلم يكفّ الفكر البرجوازي - في معركته من اجل البقاء في مواجهة الايديولوجية الاشتراكية - عن محاولة الغاء الصراع بينهما من الاساس بشتى

---

(١) Aron, Raymond: The Industrial Society, Lonuon, Weidenfeld and Nicolson, 1967, P.44.

الطرق . وبذل في هذا السبيل محاولات عديدة من زوايا مختلفة .

في مواجهة التقدم التكنولوجي الذي تحقق في العالم قال إن هذا التقدم يمثل ثورة ثانية ـ بعد الثورة الصناعية ـ تقضي على الحاجة الى الثورة الاشتراكية وتجعل الاختلافات بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي تختفـي، وتختفـي معهـا مبررات استمرار الصراع الايديولوجـي . ولعـل مـن أكثر المعبريـن عـن هـذا المنطـق البرجوازي في رؤية التعايش الايديولوجي الزعيم العمالي البريطاني كـريستـوفـر مايهيو الذي يعلن: إن التعايش الايديولوجي شرط للتعايش السلمي .... وانهاء معركة الدعايات المريرة التي زال عهدها بين ما يسمى بالرأسمالية وما يسمى بالشيوعية[1] .

المرحلة الراهنة وهي المرحلة الثالثة: شهد النصف الأول من العقد الحالي تطورات جذرية هامة في الاقتصـاد العـالمي . حيـث مـا زالت الدول الرأسماليـة المتقدمة تتعرض لأزمة اقتصادية عنيفة ومستفحلة، لم تظهر بوادر نهايتها حتى الآن . ويمكن تلخيص هذه الأزمة وعوارضها بكلمتين: ركود وتضخم . وتعتبر من أشد الأزمات التي مرت بها منـذ نهايـة الحرب العـالميـة الثـانيـة . فـالتنميـة الاقتصادية التي حققتها بعض الدول الرأسمالية، لا تزال ناقصة في جوانب أخرى . كما تشهد على ذلك الفروقات الداخلية الكبيرة التي لا تزال موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية بين البيض والسود، وبين المناطق الشمالية الشرقية، والمناطق الجنوبية . وبين شمال ايطاليا المتقدم وجنوبها المتخلف . كذلك لم تستطع الدول الرأسمالية المتقدمة، القضاء على مشاكل التضخم والبطالة المزمنة والدورية والفقر ـ حتى بشكله المطلق ـ كما يشهد على ذلك الوضع في أجزاء من ولايات لويزيانا والمسيسبي والآلاباما وغيرها من الولايات الأمريكية . فحتى أبواق « المجتمع بعد

---

(١) مايهيو: التعايش السلمي ـ الشرق والغرب ـ صحيفة الغارديان البريطانية، ٧ نوفمبر ١٩٧١، ص ٧ .

الصناعي، التي ترسم اللوحات البهيجة الملونة المشرقة للقرن الحادي والعشرين الجديد، لا تستطيع اخفاء حقيقة التناقضات الاجتماعية في المجتمع الأميركي واستحالة استئصالها والقضاء عليها في ظل نظام العلاقات الاجتماعية الحالي. فقد ذكر استاذ جامعة كولومبيا الأمريكية سيمور ميلمـان S. Milman في كتابه «مجتمعنا المستنزف» أن بين كل خمسة مواطنين من مواطني اغنى بلد في العالم، مواطن يعيش في فقر مدقع»[١].

وقد انتقلت أعراض هذه الأزمة الى اقتصاديات الدول النامية لتزيد من حدة تفاقم الأوضاع الاقتصادية التي تتسم بالتخلف الخطير والفقر الشديد في كافة المناطق[٢].

لقد أثبتت تجارب الدول المتخلفة أن المعدلات المرتفعة للنمو بما فيها معدلات دخل الفرد، لم تؤد الى تحسين مستويات معيشة الغالبية العظمى من سكان العالم الثالث. وأن استراتيجيات التنمية المستندة إلى النظريات المعروضة سابقاً تدفـع إلى مزيد من التدهور. وبالتالي كان لا بد من أن تتوجه نظريات التنمية توجهات تتلاءم مع الظروف الموضوعية التي يواجهها العالم الثالث، ومن هنا ظهرت الأفكار والآراء التي تنادي بضرورة العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية واعادة توزيع الدخل القومي في الدول النامية، بما يخفف من حدة التفاوت الشاسع في توزيعه، والقضاء على الفقر بمختلف أشكاله. وإن استراتيجيات التنمية وخططها وسياساتها يجب أن تتضمن صراحة كهدف لها الأولوية في زيادة العمالة والوفاء بالاحتياجات الاساسية للسكان[٣].

كما صدرت بعض المؤلفات الاقتصادية التي تعالج قضايا التنمية من وجهات

---

(١) Melman. S: Our Depleted Society, New York, 1965, P.240.

(٢) FAO: Land, Food and People, Newsletter, World Conference on Agrarian Reform and Rural Development, No. 1, Oct. 1978.

(٣) الدكتور اسماعيل صبري عبد الله: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

نظر بديلة، منها فكرة «الاحتياجات الاساسية» و«الاعتماد على النفس» و«الاعتماد الجماعي على النفس» وكذلك النظر الى هدف التنمية على أنه هجوم انتقائي على أكثر أشكال الفقر سواء. وإن أغراض التنمية يجب تعريفها من زاوية الخفض المتصاعد والالغاء الفعلي لسوء التغذية والمرض والأمية والفقر المدقع والبطالة ومظاهر عدم المساواة[1]. وهناك بعض الكتاب الذين ينتمون الى التيار الجديد يضمنون مفهوم التنمية الاقتصادية «الحاجات الأساسية غير المادية» كالحق في التحصيل العلمي وحرية الكلمة والاعتماد على الذات وحق تقرير المصير والمشاركة في أخذ القرارات المتعلقة بالمواطنين[2]. وهذه الحاجات كما هو معلوم تتعدى مفهوم التنمية الاقتصادية وتقع تحت مظلة مفهوم التنمية الشاملة.

ولا شك في أن الأفكار والاتجاهات التي تطالب بها الاستراتيجيات البديلة للتنمية أو التغيرات في مفهوم التنمية لا تعتبر في واقع الأمر اتجاهات جديدة في الفكر الاقتصادي الغربي، فقد سبق معالجتها في العديد من المؤلفات المختلفة.

ومن ثم يثور التساؤل عن الأسباب والدوافع التي أدت الى ظهور هذه الأفكار والاتجاهات مصاغة في أطر نظرية جديدة. لا شك في أن ذلك يمثل ردود فعل قوية من قبل الفكر الاقتصادي الغربي، نتيجة التطورات الاقتصادية العالمية خلال النصف الأول من السبعينات. كما تعتبر جزءاً أساسيا وهاما من الحملة الايديولوجية التي تواجهها الدول الرأسمالية بهدف محاولة منع المزيد من دول العالم

---

(١) محبوب الحق: ستار الفقر، ترجمة احمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

(٢) Seers, D: The Meaning of Development, International Development Review (I DR.),1977 - 2, P - 3.

- Streeten, P: The Distinctive Features of a Basic Needs, Approach to Development. IDR.), 1977-3, P.9.

- Todaro, M. P: Economic Development in The Third World. London and N. Y., Longman, P - 62.

الثالث من التحول الى طريق التنمية الاقتصادية المستقلة المتوجهة نحو الاشتراكية. ويمكن تلخيص أهم العوامل التي دفعت انتشار هذه الاتجاهات بالنقاط التالية:

١ ـ اشتداد النضال في العديد من الدول النامية ضد الاستعمار الجديد ممثلا في الصراع ضد الهيمنة الاقتصادية والسياسية للشركات المتعددة الجنسية.

٢ ـ يؤدي استمرار التفاوت الحاد في توزيع الدخول بالدول النامية، وانتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع، الى تهديدات محتملة وكامنة لتغيير النظم السياسية والاقتصادية في بعض دول العالم الثالث التي تتبع النمط الرأسمالي للتنمية، بنظم ثورية تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المستقلة ذات التوجه الاشتراكي.

ومن هنا جاءت التوجهات الى دول العالم الثالث، أو بصورة أدق الى «الصفوة الحاكمة» في بعض منها، بالتنازل عن بعض الامتيازات لصالح الفقراء للتخفيف من حدة الصراع الطبقي وحتى لا يؤدي الوضع الى ثورة اجتماعية.

وهذا ما أكده رئيس البنك الدولي في العديد من المناسبات، ومنها حديثه الى الدورة الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، حيث ذكر: «عندما يكون توزيع الأرض والدخل مختلا الى حد اليأس، فإن على القادة السياسيين أن يوازنوا بين تكاليف الاصلاحات الاجتماعية الضرورية وغير المرغوبة، وبين مخاطر الثورة الاجتماعية»[١]. ومن هنا فللمرة الأولى منذ عهد الاستعمار، وافقت دول الرأسمالية المتطورة وعلى رأسها الولايات المتحدة على ضرورة اصلاح العلاقات الاقتصادية الدولية. هذا ما دعي لاحقاً بحوار الشمال والجنوب الذي تجسد عمليا في طرح فكرة الحوار بين الشمال والجنوب[٢].

---

(١) Mcnamara, R. S: Adress to the UNCTAD, Santiago de Chille, 14 April 1972, as Cited in: Skorov, G. E., ed.,: Science, Technology and Economic Growth in Developing Countries, Pergamon Press, 1978.

(٢) الدكتور عبد القادر سيد أحمد: حوار الشمال والجنوب ـ أسسه ونتائجه، معهد الانماء العربي، لبنان، الطبعة الاولى، ١٩٧٧، ص ١٠.

نخلص من كل هذا الى أن نظريات ونماذج التنمية المشار اليها تدور حول اتجاهين رئيسيين هما :

١ ـ الاتجاه الأول، هو الاتجاه المحافظ الذي ينطلق من « أن الواقع الاجتماعي الممكن هو القائم. ويرى طبيعة العلاقة التي تسود العالم بشقيه، ويرفض البعد التاريخي في دراسته للواقع. وهذا يعني عدم الربط بين النمو الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي »[1]. ويقترح اتباع هذه النظريات كنماذج للتنمية اصلاحات جزئية وظيفية، أو تنمية قطاع محدد، أو متابعة المسيرة في ظل الواقع الحالي بهدف اكتمال مراحل نمو تقليدية مرت بها المجتمعات الرأسمالية الصناعية.

٢ ـ أما الاتجاه الثاني وهو الاتجاه المرتبط بالتغيير الاجتماعي الشامل أساسا. والداعي الى تنمية ترتبط بثورة اجتماعية سياسية لها ايديولوجية محددة وأداة تنظيمية واضحة، تغير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تخطيط واع وارادي ينشد العدالة في النمو وفي التوزيع.

بعد هذا الربط المطول بعض الشيء بين نظريات التنمية وتاريخيتها وخلفياتها، والذي كان ضروريا في اعتقادنا لتحديد المنطلقات لايديولوجية لهذه الأفكار والاتجاهات وموقعها في التطور التاريخي لنظريات التنمية الاقتصادية وارتباطها بحركة الأحداث في دول العالم الثالث، ننتقل الى بحث قضية التخلف في علم الاجتماع بين التأثير الايديولوجي والتحليل الموضوعي. فلا تلغي الفرضية الكامنة بوضوح وراء نظريات التنمية وأبحاثها، ضمن الصراع الايديولوجي الشامل، أهمية هذا الانتقال، بل تفرضه خصوصاً « أن علم اجتماع التنمية لا يستطيع أن يعالج المواقف المعاصرة للمجتمعات النامية، دون أن يمارس مهمته في ظل اطار عالمي تاريخي، ودون أن يأخذ في اعتباره المجتمع الدولي بوصفه كاملا... تلك

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: التنمية الشاملة والتغير الاجتماعي، مكتبة كريدية اخوان، بيروت، ١٩٧٤، ص ٦.

حقيقة أساسية اذا ا أردنا تحليل عوامل أو أسباب التخلف، أو حاولنا دراسة أية قضية من قضايا علم اجتماع التنمية»[1].

---

(١) الدكتور السيد محمد الحسيني وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية، الطبعة الاولى، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

الفصل السادس

التوجيه الأيديولوجي لقضايا ومفهومات التنمية

- الاتجاهات المحدثة في علم الاجتماع لفهم قضايا التنمية.
- قضية التخلف في علم الاجتماع بين التأثير الأيديولوجي والتحليل الموضوعي.
- أسباب التخلف.
- مناقشة وخاتمة.

الاتجاهات المحدثة في علم الاجتماع لفهم موضوع التخلف والتنمية:

علم اجتماع التنمية، علم وليد حديث النشأة، ما زال بعد في مراحل نموه الأولى على الرغم من مرور حوالي عشرين سنة على الاعتراف رسمياً بهذا الفرع من الدراسات السوسيولوجية في المؤتمر الدولي الخامس لعلم الاجتماع سنة ١٩٦٢ [١]، والذي اقتضت ظهوره ظروف المجتمعات الأوروبية المفككة بعد الحرب العالمية الثانية، وظروف مجتمعات العالم الثالث المتحررة حديثاً. وقد استخدم هذا المصطلح ليشير الى مجموعة من الجهود النظرية والتطبيقية في مجال تطوير المجتمعات المتخلفة، واعادة اختبار مسلمات ونظريات علم الاجتماع التقليدي في ضوء ما يحدث داخل المجتمعات النامية [٢].

ففي خمسينات هذا القرن، وقبل الاعتراف رسمياً بهذا العلم، جاءت أولى المحاولات في علم اجتماع التنمية من جانب علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية « كرد فعل ازاء خيبة الأمل التي استشعرها بعض العلماء، وكثير من الساسة، من التركيز التقليدي القصير النظر على الجوانب الفنية (التكنولوجية)

---

(١) Seger, I: Sociology for The Modern Mind, The Macmillan Co., N.Y.,1972. PP.285 - 289.

(٢) Ibid, P - 239.

والاقتصادية في عملية التنمية »[1].

تميزت دراسات التنمية في الفترة التالية للحرب مباشرة بالنظر إلى الاعتبارات الاقتصادية البسيطة نسبياً . « وظلت حتى عهد قريب ذات طابع استرجاعي مركزة تركيزاً كاملاً على البلاد المتقدمة . ولم تحاول بدلاً من هذا أن تتخذ طابعاً مستقبلياً ، يأخذ في اعتباره الجانب الانساني العالمي »[2] . وقد شجعت الظروف الخاصة بنشأة علم اجتماع التنمية المشتغلين بقضايا هذا النوع من علم الاجتماع على التركيز حتى عهد قريب على مشكلات العلاقة بين الدول الصناعية الغنية والبلاد التابعة . وتكاد تلك النقطة أن تكون الموضوع الوحيد لدراسات التنمية حتى أوائل الستينات[3] . ونشأ من جراء ذلك في رحم هذا العلم اتجاهان نفعيّان عمليّان لكل منهما أنصاره ، أحدهما سياسي والآخر اقتصادي يريد بشدة أن يسخر مشروعات التنمية لخدمة مصالح بلاده ، وليس خدمة مصالح البلد النامي الذي تقدم له المساعدة . فها هو صامـوئيـل هنتنجتـون Sammuel Huntington وهو المعروف باسهاماته في التفكير الاستراتيجي الأمريكي ، في فيتنام ، وأماكن أخرى ، يؤكد « الحاجة الى تجزئة برامج المساعدة الحالية بالنظر إلى أغراضها ، وتأسيس برامج جديدة تعكس المصالح المتصاعدة للولايات المتحدة في الاحتفاظ بالعالم »[4] ، ويذهب انتقاد آخر لسياسات المساعدة الأمريكية إلى أن اهمال أقطار العالم الثالث يضر بالمصالح الاقتصادية الأمريكية ، وأن الحاجة الماسة إلى سياسة جديدة أكثر فعالية ، وذات طابع تعاوني ، تستطيع تأمين الحصول على الأسواق وفرص الاستثمار الأفضل عبر البحار ، وذلك لكي تساعد على حل صعوبات

---

(١) الدكتور محمد الجوهري: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(٢) المرجع السابق نفسه ، ص ٧٩ .

(٣) المرجع السابق نفسه ، ص ٨٢ .

(٤) Huntington, S. P: Foreign Aid: For What and For Whom. in: Hunter R. and Rielly J: Development Today, New York, 1972, P. 59.

ميزان المدفوعات، بالاضافة إلى وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقف أقوى بالنسبة إلى المنافسة الاقتصادية في أوروبا الغربية واليابان [١].

شجع هذان الاتجاهان عاملين هامين. تمثل الأول في تجربة النمو الاقتصادي القوي في الأقطار الصناعية الغربية في مقابل الكساد الاقتصادي فيما قبل الحرب، بحيث خلق ذلك في منتصف حقبة الخمسينات اعتقاداً بأنه، إلى حد كبير، قد تم حل المشاكل الاقتصادية، على الأقل من خلال التبني الجزئي للسياسات الكينزية. وقد عبرت بشكل مناسب مؤلفات مثل مجتمع الوفرة Affluent Society لجالبريت J. K. Galbraitt ومؤلف روستو Rostow مراحل النمو الاقتصادي، عن هذا الاقتصاد. وتمثل الثاني في الثقة في كفاءة المساعدة الأجنبية التي حققها نجاح مشروع مارشال Marshall Plan لإعادة البناء السريع لاقتصاديات أوروبا الغربية. وطالما أن الأقطار التابعة هي المقصودة، فإن المعنى الضمني لهذا التركيز هو القول لهذه الأقطار بأن باستطاعتها أن تتجاوز التخلف الاقتصادي بسرعة نسبية عن طريق الادخال المتعمد لرأس المال والتكنولوجيا اللذين تيسرهما المساعدات العالمية [٢].

فازدهر في العقدين التاليين التحليل الاقتصادي والكمي للتنمية، في حين نال موضوع التغير البنائي والثقافي اهتماماً أقل، على الأقل في الوكالات الحكومية والدولية [٣]. بالإضافة إلى تأكيد بعض الدارسين على الاطار الأشمل للتنمية مثل جونار ميردال Gunnar Myrdal الذي وجه الانتباه إلى أهمية العلاقات السياسية

---

(١) Bersgsten, C. F: The Threat From The Third World, Foreign Affaris, II, Summer 1973, PP. 102 - 124.

(٢) بوتومور، ت. ب: علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف، مصر، ١٩٨١، ص ٦٤.

(٣) Mende, T: From Aid to Recolonization - Lesson of Failure, N.Y. 1973. P.32-34.

والاقتصادية المتبادلة بين الأمم الفقيرة والأمم الغنية [١]. وأرثر لويس Arthur Lewis الذي ظلّ مهتماً بالعوامل الاجتماعية للتنمية [٢]. وبول باران Paul Baran الذي قدّم تحليلاً ماركسياً للنمو الاقتصادي [٣].

خلال حقبة الخمسينات، خف الحوار حول الرأسمالية والاشتراكية، وبرزت نظريات سوسيولوجية جديدة، تهتم بالانتقال من المجتمع قبل الصناعي الى المجتمع الصناعي، حيث أدعت بعض هذه النظريات أنه يجب أن يكون هدف كفاحنا السياسي والعقلي هو أن ندرك هذا الانتقال المحدد بدرجة أعمق وندعمه بفاعلية أكثر [٤]. هذه النظريات التي اكتظ بها تراث العلوم الاجتماعية لا تمثل اتجاهاً واحداً في تناولها، وفي تفسيرها لظاهرة التخلف، فبعضها حاول تفسير فقر الأقطار التابعة تاريخياً بالنظر إلى النمو السكاني، واعتبر مشكلة السكان مشكلة منعزلة وقائمة بذاتها [٥]، وطالب بضرورة اتصال منظورات التنمية الاقتصادية الناجحة بالاتجاهات السكانية [٦]، وبعضها التقليدي الآخر كان مثل نظريات مراحل النمو، الحتمية الجغرافية، الثنائية التكنولوجية والاجتماعية، العوامل الاجتماعية ـ الثقافية، وبعضها كان تحليلياً ـ جزئياً مثل نظريات الحلقة المفرغة، القوة الدافعة، الدفعة القوية، النمو غير المتوازن، اعادة التوازن مع النمو وغيرها.

ومع أن أحداً لا يعلم تماماً، وعلى وجه الدقة، ما إذا كان التراث الغربي في كافة العلوم ـ الاجتماعية منها خاصة ـ هو الذي (مهد) لنشر التخلف كفكرة يتناقلها العلماء في بحوثهم، ويسعى الى مناقشتها الساسة في لقاءاتهم، ومؤتمراتهم، كما تضع الحكومات حيالها الخطط التفصيلية وتقترح البرامج التنفيذية بشأنها. أو

---

(١) Myrdal, G: Economic Theory and Under development Regions, London, 1957.
(٢) Lewis. A: The Theory of Economic Growth, Allen and Unwin Ltd., London, 1957.
(٣) Baran, P: Op. Cit.
(٤) Gellner, E: Thougth and Change, London, 1964.
(٥) Mende, T: Op. Cit., PP.265-271.
(٦) Myrdal, G: Asian Drama (3 Vol.). New York, 1968, Vol. II. PP. 1389 - 1390.

أن ذلك التراث هو الذي (دعم) هـذه الفكـرة ـ بعـد أن كـانـت قـد نشـأت بالفعل ـ وأسهم في بلورتها، وتعديلها حتى صارت مقبولة للبعض. أو أنـه ـ أي التراث ـ قد لعب دوراً هنا وهناك على حدّ سواء. إلاَّ أن الاستقراء المتأني لهذا التراث «يمكن أن يبرز ثلاثة اتجاهات ذات طابع ايديولوجي تسيطر على طبيعة الكتابات الحديثة التي تتنـاول مسـألـة التخلـف والتنميـة في عـالم اليـوم: **الاتجاه المحافظ**: الذي يرفض البعد التاريخي في دراسة الواقع ومن ثم لا يربط ربطاً واضحاً بين النمو الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي، ويرتبط بهذا الاتجاه المنظور البراغماتي الذي يرفض التحليل الديالكتيكي للواقع الاجتماعي التاريخي ويرى أن الواقع الاجتماعي الممكن هو الواقع القائم. **والاتجاه الوضعي**: الذي يرى أنصاره أن التنمية يمكن أن تتحقق من خلال تعديلات وظيفية دون مساس بتكامل النسق الاجتماعي القائم واستمراريته. **والاتجاه الماركسي**: الذي ينبثق من تصورات مختلفة تركز أساساً على تغيير الأساس المادي للمجتمع، وما يستتبع ذلك من تغيرات مصاحبة في نظم المجتمع، وبالتالي يكون طريق التنمية هو التغيير الشامل لبناء المجتمع الذي تفرضه حتمية التاريخ»[١].

ودون التعرض لتفصيلات مثل هذه النظريات والآراء، فإنه يمكن القول بأن أيّاً منها لم يعطِ تفسيراً واقعياً لظاهرة التخلف. وبصفة عامة يمكننا ابداء المآخذ التالية على مجموعة الآراء والنظريات التي قيلت في تفسير ظاهرة التخلف[٢]:

١ ـ إن معظم تلك النظريات قد أسرف في اطلاق الأحكام التي لا تستند إلى دلائل واقعية. ويلحظ ذلك بوضوح في مجموعة النظريات العامة كنظرية مراحل

---

(١) الدكتور محمد عاطف غيث: مقدمة كتاب علم اجتماع التنمية للدكتور نبيل محمد السمالوطي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٨، الطبعة الثانية، ص ـ ح.

(٢) الدكتور محمود الكردي: التخلف ومشكلات المجتمع المصري، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤ ـ ٥٥.

النمو الاقتصادي [١] التي حاولت تبيان المراحل الوسيطة التي تقع بين قطبي التخلف والتقدم ونظرية الثنائية.

٢ - إن أغلب هذه المعالجات في الفكر السوسيولوجي الغربي قد تبنت مدخل الخدمة الاجتماعية بتصوراتها ومبادئها وممارساتها المهنية المحدودة. حتى أن أغلب من كتبوا في هذا الاطار حتى الآن، ينظرون إلى العلم الانمائي على أنه عمل مهني ونوعي ومحدد [٢].

٣ - إن التحيز الشديد والتزييف والتعصب أحياناً، واضحة أشد الوضوح وبخاصة في المدخل العنصري المعتمد على فكرة الجنس، أو المركب البيولوجي، أو الدين، كنوع من المعطيات الأولية التي تتحكم في التقدم البشري وتوجهه في مسارات حتمية. والذي يفسر قضايا التخلف والتنمية في ضوء المتغيرات الوراثية مستبعداً كلية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية تماماً مثل نظريات الحتمية الجغرافية.

٤ - إن بعض النظريات قد وقع في شرك بناء النماذج التصورية Modelling القائمة على التصنيف الثنائي للمجتمعات، غير مكتفية بتصورها وتدارسها وإمكانية تطبيقها على بعض المجتمعات وفي ظروف خاصة، وإنما منساقة - بعد صياغتها - الى تقديسها لدرجة العبادة، كنظرية الثنائية الاقتصادية Duel Economy والثنائية التكنولوجية والاجتماعية التي تزعم أن التقدم العلمي والتكنولوجي استطاع خلال السنوات الماضية أن يواجه العديد من مشكلات الانسان ومجتمعه [٣].

---

(١) Haseltiz, F: Theories of Stages of Economic Growth. Article in, Theories of Economic Growth, Ed. by Haseltiz and others, New York, Free Press. 1969.

- ماركس - انجلز: البيان الشيوعي، مرجع سبق ذكره.

Rostow. W: The Stages of Economic Growth. New York. 1970.

(٢) الدكتور نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠.

(٣) المرجع السابق نفسه، ص ٥٩.

٥ ـ حقيقة أن بعض الاسهامات السوسيولوجية قد ظهرت في مجال تنمية العالم التابع من بعض علماء الاجتماع في الغرب، إلا أنَّ هذه النظريات السوسيولوجية في تنمية العالم التابع لا تنبع من حقائق هذا العالم، ولا من واقعه. ولذلك ينقص معظم هذه النظريات الخبرة المعتمدة على التحليل الامبريقي للمجتمعات المدروسة، وتفتقر الى الموضوعية والدقة الواجبة. فجاءت في أغلبها تصورية ـ فلسفية مشبعة بسذاجة مقرونة بتفاؤل خطر، تسعى إلى اخضاع ظروف المجتمعات ـ شديدة التباين ـ الى مسار واحد يعتمد على دراسة تجربة العالم الغربي فحسب، وكأن المسألة هي مسألة مراحل حتمية التعاقب.

٦ ـ انطلاقاً من أن العديد من العمليات الانمائية التي نمت في العالم الرأسمالي كان لصالح الطبقة المستغلة (بكسر الغين)، وعلى حساب الجماهير، وانطلاقاً من أن هناك العديد من العمليات (الانمائية) يمارسها الاستعمار في المستعمرات، فإن أغلب هذه النظريات لم تجب على سؤال هام لصالح من يجب أن توظف التغييرات الانمائية الاقتصادية والقيمية والمؤسسية في الدول الباحثة عن التنمية.

٧ ـ إن مسألة التوازن الميكانيكي واضحة في كثير من النظريات (وإن كانت أكثر وضوحاً من نظرية الحلقة المفرغة) وهذا عائد الى المداخل الوصفية التي استخدمتها، والتي تقف دون المستوى التشخيصي لظاهرة التخلف والتنمية، ولا تتيح الفهم الموضوعي التكاملي الذي يأخذ البعد التاريخي كبعد محوري في صياغة التخلف، وكمنطلق في رسم سياسة التنمية، الذي يضع الدول الباحثة عن التنمية في شبكة التبعية والاستغلال التي تعرضت لها تاريخياً، والتي ما زالت في شراكه حتى الآن، وإن تغير الشكل.

ولا شك في أنه في توافر بعض نماذج من التراث المتوافر في علم الاجتماع، ما يساعد على فهم مسألة التخلف والتنمية من وجهة نظر هذا العلم. ولعلَّ من أبرزها الحديث عن التحديث Modernization كنموذج للتنمية. فعلى الرغم من أن مجموعة المصطلحات القادرة على التعبير عمّا يحدث بالفعل داخل الدول التابعة من عمليات

تحول جذري، لم تكتمل بعد بصورة واضحة ومحددة ودقيقة، فقد حاول بعض الباحثين المعاصرين اطلاق مصطلح « تحديث » على ما يحدث داخل المجتمعات المختلفة من عمليات [١]، وربما صدر هذا الاستخدام عن تجاهل متعمد لمصطلح التنمية لأغراض سياسية وايديولوجية، كما أنه قد يكون صادراً عن أغراض علمية ومعرفية. وقد صدر في هذا الصدد العديد من الدراسات التي تحمل هذا المصطلح، مثل دراسة دافيد ابتر David Apter [٢] بعنوان سياسات التحديث، ودراسة لإيزنشتادت Eisenshtadt [٣] بعنوان التحديث ـ المقاومة والتغير، وهناك أيضاً مساهمة هامة في هذا الشأن لسملسر Smelser [٤].

ولا يخفى على أي دارس، لنظريات التحديث من المنظور الغربي، رؤيته للتنمية في جوهرها على أنها عملية تحديث، أو عملية ملازمة للتحديث على الرغم من أن هناك فروقاً واضحة بين المفهومين. وهنا يهمنا التأكيد والاشارة الى أن بعض أصحاب مفهوم التحديث (الذي اختلف العلماء في تعريفه كما اختلفوا في تعريف مصطلح التنمية) يربطون بين التنمية والتصنيع والتحديث على أنها عمليات مترابطة. ويرون أن عملية التحديث هي عبارة عن حالة معينة للتنمية، وأن التصنيع هو أحد أوجه التحديث [٥]. فبعض الدارسين مثل كنجزلي دافيز K. Davis وهلدا جولدن H. H. Golden ربط عمليات التخلف والتنمية بعمليات التحضر التي ترتبط في نظرهما ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاقتصادية والتحول الثقافي

---

(١) الدكتور نبيل السمالوطي: دراسة حول دور علم الاجتماع في تنمية وتحديث مجتمعات العالم الثالث، في كتاب علم الاجتماع ـ دراسات نظرية وتطبيقية في نمو وتحديث المجتمعات النامية، تحرير الدكتور صلاح العبد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٣ ـ ٤٥٤.

(٢) Apter, D: The Politics of Modernization, University of Chicago Press, 1965.

(٣) Eisenstadt, S. F: Modernization - Protest and Change, Englewood Cliffs, N I - Printice Hill, 1960.

(٤) Smelser, N: The Modernization of Social Relations. ed Myron Weiner, Modernization, The Dynamics of Growth, Basic Books Inc., London, 1960.

(٥) الدكتور صلاح العبد: المرجع السابق نفسه، ص ٢٧.

والاجتماعي بوجه عام[١] . وهكذا يتبين أن الاهتمام بالتنمية من هذا المنظور هو اهتمام بالتغير الاجتماعي وبالتحضر . وهذا هو ما يميز الاهتمام الحديث بالتنمية[٢] ، حيث بات اصطلاح التحديث لدى البعض مرادفاً للانماء الاقتصادي Economic Development[٣] .

فقد طغت على بحوث بعض علماء الاجتماع النظرة إلى أن عبور فجوة التخلف ، يتوقف على نجاح عملية التحديث . وهي عملية ذات خصائص مميزة . وإن كانت تختلف في أسلوبها باختلاف المجتمعات نتيجة تباين العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية التي تحدد الى درجة بعيدة عمليات التغير الاجتماعي[٤] . وأصبح مصطلح التحديث الذي تداخل مع عدد آخر من المفاهيم المتداولة في تراث علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، « يشير الى نموذج محدد للتغير يظهر في المجتمع . أو أن التحديث هو عملية معقدة تستهدف احداث تغييرات في جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والايديولوجية »[٥] .

إنّ نظريات التحديث الغربية تركز على المحاكاة عن طريق الاتصال والاحتكاك . فالتنمية بمعنى التحديث ليست عملية تطورية ، وإنما هي عملية محاكاة وانتشار لأنماط ونظم جديدة من الدول المتقدمة للدول المتخلفة . فالتحديث كما يقول اتباع هذه النظريات ينتشر من المراكز الى المناطق المحيطة أو المجاورة . وإن أساس هذا الانتشار هو التحضر والتصنيع[٦] . ومن هذا يتضح أن فكرة

---

(١) Davis, K. and Golden, H. H: Urbanization and the Development of the Pre - industrial Areas, in: Paul K. Hatt and A.J. Reiss, Cities and Society, The Free Press, New York.

(٢) Chodak, S: Societal Development, Oxford University Press, 1973, P.8.

(٣) Neil- Smelser: Op. Cit., P.110.

(٤) الدكتور محمد علي محمد : القيم الثقافية والتنمية ودار المعارف ، الطبعة الأولى ، مصر ، ١٩٧٣ ، ص ١٤٠ .

(٥) المرجع السابق نفسه ، ص ١٤٢ .

(٦) الدكتور صلاح العبد : المرجع السابق نفسه ، ص ٢٤ - ٢٦ .

التحديث الحضاري ترتبط في نظر أغلب علماء الغرب بفكرة الصياغة الغربية Westernization للمجتمعات التقليدية. ويمكننا القول بأن التحديث كمفهوم سوسيولوجي ارتبط عند بعض علماء الاجتماع بعدة توجيهات ايديولوجية أو سياسية أو فكرية تدور كلها حول استعارة النظم الغربية واحلالها محل النظم المتخلفة السائدة داخل دول العالم الباحث عن التنمية [١].

كان التحديث Modernization يشكل النمط السائد المعبر عن التنمية في علم الاجتماع الأمريكي. واستناداً إلى التصنيفات الثنائية الكبرى التي ظهرت في القرن الماضي وخصوصاً ثنائيات تونيز Tonies ، ودوركايم Durkheim ، وفيبر Weber ، أخذ الاطار النظري لعلم الاجتماع الأمريكي يصنف المجتمعات وعناصرها الاجتماعية الى مجتمعات حديثة Modern وأخرى تقليدية Traditional . كما تمّ تطوير مؤشرات تنظيمية وديموغرافية واقتصادية وتكنولوجية وسياسية وموقفية لايجاد أساس لهذا التصنيف. ويجري تطبيق هذه المؤشرات والمفاهيم على المجتمعات والمؤسسات، وغالبا ما يجري تطبيقها على الأفراد.

إن إطار التصنيف (تقليدي ـ حديث) عبارة عن تركيب أساسه الفلسفي يكمن في فكرة التطور Evolution . . . والفرضية التي يستند اليها مستمدة من نظرية التوازن Equilibrium Theory ، أما لغته التجريدية فتعتمد كثيراً على الاستعارة والرمزية.

والتحديث عملية متكاملة وشاملة، تشير عادة إلى التغيرات التي تحدث في المجتمع خلال تحوله من مرحلة ما قبل التصنيع الى المرحلة الصناعية. هناك العديد من الدراسات التي تناولت مختلف العوامل أو الظواهر المصاحبة لهذه العملية وكذلك العوامل المسببة لها، والتي تشكل ـ في نظر الكثيرين من علماء الاجتماع ـ حصيلة الدراسات المتعددة التي عالجت هذا الموضوع [٢] . ويمكن حصر هذه

---

(١) الدكتور نبيل السمالوطي: المرجع السابق نفسه، ص ٤٦ .

(٢) Adelman Irma and Morris Cynthia: Society, Politics and Economic Development. =

العـوامـل والظـواهـر بعمليـات التحضر Urbanization ، والتصنيـع Industrialization ، والبيروقراطيـة Bureaucratization ، والتفـاضـل البنـائـي Structural Defferentiation ، والتحول الديموغرافي Demographic Tranzition ، وتكيف الفرد مع هذه العمليات عن طريق الحراك الذاتي ـ النفسي والاجتماعي والمادي والمهني، وكذلك بتبني مواقف وقيم ومعتقدات حديثة Modern . ولما كان التحديث عملية متكاملة وشاملة [1]، فإن العمليات والتكيفات المصاحبة لها تكون متداخلة ومترابطة . وعندما يتحقق مستوى معين مـن التحـديـث، فـإن عمليـة التحديث تواصل مسيرتها بفعل الدفع الذاتي . والحقيقة أن مفهوم (التحديث) كان النموذج المهيمن في البحوث والدراسات الاجتماعية الأمريكية، وخصوصاً في مجالي التغير الاجتماعي والتنمية، وقد أكّد توماس كوهن Kuhn [2] هذه الحقيقة حين قال: « إن نماذجنا تحدد شكل العالم، فهي مصدر التساؤلات التي نثيرها، والمشاهدات التي نقوم بها، والأهمية التي نوليها لهذه المشاهدات . ومع تغير نماذجنا يتغير العالم من حولنا » . كما أكد هورتن Horton [3] تأثير النموذج النظري الذي يلتزم به عالم الاجتماع في تعـريفـه للمشـاكـل الاجتماعيـة وحتى في احساسه بوجود تلك المشاكل .

ومع الاقرار بما لنموذج التحديث من تأثير ايجابي في مجال البحث والدراسات

= Baltimore, John Hopkins Press, 1967.

- Moore, Wilbert: Social Change, Engle Wood Cliffs, N. J, Prentice Hall, 1963.
- Deutsch, Karl: Social Mobilization, and Political Development, American Political Science Review, 55: (1961), PP. 493 - 514.

(١) Lerner, Daniel: The Passing of Traditional Society. Glencoe ILL., The Free Press, 1958.

(٢) Kuhn, Thomas: The Structure of Scientific Revolution, Chicago, University of Chicago Press, 1962.

(٣) John Horton: Order and Conflict Theories of Social Problems as Competting Ideologies, American Journal of Sociology, 71, 1966, PP. 701 - 713.

الاجتماعية، غير أن هناك عدداً من المسائل والقضايا الهامة المتعلقة بالتغير الاجتماعي والتنمية والنظم الاجتماعية الريفية قد جرى اهمالها، بسبب سيطرة نموذج الحديث من ناحية، وتحويل الاهتمام بعيداً عن هذه المسائل والقضايا من ناحية أخرى، ومن أهم هذه القضايا:

- إن استخدام نموذج (التحديث) أدى إلى صرف الاهتمام بعيداً عن اعتبار السلوك وحدة للتحليل، كما تجاهل النظر إليه باعتباره شيئاً مادياً.

يشير مفهوم التحديث الى عمليات متعددة وواسعة النطاق مثل التحضر والتفاضل البنائي... الخ، وغالباً ما ينظر الى التغيرات السلوكية المرافقة لهذه العمليات على أنها أمر طبيعي بدلاً من اعتبارها موضوعاً للدراسة والتقصي. وفي هذا الصدد يقرر فلدمان وهورن Feldman and Hurn أنه «في حين تستخدم معظم التعميات السوسيولوجية عن (التحديث) عبارات منمقة حول السلوك، فإن البيانات المقدمة نادراً ما تكون حصيلة ملاحظة للتغير السلوكي... وأفضل مثال على ذلك فرضية (الرجل الصناعي) التي تقول بأن الأبنية المعيارية والتنظيمية للتصنيع تنعكس على السكان، وأن الناس يتأثرون بالمحيط الذي يعيشون فيه»[١].

كذلك يؤكد نيسبت Nisbet هذا الأمر - في تعليقه على التطورية الجديدة (التحديث) باعتبارها نظرية للتغير والتنمية بقوله: «كلما كان الموضوع أكثر تجريداً، كانت الصفات الرمزية كالذاتية والاستمرارية والتفاضل وخلافها أكثر فائدة من الصفات التي عالجناها منذ زمن الاغريق وحتى الوقت الحاضر... وكلما كان الموضوع أكثر محسوسية: تجريبياً وسلوكياً، ضعفت إمكانية تطبيق نظرية التنمية وعناصرها التجريدية المتعددة عليه»[٢].

---

(١) Feldman, A. and Hurn, C: The Experience of Modernization, Sociometry, 29, 1966, P.379.

(٢) Nisbet. R. Social Change and History, New York, Oxford University Press, 1969, P - 267.

وكانت السنوات العشر الأخيرة ـ على الأقل ـ خير شاهد على التحول الجذري الذي أصاب الدراسات السوسيولوجية في مجال التخلف والتنمية. فقد ظهر العديد من الدراسات التي اهتمت بتناول هذه القضية في العالم ككل، وفي مجتمعات العالم التابع بصفة خاصة. إلا أنّ هذه الدراسات قد تميزت في السنوات الأخيرة بإحساس بالكآبة وعدم الوضوح كما يقول بوتومور[1]، إذا ما قورنت بالرؤية المتحمسة لحقبة الخمسينات.

وقد أكد تيبور مند Tibor Mende القضية نفسها، حيث افترض وجود ثورة متنامية في الأقطار الفقيرة ضد التبعية، وضد اجبارها على الحياة داخل النطاق التجاري للدول الغنية. «وللخروج من هذه الدائرة المفرغة واستعادة الهوية المفقودة، واحترام الذات، فإنه ينبغي تغيير التوجيه السياسي للتنمية الاقتصادية. فبدلاً من تطلعها للخارج فإنها يجب أن تتجه إلى الداخل، وأن تهتم بالمشكلات التي تتخلق نتيجة للاتصال بالعالم الصناعي. ومن ثم ينبغي التخلص من علاقات المساعدة المؤدية الى الفساد، وأن تنتهي ظواهر كالتكامل مع السوق العالمي، والاعتماد على رأس المال الأجنبي، وكل التفكير الاقتصادي الذي يؤكد على ثبات العلاقة بين الشمال والجنوب. وبدلاً من ذلك فعلى كل قطر أن يكتشف طريقه إلى التنمية، إذ ينبغي أن يكون هناك تجريب لاستخدام الطرق المحلية، والاعتماد أيضاً على المصادر المحلية، ويجب أن تمهد التغيرات البنائية أيضاً الأساس للمشاركة الشعبية في الأعمال البنائية، وجهود الادخار الأكثر والاستثمار الرشيد في الأولويات.. إذا كانت ضرورية، وأيضاً ينبغي ألا يكون هناك تردد في دفع ثمن هذا الانعزال»[2].

وتثير هذه المسألة المتعلقة بالمسارات البديلة للتنمية العالمية موضوعاً هاماً في أي تصور لطبيعة أهداف التنمية، وطبيعة العالم الذي تسعى نماذج التنمية

---

(١) بوتومور، ب. ت: المرجع السابق نفسه، ص ٦٣.

(٢) Mende. T: Op. Cit., PP. 203 - 204.

وسياساتها خلفه.

معظم الكتّاب الليبراليين المهتمين بالموضوع تحت تأثير الدراسات المعتمدة على الفكر الماركسي المحدث Neo-Marxist، سعوا إلى تقديم تحليلات تتسق إلى حد ما مع الواقع الفعلي لطبيعة المجتمعات المتخلفة والظروف التاريخية التي مرّت بها. وسلموا جدلاً بأن التنمية تعني شيئاً أكثر من مجرد النمو بأي شكل كان بالنسبة لأجمالي الناتج القومي. فهي تتضمن تحسيناً حقيقياً في المستوى العام للحياة عن طريق التغذية الكافية والاسكان والرعاية الصحية والتعليم... الخ بالنسبة الى جميع السكان، وتقليل التفاوتات الهائلة في توزيع الثروة والدخل، والتوسع في خلق الفرص، وخصوصاً بالنسبة لمعظم أقسام السكان المحرومة. ومن وجهة النظر هذه ليس من الصعب أن نواصل الاهتمام بصياغة سياسية اشتراكية متميزة للتنمية، يتحدد هدفها النهائي في تأسيس مساواة في الظروف الأساسية على نطاق عالمي، لتقضي على التفرقة بين الغني والفقير داخل المجتمعات وبينها. أما بالنسبة إلى الكتاب المعتمدين أساساً على الفكر الماركسي المحدث، فقد يتضمن هذا النوع من السياسة توسيع الهدف الاشتراكي الخاص بخلق مجتمع لا طبقي بالنسبة إلى النسق الاجتماعي للعالم ككل[1].

وأصبحت ظاهرة التخلف نتيجة لهذه الدراسات ذات سمة ديناميكية متعددة الأبعاد، ولا تقوم إلا من خلال تفاعل بين طرفين.

- ومن النماذج الشهيرة الممثلة لذلك الاتجاه تبرز الدراسة التي قدمها (فوستر - كارتر Foster-Carter). وعنوانها: «الاتجاه الماركسي المحدث في التنمية والتخلف»[2].

---

(١) بوتومور: المرجع السابق نفسه، ص ٨٠.

(٢) Foster - Carter, A: Neo - Marxist Approach to Development and Under Development. In: De Kadt E. and Williams G. (ed). Sociology and Development. Tavistock Publications, London, 1976.

ويتعرض في هذه الدراسة الى مناقشة مفهومي: التنمية والتخلف في ضوء ما يراه من واقع العالم التابع، واعتماداً على الآراء المطروحة في ذلك الاتجاه.

وكانت البداية التي أصرّ على أن تكون منطلقات لدراسته متمثلة في ضرورة اقتناء أصول المفهومات الواردة في هذه القضية التي تبدأ بالتحليل النقدي لكل النظريات (البرجوازية) التي أسهمت في (تضليل) الافهام عن جوهر تلك القضية وحقيقتها، بل ينبغي أن تتطرق ـ هذه الخطوة الأولى أيضاً ـ إلى مناقشة كل (كلمة) قد تكون وردت لوصف (خصائص) البلاد المتخلفة وسماتها.

وهناك أنصار لهذا الاتجاه نذكر منهم على سبيل المثال:

ـ جالي Jalee حيث هاجم فكرة (العالم الثالث) ذاتها، واعتبرها من الأفكار الخبيثة ـ وإن لم تبد كذلك ـ لتقسيم الدول الى (عوالم) متميزة، ووضع فواصل بينها.

ـ أما بتلهايم Bettleheim فقد أشار في كتاباته الى (الخداع) الذي يتميّز به مفهوم التخلف، وخصوصاً عندما يصدر من قبل مَنْ هُمْ أشد الناس حرصاً على ابقائه، وتدعيمه.

ـ في حين أن روديس Rodes ينتقد بشدة ثنائية: (التقليدي ـ الحديث) التي أصبحت شائعة الاستخدام، دون فهم كامل لدى من يستخدمها، وإن كانت واضحة المقصد عند من أخرجها وأذاعها.

ـ على أننا نرى فرانك Frank [1] يثور في كتاباته ـ ثورة عارمة (بلغت مداها عام ١٩٦٠) عندما هاجم بعنف مفهوم التخلف، بل وتعدى النقد التقليدي للمفهوم الى تشبيه العلاقة بين الدول المتقدمة، والأخرى المتخلفة بمن يشهر سلاحه دائماً مهدداً ومذكراً في الوقت ذاته «أنا الذي جعلتك متخلفاً

---

(١) Frank. A: The Development of Under development. Monthly Review. Vol. 18, No. 4, Sept. 1969.

. « I underdeveloped you

ويحدد الاتجاه المحدث مفهومي: التنمية والتخلف تحديداً ينبثق عن الأصول النظرية للاتجاه كما يتسق - على حد تعبيرهم - مع الواقع الفعلي للمجتمعات.

فالتنمية في نظرهم هي « التحول التقدمي، والمتتابع الذي يصيب مختلف أنماط الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ».

- أما التخلف فيتصورونه على النقيض من ذلك، فهو « الركود الذي تتعرض له كل جوانب المجتمع بشكل يؤدي الى تعويقه عن تحقيق أهدافه ».

ويحدد أنصار هذا الاتجاه (الأسلوب) الذي يتحول به المجتمع من حالة التخلف، إلى وضع التنمية في (الثورة) ويقصدون بها العملية التي يقوم بها المجتمع (ممثلاً في طبقة الأغلبية التي دائماً ما تكون (محرومة) من حقوقها الأساسية) لتغيير الأوضاع القائمة (بالقوة). فالصراع هو السمة التي تميزها، كما أنه - في الوقت ذاته - الدافع اليها، ويشترط لذلك أن يكون لدى أفراد هذه الطبقة وعي بأوضاعهم وادراك لمصالحهم.

وفضلاً عن ذلك، يجب أن لا يغفل أي تحليل للسياق العالمي للتنمية الجانب الآخر للمشكلة. فبرغم وجود الأقطار الفقيرة في عالم تسيطر عليه الأقطار الصناعية (الرأسمالية والاشتراكية)[1]، فإنها بلا شك لديها القدرة لتحديد مسار تنميتها في اطار حدود معينة، وأن تؤثر أيضاً بدرجة أكثر أو أقل في التوزيع العالمي للثروة. ويعتبر تبني سياسة الاكتفاء الذاتي أحد الخيارات المطروحة أمامها، وذلك بتحديد الواردات والاستثمارات، وأيضاً بتقليل اعتمادها على المساعدات الأجنبية بقدر الإمكان، وخصوصاً أنماط المساعدات الأكثر ارهاقاً. فمن أجل تحقيق هدف أعلى للنمو، فإن البلاد التابعة تحتاج لتبديل ملائم بين الاتصال والانعزال، والانفتاح على تجارة ورأس مال الأقطار المتقدمة تتلوها فترة من

---

(١) بوتومور: المرجع السابق نفسه، ص ٨١.

الانسحاب والنزعة القومية [1] . ويُعدّ تشكيل التحالفات الاقليمية، أو أية اتحادات أخرى، وسيلة كافية تدعم بواسطتها الأقطار الفقيرة مركزها، من أجل السيطرة على استثمار رأس المال الأجنبي واستغلال مصادرها، وتحسين التجارة مع الأقطار الصناعية أو التأثير بفاعلية أكثر في سياسات وكالات التنمية الدولية [2] .

كان هدف هذا التحليل اثارة عدد من التساؤلات حول نموذج التحديث الذي يحتل مكانة هامة في أدبيات علم الاجتماع الأمريكي الخاصة بالتنمية. وعلى الرغم من أن الاهتمام بالتحديث حديث نسبياً، يتزامن ظهوره مع بروز مفهوم التنمية تقريباً، غير أن التساؤلات التي أثارها البحث تتعدى هذا المدى الزمني الى حد بعيد. فاستمرار الاسئلة نفسها وتكرارها هما الدليل على أن نموذج التحديث قد نقل اهتمامه في البحث الى الدول غير الصناعية، أو الدول التي تسير في طريق التصنيع (النامية)، إلا أنه لم يتغلب على بعض النواقص والثغرات الأساسية المستمدة من نظرية التوازن والتطور. فلقد أصبح واضحاً الآن، أن هذا المدخل الآلي الأستاتيكي لدراسة التنمية من منظور التخلف، قد عبر عن المزاج المحافظ لفترة الستينات. وهو الذي يعتبر التخلف بمثابة موقف اجتماعي اقتصادي يفتقد العناصر والخصائص الضرورية للموقف المتقدم أو لموقف المجتمعات المتقدمة، تلك الخصائص التي تتمثل في التصنيع وتكوين رأس المال والتكنولوجيا المتقدمة والمهارات الفنية وما إلى ذلك. وقد كان طبيعياً أن ينبثق الحل المقترح لمشكلة التخلف من طريقة النظر إلى المشكلة ذاتها [3] .

وابرازنا لهذه النقطة، إنما يستهدف التأكيد على أنه لا توجد نظرية سوسيولوجية خاصة بالتنمية، وإنما هناك نظريات تتعلق بالظواهر والتفاعلات

---

(١) Albert, O. Hirschman, A Bias for Hope: Essays on Development and Latin America. New Haven, 1971, pp. 25 - 26.

(٢) بوتومور: المرجع السابق نفسه، ص ٨٢ .

(٣) الدكتور محمد عاطف غيث وآخرون: مجالات علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣٧ .

الاجتماعية، فالتنمية عملية (تحول Becoming) تتجسد جزئياً من خلال الملاحظة المتكررة بأن التنمية تتطلب احداث تغير اجتماعي، ولكن ليس كل تغير اجتماعي هو بالضرورة تنمية. فبعد المدخل الآلي الأستاتيكي ظهر في الحقبة الزمنية الأخيرة مدخل جديد يختلف جدّ الاختلاف عن المدخل الاستاتيكي. وحل محله عند كثير من المفكرين الراديكاليين في العالم، ألا وهو المدخل الديناميكي البنائي Structural Dynamic Approach الذي يعتبر التخلف بمقتضاه عملية أو علاقة بنائية مع النمو الذي حققته المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. وبناءً على ذلك سادت في الآونة الأخيرة نظرة جديدة الى التخلف باعتباره القرين المنطقي لعملية النمو التي يشاهدها العالم بأسره، في جزء منه، يطلق عليه المجتمعات الغنية أو المتقدمة [١]. وأخذت هذه النظرة الجديدة الى التخلف وعلاقته البنائية، تمارس تأثيرها الناجح تجاه الرأي العام العالمي، وفي الدول التابعة خاصة، مما يجعلنا نضع أيدينا على الآثار الأولى لهذا الوعي الناهض الذي أصبح واضحاً وجلياً في كثير من اللقاءات والمؤتمرات الدولية التي تعقدها منظمات اقليمية أو دولية، تناقش سياسات التأميم والطبيعة الاستغلالية للمساعدات والمعونات الأجنبية، ومن أجل رسم نظام اقتصادي جديد في العالم [٢].

قضية التخلف في علم الاجتماع بين التأثير الايديولوجي والتحليل الموضوعي:

إن الحديث عن التنمية يختلط دائماً بالحديث عن التخلف والتقدم. فالتقدم هو غاية التنمية. والتنمية هي عملية بناء أسس ومقومات النظام الاجتماعي - الاقتصادي المتقدم. لذلك فإن الحديث عن التنمية يستدعي قبل كل شيء البحث في مفهومي التخلف والتقدم. فهما يرتبطان برباط جدلي وعلاقتهما المتبادلة هي علاقة شرط وانجاب.

---

(١) المرجع السابق نفسه، ص ٦٣٨.

(٢) المرجع السابق نفسه، ص ٦٣٩.

يعتبر مصطلحا (التخلف) و(التقدم) من أكثر المصطلحات شيوعاً واستعمالاً وغموضاً في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتناول أوضاع البلدان النامية، والبعض يعتبره إما ظاهرة القرن العشرين[1] أو يافطته. ورغم الجهود المتكررة في تحديد مضمون هذين المصطلحين[2]، فإنهما ما يزالان يفتقران الى التحديد العلمي الصحيح، أو لنقل أن الفكر التنموي ما زال بعيداً عن الاتفاق على مفهوم واحد واضح لكل من هذين المصطلحين. ويتراوح فهم هذين المصطلحين بين مدخلين متعارضين:

الأول: وهو مدخل كمي يظن اصحابه أن ظاهرة التخلف تعكس واقعاً متجانساً في كل البلاد التابعة، فيعتمد اتباعه اعتماداً مطلقاً على المقاييس المادية الجامدة، وبالتالي فإن الخلط يحدث حينما تؤكد جانباً أو مظهراً معيناً من مظاهر التخلف، دون مظاهر أخرى، كمستوى الدخل والانتاجية ومعدل التراكم ومعدل النمو ومستوى المعيشة والاستهلاك[3]... الخ. ويستخدم عدداً غير محدود من المؤشرات المساعدة منها الانتاجية: كنصيب الفرد من السكان من بعض المواد الأساسية مثل الحديد، الاسمنت والكهرباء، أو متوسط إنتاجية الفرد المشتغل، أو نصيب الفرد من الانتاج والدخل الوطني... الخ. أو الاستهلاكية: كمستوى استهلاك الفرد من الغذاء أو الكساء، أو السكن، أو نسبة السكان الذين يستخدمون وسائل الاستهلاك المعمرة (تلفزيون، براد، سيارة.. الخ)، أو نصيب الفرد من نفقات التعليم أو الصحة أو أسرّة المستشفيات... الخ. ولقد كانت مثل هذه المقاييس المادية الانتاجية أو الاستهلاكية شائعة في المقارنة بين البلدان، وتصنيفها على سلم التقدم في الخمسينات والستينات من هذا القرن بصورة عامة، وما تزال تستخدم في الكثير من المناسبات الى اليوم دون أن يتم ربطها

(١) لاكوست، ايف: العالم الثالث أو جغرافية التخلف، مكتبة العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت.
(٢) عدّد لاكوست ١٤ صيغة جوهرية، المرجع السابق نفسه، ص ١٨٦.
(٣) فالكروسكي، م: المرجع السابق نفسه، ص ٢١.

بالسياق التاريخي أو البنائي للدول التابعة .

هذا المدخل الفاقد للهدف والمفرط بالوسائل ، أوصل أصحابه الى الاعتقاد بإمكان لا نهائي في النمو . وبالوصول الى تعريف النمو باعتباره نمواً كمياً صرفاً في الانتاج والاستهلاك . وقد كان لهذا المدخل الذي يرى في الازدياد الاقتصادي معياراً وحيداً لتقدير جميع أشكال الحياة الاجتماعية بعيداً عن أية غاية انسانية ، انعكاساته الواضحة في تصور النجوع التقني وحده حلا للمشاكل ، ولو كان نجوعاً مدمراً ، وفي التنظيم الاجتماعي ولو أنجب الاضطهاد والانخلاع . ولإزالة الخلط أو التخفيف من مخاطره التي يقع فيها اتجاه النماذج أو المؤشرات ، يقترح البعض الاستعانة بمزيج من المؤشرات الكمية والكيفية المرتبطة بالسياق التاريخي والبنائي للدول التابعة . وهم في هذا المجال يقترحون نوعاً معيناً من المؤشرات مثل التفاوت الطبقي ، تضخم قطاع الخدمات ، ضعف الولاء السياسي وغيرها [1] .

النظرة الاحصائية ، أو منظور المؤشرات الكمية للتخلف ، تحاول من خلال تركيزها على العوامل الداخلية الاقتصادية التقاط أسباب التخلف بعيداً عن النظرة البنيوية في المجتمعات التابعة وعن ربطها بالسياق التاريخي في الدول لمقولة التنمية ـ التخلف . ويرى بعض المؤلفين أن المؤشرات الاجتماعية والديموغرافية المختلفة ليست علامة التخلف فحسب ، بل سببه بالذات . والواقع أن جعل النمو السكاني مقدمة أو سبباً للتخلّف وليس نتيجة له ، يعبر عن موقع الهروب النظري ، والعملي ، والوهم الذي يغيب النهب ، والعلاقات ، والبنيات السياسية السائدة في العالم التابع الذي أفقرت شعوبه ، فهي تعيش غالباً على النهب الممارس عليها داخلياً وخارجياً .

بالاضافة إلى ذلك ، فإن هذا المنظور يحاول من خلال ابرازه للجانب

---

(١) الدكتور السيد محمد الحسيني وآخرون: دراسات في التنمية الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤٩ .

الاقتصادي لظاهرة التخلف التركيز على العوامل الداخلية للتخلف، واخفاء ارتباط التخلف بالخارج كأحد تعبيرات التفكك والتبعية.

أما المدخل الثاني: فهو على العكس تماماً، ينظر نظرة (مثالية) مطلقة إلى الوضع الاجتماعي، إذ يرفض جميع المقاييس المادية، بل يكاد يعكس مدلولاتها، فيرى أن التطور المادي يحمل الويلات لأنه (يترافق بالانحطاط الأخلاقي وانهيار القيم والمبادىء المثالية). ويتفانى أصحاب هذا التيار في دعوة مجتمعاتهم إلى رفض كل ما هو مستورد من فكر أو مادة، والترفع عن (مفاسد) الحضارة المادية الغربية.

ويستخدم كل من هذين التيارين المتناقضين المتطرفين عدداً آخر من المؤشرات الاجتماعية الاضافية لتدعيم وجهة نظره، كالمؤشرات الديموغرافية والثقافية والأجنبية والسياسية والعلمية والأخلاقية وغيرها.

وإذا كان كل من هذين التيارين يحمل بعض الحقيقة، وإذا كان للمؤشرات التي يستخدمها دلالاتها إذا وضعت في مكانها الصحيح، فإن زمناً لا بأس به قد ضاع من عمر البلدان المتخلفة ليتبين أصحاب المدخل الكمي أن المؤشرات الكمية ليست دليلاً كافياً على مستوى التخلف والتقدم. بل إن الوقائع الجديدة في بعض بلدان العالم الثالث أكدت أن (التقدم الكمي) للمؤشرات المادية قد يصبح من العوائق الخطيرة على طريق التقدم الاجتماعي، وليتبين أصحاب المدخل (المثالي) أن القيم والأخلاق الفردية والمبادىء المثالية لا تبني لوحدها حضارة، هذا إذا كانت هذه القيم والمبادىء والأخلاق قائمة فعلاً في واقع مجتمعنا ومجتمعاتهم بالمستوى الذي يدعي لها أن تكون عنده.

إن التخلف والتقدم في رأينا، مفهومان تاريخيان نسبيان. ففي كل مرحلة تاريخية توجد شعوب أو مناطق متقدمة (أو بكلمة أصح: أكثر تقدماً)،

وشعوب أو مناطق متخلفة (أو أقل تقدماً) على سلم الحضارة[١]. لكن الحضارة الحديثة تتميز بميزة جوهرية عن كل حضارات التاريخ السابقة وهي التقدم الآلي - التكنيكي الذي غيّر تغييراً جوهرياً من موقف الانسان تجاه شروط وجوده الطبيعية والاجتماعية، فحرره الى حد كبير من السلبية والاستسلام لهذه الشروط ونقله إلى موقع التأثير الايجابي الفاعل عليها. «فالتقدم بالمقياس المعاصر هو الوضع الذي يصبح عنده الانسان (المجتمع) في موقف ايجابي فاعل تجاه شروط وجوده الطبيعية والاجتماعية»[٢]. وإذا كان هذا التعريف واسعاً لا حدود له، وإذا كان من الصعوبة بمكان اكتشاف مقاييسه واستعمالها، لأن الانسان لم يكن في يوم من الأيام سلبياً بصورة مطلقة منذ بدأ يعيش حياته الاجتماعية ويمتلك الوعي، كما أنه لن يصل أبداً إلى السيطرة على شروط وجوده (السيطرة المطلقة)، إلا أن الشيء الواضح جداً هو أن الانسان (المجتمع البشري) قد وصل اليوم إلى امتلاك القوى التي تمكنه من الانتقال من الطرف السلبي الى الطرف الايجابي في معادلة الوجود، فإلى أي مدى استطاع، وفي أية شروط يستطيع تحقيق هذا الانتقال؟

إذا كان من المتعارف عليه أن عالمنا ينقسم اليوم إلى عالم متقدم وعالم متخلف، ففي إطار العالم المتقدم أصبح هناك نموذجان متضادان: عالم رأسمالي متقدم وعالم اشتراكي متقدم. ينظر البعض الى هذين النموذجين المتقدمين بمقاييس مادية - تكنيكية بحيث يصلوا إلى نتيجة هي أنهما يسيران في طريق واحد أو في طريقين يتقاربان شيئاً فشيئاً حتى الاندماج في طريق واحد. ولكن هذه النظرة لا تأخذ إلا جانباً واحداً من مسيرة التقدم هذه، وهو تحقيق مزيد من سيطرة الانسان على

---

(١) يقول د. يحيى النجار: «إن التخلف او التقدم شيء نسبي وليس مطلقاً. فالدولة لا يمكن أن نعتبرها متخلفة أو متقدمة الا عن طريق مقارنتها بدولة أخرى»، (أملية: التنمية الاقتصادية، جامعة بغداد، ٧٨ - ١٩٧٩، ص ١٠٩).

(٢) الدكتور عارف دليله: المرجع السابق نفسه.

شروط وجوده الطبيعية، واخضاع الطبيعة لغايات الانسان وتحقيق معدلات سريعة جداً في النمو الاقتصادي. ويشترك النموذجان الرأسمالي والاشتراكي في موافقتهما على أن التنمية الاقتصادية تنطوي على التصنيع بمعنييه الواسع والمحدود. إلا أنهما يختلفان اختلافاً مؤكداً على أساليب تحقيقه[1]. إلا أنه من وجهة نظر أخرى، نرى أن أهم ما يميز بين هذين النموذجين المتقدمين هو ماهية هذا الانسان (المجتمع) وأهدافه. فإذا كان النظام الرأسمالي قد استطاع تحقيق تقدم كبير على طريق اكتشاف قوانين الطبيعة، وإخضاعها لمصالحه الخاصة، إلا أنه لم يستطع، لأنه ليس في مصلحة الطبقة السائدة، التقدم كثيراً في اكتشاف قوانين حياته الاجتماعية والعمل على أساسها لتحقيق مزيد من السيطرة على شروط وجوده الاجتماعية واخضاعها لمصلحته، بل بقي متجاهلاً لهذه القوانين ومستسلماً لها كقوة عمياء تتحكم في مصيره. إن تقدمه في هذا الاتجاه كان محدوداً بالكشف عن القوانين التي تعمل على انتصار نظام الحياة الرأسمالية، ولذلك بقيت رؤية النظام الرأسمالي محدودة بتعميق وتوسيع فاعلية وسيطرة هذا النظام على المستوى المحلي والكوني.

وهكذا، بمقدار ما استطاع المجتمع الرأسمالي الانتقال إلى الطرف الايجابي الفاعل في السيطرة على الطبيعة بمقدار ما كان يتشبث بمواقفه على الطرف السلبي من السيطرة على شروط وجوده الاجتماعية التي بقيت تحكمه بعفوية مدمرة. إن كل الامكانيات التنظيمية والتخطيط والعقلانية الهائلة التي طرحها التقدم الرأسمالي ينحصر استخدامها الى حد كبير على تحقيق المصلحة الخاصة، دون اعتبار لمصلحة المجتمع ككل والانسانية جمعاء، وليس أدل على ذلك من الأزمات الاقتصادية التي انعكست على المحيط الاجتماعي الداخلي والخارجي، عدم مساواة ومفارقات طبقية حادة، واستعمار، وامبريالية، وحروب، وغير ذلك من ظواهر الرأسمالية، التي هي

---

(١) الدكتورة سامية محمد جابر: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، في كتاب مجالات علم الاجتماع المعاصر ـ اسس نظرية ودراسات واقعية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٣٠ - ٦٣٢.

جزء من طبيعتها المدمرة لأعظم ما انتجته الانسانية من منجزات حضارية مادية وروحية خلال تاريخها. إن النظام الرأسمالي نظام أحادي التقدم، إنه متقدم في جانب ومتخلف في الجانب الآخر. ولهذا فسيبقى تكوين الطبقة الرأسمالية وتراكمية رأس المال محورين أساسيين للنموذج التنموي الرأسمالي [١].

أما النظام الاشتراكي فهو أول نظام في التاريخ حرّ من القيود التي تعيق تقدم الانسان في السيطرة على شروط وجوده الاجتماعية، جنباً إلى جنب، مع ما يحققه من التقدم في السيطرة على شروط وجوده الطبيعية من خلال اهتمامه بالاستخدام الكامل للطاقة البشرية بواسطة العمالة الكاملة. إن النظام الاشتراكي الذي يسابق النظام الرأسمالي اليوم في تسخير قوى الطبيعة لمصالح التطور الاجتماعي، وبعقلانية متزايدة، نراه يتفوق عليه تفوقاً جوهرياً في مجال اكتشاف قوانين الحياة الاجتماعية، والسيطرة عليها، واخضاعها لمصلحة الانسان والمجتمع البشري، وتحويلها من قوة عمياء مدمرة الى قوة واعية منظمة.

فإذا نظرنا إلى البلدان المتخلفة اليوم وجدنا أنها تقع على درجات متفاوتة البعد أو القرب عن كل من هذين النموذجين المتقدمين ـ النموذج الأحادي (الرأسمالي) والنموذج الشامل (الاشتراكي). وبمقدار ما ينحصر سعي بلد من البلدان المتخلفة في عصرنا الحاضر في الانتقال الى الطرف الايجابي الفاعل في السيطرة على الطبيعة فقط، واخضاعها، فهو يسير على طريق تحقيق تقدم أحادي الطابع، تقدم رأسمالي مليء بالتناقضات الاجتماعية الهدامة. أما إذا رافق ذلك انتقاله أيضاً الى الطرف الايجابي الفاعل في السيطرة على شروط تطور نظامه الاجتماعي وتوجيهه في الطريق الذي يحقق أعلى مستويات التطور وأكثرها سلامة من التناقضات الهدامة، فإنه يسير في طريق تحقيق التقدم المتوازن الشامل، وذلك بإقامة المجتمع الاشتراكي في

(١) باران، بول وآخرون: رأس المال الاحتكاري، بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، ترجمة حسن فهمي مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١، نقلا عن الدكتورة سامية جابر، المرجع السابق نفسه، ص ٦٣٥.

غاية المطاف .

إن هذا المفهوم الذي نعرضه لمصطلحي التقدّم والتخلف هو مفهوم شمولي، يمكن تطبيقه في كل زمان ومكان في عصرنا الحاضر وهو يتجاوز بعناصره البنائية المفاهيم الجزئية الضيقة التي لم تعد تستطيع الصمود للوقائع التي تدحضها كل يوم. وهو مفهوم يدمج بين الجوانب المادية والكمية والجوانب الروحية والنوعية في الحياة الانسانية بالقوة نفسها التي تندمج بها هذه الجوانب في واقع الحياة .

وتقوم بين هذين الشكلين من أشكال سيادة الانسان علاقة جدلية . إن سيطرة الانسان على الطبيعة تتقدم بشكل مضطرد لأنها أكثر تحرراً من قيود العلاقات الاجتماعية، أما سيطرة الانسان على قوانين حياته الاجتماعية فتصطدم بالمصالح الاجتماعية ذات المضمون الطبقي. ولذلك فإن المهمة الملحة التي يتوجب على الانسان انجازها في جميع العصور هي المبادرة لازالة التناقض بين هذين المستويين، وذلك بالتعمق في الكشف عن القوانين الاجتماعية والتعرف على هدير الوعي بآلية عملها، وذلك للارتقاء بطاقاتــه وثــوراتــه على تحسين شروط وجــوده الطبيعيــة والاجتماعية . إن وعي حقيقة الترابط بين طــرفي معــادلــة التقــدم يشكــل الشرط الجوهري لتجاوز التخلف وتعجيل مسيرة التقدم في البلدان النامية اليوم.

أسباب التخلف:

صحيح أن التخلف هو التعبير الدال على علاقة استغلال بلد لبلد آخر، ولكن أين يكمن السبب الحقيقي وراء ذلك كله؟ دون الدخول في تفاصيل النزاعات حول الأهمية الخاصة للأسباب الاقتصادية أو السياسية للامبريالية في القرن التاسع عشر، لا يمكن أن تفوتنا الدهشة الناجة عن وقوع عدد معين من التشابهات بين السياسات الاقتصادية لبلدان العالم الثالث المستقلة في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. وتكمن هذه التشابهات في عملية تسهيل التوغل الاقتصادي أمام مشاريع البلدان الصناعية :

أ) إن الوعي لواقع التأخير التقني والعسكري لا يستتبع عادة الا باصلاحات جزئية مفروضة من فوق. فهم النخبات الموجودة في موقع السلطة تثبيت قواعدها بأساليب الأوربة ـ التحديث كما يقال اليوم ـ ويهمها الحصول على القوة الشرائية لابتياع السلع الحديثة من الخارج أكثر بكثير من هم الالتزام بمنهج شامل لتغيير اجتماعي سياسي قد يلغي مصادر سلطتها. لذلك تبث هذه النخبات والانتلجنسيا المحيطة بها ايديولوجيات تشل وتلعب، بصورة مزيفة وعقيمة، على التناقض بين (التقليد) و(الحداثة)، وهي تخلق بهذه الطريقة أشكال التعبير الايديولوجية التي تسمح باستيعاب كافة الصراعات الاجتماعية التي تولدها السياسات التحديثية لهذه النخبات. يقدم لنا القرن التاسع عشر أمثلة عـديـدة في أمـريكـا اللاتينيـة وفي الامبراطورية العثمانية وحتى في روسيا القيصرية (النزعة السلافية والنزعة الغربية) على هذه السياسات الاصلاحية والنزعات الايديولوجية الانسلابية المصاحبة لها، حيث تحجب المشكلات الحقيقية بنزعات مزيفة.

عندما تستقيل نهائيا النخب السياسية والثقافية عن مهماتها الطبيعية في تطوير المجتمع وتعزيز قدراته على البقاء المستقل، ولو نسبيا، تجاه المجتمعات الأخرى، حينئذ يعود الشعب بفطرته الى التمسك بالتراث والقيم الماضية، ويرفض التجديد المظاهري الذي لا فائدة حقيقية له فيه، أو التنمية الفوقية المنفذة بالنيابة التي تساعد على اعادة افراز التخلف والتبعية (النمو الايراني) والتي تنحصر فوائدها بالنخب، وتلقي أعباءها على عاتق الشعب.

ب) إن أنماط الانماء في القرن العشرين لا تختلف جوهريا عما كانت عليه في القرن التاسع عشر:

ـ امتيازات وتنازلات عن ثروات البلد لصالح الشركات الكبيرة في البلدان الصناعية. فهذه الشركات هي التي تطبخ في مكاتب الشركات الهندسية العالمية البرامج التنموية للدول التابعة. فتسهم بدورها بجعل هذه البلاد مستهلكا ساكنا

للتكنولوجيا الغربية[1].

ـ نقص في رؤوس الأموال المحلية، باعتبارها احدى المطالب الأساسية للتنمية. ويرجع هذا النقص الى عدم قدرة الأفراد على الادخار نظراً لانخفاض دخولهم. كما أن الحافز على الادخار قد لا يكون موجودا بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية. كما أن مدخرات الأغنياء غالبا ما تكون في صورة اكتناز للمعادن النفيسة والحلي بمقادير تصل في بعض الأحيان الى ما يعادل ٢٠٪ من الدخل القومي[2]، مما يعوق استثمارها في المشاريع الصناعية[3]. أما الأغنياء القادرون على تجميع المدخرات في صورة رؤوس أموال فلا توجد الرغبة أو الحافز لديهم في توجيهها نحو الاستثمارات، اما بسبب ميل أفراد الطبقة الغنية الى محاكاة مستويات الاستهلاك في الدول المتقدمة، واما بسبب ميلهم الى تحويلها الى معادن وحلي نفيسة.

ـ طلب كثيف على ادخارات البلدان الصناعية بدلا من تنشيط الادخار المحلي، وقد وصلت قيمة القروض في القرن العشرين الى مبالغ طائلة[4].

ـ يرتبط نقص رؤوس الأموال في هذه البلدان بالعجز الواضح في السلع الاجتماعية والخدمات، وبانجاز عدد كبير من المشاريع الضخمة مثل وسائل النقل كالسكك الحديدية والطرقات والمرافىء والسدود.. الخ، باللجوء الكلي إلى الخبرة والصناعات الأجنبية. وهذا في الواقع ما يوازي طريقة تسليم العمل جاهزاً والمعروفة بطريقة (المفاتيح في اليد) المعمول بها حاليا من قبل جميع البلدان التابعة.

---

(١) الدكتور جورج قرم: تهافت ايديولوجيا التنمية والتعاون الدولي، مجلة الفكر العربي، العدد الاول، بيروت، حزيران، ١٩٧٨.

(٢) Lewis, W. A: Op. Cit., P. 246.

(٣) Bye, R. T. and Hewett, W. W: Applied Economics, George Allen and Unwin Ltd., London, 1960, PP.424-495.

(٤) سيمونيا، ن: المسائل المنهجية لتحليل التطور الاقتصادي في البلدان النامية، ترجمة وتقديم الدكتور عارف دليله، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠، ص ١١.

فهذا فهم أو اهتمام بالمظاهر الخارجية للحداثة والتكنولوجيا، يبقي الانظار مخطوفة بالخارج ويجمد الخيال الابداعي، وانجرار أكثر فأكثر الى تقسيم العمل الدولي لمصلحة البلدان الصناعية التي لن تسهم في تحقيق التنمية لأي بلد تابع بقدر ما تسهم في تدعيم التخلف. تلك هي حقيقة يجب أن ندركها ونعيها جيداً[1].

وبالاختصار، إنها أنماط تنمية، ميزتها المزدوجة أنها في الوقت ذاته مستوردة وممولة من الخارج، ولا يمكن أن تتم العملية الأولى دون العملية الثانية. لذلك فإن مردود التأهيل الانمائي يتم بالتأكيد في المصدر للخبرة وللمعدات، بينما يشهد سكان البلد المستورد، عاجزين، تدمير أنماط حياتهم ومعاشهم. في ظروف كهذه، فإن نقل التقنيات ليس سوى وهم، كما أن ضبط التواءات الاقتصاد المحلي يزداد صعوبة.

جـ) تحتكر النخبات المحلية منافع (الاوربة) - (التحديث)، وتحول دون أي امكانية لتفاعل الثقافات والتقنيات بصورة سلبية.

يظهر التاريخ الاقتصادي لبلدان العالم الثالث أن عوامل التخلف والتبعية وانتشارهما في القرن العشرين قد تم غرسها في القرن التاسع عشر، وفي وقت كان فيه عدد كبير من هذه البلدان لم يزل مستقلا عن كل وصاية، وكانت فيه الهوة التقنية مع الغرب لم تزل متواضعة بالمقارنة مع ما هي عليه اليوم. وليس من باب الصدفة أن يكون البلدان الوحيدان اللذان نجحا في الافلات من التبعية هما يابان الميجي وروسيا البلاشفة اللذان جعلا محور سياستهما يدور حول أولوية الحصول على المعارف التقنية والعمل على نشرها. فلم يتردد هذان البلدان في استيراد (المعرفة) لكنهما رفضا استيراد (التصنيع). جمهورية اشتراكية أم امبراطورية رأسمالية، لا فرق. ففي هذا المضمار ليس للبنية الحقوقية في الأخير الا أهمية ضئيلة. إذ إن المعركة ضد التخلف والتبعية هي بالدرجة الأولى معركة داخلية

(١) الدكتور محمد الجوهري وآخرون: ميادين علم الاجتماع، مرجع سبق ذكره، ص ٤٠٠.

لاعادة الحيوية والابداع الى جسم الشعب، ومعركة لرفع المستوى العلمي والمستوى التنظيمي. ويجب أن نفهم أن هذين العنصرين لا يمكن شراؤهما من الخارج مهما كبرت ثروتنا المادية، ومهما سعى البعض في الدول الصناعية لايهامنا بوجود مثل هذه السلع في واجهات المجتمع الصناعي. لأن جوهر التنمية يكمن في مكان آخر، في الميكانيكية الاجتماعية التي تسمح لمجموع السكان بمواجهة المتغيرات الأساسية التي تطرأ على البيئة بشكل فعال. ومن هذه المتغيرات، «انماء ديموغرافي قوي نسبيا وبين تزايد ضعيف نسبيا في الموارد التي يتصرف بها السكان فعليا»[1]، واجتياح الثقافات الأجنبية، وأنماط الانتاج المستمرة، تحولات وسائل النقل وتيارات التبادل والهيمنة الاقتصادية... الخ.

إن الطريقة التي يتم بها حتى الآن فهم تاريخ الاستعمار، حسب ايديولوجيات الانماء الرسمية لا تسمح بادراك واقع التخلف والتبعية بكل أبعاده والتي هي بالنتيجة ثمرة تزاوج غير طبيعي لعوامل خارجية وداخلية كثيرة[2]. اذ من السهل في الواقع اعطاء الاستعمار دور الحاجب الفعال، جزئيا أو كليا، لفهم معطيات التخلف وسير عمله الداخلي. لا نقول بأن الرأسمالية غير مستغلة، وأن لا مصلحة لمشاريعها البالغة النشاط في توسيع مجالاتها الحيوية، لكن المهم في تحليل الواقع في ميدان العلاقات الدولية هي الميكانيكية التي تسمح بتركيز أوضاع التبعية والاستغلال وتكاثرها.

لا نقصد هنا تبرئة البلدان الاستعمارية من كل مسؤولية، غير أنه من الجدير بالذكر هنا أن الاعتبارات الاقتصادية الخالصة ليست كافية وحدها لتعليل عدم امكان حدوث التنمية الاقتصادية في البلدان التابعة. من اجل هذا لا بد من أن نرى جيدا أن استغلال الدول الاستعمارية للبلدان التابعة لم يكن ممكنا دون

---

(١) لاكوست، ايف: المرجع السابق نفسه، ص ١٨٨.

(٢) الدكتور خلف الجراد: في سوسيولوجيا البلدان النامية عقدة التخلف أو الاقتصاد متعدد الانماط.

معطيات داخلية كـ ت سائدة وأسهمت في السماح لها بذلك. إن الاستعمار ليس كل شيء باعتبار أن العوامل الداخلية تظل شرطا حاسما في كل تغير اقتصادي أو اجتماعي كما يقول روزنتال الذي أشار الى الأمر بالقول: إن عملية التطور الداخلي لكل نظام ستتعرض لتأثير عوامل خارجية متضادة. ونتيجة ذلك فإن تطور البلدان الاشتراكية وكذلك الرأسمالية، يمكن أن يصبح مفهوما حين تتم الاحاطة به، ليس بالجدلية الرئيسية الحاسمة الناجحة قبل كل شيء عن التناقضات الداخلية فحسب. ولكن أيضا بنتيجة صراع المتناقضات الخارجية، بتأثيرها وبتفاعلاتها المتبادلة [1] . فالعامل الأساسي في التنمية يتوقف الى حد كبير على طبيعة البنان الاجتماعي، وعلى مدى ما تسمح به التقاليد والقيم الاجتماعية للأفراد من الاستفادة من فرص التطور، واستعداد السكان لتغيير أنماطهم الحضارية ومعتقداتهم الثقافية التقليدية التي يأخذون بها في حياتهم [2] . ويتضح أثر الأوضاع الاجتماعية كعقبة في سبيل التنمية مما لاحظه أحد أعضاء البعثة الاقتصادية الى كوبا في عام ١٩٥٠ . اذ أشار الى أن كوبا تمتلك امكانيات هائلة للنمو من حيث الموارد الطبيعية والقوة البشرية المدربة وقدرا كافيا من رؤوس الأموال. ومع ذلك كان المعدل الفعلي للتنمية منخفضا انخفاضا شديدا، والسبب في هذا يرجع الى العقبات التي تقيمها النظم الاجتماعية [3] . على أن ما يسود في هذه الدول من أوضاع اقتصادية واجتماعية لا ينبغي اعتباره العامل الوحيد الذي فرض عليها الجمود والتخلف. فهناك الكثير من الأمثلة التي تدل على أن الاستعمار والتبعية الاقتصادية كانا من أهم الأسباب في عرقلة النمو الاقتصادي في الغالبية العظمى

---

(١) روزنتال. م: جدلية البحث اللينيني للامبريالية والثورة، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦، ص ٤٧٨ .

(٢) الدكتور محمد عاطف غيث: التغيير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢، ص ١٧٥ .

(٣) Mc Connel: Elementary Economics: Principles and Plicies,Mac Graw-Hill Book Co., N. Y., 1960, P. 697.

من هذه البلدان . فلقد ألحق الاستعمار بها خسائر فادحة عن طريق السيطرة على كافة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية وفرض النمط الزراعي عليها باعتباره النشاط الاقتصادي الوحيد[1] . والتخلف لا يظهر متميزا بصورة أساسية الا بتكامل العوامل الخارجية والداخلية (البنى الاجتماعية القاهرة والفالجة)[2] . فالواضح أن رغبة البعض في عزل التخلف عن الواقع الاستعماري الامبريالي قد دفعتهم (حسبما نتصور) الى تقدير العوامل الداخلية في التخلف أكثر من قدرها . وبالتالي فنحن نرى أنه لا يجوز لنا أبدا اهمال دور الامبريالية الجازم في خلق البنى المتخلفة وفي الابقاء عليها . فالمحليون شركاء من الدرجة الثانية في اللعبة . ولعل السبب في ذلك يرجع الى وجود موضوع مشترك يربط بين هذا وذاك . ويتمثل ذلك فيما يسمى بالعلاقات الدولية وهو البحث الذي يهتم بتدارس الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين دول العالم ، مع ما يتبع ذلك من تأثيرات ايجابية أو سلبية وما تتعرض له من تغيرات وما يمكن التنبؤ به من أوضاع مستقبلية لهذه العلاقات . اذا كانت العلوم الاجتماعية بأجمعها هي علوم ايديولوجية فإن علم الاقتصاد وعلم الاجتماع يعدان من أبرز هذه العلوم الاجتماعية ارتباطا بموضوع الايديولوجيا والتحيز الطبقي ، كما سبق أن بينا في الفصل الرابع . اذا كان علم الاجتماع يرتبط ارتباطا وثيقا بالايديولوجية السائدة في المجتمع عامة ، فإن موضوعاً مثل « التخلف والتنمية » يعد شديد الارتباط بما ينتمي اليه المجتمع من ايديولوجيا . ولعل السبب في ذلك يرجع الى ارتباط قضية التنمية بمسحة غائية بالضرورة ، طالما أنه يقوم على أساس استثارة مجموعة من عمليات مخططة لتحقيق تغيرات معدة سلفا للانتقال من حالة غير مرغوب فيها ، الى حالة مرغوب في

---

(١) الدكتور محمد زكي الشافعي: التنمية الاقتصادية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

(٢) Merier, G. M. and Baldwin, R. E: Economic Development Theory, History, Policy, A Wileg International Edition, N.Y., 1966, PP.298-299.

الوصول اليها[1] . وقد تصطبغ كل موضوعات علم الاجتماع بصبغة ايديولوجية، وبخلاف مشروع في نطاقها، وقد يتأثر موضوع ـ أو اكثر ـ بها ولعل موضوع « التخلف والتنمية » من أكثر الموضوعات التصاقا بها . فالتنمية والتخلف عمل ديالكتيكي متقاطع مع الخيار السياسي والايديولوجي وفاعل فيه . ويؤدي ذلك بطبيعة الحال الى ضرورة وضع تصور لهذا الموضوع وتحليل عناصره، وفحص مؤشراته اعتمادا على هذه الايديولوجية . لقد ركز الوضعيون المحدثون والوظيفيون وباستمرار في دراساتهم للتنمية الاجتماعية على ضرورة استحداث تغييرات وظيفية في التنظيم البنائي للمجتمع، دون المساس بأساسياته سواء في علاقات الانتاج أو القوة أو الأدوار أو المراكز. فأتباع هذا الاتجاه المحافظ يركزون على التغير التنظيمي كما يقول (ريموند فيرث) ويتجنبون وباستمرار التغيرات البنائية[2] . ويتضح هذا الاتجاه في كتابات الكثير من أنصار الفكر الوضعي والوظيفي . واذا كان أنصار هذا الاتجاه المثالي في دراسة وتخطيط التغير التنموي قد ركزوا على تغيير القيم والمفاهيم والاتجاهات، فإن الاتجاه المادي أو الثوري قد ركز على قضايا الثورة مع التغير الراديكالي لأساسيات البناء الاجتماعي .

وطالما أن التنمية عملية مركبة واسعة وعميقة ومتعددة الأبعاد وهي ذات عناصر متعددة، تتحرك ضمن أقنية متشعبة، بموجب مخطط أو تصور شامل لتغيير المجتمع بأكمله . فهي بالتالي ليست مشكلة اقتصادية فحسب، بل هي مجمع

---

(١) - Roupp. P. (ed): Approaches to Community Development, A Symposium Introductory to Problems and Methods of Village Welfare in Under developed Areas The Hague, W.Van Hoeve Ltd., 1953, P. 17.

- Dwarakinath, R: Community Development as a Mean of Organised Social Change, in: Chawdhari, T (ed), Selected Readings on Community Development, National Institue of Comm. Develop. Hyderabad, 1967, P.4.

(٢) Firth, R: Social Organization, walls, London, 1951, P.84.

من الأغراض الاجتماعية والسياسية في الوقت نفسه، وبالتالي فهي تستند الى محورين، محور علمي هو التقدم، ومحور ايديولوجي وهو الجماهيرية، وهذا التصور يتفق الى حد كبير مع بعض أساسيات المنظور المادي في علم الاجتماع[1]. لذلك حين يتم التحليل الموضوعي لمسألة التخلف والتنمية ـ وبغض النظر عن الانتماء الايديولوجي ـ ينبغي قدر الامكان أن نمارس موقف نقديا لمفاهيم هذه المسألة وصياغاتها، وأن نناقشها في ضوء عدد من المتغيرات يساعد في ضبط الحوار العلمي داخل اطار ما حتى ولو بدا فضفاضا. فالمعروف أن تحديد الأسئلة على نحو صحيح لن يوحد بالقطع الاجابات، ولكنه يؤدي بالضرورة الى أن يكون الحوار أكثر جدوى وأكثر علمية نذكر منها ما يلي:

فحص الاطار الشامل لمناطق التخلف في العالم: طبيعي أن يلعب البعد التاريخي دورا هاما في الكشف عن تكون مناطق التخلف في العالم. فالتخلف حالة لم تظهر هكذا بين عشية وضحاها، وانما كان لها دائما اطار تاريخي يضمها، وتفسر كل ظواهرها من خلاله.

وفي ضوء هذا الاطار التاريخي ـ كانت (ولا تزال) حركة الاستعمار العالمي تلعب، (مباشرة أو بشكل غير مباشر)، بفضل المساعدة المقيدة، فضلا عن الشركات المتعددة الجنسية في ظل الأوضاع الدولية غير المتكافئة، وتحت ضغط الديون واحتكار المواد الأولية، الدور البارز في نشأة التخلف في العالم، وفي السيطرة عليها واستغلالها. وكان نظام التجارة هو الأسلوب الذي تلجأ اليه الدول الاستعمارية في فرض هذه السيطرة فضلا عن عمليتي: الانتاج، والتسويق. حيث سعت القوى الاستعمارية الى استغلال المواد الخام والمنتوجات الزراعية للدول المتخلفة لاستخدامها في عمليات التوسع الصناعي والانتاج الكبير القائمة في دولهم المتقدمة. وبعد أن تحطمت الآن فكرة أن المنتج (مع الدور المتميز

(١) الدكتور نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية: دراسة في اجتماعيات العالم الثالث، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٨، ص ١٨٨.

للشركات العملاقة) قادر على أن يصوغ الأذواق والتطلعات لأنماط الاستهلاك على النحو الذي يتلاءم مع سلعته. فالشركات العملاقة فرضت على تطلعاتنا بأدواتها المختلفة نمطا استهلاكيا مستوردا بالكامل، ولا يمكن اشباعه الا باستيراد منتوجات نهائية تنتجها هذه الشركات، أو من خلال صناعة محلية لاحلال الواردات بتكنولوجيا ومستلزمات مستوردة تمتص الفائض الاقتصادي المحلي المحتمل، وتجعل الحديث عن الميل الحدي للادخار المحلي لا معنى له، وحاملا لعوامل هزيمته الذاتية.

ولا ريب في أن التراث الغربي ـ في العلوم الاجتماعية خاصة ـ قد لعب دوراً خطيراً في التمهيد لفكرة التخلف واذكائها، ونشرها وذلك لتكريسها وجعلها مقبولة ليس فقط في دول العالم النامي، وانما أيضا ـ وهذا هو الأخطر ـ في الدول المتخلفة ذاتها.

٢ ـ تحليل الهيكل الاقتصادي: اعتمدت دراسات عديدة على عناصر ومؤشرات تقليدية عديدة في تحليلها للهيكل الاقتصادي ـ سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة ـ ولعل أهمها، وأبسطها، وأكثرها شيوعا، وأظهرها نقصا في الوقت نفسه، مؤشر الناتج القومي الاجمالي ومتوسط الدخل الفردي[١]. ورغم ما يتسم به هذا المعيار من قصور ونقص وخلط بين التنمية الاقتصادية والرفاهية الاقتصادية، وبين التنمية الشاملة والرفاهية الاجتماعية. فالرفاهية الاقتصادية لا تتأثر بمتوسط دخل الفرد في بلد ما فقط، وإنما ايضا بطبيعة السلع والخدمات التي يتكون منها الناتج القومي وتوزيع الدخل المترتب على هذا الناتج. إلا أننا قد لا نجد دارسا لظاهرة التخلف أو باحثا لها الا وقد تعرض له، بشكل أو بآخر،

---

(١) لعل أبرز المحاولات المعاصرة التي جرت لتقسيم دول العالم من حيث التقدم والتخلف اعتمادا على معيار متوسط الدخل الفردي، هي المحاولة التي قام بها جولد ثورب في:

Goldthorpe, J: The Sociology of the Third World: Disparaties and Involvement, Cambridge University Press, London, 1950.

كمتغير يستخدم في الاستدلال على وجود الظاهرة، وكمعيار رئيسي في الحكم على مدى تقدم المجتمع، أو تخلفه. ويمكن أن يصير معبرا عن أوضاع المجتمع وكافيا للحكم عليه اذا ما أضيفت اليه معايير أخرى ومقاييس مثل: التغذية، والملبس، والمسكن، والصحة العامة، والطاقة، والنقل، ونسبة قاطني المدن، ووسائل الاتصال العامة.

اضافة الى منطلقات الاتجاه المحافظ في التنمية، فقد استخدم غالبا عبارة أو مفهوم التنمية بمضامين مختلفة وبمقارنات غير واقعية أحيانا. ولذلك فإن مفهوم التنمية الذي سيطر على أدبيات التنمية خلال الثلاثين سنة الفائتة قد التصق بأفكار خلطت بين النمو الاقتصادي Economic Growth بكل أنواعه (سواء النمو التلقائي Spontanous Growth والنمو المخطط Planned Growth وكلاهما نمو ذاتي الحركة Autonomous of Self-Propelled وبين النمو العابر Transient Growth وهو في معظم الدول النامية نمو تابع Dependent Growth لا يملك الحركة الذاتية [1] وبين التنمية الاقتصادية Economic Development وبين هذه الأخيرة والتنمية الشاملة Global Development (أو التنمية الوطنية National Development) وبين الرفاهية الاقتصادية Economic Welfare والرفاهية الاجتماعية Social Welfare واستخدمت هذه المفاهيم على أساس إما أنها مرادفات أو أن تحقيق النمو الاقتصادي يؤدي بالضرورة الى تحقيق الباقي.

هناك محاذير عديدة ترتبط باستخدام هذه المعايير ذات الصبغة الاقتصادية، لعل أهمها ـ هو رسم أهداف كمية لعملية التنمية، حتى وجدنا البعض يلخصها بزيادة سنوية في الناتج القومي ـ إن ما يطلق عليه من عقبات مثل الفقر والجهل والمرض ومحدودية رأس المال وقلة ومحدودية الموارد الطبيعية المعروفة والمستغلة، وضيق الأسواق المحلية، وعدم اكتمالها، وضآلة الادخار، وعدم كفاية ومحدودية

---

(١) Karam, A: The Meaning of Dependence, The Developing Economics, Tokyo, Sept. 1967, P. 203.

الهياكل الارتكازية الأساسية للانتاج، ووجود الثنائية الاقتصادية، ما هي الا نتائج لأسباب التخلف في البلدان التابعة، أو مظاهر لحالة التخلف.

ـ التغيرات التي طرأت على مستويات المعيشة حتى في المجتمع الواحد خلال فترات متلاحقة، فضلا عن اختلاف أنماط الاستهلاك وتفاوت الأسعار.. الخ.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه المعايير تخفي توجها ايديولوجياً معينا، فهي مؤشرات لمجتمع استهلاكي رأسمالي، لا يمكن أن تحفز على ظهور بنيان انتاجي وطني وتعززه، بل تشوه بنيان الطلب وتوزيع الاستثمارات الخاصة والعامة، من خلال التأثير الخارجي الذي تمارسه مجموعات الدخل العالي على طبيعة الاستهلاك، ومن خلال زرع بذور الرغبة في التطور الاقتصادي بموجب النموذج الاستهلاكي، وهو النموذج الذي يؤدي الى النتيجة المطلوبة، ألا وهي استمرار التبعية.

الواقع، الى جانب كل ما سبق، ان تعريف التنمية الاقتصادية لا يلقى القبول من جميع المهتمين، وذلك لأن مفهوم التنمية الاقتصادية لا يقع ضمن الاقتصاد التقريري Positive Economics، وإنما هو مفهوم في الاقتصاد المعياري Normative Economics الذي تتداخل فيه الأحكام والقيم الشخصية أو الذاتية، لذلك نجد أنه بقدر ما تختلف آراء الكتاب بالنسبة الى ما يجب أن تكون عليه أهداف وسياسات التنمية، بقدر ما تأتي تعاريفهم لمفهوم التنمية الاقتصادية متباينة. أي أن كل كاتب يحاول أن يضمّن تعريفه للتنمية الاقتصادية كل ما يعتقد بأنه من أهدافها. «وهكذا يتحول كل تعريف للتنمية الاقتصادية الى عملية اقناع[1].

٣ ـ دراسة التركيب الاجتماعي: لا نحتاج هنا لاثبات فعالية التركيب الاجتماعي في نشأة التخلف فذلك أمر بديهي ـ وإنما ستكون مناقشتنا لهذا العنصر محاولة

---

(١) Meier. G. M: Leading Issues in Economic Development, P. 6.

لاجراء تحليل موضوعي متكامل يفسر علاقة علم الاجتماع بهذه الظاهرة ـ فالدول المتخلفة جميعا تعاني من خلل في أبنيتها الاجتماعية، ولا يبدو هذا الخلل بين عناصر البناء الاجتماعي في كل مجتمع فحسب، وإنما أيضا بينه ككل من ناحية وبين بقية الجوانب المجتمعة من ناحية أخرى.

ويتمثل ذلك الخلل بوضوح في التركيب الطبقي بها، فيمكننا أن نميز في كل مجتمع بسهولة ووضوح بين طبقتين متمايزتين: أقلية ضئيلة (قد لا تزيد على ٥٪ من اجمالي السكان) مستمتعة بكل مصادر الثروة في المجتمع، ومسيطرة بالتالي ومستغلة لبقية أفراده، وأغلبية ساحقة (وهي بقية النسبة) متدنية في مستواها المعيشي، ولا يحقق معظمها الحد الأدنى من المعيشة الآدمية خصوصاً من حيث: الغذاء، والملبس، والمسكن. والعلاقة القائمة بين هاتين الطبقتين تفصح عن نفسها من خلال الهوة العميقة التي تفصلها، والتي تفضي الى مظاهر الاضطراب والقلق واختلال التوازن الاجتماعي. فالحوار الدائر بينهما يتحدد في ضوء سيطرة واستغلال من طبقة، وقهر وتبعية من جهة أخرى [١].

٤ ـ التعرف على النظام السياسي وموقفه من التنمية من حيث تحديد أهدافها، والطريقة التي تعالج بها جوانبها المختلفة، ومدى استيعابه للتغيرات التي تنجم عن التنمية[٢]. فالقيادة السياسية في أي بلد هي التي تختار السياسة التنموية، وهي التي تتخذ القرارات لتسيير شؤون الحكم والسلطة سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي.. الخ، وإن السياسة المختارة من أية قيادة سياسية في أي بلد مرتبطة ومتحددة بنوع تلك القيادة

---

(١) Feldman, A: New Nations The Problem of change, through: Beker, H: Social problems-A Modern Approach, John Wiley and Sons Inc, N.Y., 1966.

(٢) Jason, L. Finkle and Richard, W. G: Political Development and Social Change, John Wiley and Sons Inc., N. Y., 1968, P. 434.

السياسية، وطبيعة تركيبتها الاجتماعية، والظروف المحيطة بها مع ضرورة التأكيد هنا بأن المقدمات السياسية تعتبر شرطاً أساسيا، ولكنها ليست كافية وحدها للتنمية[1]. وكما يذكر الدكتور سعد الدين ابراهيم «فإنه عجز وعدم ارادة النخبة الحاكمة في تعبئة المجتمع لمواجهة هذه المشاكل. وان عجز النخبة الحاكمة يعود الى ايديولوجيتها الخاطئة، وغياب نظرتها العلمية.. أما عدم رغبتها في تعبئة الجماهير، فيرجع الى مخاوفها منها، أو إلى مصالحها الطبقية» [2]. وإننا لنجد بعض الأدبيات الاقتصادية والتنموية تشير الى ذلك، ان اختبار السياسات يرتبط أساسا بالهيكل الاجتماعي وهيكل السلطة في البلاد المعنية. وحيث تكون السلطة في يد عناصر تقليدية أو اقطاعية أو شبه اقطاعية، فإنها تميل الى اختيار سياسات للتنمية لا تحفظ امتيازاتها الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل وتمكنها أيضا من أن تحكم دون مشاركة الجماهير في السلطة والثروة[3].

إن القيادة السياسية في أي مجتمع هي التي تقود الحكم وتوجه وتشرف على مؤسسات "الدول المختلفة. وعلى نزعتها النخبوية يتحدد ويتوقف كيف ونوع ومدى التنمية سواء أكانت بصورة شاملة وكاملة وسريعة وجدية أم بصورة جزئية وتدريجية وبطيئة.

٥ ـ درجة الاستقرار السياسي: لعل الوضع السياسي هو من أكثر الأبعاد حساسية، وتأثرا بقضية التخلف، وتأثيرا فيها أيضاً. ولا نعني بالوضع السياسي،

---

(١) ساكس، أجناسي: منطق التنمية، ترجمة الدكتور صليب بطرس، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة الثالثة، العدد التاسع، القاهرة، اكتوبر ـ ديسمبر (تشرين الأول ـ كانون الأول) ١٩٧٢، ص ٢٩.

(٢) د. سعد الدين ابراهيم: لقاءات حول التنمية والثقافة، مجلة دراسات عربية، عدد ٢، بيروت، شباط ١٩٧٨، ص ١٣٢.

(٣) د. سعد الدين ابراهيم: حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧، بيروت، يوليو (تموز) ١٩٨٠، ص ٢٣.

النظام الذي يتبعه مجتمع ما في أموره الداخلية، أو فيما يتعلق بعلاقاته الدولية فقط، ولا نقصد به أيضا الاتجاه الايديولوجي الذي ينتمي اليه فحسب، وإنما فوق ذلك كله نراه محددا في الاستراتيجية العامة التي يتبناها مجتمع من المجتمعات داخليا وخارجياً. ولما كانت تلك الاستراتيجية لا تقف فقط عند حدود المعنى السياسي، وإنما تمتد أيضاً الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فإنها لذلك ترتبط بالظاهرة التي تتضمن كل هذه الأبعاد.. ألا وهي ظاهرة التخلف. ولا شك أن الدول التابعة لا تزال مرتبطة أوثق الارتباط ـ رغم حصولها الشكلي على الاستقلال السياسي ـ بالدول الأخرى الأكثر تقدما بحيث يلحظ أنها تسير دائما في فلكها، ليس سياسياً فحسب، بل اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً أيضاً.

فلا شك في أن استقرار الوضع السياسي في مجتمع من المجتمعات يعد مؤشرا كافيا الى استقرار أوضاعه الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية خاصة. فالخطط التنموية هي في جوهرها عمل ديالكتيكي متقاطع مع الخيار السياسي والايديولوجي وفاعل فيه في آن. ولا يمكن أن تستقر أوضاع المجتمع سياسيا دون أن تتضح ملامح ـ ولو عامة ـ لاستراتيجية سياسية يسعى المجتمع من خلالها الى تحقيق أهدافه الكلية. وهذا يعني أن التنمية في العصر، وفي ظل ظروف الدول التابعة لا يمكن أن تكون تلقائية، كما كانت في ظروف القرن التاسع عشر. ولذلك فالعمل الحكومي وحده هو الذي له القدرة على تخطي العقبات التي قيدت التنمية في هذه الدول[1]. كما أن المؤسسات السياسية على اختلاف أشكالها ـ ينبغي أن تمارس دورا حقيقيا في انجاز أغراض تلك الاستراتيجية المستهدفة. ولا يمكن أن يتم كل ذلك في ظل حكومات رخوة غير قادرة على فرض القوانين والقرارات التي تبدو ضرورتها واضحة. وفي غيبة عن مسألة الاعداد السياسي لأفراد المجتمع وتدريبهم على نوعية المشاركة السياسية المطلوبة بعيدا عن أي

---

(١) د. محمد زكي الشافعي: التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٦٦، ص ٢٩ وما بعدها.

شكل من أشكال التمرد والثورة .

٦ ـ تحليل التفاوتات بين البلدان المتخلفة ذاتها : من الأخطاء الفادحة التي تقع فيها التصنيفات المختلفة للدول ـ حيث تضع عددا من الدول في مجموعة واحدة اعتمادا على تشابهها في بعض المتغيرات ، أو وقوعها في مدى معين ـ إنها تتناسى أو تتجاهل التفاوتات ـ وأحيانا التناقضات فيما بين دول كل مجموعة سواء كانت متقدمة أو متخلفة . ما يجب التنبه له هو الوقوع في فخاخ العضوية المباشرة أمام استخدام الواقع بصورة غير محدودة . فتمييز الخصوصي (بما أنه موجود ولا أحد ينكره) لا يعفينا من المسؤولية في تنظيم الوقائع في ضوء العام . الفصل المتعسف بين الخاص والعام يؤدي الى تعطيل العام والبقاء ضمن حدود الخاص المغلقة . إن ايديولوجية « الخاص المختلف » والتي كانت سلاحا دفاعيا مشروعا تجاه الآخر في مرحلة تاريخية معينة تتحول الى ايديولوجية هجومية تلتقي في نهاية المطاف مع الخصم . ويترتب على ذلك ضرورة الحرص على التعامل الكلي مع البناء الاجتماعي ، دون اغراق في الخصوصيات التي كثيرا ما توظف حسب الهوى السياسي . فالتفاوت (أو التباين أو الاختلاف) امر بديهي يؤيده المنطق ، كما يفرضه الواقع في الدول عامة ، وفي التابعة منها خاصة . ويتخذ التفاوت فيما بينها أشكالاً عديدة لعل أوضحها الشكل الاقتصادي ، وذلك أمر يمكن ملاحظته بين الأفراد ، والطبقات ، والجماعات والأقاليم . . الخ .

ويمكننا أن نميز بين نمطين من التفاوتات : يتعلق الأول منها بتلك التي يمكن ملاحظتها بين البلدان المتخلفة بعضها البعض ، بينما يرتبط الثاني بما يمكن رؤيته داخل المجتمع المتخلف ذاته من مظاهر للتباين والاختلال بين فئاته وطبقاته .

٧ ـ ادراك خصوصية ونماذج التخلف : إن التعرض لموضوع الاسباب هنا يثير نفس المشكلات التي نواجهها عند التصدي لدراسة أية ظاهرة اجتماعية معقدة . فقد يعظم دور سبب ما في بلد معين ذي ظروف معينة ، ولكن السبب نفسه يقل شأنا في بلد آخر لاختلاف ظروفه عن البلد الأول ؛ كما أن السبب نفسه يمكن أن

يكون نتيجة لسبب آخر أكثر عمومية وأبرز ظهورا في البيئة التي ندرسها . . . .
وهكذا ، ومن هنا يصبح تناولنا لأسباب التخلف مجرد تحديد عام للتعرف على ابرز ملامح هذه الظاهرة ، دون الزعم بتفسيرها وتحديد عواملها في مجتمع معين ، او تحديد الدور النسبي لكل سبب من تلك الأسباب في احداث ظاهرة التخلف . فهذا الادراك لا يناقض النظرية بقدر ما يسترشد بها . على الرغم من أن الخصائص العامة للتخلف مشتركة ـ في كثير من عناصرها ـ بين معظم بلدان العالم المتخلف ، الا ان هناك سمات خاصة تميز بعض المجتمعات بشكل يفرز مثل تلك التفاوتات التي سبق تناولها اضافة الى نسبة التأثير والفعالية لبعض من عوائق التنمية أمام البلدان المتخلفة ، حتى لو صح اعتبارها فعليا عوائق تنموية مثل قلة الموارد الطبيعية ، السكان . . . الخ (أمثلة : اليابان ، السويد ، الصين) التي سبق تناولها . ومن هنا كانت مسألة ادارك خصوصية التخلف في كل مجتمع على حدة أمرا حيويا ولازما تفرضه الأوضاع الواقعية لهذه المجتمعات . ولا بد في هذا المجال من الحذر من عدم ادراك العلاقة الجدلية بين مقولتي العام والخاص ، كي لا يتم تغليب العام على الخاص أو العكس . خشية أن يؤدي عدم الاستيعاب الى الانزلاق والتخبط ذات اليمين وذات اليسار عند محاولة التكرار الآلي للنموذج الرأسمالي أو النموذج الاشتراكي في التنمية .

ويفيد هذا الادراك ـ المفترض ـ في اجراء تحليل موضوعي لظروف التخلف في المجتمع من الوجهات التاريخية ، والحضارية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية لهذا المجتمع بالذات ، دون التقيد بما تفرضه الأطر النظرية من خصائص عامة أو مشتركة (يمكن الاسترشاد بها فقط وليس تطبيقها كما وردت) . ويؤدي هذا بالتالي الى اقتراح سبل وحلول جديدة لتجاوز التخلف بالمجتمع بنموذج خاص أيضاً للتنمية ؛ لا يكون مستوردا أو جاهزا للتطبيق على الدول المختلفة عامة[1] . ويخلصهم من أية أوهام حول امكانية ايجاد حل تكنيكي بحت

(١) ساكس ، أجناسي : المرجع السابق نفسه ص ٢٦ .

للمشاكل الأساسية والمعقدة قائمة على مجموعة من الحسابات الفنية في مكاتب المخططين.

٨ - ضرورة التقويم الموضوعي لخبرات التنمية في دول العالم التابع: تسير تجارب التنمية وخبراتها في الدول المختلفة - التي تتلمس طريقها نحو النمو - في غيبة شبه كاملة عن الأسس الموضوعية التي ينبغي أن توضع لمثل تلك الخبرات. وأول هذه الأسس يتمثل في القيام بعمليات متابعة ايجابية، وتقويم مستمرة، للكشف عن مدى النجاح أو الفشل الذي تكون قد حققته في ظل ظروف دولية ومحلية لاستخلاص النتائج. فدون هذه العمليات تصير خطط التنمية بمثابة برامج مؤقتة إن أصابها النجاح مرة، فإن الفشل هو قرينها الدائم.

مناقشة وخاتمة:

خضعت الاتجاهات النظرية في فهم ظاهرة التخلف ومشكلات البلدان التابعة لاختلاف وتطور له دلالاته الايديولوجية. فبنتيجة البحث في الفصلين الخامس والسادس يمكن القول إن الواقع قد اضطر مفكري المدارس المتعارضة الى اعادة النظر في الأطروحات التي كانوا يدافعون عنها حتى عهد قريب (أطروحة السبيل التقليدي للنمو، علاقة البلدان المتقدمة بالتخلف، الطريق البديل للتنمية، نمو العالم التابع كظاهرة عفوية طبيعية، تقسيم العمل الدولي... الخ). فالسنوات الأخيرة حملت تغييرات سياسية كثيرة في العالم كله، فرضت اعادة النظر في وجهات النظر هذه بعد أن ووجهت بالواقع لتتكيف مع الظروف المستجدة. فانهمر سيل متدفق من النماذج والمحاولات للبحث عن تنمية خاصة بالبلدان التابعة، انطوت كلها على تحيز ايديولوجي واضح. فقد انطلقت تلك الاتجاهات من تصورات فلسفية محددة لهذه الظاهرة عكست نفسها في قضايا خلافية ما تزال موضوع الجدل والحوار، تتعلق بتفسير أسباب تخلف البلدان التابعة، وتتعلق بسبل التنمية المقترحة.

مجموعة من الحقائق تأكدت بوضوح في ثنايا عرضنا لقضايا التنمية في الفصلين السابقين منها :

١ ـ ان التخلف في أي بلد من البلدان التابعة في النظام الرأسمالي العالمي يعد ظاهرة بنائية مركبة وشاملة لكل الأبنية المكونة للمجتمع الداخلي والدولي، تشكلت استمراريتها عالميا وتاريخيا عبر شبكة من العوامل والمؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموضوعية المرتبطة بالنظام العالمي الامبريالي، في اطار تقسيم العمل الدولي والذاتية المرتبطة ببناءاتها الاجتماعية، أسهمت معا في تشكيل هذه الظاهرة وصياغتها وتحديدها بالشكل التي هي عليه وفي النتائج المترتبة على ذلك.

٢ ـ إن جهود التنمية كعملية هجوم انتقائية استراتيجية شمولية متشعبة الجوانب والأبعاد في البلدان التابعة تحتاج أول ما تحتاج الى فهم موضوعي للواقع التاريخي، وكذلك المعاصر الذي تعيشه هذه البلدان والذي يحيط بها.

ان الطريق الذي ينبغي على البلدان التابعة أن تسلكه لتجاوز عتبة الركود الذي تعانيه وسد ثغرة تخلفها، لا ينبغي أن يكون هو الطريق نفسه الطريق التقليدي للنمو الذي سلكته الدول الصناعية وهي في سبيل تحقيق تقدمها، ولا ينبغي انطلاقا من خصوصية المشكلات التي يعاني منها كل بلد من هذه البلدان في اطار القانون العام الذي يحكم ظاهرة التخلف في مجموعها، تعميم تبني نماذج موحدة للقضاء على عوامل التخلف، بل لا بد من أن يتفق مسار التنمية ومنطلقاتها وأساليبها مع ظروف كل مجتمع وأطره المرجعية الرئيسية عند صياغة برامج ومشروعات تنموية تجسد خياراتها السياسية وخصوصيتها الراهنة واحتياجاتها المحلية الفعلية.

٣ ـ إن أزمة المجتمعات التابعة بتعثرها في طريق التقدم، لا تتمثل فقط في افتقارها الى الموارد الطبيعية، ولا في نقص طبيعي في الموارد البشرية. ولا تكمن المشكلة في نقص أو عيب في المواهب أو القدرات الطبيعية أو الميول الموروثة إن

صح التعبير، وإنما المشكلة كلها تكمن ولو شكليا في محاولة فصل المؤسسات الاقتصادية عن المؤسسات السياسية، وفي نقص الرؤية الكلية للعديد من الشروط الاجتماعية والايديولوجية الداخلية والخارجية التي تتطلبها عملية اجراء تغييرات جذرية وذات طبيعة اجتماعية وسياسية في البناء الاجتماعي الذي ينشد التغير والتقدم. فالتفاعل الديالكتيكي بين الخصائص الانسانية والنظم الاقتصادية والاجتماعية هو المنطق الحقيقي والفعال لكل عمليات التنمية والتقدم. دون هذا المنطق الحقيقي تضمحل القدرة على خلق تنظيم اجتماعي ملائم لعملية التنمية التي تعد عاملا حاسما في نجاح جهود التنمية، وإلا فستبقى المعارف التقنية والامكانيات الاقتصادية أمرا عقيما عديم الفائدة. فالتنمية كعملية مستمرة ليست قرارا اقتصاديا أو تقنيا للوصول الى متوسط رقمي فقط، فالتنمية كعملية خروج من كل أشكال التبعية على الرغم من اعتمادها على المحور الاقتصادي إلا أن لها عدة أبعاد متشابكة.

٤ ـ واذا ما حاولنا ان نسحب هذه النتيجة ـ بالذات ـ على حالة البلدان التابعة حيث لم يستطع علم اجتماع التنمية أن يكسب الجولة النهائية بعد أمام أصحاب الاتجاه النفعي العملي السريع (الاقتصادي أو السياسي)، فإن أول ما يلاحظ من غيبة أو عدم وضوح أو تخبط الرؤية التي تعلنها الصفوة الحاكمة فيها هو الطبيعة الصفوية التجريبية الانتقائية لبرامج التنمية في هذه البلدان بعيدا عن أي مشاركة أهلية في وضع الخطط أو في متابعة تنفيذها. حيث تؤكد الوقائع المعروضة في كثير من الكتب التي تحكي قصص التنمية في البلدان التابعة، انتماء هذه الصفوات الحاكمة الى البرجوازية الصغيرة بما عرف عنها من تردد وانتهازية وانعزال، وتردٍّ في أوضاعها الحضارية والاجتماعية والثقافية، خصوصاً وأن عملية الاختيار الايديولوجي تحتاج الى قدر كبير من التطور الحضاري والنضج السياسي والاعتماد على معرفة علمية دقيقة بالواقع الاجتماعي والحضاري والاقتصادي، وهي أمور كلها صعبة من جهة، ولا تستطيع الصفوة الحاكمة من البرجوازية الصغيرة فهمها من جهة ثانية، بل هي ضد مصالحها الآنية من جهة ثالثة.

ولا تختلف الصورة كثيرا في أي من البلدان التابعة، ذلك أن الصفوة الحاكمة فيها تنتمي، إما الى القوى التقليدية المحافظة، التي لا تكاد تلتفت الى التوجهات النظرية والفكرية إلا في بعض صورها التقليدية، وإما الى بعض التنظيمات الحزبية البرجوازية المدعمة - في الغالب - بالقوات المسلحة، وإما الى البرجوازية العسكرية صراحة بعد انقلاب عسكري، وتدل الملاحظات على مدى ولع مثل تلك الصفوة بالتجريب في مجال التوجه النظري والايديولوجية الاجتماعية، الأمر الذي أدى الى حدوث بلبلة فكرية ونظرية كان لها انعكاساتها على مسار السياسات الاجتماعية والاقتصادية على نحو يتسم بالتخبط والعشوائية والارتجال.

ولا شك في أن ذلك كله أدى ويؤدي الى وضع نموذج العلم الغربي، والتقنية الغربية، وأساليب وطرائق التنمية السائدة في العالم الغربي المتقدم في بؤرة أهداف متخذي القرارات من أبناء الصفوة الحاكمة في دول العالم التابع.

٥ - يطرح هذا الفهم دور الانتماء الطبقي للسلطة الحاكمة في عملية التنمية. فمن الواضح لنا أن التركيب الطبقي في أي مجتمع من المجتمعات هو أبرز المحددات الرئيسية المقررة لتوجهات عملية التنمية، لأن التنمية تتحدد بعوامل كثيرة، بعضها بطبيعة الحال يتعلق بمدى توافر الموارد في المجتمع المعني بما في ذلك الموارد الطبيعية الموجودة فيه، ومدى التطور السابق لمرحلة الاستقلال، خاصة مدى تطور الصناعة والزراعة وأيضا البنى الأساسية، كثافة السكان، التطور التعليمي وغير ذلك من الأشياء. بمعنى، انه على الرغم مما قد يكون للظروف الذاتية السائدة في أي بلد من البلاد التابعة من أثر هام في تحديد السياسات الاقتصادية والتنموية، فإن هناك عددا من السياسات البديلة التي يمكن ان يتبعها بلد ما في اطار هذه الظروف الذاتية الموجودة. والاختيار بين هذه البدائل محكوم بدرجة كبيرة بتوجهات السلطة السياسية التي تعكس الى حد ما ارتباطها الشديد بطبيعتها الطبقية، ولكنها لا تعكسها في فراغ، وإنما في علاقتها أيضا بالقوى الأخرى، بما فيها الطبقات الاجتماعية الأخرى. فمهما كان انتماء

السلطة السياسية الى طبقة معينة، فإن هناك طبقات أخرى في المجتمع لها ثقل، ولها وجود، ولها قدرة على التعبير عن نفسها، وتملك القدرة على المعارضة أحيانا أو تفقد مثل هذه القدرة، وقد تملك القدرة على المقاومة، أو تكون أميل الى الخضوع في ظروف معينة. كل هذه المسائل تحدد الى حد ما اختيارات السلطة في التوجه التنموي الذي تختاره.

٦ ـ يضاف الى قضية تأثير الانتماء الطبقي للسلطة الحاكمة في عملية التنمية، الظروف الدولية التي يجري فيها الاختيار، وتأثير هذه الظروف الدولية الممكن والمحتمل على الصراعات المحتملة داخل الوطن، بما فيها الصراعات الطبقية. وأفضل في الحالة التي نتحدث عنها التشديد على القسمة الدولية للعمل بصفتها ذات صلة مباشرة بعامل التقرير الطبقي للتنمية. لا شك في أننا في عالم مترابط الأجزاء، ولا شك في أننا عندما نتحدث عن تنمية فنحن نتحدث عن موقف ما من علاقة قائمة أصلا هي علاقة السيطرة والقهر المتولدة عن الاستعمار والامبريالية. الموقف من هذا التقسيم الدولي للعمل، هو بحد ذاته موقف طبقي. هناك فئات اجتماعية مالكة للسلطة تعتبر نفسها جزءا مكونا من النظام الاقتصادي العالمي، وتعتبر نفسها مسؤولة عن مصير النظام الرأسمالي العالمي. من الطبيعي اذن أن تكون توجهاتها التنموية نفسها محكومة بهذا الاعتراف بواقع تقسيم العمل العالمي الحالي. أريد في هذا أن أؤكد على أن الموقع الطبقي الداخلي هو أيضا موقع من التقسيم الدولي للعمل. فطبيعي في مثل هذه البلدان أن نشاهد ليس فقط مصلحة مشتركة في الابقاء على هذا التقسيم الدولي للعمل، وإنما أن تكون الطبقات المحلية موجهة في تنميتها باتجاه مقيد سلفا بالمراكز الاستعمارية. بمعنى أن أنماط التنمية الداخلية سائرة بالدرجة الأولى نحو الانفاق الاستهلاكي.

وباختصار، إن التكوين الطبقي للسلطة ـ وبالتالي حركة الصراع الطبقي في البلد المعني ـ هو عنصر مقرر في عملية التطور الاقتصادي أولا، اذا كنا نتكلم عن عملية موضوعية، بغض النظر عن الارادة والسياسة والنهج. وهو العنصر

المقرر اذا كنا نتحدث عن فعل إرادي، أي عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المبرمج والشامل والمستمر.

في اطار تقسيم العمل الدولي، وفي اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فإن الفهم السابق لعملية التخلف ولعملية التنمية يوجد تحديات أساسية متنوعة ومترابطة أساسية سياسية واقتصادية وايديولوجية لجهود البلدان التابعة، يلزم تضمينها وتجسيدها داخل اطار استراتيجي شامل متكامل من التعاون الاقليمي والدولي للقضاء على المشكلات المتشابكة والمتساندة بنائيا ووظيفيا للتخلف والتي تستحوذ على كل مكونات البناء الاجتماعي والمحلي والدولي، والتي من خلال تقسيم سوق العمل الدولي وأشكال التنمية في اطار التبعية تترك آثارا متعددة خلال مراحل تاريخية متعاقبة تنعكس على وضع السكان الاجتماعي الطبقي.

ولعل موضوع التأثر بالتوجيه الايديولوجي لقضايا علم الاجتماع، أكثر وضوحا في ميدان أساليب وطرائق التنمية، مع ما يتصل بذلك من كم وكيف في الانتاج الزراعي والصناعي في مجتمع ما وكيفية في التوزيع. ذلك أن التنمية ليست مقولة مطلقة مجردة من الانتساب الى التوجيه الايديولوجي الذي يحكم المجتمع المعني. فالتنمية عمليات معقدة يستهدف بها مجموعة غايات ووسائل وسياسات تنفيذية محددة وترتبط ارتباطا مباشرا بسياسات الدول الاقتصادية والاجتماعية أيا كان الانتماء والاختيار الايديولوجي.

ولعل الاشارة السريعة الى هذا النشاط العمدي البرجوازي عبر السيل الجارف من الكتب والمقالات والمؤتمرات والندوات يهدد بأن تصبح التنمية موضة ثقافية وسياسية تحجب عن عمد جملة الحقائق الموضوعية، بدلا من أن تبقى قضية سياسية وايديولوجية جادة تتضمن مقياسا معينا للقيم Scale of Values تجيب على سؤال هام يتلخص بالقول التنمية لمن والتنمية بمن؟

لقد أصبح من المسلم به، أن قضية التنمية كقضية كبرى من قضايا العصر، هي قضية علم فرضتها ظروف التقدم العلمي والتكنولوجي وقضية سياسية تترجم

تطلعات وأهداف عامة عملية بما تنطوي عليه من خيارات قيمية وسياسية ايديولوجية في الوقت نفسه، وتشغل بما تنطوي عليه من مشاكل وحلول وأهداف وتطلعات بال العديد من المهتمين والمتخصصين في العلم وعلى الأخص علماء الاجتماع على اختلاف منطلقاتهم الايديولوجية.

ولهذا أصبح مألوفا أن يؤكد العديد من علماء الاجتماع أن طبيعة علم الاجتماع وميدان التنمية وقضاياها بوجه عام، تكشف بوضوح سواء في التصور العام أو في تحديد المداخل والمنظورات أو البرامج والطبيعة الايديولوجية لعلم الاجتماع الذي يشكل الواقع الاجتماعي بأبعاده التاريخية وبقضاياه ومشاكله، ميدان عمله واسهاماته الايجابية في تمكين الانسان من السيطرة على مشاكله وتحقيق تطلعاته وبناء عالم أفضل.

لا شك في أن فهم ظاهرة التخلف ـ النمو لا يزال بحاجة الى فهم جديد عبر نوع من الدراسات السوسيولوجية النقدية الراديكالية. واعتقد أن الخطوة الأولى في هذا السبيل الطويل والمستمر هي توضيح الأهداف والمبررات الايديولوجية الكامنة وراء كل النماذج التنموية المطروحة في سوق التداول العملي والنظري. كل ذلك من أجل الوصول الى نظرية تؤكد العناصر البنائية للتنمية مستندة في ذلك الى فهم حقيقي لتاريخ وجود عالم (متقدم) جنبا الى جنب عالم (متخلف).

الخاتمة ومناقشة النتائج

النتائج العامة: مناقشة وتحليل

عالجت في هذا البحث الأبعاد الايديولوجية لبعض قضايا النظرية السوسيولوجية، فتمكنت من التوصل الى اطار نظري ونسق من المفاهيم استعنت بها في مقاربتي التطبيقية التي أجريتها على قضايا التنمية في علم الاجتماع. وقد أنهيت كل فصل من الفصول التي حللت فيها القضايا المطروحة بمناقشة تفصيلية لبعض النتائج الأولية. ولكن هذا لا يغني عن استجماع نظرة شمولية نلقيها على الموضوع ككل في جوانبه النظرية والمنهجية والتطبيقية وصولا الى النتائج العامة التي أسفر عنها هذا البحث، ومدى ما أسهمت به من توضيح أو اسهام في الدراسات المحلية والعالمية التي يتعاظم اهتمامها بالأبعاد الايديولوجية لقضايا علم الاجتماع، في أبعادها ومفهوماتها المختلفة وتطبيقاتها المتنوعة.

أولا: نتائج نظرية ومنهجية:

١ ـ الايديولوجيا باعتبارها تمثلا للعالم والمجتمع يتجسد في العديد من مظاهر النشاط الانساني على الصعيد الاجتماعي عامة والطبقي خاصة، ليست نمطا من الأفكار والحقائق المنعزل بعضها عن البعض الآخر. ولا حتى الوعي الخادع للجماعات، بقدر ما هي الشكل الذي تخلقه القوى المادية والعلاقات الانتاجية لمجتمع ما، دون أن نتغافل عن العلاقة الجدلية الصحيحة بين الشكل والمضمون،

بين القاعدة وما فوقها من أبنية ثقافية وحضارية وانسانية .

تقف الايديولوجيا دائما في نطاق التطور الاجتماعي، دون أن يتم بذلك اختزالها وايجازها به . فالعلاقة بينهما ذات طابع جدلي وليست ذات طابع تخطيطي سببي. فمن الضروري أن لا ننسى للحظة واحدة التواصل الجدلي بينهما والاستقلال النسبي لتركيبهما الداخلي، والاّ وقعنا إما في مزالق الحتمية الاقتصادية ومفهومها الميكانيكي للانعكاس الأحادي الجانب، وإما تورطنا بالتحول الى قدرية أو إرادية ذاتية فردية تؤدي غالبا الى الفوضوية. إن القاعدة والبنيان الفوقي، كل واحد منهما معقد ومركب وديناميكي ومتفاوت التطور والنمو. التغير لا يقبل التجزئة إلا من باب التجريد والبحث العلمي ليس إلا .

الايديولوجيا من هذا المنظور ليست نظرية للمعرفة، وإن كانت نظرية المعرفة جزءاً أساسيا من كيانها . الايديولوجيا منهج ونظرية للمعرفة وأداة لتغيير العالم .

يمكن لمن يبحث عن خصائص الايديولوجيا من خلال ارتباط المنظور البنيوي بالمنظور الوظيفي أن يميز جملة من خصائص الايديولوجيا والتي أبرزها : النزعة نحو الشمول، نحو تصور كوني. فهي تتضمن تفسيرا شاملا لطابع ومجرى التطور التاريخي للمجتمع الانساني وقواه المحركة وتخضع لمنطق تصورها هذا، كل المتطلبات الكائنة والممكنة من أجل اقامة نسق من التعقلات والتبريرات والنزعة نحو تحديد أهداف ووسائل وأشكال النشاط العملي السياسي بالدرجة الأولى للطبقات والفئات والأفراد .

أما على الصعيد المعرفي، فالايديولوجيا تقدم للمجتمع معارف ونظريات ومثلاً وأهدافاً، تكون أكثر تلاؤما مع الشروط المادية لوجود طبقة معينة والتعبير عن مصالحها ورغباتها التي يمكن تحقيقها في الممارسة العملية والتي يتوجب الدفاع عنها في اطار الصراع الطبقي. الوظيفة المعرفية للايديولوجيا تشكل المبادىء

والأساس العلمي لنشاط هذه الطبقة أو تلك أو حتى الأفراد. فهي كنسق من الأفكار توجه الأفعال، ويقاس على أساسها السلوك الفردي أو الاجتماعي. ومن أجل هذا، ليس غريبا أن نجد في كل مجتمع مجموعة من التبريرات أو الأفكار السائدة تقوم بوظيفة هامة تتلخص في إظهار التنظيم الاجتماعي وبناء القوة فيه بالمظهر الطبيعي الذي يتفق وطبيعة الأشياء. وعلى ضرورة أن ينصاع الانسان للمجتمع، وأن يتبع ما فيه من معايير قيمية، وأن يتكيف دائما مع النسق القائم. بينما الايديولوجيا المواجهة للايديولوجيات السائدة، وهي تستبدل مسلمات بمسلمات أخرى، تؤكد امكانية الانسان على تغيير بيئته وعالمه وتحرضه على ذلك. وطالما أن الايديولوجيا هي أحد مكونات جدلية التغير البنائي في المجتمع، فإن الصراعات الاجتماعية هي مفتاح حيوي لفهم التغيرات الكبرى في ايديولوجيات المجتمع، وتحدد بالتالي صور هذا التغير وحجمه الفعلي.

وكل نمط للانتاج حالما يستقر وينتظم فإنه سرعان ما يمد مجساته الايديولوجية تدريجيا الى كل قطاعات الحياة الاجتماعية من خلال الطبقة السائدة اقتصاديا التي سرعان ما تمد هي الأخرى، سيطرتها من المواقع الاقتصادية الى المواقع السياسية والايديولوجية. ويبقى عمق نفاذ الايديولوجيات الطبقية السائدة الى عمق وعي الطبقات الأخرى المسودة في أي مجتمع، هي مسألة تعتمد على الشروط اليومية الاقتصادية والسياسية والثقافية.

صحيح القول، إن الخصوصية الطبقية للايديولوجيا هي مصدر دائم لتوليد وعي مستلب ووعي كاذب. ولكن، هل توجد مصلحة لكل الطبقات في التضليل وخلق الوعي الكاذب؟ بالطبع ليست هناك مصلحة لكل الطبقات في التضليل. فالبرجوازية مثلا، لا تستطيع كأقلية في أي مجتمع، الحفاظ على امتيازاتها ومصالحها إلا اذا موهتها بجملة من الأضاليل الساعية الى خلق وعي كاذب. بينما البروليتاريا كأغلبية، لا تستطيع أن تتحرر من أغلالها إلا اذا كشفتها بالعلم. فالايديولوجيا البروليتارية هي ايديولوجيا طبقية تستند بروح نقدية الى الأسس

المتينة للمعارف الانسانية المتحققة.

٢ ـ العلم ليس نتاج صوامع البحث، أو مصدرا للرزق للبعض، ولا الهاما روحيا لدى بعض العباقرة. فلم يعد البحث العلمي منعزلاً كما كان في الماضي، بل إنه يرتبط دائما بقضايا الانتاج والخدمات، يأخذ منها زادا من المشاكل الفعلية ويتصدى لحلها، وفي الوقت نفسه يترجم بحوثه ـ مهما كانت اتجاهاتها ـ الى وسائل جديدة في التطبيق. فالعائد من العلم والبحث العلمي لا يتحقق تلقائيا، ولم يعد نتيجة أفكار ملهمة، بل هو مردود طبيعي لاستثمار يتزايد كل عام ولا يصب في مراكز البحث ومعاهده فحسب، بل يصب كذلك حيثما كانت روافده تثري البحث وتدفع عجلته الى الأمام.

وفي ظل هذا التطور الحاصل في الدور المباشر للعلم في العملية الانتاجية، وفي ظل اتساع وتعقيد احتياجات العملية العلمية من معامل واستثمارات وجماعية في العمل، نتوقف قليلا لنسأل: هل يمكن لفكرة الحياد المثالي أن تقوم أصلا في العلم طبيعيا كان أم انسانيا؟

للاجابة على هذا السؤال، استعرضنا الأدبيات الاكاديمية للعلوم الانسانية، فكشفنا فراغا واضحا في الاستثمارات المخصصة للمعرفة الاكاديمية لكثير من مجالات الحياة. وعندما سألنا عن المسؤول عن هذا الفراغ وتطبيقات هذا الفراغ، وجدنا أن المسؤول الأول عن هذا الاغفال للموضوعات الحيوية ليست الرغبة الجامحة في محاكاة العلوم الطبيعية في مناهجها وأساليبها فحسب، ولعلها، بعيدة عن كل ما يتصل بالمنهج العلمي، هي التي قادت لاغفال هذه الموضوعات، بل يتعلق الأمر هنا بقضية التوجيه الخارجي، والتدخل من قبل الهيئات والسلطات في اختيار موضوعات البحث وبتصورات الباحث وأفكاره وآرائه ونظرياته وتقييماته الأخلاقية. الخيارات أيا كانت تؤكد وتفسر بعدة معان، وكل معنى منها يتضمن معايير قيمية واضحة مشبع بها.

أما عن دعوى البعد عن التقييم بهدف البعد عن السلطات والاستقلال عن الحكومات فهي دعوى ساذجة . فالواقع أن الغالبية الساحقة من العلماء هم إما موظفون في الحكومات أو الجامعات أو هيئات البحث . فالشواهد كلها تكاد أن تجمع على صعوبة بل استحالة العمل العلمي المتفرد خارج الأطر التي رسمها المجتمع وخارج التنظيم العلمي الكلي . ويخضع العالم ـ أراد ذلك أم لم يرد ـ للمناخ العام الذي يتبعه . وإذا لم تكن هناك أية حكومة تتصف بالحياد داخل مجتمعها ، فمعنى ذلك أن هذا المناخ العام لا يمكن أن يكون محايدا . وليس هناك أكثر من الشواهد الواقعية التي تشير الى أن السلطات في أي مجتمع تتدخل بطريقة او بأخرى ، توجه ، بل وأحيانا تطلب نتائج معينة .

٣ ـ إن المناداة بإمكانية علم اجتماع متحرر من القيمة يشغل نفسه بجوهر القضايا السوسيولوجية لا بوظائفها أو باستخداماتها المختلفة مجرد أسطورة تتجدد صورها بين الحين والآخر . فشروط الموقف العلمي قد وضعت حداً لأسطورة المعرفة المطلقة وأسقطت التعارض أو التناقض الشكلي الذي يقيمه البعض بين معنى العلم والمنهج والايديولوجيا . فلم يعد القول بحيدة العلم ومنهجه سوى محاولة ايديولوجية في يد الطبقة السائدة لتغطي بها اتجاهها السكوني المحافظ لكبت أي اتجاه للتغيير ، والتحول سواء على المستوى النظري أو العملي .

واضح أن صياغة هذه المشكلة بالطريقة التقليدية تتعارض مع معايير البحث العلمي . فالفهم العلمي للمجتمع بمختلف قضاياه وظواهره يمكن أن يكون نتيجة لا مقدمة للدراسة .

فالمركز الذي يشغله الانسان والطبقة التي ينتمي إليها والعصر الذي يعيش فيه ، هذه المواقف وغيرها قد تؤثر فيما يصل اليه من نتائج ، أو فيما يصدره من أحكام ، وبالتالي لا يمكن للعلوم الانسانية أن تتخلص تماماً من كل أثر من آثار الايديولوجيا . وطالما أن للبحث السوسيولوجي نتائج تطبيقية يتعين الاعتراف بأن ـ

القيم توجه البحث سواء بطريقة واعية أو غير واعية . وكما هو معروف ، فإن العلم الاجتماعي المنفصل عن التطبيق ما هو إلا شيء فارغ تماماً . ولم يحدث أن وجد مثل هذا العلم كما لن يكون له وجود في المستقبل .

وخطورة أسطورة الحياد هذه ، ليست في احتمال انسحاب العالم من التصدي لحل الصراعات الاجتماعية المعاصرة ، فطالما أن العالم يقوم بوظيفته كباحث أو أستاذ في جامعة ، فهو لا يستطيع الفكاك من المعارك الجارية ، ولكن خطورتها تكمن في أنها تضعف جانب الالتزام بالوقوف إلى جانب العدالة والحرية والتقدم ، وإنها قد تؤدي به إلى الوقوع في حبائل الاتجاهات الرجعية والمحافظة .

طرح المشكلة بوجه عام في عبارات الموضوعية والتشويه هو زقاق مغلق . فالتشويه يفترض سلفاً وجود شيء متكامل ـ قد يكون وجوداً تصورياً ـ ومن ثم يصبح النقاش فلسفياً لا نهاية له . وهذا في رأيي هو النسبية التي ينبغي أن نتجنبها من خلال ديالكتيك الحقيقة المطلقة والنسبية في عملية المعرفة ، والتي تنكر دور الممارسة كأساس للمعرفة وكمعيار موضوعي للحقيقة .

المعرفة الاجتماعية هي دائماً معرفة ملتزمة ، لأن العالم ليس بوسعه أن يضع جانباً مجموعة القيم التي قبلها كشخص ، وكعضو في مجتمع ، وكمواطن في أمة ، وكجزء من طبقة أو حركة أو حزب أو تنظيم سياسي أو اجتماعي . إن العلم الاجتماعي حوار دائم بين العالم والموضوع الذي يدرسه . وفي هذا الحوار يكون العالم دائماً هو القطب الذي يعبر ويصوغ الاتجاهات والمواقف في الموضوع الذي يدرسه .

نحن لا نرى أن هناك تناقضاً حتمياً ، وبشكل مطلق بين الموضوعية والايديولوجيا ، بل نزاوج بينهما في ضوء الحاجات التي تقتضيها حياة الانسان والمجتمع .

إن المثل الأعلى للسوسيولوجيا الملتزمة اجتماعياً ، ليس اكتشافاً زائفاً ، ولا

اختراعاً ملفقاً، كما أنه ليس اقتراحاً بأسلوب جديد في البحث السوسيولوجي. إنه بالأحرى انعكاس للالتزام الفعلي، الذي لا مهرب منه، والذي تنطوي عليه السوسيولوجيا ازاء الحياة الاجتماعية.

السوسيولوجيا الملتزمة تخدم كمعرفة علمية، بوعي التطور الاجتماعي، وتصوغ رؤية العالم وتنظم على أسس عقلية الفعل الانساني.

في ظل هذا الفهم، وبعيداً عن مستوى الشكلية المتصلة بنظرية المعرفة، نرى أن تشير الموضوعية الى قدرتنا على ترك كل عالم يتحدث بنفسه عن القيم التي توجه أبحاثه، وفي وصف اجراءاته بصراحة وصدق، بحيث إذا طبقها الآخرون على المشكلة نفسها وصلوا إلى النتائج نفسها.

ثم بعد ذلك، يمكن مناقشة مدى اقتراب أو ابتعاد عمل ما عن الموضوعية عبر ثلاثة أبعاد أساسية، يساعد توضيح تفاعلها والالتزام بها على تفهم قدر الموضوعية المتوفر في هذا العمل أو ذاك، خصوصاً تلك التي تنتمي الى العمل الاجتماعي. يتحدد البعد الأول بما يمكن تسميته موضوعية ايديولوجية وقيمية تساعد في تحديد وفهم الموقف الاجتماعي السياسي للعمل واختياراته وتوجهاته ونوعية المصالح التي يدافع عنها، سواء كان هذا واضحاً أو متوارياً خلف عدد من التعبيرات والصياغات المباشرة.

ويتركز البعد الثاني فيما يمكن تسميته موضوعية معرفية (ابستمولوجيا) تتضح وتندعم بالتوجه النظري للباحث، وتمييزه العلمي بين الاتجاهات النظرية الأساسية السائدة في العلم الاجتماعي، فضلاً عن قدرة هذا التوجه على صياغة مسألة البحث، والوفاء بمتطلباتها المفهومية التصورية. وأما الثالث والأخير فيمكن تسميته بعداً واقعياً، يتعلق بخصائص الظاهرة أو المشكلة المدروسة كما هي في واقعها، وتوضيح هذا توضيحاً واقعياً حقيقياً، لا يتسنى لأي باحث الالمام به دون رؤية نظرية علمية، ودون منهج علمي، وأساليب بحثية لائقة وكفوءة في وصف، وتفسير

الظاهرة أو المشكلة المدروسة. فمن حق كل باحث أن يختار اطاره النظري، وينسج قضاياه، شرط أن يعلن هذا الاطار بالوضوح الكافي، وشرط أن يكون هذا الاطار، شاملاً، وكافياً، وعلمياً، وقادراً على الوفاء بمتطلبات الموضوع المدروس. وكذلك من حق أي باحث أن يختار الطريقة التي يراها مناسبة لاجراء بحثه. فهناك طرق عديدة لذلك ليس لأي منها أفضلية على الأخرى. فكل منها قادر على اظهار عالم الأشياء بطريقة يصعب أن تتكرر بالتحديد باستخدام منهج آخر.

٤ ـ من خلال الاستعانة بالدلالات المستمدة من استقراء الظروف العامة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) التي لابست ظهور عدد من النظريات والقضايا الاجتماعية وباستقراء الواقع التاريخي الخاص ببعض رواد علم الاجتماع كشفنا عن الثوب الايديولوجي الذي يلف قضايا علم الاجتماع وتجسداتها العملية.

ومما يكشف واقعية علم الاجتماع وغائيته ومعياريته أمور تاريخية كثيرة، منها ظرفيته الوضعية وشروط وجوده على مسرح الفكر العلمي، وظروف ظهوره كعلم وضعي تحت وطأة التحول الاقتصادي والأزمات المجتمعية والتغيرات الاجتماعية والسياسية الهائلة التي خلفتها الثورة البرجوازية الفرنسية وجلة الأفكار والتصورات التي طرحها المفكرون خلال عصر التنوير، وتلك الوظيفة التي تتمثل في مجال السلب والنفي خاصة.

فتبين لنا أخيراً أن علم الاجتماع ليس في نهاية الأمر سوى حقيقة اجتماعية، أو ظاهرة اجتماعية تؤثر وتتأثر تبعاً لذلك بالبناء الاجتماعي الأكبر. وبناء على ذلك فإن ملامح وحقائق علم الاجتماع في كل مجتمع من المجتمعات المختلفة لا يمكن النظر إليها على أنها وليدة الصدفة، وإنما ترتبط هذه الملامح والخصائص بالخصائص السوسيوتاريخية لكل مجتمع على حدة.

فإذا ما أريد للعلوم الاجتماعية أن تنجح في أداء مهمتها، لا بد من الادراك

أنها (وعلم الاجتماع خاصة) في مفهومها الصحيح، علوم مشبعة بالانحيازات السياسية، بمعنى أنه لا بدّ من ادخال الاعتبارات السياسية المستقاة من الايديولوجيا موضع الاعتبار حين التخطيط للبحث الاجتماعي أو مقاربة نتائجه.

٥ ـ الواقع، أن التوجيه الايديولوجي، لا يؤثر في علم الاجتماع من حيث النظرية فحسب، ولكن من حيث المنهج كذلك. ولهذا كان منهج البحث العلمي الاجتماعي في الاتحاد السوفييتي يتباين تماماً مع المنهج القائم على التجريب (الصرف) بغير التزام شعوري بايديولوجية ما، كما يدعي أصحاب هذا المنهج. فالبحوث الاجتماعية في الوقت الحاضر في الاتحاد السوفييتي، تسير بمنهجية مزدوجة تقوم على الجهد المشترك لكل العلوم الاجتماعية في ضوء الفلسفة الماركسية، وفي الوقت نفسه، تجري في الواقع المحسوس أبحاث ميدانية عن طريق جمع بيانات واحصاءات على الطريقة الامبريقية.

إن تحليل الواقع الاجتماعي وحصر هذا التحليل في اطار بعض عناصر الواقع لا يقودنا إلاّ إلى نظرة أحادية الجانب لا تأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد هذا الواقع ومستوياته المختلفة المتكاملة والمتناقضة ضمن حركة الكل. وبالتالي لا بدّ من التحول اذن، الى نهج آخر ينطلق من مفهوم الكل الاجتماعي والبناء الاجتماعي والدينامية الاجتماعية. وهذا التحول لاينفي أهمية وعلمية النظرة المجهرية في رؤية الواقع. لذلك لا بد من أن نتناول في البحث العلاقة ما بين الظاهرة في كليتها وتجسداتها على صعيد الواقع من خلال المؤسسات التي تقوم في المجتمع ومن خلال العلاقات الاجتماعية القائمة.

نخلص من كل هذا، الى أن كل عالم اجتماع وهو يحاور الواقع يضع في ذهنه نموذجاً واحداً أو أكثر للمجتمع والانسان (النموذج التطوري بكل أشكاله، والنموذج العضوي ـ البنائية ـ الوظيفية، ونموذج التوازن في مقابل الصراع، ونموذج العلم الطبيعي، والنماذج الاحصائية والرياضية) يؤثر تأثيراً بالغاً فيما يبحث

عنه، وينظر إليه، ويقوم به بصدد الملاحظات التي يحاول ربطها بغيرها من الوقائع داخل اطار أوسع للتفسير. ومن المؤكد أن علماء الاجتماع، وهم يسترشدون بهذه النماذج المتسقة نسبياً يدركون (على الرغم من انكارهم) بأنها تمثل توجيهاً ايديولوجياً محدداً لهم. ذلك أن هذه النماذج ـ مجتمعة ـ سوف تواصل تأثيرها في تفكيرنا. وأما العوامل التي تخلع على نموذج معين أهمية خاصة، أو تجعله قادراً على توجيه البحوث بشكل فعال، فهي عوامل متعددة ومتنوعة، لعلّ أبرزها هو الانحياز الايديولوجي الذي يتدخل في تحديد نظرتنا ورسم المناهج التي نتقيد بها في فروع تخصصاتنا على الرغم من تلك الدعاوى (العلمية) التي أشاعت مبدأ الوضعية أو الموضوعية أو غير ذلك من المبادىء والتصورات التي تمتلىء بها الكتابات الاجتماعية بوجه خاص.

٦ ـ حركات الاحتجاج والتحرر والعنف والمعارضة التي يشهدها النسيج الاجتماعي، والمعبرة عن جملة من التغيرات السريعة الذاتية في تلك الأنسجة، والمنطوية على ضروب من التناقضات والصراعات الواقعية، أثارت في السنوات الأخيرة الماضية جملة قضايا تستهدف مراجعة شاملة للنظرية السوسيولوجية وللمنهج العلمي المستخدم في بناء العلم، وصلته بالحركة التاريخية ووضعه داخل المجتمع برمته.

تفاعل الظروف الاجتماعية الموضوعية مع الواقع الذاتي لعلم الاجتماع، أدى بالعلم الاجتماعي الى أزمة يعيش مسارها اليومي على مستوى النظرية والمنهج والعالم. من الضروري التأكيد هنا أن الارتباط بين الأزمة السوسيولوجية وبين أزمة التطور الاجتماعي ليست من النوع الميكانيكي، وإنما هي من النوع الطبيعي الخاضع لمؤثرات خارجية وداخلية في آن واحد.

العلم كتجربة اجتماعية وكدستور في أزمة. فهذه الثورة العلمية ليست دائماً ظاهرة رفعية المستوى. فهناك أكثر من اعتراض على التفاعل بين النظرية والواقع. فالواقع الاجتماعي يشهد تغيراً عميقاً تعجز التعميمات الوصفية والنماذج

التي طورتها البحوث الاجتماعية (والامبريقية منها خاصة) عن تفسير هذا التغير المتواصل. فالنظريات والتفسيرات والنماذج سواء ذات المدى القريب أو البعيد بابتعادها عن الواقع الاجتماعي الحي بشكل جدلي أوقع النظرية الاجتماعية، وما يتفرع عنها من شظايا نظرية في المشكلات التي تعاني منها.

والامبريقية كرد فعل للمذهب التاريخي هي الجانب المنهجي لمسألة الأزمة في علم الاجتماع. ففي التركيز على جوانب صغرى في حقيقة متعددة الوجوه كالحقيقة الاجتماعية فيه، هروب من العالم الحقيقي وتدعيم امبريقي للنظام العام القائم، وحجب للرؤية الحقيقية الواضحة للمشكلات الجذرية الحقيقية التي تقابل الأفراد والجماعات في العالم الحديث.

وفي هذا الفصل بين الظواهر وسياقها البنائي والتاريخي تصبح مشكلة النظام العام هي المشكلة العامة الوحيدة، بينما تصبح مشكلة التغير كحركة تقدمية مشكلة عامة أخرى تعكس دراسة التاريخ في ارتباطه بهذا البناء. فالشكل المنطقي المتحرر من كل سياق تاريخي لمسار العلاقات الاجتماعية لا يساعد إلا على ادراك علاقات قائمة فعلاً، ولن يعكس إلا وضعاً قائماً في مرحلة معينة وثابتاً نسبياً.

أما عن أزمة العالم فتتلخص في تخليه عن الدور المنوط به، في مساعدة الجماعات والفئات الأوسع من الجماهير (من خلال اكتشاف القواعد والقوانين التي تخضع لها الوقائع الاجتماعية ومشكلات المجتمع) على التحرر من أية معاناة، أو أية مظاهر للقهر والتحكم بعيداً عن الارتباط الوثيق بصانعي القرارات في أي مجتمع. فجاء كثير من نظرياته لخدمة الأنظمة القائمة والدفاع عنها والتبرير لها.

هذه المهمة التحريرية لعالم الاجتماع تلقي عليه عبء التفلسف الذي لا يستطيع أن يعزل نفسه عنه طويلاً، وعبء اخراج القوانين والفلسفة الاجتماعية من الأفلاك الأكاديمية المحض، حتى وإن لم تكن في البدايات، إلا في متناول فئات قليلة من المثقفين، حتى تتقدم الى مقدمة المسرح العام بالذات، لكي تبلور بالقوة

الاقناعية اتجاهاً ملدرساً يخترق تدريجياً الفئات العريضة من الجماهير التي لها مصلحة في متابعة انماء سياسي للمجتمع .

٧ ـ واستناداً إلى الوضع الحالي الذي تعيشه النظرية في علم الاجتماع ، نطرح سؤالا مفاده ، ما هو مستقبل هذا العلم ؟

يمكن أن نجد بعض معالم الطريق الذي ينبغي أن يتخذه علم الاجتماع في الحاضر ، وفي المستقبل لتجاوز الأزمة من خلال الأسس التالية الموجهة لعلم اجتماع نقدي راديكالي يهتم بتقديم صياغات ايجابية مرتبطة بالحياة اليومية .

أ ـ بتحديد المهمة المنوطة بعالم الاجتماع وبعلم الاجتماع في تنوير الجماهير بحيث تصبح قادرة على استيعاب العلاقة بين همومها الفردية ومشكلات البناء الاجتماعي الذي تعيش داخله .

ب ـ تطوير الاتجاهات النقدية التي أفرزها تفاعل التغيرات البنائية في مرحلة الستينات مع النظريات القديمة ، من خلال تنشيط عملية الجدل بين القديم والجديد ، ليفرز هذا الجدل مركباً جديداً ، يختلف عن القديم وعن الجديد ، ويخلص النظرية من اطارها المحافظ التقليدي . ولا يحدث هذا التنشيط إلا من خلال تعميق الأزمة بعمل نقدي ، يقوم كأداة على أساس جديد (ايديولوجي) يهدف إلى إحداث توتر وصراع داخل كل المحددات التقليدية للواقع الاجتماعي ، والى النضال ضد الظروف الاجتماعية ، والنظم التي تحافظ على هذه المحددات ، من خلال تطوير اتجاهات راديكالية في علم الاجتماع ، تواكب التغير الاجتماعي ، وتعكس اتجاهاته من أجل المساعدة على فهم أعمق لما يجري حولنا ، ومن أجل المساعدة على التنبؤ بما يمكن أن يحدث .

ونحن بالنسبة إلى أهداف العلم نتفق على ما ذهب إليه بوتومور . فعلم الاجتماع النقدي يهدف الى غرض نظري يتمثل في نقد النظريات الاجتماعية القائمة ، في ضوء وجهة النظر التي تفهم بها العالم الاجتماعي . وهدف امبريقي واقعي يهدف الى

توضيح مظاهر عدم المساواة والضوابط الاجتماعية المرتبطة ببناء الطبقات وجماعات الصفوة التي تعطل نمو الحرية والانسان. والهدف الثالث لعلم الاجتماع النقدي الراديكالي، هو هدف سياسي يسعى الى الكشف عن طابع وتطلعات الحركات الاجتماعية التي تعارض البناء القائم في المجتمع.

ج ـ تجاوز فصل الذات عن الموضوع، أي فصل الباحث عن مادة دراسته. ويتم هذا بالنقد المستمر على أسس ايديولوجية، وبالعمل على تغيير العالم الاجتماعي وتغيير العلوم الاجتماعية لاتصالها الوثيق. فالعلوم الاجتماعية جزء من العالم الاجتماعي وفهم له.

٨ ـ لا نتفق مع الذين يصفون علم الاجتماع كعلم بأنه إما محافظ أو راديكالي أو ليبرالي. فعلم الاجتماع كنتاج لمجتمع يستطيع أن ينتج اتجاهات تتسم بالنزعة المحافظة أو بالنزعة الليبرالية أو الراديكالية. وبالتالي يمكننا القول بأن التناقض الكامن في بناء العلم ذاته هو تناقض طبيعي يتصل بطبيعة القانون العام للتطور (وحدة الاضداد). فعلم الاجتماع علم ذو طابع ديالكتيكي كالحياة الاجتماعية تماماً، يحوي في داخله دائماً أبعاداً قهرية محافظة، وأخرى ليبرالية وثالثة راديكالية. وعندما يدور الحديث حول علم الاجتماع لا بدَّ من أن يطرح السؤال التالي: ما هي الغاية من هذا العلم وما هي الخدمة التي يقدمها للمجتمع، هل هو مجرد وسيلة لترفيه القارىء أم منتدى ترف فكري، أم أن له مهمة خطيرة في دفع حركة المجتمع الى مواقع أكثر تقدماً من خلال تعميق الوعي الاجتماعي بمستلزمات التطور؟ ومن هنا كيف نحكم على القيمة العلمية لأي بحث اجتماعي، وأكثر من ذلك، ما هو معيار تقدمية أو رجعية هذا التيار الفكري أو ذاك في علم الاجتماع؟

يتجنب الباحثون الليبراليون استخدام تعابير مثل الرجعية والتقدمية وما شاكلها، بل وغالباً ما تثير حفيظتهم مثل هذه المصطلحات، لأنهم لا يجدون فيها إلا مجرد تسميات سياسية يراد بها المزايدة لا غير، ونراهم يكتفون باستخدام مصطلحات من قبيل الموضوعية والعلمية والحياد..... الخ.

في الواقع، إن (التقدمية والرجعية) ليستا حكراً على قاموس السياسة، فهما القطبان اللذان يشكلان بصراعهما جوهر عملية تطور المجتمع البشري. وكما تنتصب في عملية الصراع الاجتماعي قوى رجعية وأخرى تقدمية، توجد في العلوم الانسانية، مثل علم الاجتماع والفلسفة والاقتصاد والسياسة تيارات ومناهج رجعية وأخرى تقدمية.

إن كل ما هو علمي يكون تقدمياً بالضرورة، وكل ما يتنافى مع المنطق العلمي هو رجعي بالنتيجة. العلم والنقد: صنوان، وإلا فما فائدة العلوم والمعارف إن لم توظف لصالح تقدم المجتمع البشري. وعلى هذا الأساس لا نجد ما يبرر التطير من وصم هذا التيار الفكري أو ذاك، بالتقدمية أو بالرجعية.

إذا تمكنا من تجاوز عقدة التطير هذه، يحق لنا أن نسأل ما هو الفكر التقدمي وما هو الفكر الرجعي؟

إن تقدمية النظرية الاجتماعية تتحدد بقدرتها على كشف التناقضات الفعلية للمجتمع وسبل حلها، لدفع حركة المجتمع إلى الأمام. والنظرية الرجعية هي التي تحاول بكل الوسائل والطرق اخفاء التناقضات الحادة في المجتمع وتشويه الحقائق؛ أو بكلمة أخرى، اختلاق حقائق تبرر وجود نظام اجتماعي ومؤسسات اجتماعية تسير في طريق الانحلال والتفسخ.

ثانياً: نتائج أسفرت عنها دراسة قضايا التنمية:

ولعلّ موضوع التأثر بالتوجيه الايديـولـوجـي لقضـايـا علم الاجتماع، أكثر وضوحاً في ميدان أساليب وطرائق التنمية، مع ما يتصل بذلك من كم وكيف في الانتاج الزراعي والصناعي في مجتمع ما وفي كيفية التوزيع. ذلك أن التنمية ليست مقولة مطلقة مجردة من الانتساب الى التوجيه الايديولوجي الذي يحكم المجتمع المعني. فالتنمية عمليات متعددة يستهدف بها مجموعة غايات ووسائل وسياسات تنفيذية محددة وترتبط ارتباطاً مباشراً بسياسات الدول الاقتصادية الاجتماعية أياً

كان الانتماء والاختيار الايديولوجي لها.

١ ـ إن سيطرة بعض القوى العالمية من خلال السيطرة المباشرة، أو غير المباشرة، على العديد من أدوات التوجيه الايديولوجي على طبيعة مناشط البحث في مجال ظاهرة التخلف ونوعية القطاعات المستهدفة بالدراسة، تمثل بعداً خطيراً وأساسياً في تكوين الظاهرة ذاتها فضلاً عن تدعيمها وتأكيدها ورغم اكتظاظ تراث العلوم الاجتماعية عامة، وعلمي الاجتماع والاقتصاد خاصة، بدراسات ونماذج عديدة ومتنوعة تتناول ذات المسألة من مداخل ومنظورات متعددة ومتباينة ومضامين ايديولوجية صريحة أو خفية، تؤكد ظاهرة التخلف وتدعمها متصورة أن ظاهرة التخلف والتقدم قد نشأت هكذا بفعل تطور تاريخي خاص بتلك المجتمعات وحدها وبمعزل تام عن الأوضاع الدولية. وفي الطرف الآخر ترى مجتمعات قدر الله لها أن تكون متقدمة. إلاّ أن هناك تحولاً جذرياً لوحظ في الدراسات السوسيولوجية المحدثة لهذه القضية وعلاجها بتزايد الاهتمام بهذا المجال تحت تأثير الماركسية مع تزايد حاجة الدول النامية الى تحقيق فهم علمي لواقعها الاجتماعي، والتغلب على ما يقابلها من معوقات ومن التخلف ومشاكل التنمية نفسها، ومن أجل وصول برامجها إلى أهدافها المرسومة. فلم يعد التخلف ـ وفق ما تذهب الاتجاهات الحديثة في التحليل مرضاً عضالاً يستعصي على العلاج أو على الأقل التدخل لمحاولة ذلك، كما أن تشخيصه باعتباره ظاهرة ذاتية تتعلق ببعض المجتمعات دون غيرها، فضلاً عن امكانية توريثها بين الأجيال في تلك المجتمعات ـ كما يحلو للبعض أن يردد ـ قد اختلف تماماً. فقد سعت تلك الدراسات أساساً الى القيام بتحليلات واقعية للكشف عن عوامل التخلف الحقيقية، فضلاً عن استهدافها دراسة نتائجه وآثاره. وكانت أبسط الحقائق التي توصلت اليها أن التخلف لم يصل اليها إلا بوجود شكل ما من أشكال السيطرة، وبنشأة نمط ما من أنماط الاستغلال. وتتطلب (السيطرة) ـ بطبيعة الحال ـ كما يفترض (الاستغلال) وجود طرفين: أحدهما (مسيطر، مستَغِلْ) والآخر

(مسيطر عليه، مستَغَل) ومن خلال هذه العلاقة يتكون التخلف، وينشأ . ولا شك في أن عالمنا المعاصر ينطق كل يوم بوطأة المشكلات التي تعاني منها الدول التابعة المستغلة، ويشهد أوضاعاً ينطبق عليها - إلى حد بعيد - مثل ذلك التحليل الأخير .

٢ - خضعت الاتجاهات النظرية في فهم قضايا التنمية سواء على المستوى النظري أو المستوى التطبيقي لاختلاف وتطور له دلالاته الايديولوجية . فالسنوات الأخيرة بما حملت من تغييرات سياسية كثيرة في العالم كله، وما يحفل به من صراعات ايديولوجية ترافقت مع فشل معظم التجارب التنموية في العالم التابع، فرضت على مفكري المدارس المتعارضة اعادة النظر في وجهات النظر المطروحة بالنسبة إلى التنمية . فانهمر سيل متدفق من النماذج والمحاولات للبحث عن تنمية خاصة بالبلدان التابعة، انطوت كلها على تحيز ايديولوجي واضح . فقد انطلقت تلك الاتجاهات من تصورات فلسفية محددة لهذه الظاهرة عكست نفسها في قضايا خلافية ما تزال موضوع الجدل والحوار، تتعلق بتفسير أسباب تخلف البلدان التابعة وتتعلق بسبل التنمية المقترحة .

٣ - إن التخلف في أي بلد من البلدان التابعة في النظام الرأسمالي العالمي يعد ظاهرة بنائية مركبة وشاملة لكل البُنى المكونة للمجتمع الداخلي والدولي تشكلت استمراريتها عالمياً وتاريخياً عبر شبكة من العوامل والمؤثرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الموضوعية المرتبطة بالنظام العالمي الامبريالي في إطار تقسيم العمل الدولي، والذاتية المرتبطة ببناءاتها الاجتماعية، أسهمت معاً في تشكيل هذه الظاهرة وصياغتها وتحديدها بالشكل التي هي عليه وفي النتائج المترتبة على ذلك .

٤ - إن جهود التنمية كعملية هجوم انتقائية استراتيجية شمولية متشعبة الجوانب والأبعاد في البلدان التابعة وكعمل ديالكتيكي متقاطع مع الخيار السياسي والايديولوجي وفاعل فيه في آن، تحتاج أول ما تحتاج الى فهم موضوعي للواقع

التاريخي، وكذلك المعاصر الذي تعيشه هذه البلدان والذي يحيط بها. خصوصاً عندما يكون الهدف من وراء الفهم هو العمل، وحينما يكون البحث ليس سبباً في حد ذاته، بل محاولة لاكتشاف الطريق، لا يعود ثمة مجال للادعاء بإمكانية فصل العلم عن الايديولوجيا، ولا بفصل التنمية عن النهج المتبع لتحصيلها كما يفعل المنظرون البرجوازيون.

إن الطريق التي ينبغي على البلدان التابعة أن تسلكه لتجاوز عتبة الركود الذي تعانيه وسد ثغرة تخلفها، لا ينبغي أن يكون هو الطريق نفسه الطريق التقليدي للنمو الذي سلكته الدول الصناعية وهي في سبيل تحقيق تقدمها، ولا ينبغي انطلاقاً من خصوصية المشكلات التي يعاني منها كل بلد من هذه البلدان في اطار القانون العام الذي يحكم ظاهرة التخلف في مجموعها، تعميم تبني نماذج موحدة للقضاء على عوامل التخلف بل لا بد من أن يتفق مسار التنمية ومنطلقاتها وأساليبها مع ظروف كل مجتمع وأطره المرجعية الرئيسية عند صياغة برامج ومشروعات تنموية تجسد خياراتها السياسية وخصوصيتها الراهنة واحتياجاتها المحلية الفعلية.

٥ ـ يطرح هذا الفهم دور الانتماء الطبقي للسلطة الحاكمة في عملية التنمية. ما علاقة التنمية بالخيار السياسي؟ ولصالح من تتم هذه العملية بالذات؟ فمن الواضح لنا أن التركيب الطبقي في أي مجتمع من المجتمعات هو أبرز المحددات الرئيسية المقررة لتوجهات عملية التنمية، لأن التنمية تتحدد بعوامل كثيرة، بعضها بطبيعة الحال يتعلق بمدى توافر الموارد في المجتمع المعني بما في ذلك الموارد الطبيعية الموجودة فيه، ومدى التطور السابق لمرحلة الاستقلال، خصوصاً مدى تطور الصناعة والزراعة وأيضاً البنى الأساسية، كثافة السكان، التطور التعليمي وغير ذلك من الأشياء. بمعنى، أنه على الرغم مما قد يكون للظروف الذاتية السائدة، في أي بلد من البلاد التابعة، من أثر هام في تحديد السياسات الاقتصادية والتنموية، فإن هناك عدداً من السياسات البديلة التي يمكن أن يتبعها بلد ما في اطار هذه

الظروف الذاتية الموجودة. والاختيار بين هذه البدائل محكوم بدرجة كبيرة بتوجهات السلطة السياسية التي تعكس الى حد ما ارتباطها الشديد بطبيعتها الطبقية، ولكنها لا تعكسها في فراغ، وإنما في علاقتها أيضاً بالقوى الأخرى، بما فيها الطبقات الاجتماعية الأخرى. فمهما كان انتماء السلطة السياسية الى طبقة معينة، فإن هناك طبقات أخرى في المجتمع لها ثقل، لها وجود، لها قدرة على التعبير عن نفسها، تملك القدرة على المعارضة أحياناً أو تفقد مثل هذه القدرة. قد تملك القدرة على المقاومة، أو تكون أميل إلى الخضوع في ظروف معينة. كل هذه المسائل تحدد الى حد ما اختيارات السلطة في التوجه التنموي الذي تختاره.

٦ ـ يضاف الى قضية تأثير الانتماء الطبقي للسلطة الحاكمة في عملية التنمية، الظروف الدولية التي يجري فيها الاختيار، وتأثير هذه الظروف الدولية الممكن والمحتمل على الصراعات المحتملة داخل الوطن بما فيها الصراعات الطبقية. وأفضل في الحالة التي نتحدث عنها التشديد على القسمة الدولية للعمل بصفتها ذات صلة مباشرة بعامل التقرير الطبقي للتنمية. لا شك في أننا في عالم مترابط الأجزاء، ولا شك في أننا عندما نتحدث عن تنمية فنحن نتحدث عن موقف ما من علاقة قائمة أصلاً هي علاقة السيطرة والقهر المتولدة عن الاستعمار والامبريالية. الموقف من هذا التقسيم الدولي للعمل، هو بحد ذاته موقف طبقي. هناك فئات اجتماعية مالكة للسلطة تعتبر نفسها جزءاً مكوناً من النظام الاقتصادي العالمي ،وتعتبر نفسها مسؤولة عن مصير النظام الرأسمالي العالمي. من الطبيعي اذن أن تكون توجهاتها التنموية نفسها محكومة بهذا الاعتراف بواقع تقسيم العمل العالمي الحالي. أريد في هذا أن أؤكد على أن الموقع الطبقي الداخلي هو أيضاً موقع من التقسيم الدولي للعمل. فطبيعي في مثل هذه البلدان أن نشاهد ليس فقط مصلحة مشتركة في الابقاء على هذا التقسيم الدولي للعمل، وإنما أن تكون الطبقات المحلية موجهة في تنميتها باتجاه مقيد سلفاً بالمراكز الاستعمارية، بمعنى أن أنماط التنمية الداخلية سائرة بالدرجة الأولى نحو الانفاق الاستهلاكي.

إن التحالفات الطبقية التي تقدم الاطار السياسي لاعادة انتاج النظام ليست اساساً تحالفات طبقية داخلية. ولكنها تحالفات دولية بين الرساميل في الاحتكارات المهيمنة وبين (حلفائها) الخاضعين لها أو بتعبير أشمل (اللوردات الاقطاعيين)، (أي ـ النماذج المختلفة للطبقات المهيمنة في الأنظمة ما قبل الرأسمالية)، و(البرجوازية الكومبرادورية). والواقع أنه ليس هناك دولة قومية مستقلة وناضجة تخدم هذه الطبقات المحلية، بل هناك ادارات تخدم الرأسمال الاحتكاري سواء بطريق مباشر (في حالة الاستعمار) أو غير مباشر (في حالة شبه الاستعمار).

وفي هذا الوضع فإن العلاقات الخارجية ليست خاضعة لمنطق التطور الداخلي، بل على العكس، هي القوة الدافعة للتطور والمحددة لاتجاهه وخطواته.

وباختصار، إن التكوين الطبقي للسلطة ـ وبالتالي حركة الصراع الطبقي في البلد المعني ـ هو عنصر مقرر في عملية التطور الاقتصادي أولاً، إذا كنا نتكلم عن عملية موضوعية، بغض النظر عن الارادة والسياسة والنهج. وهو العنصر المقرر إذا كنا نتحدث عن فعل ارادي أي عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي المبرمج والشامل والمستمر.

٧ ـ في اطار تقسيم العمل الدولي، وفي اطار الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فإن الفهم السابق لعملية التخلف والتنمية يوجد تحديات أساسية متنوعة ومترابطة، أساسية سياسية واقتصادية وايديولوجية لجهود البلدان التابعة، يلزم تضمينها وتجسيدها داخل اطار استراتيجي شامل متكامل من التعاون الاقليمي والدولي، للقضاء على المشكلات المتشابكة والمتساندة بنائياً ووظيفياً للتخلف، والتي تستحوذ على كل مكونات البناء الاجتماعي والمحلي والدولي، والتي من خلال تقسيم سوق العمل الدولي وأشكال التنمية في اطار التبعية، تترك آثاراً متعددة، خلال مراحل تاريخية متعاقبة، تنعكس على وضع السكان الاجتماعي الطبقي.

٨ ـ وتبقى نقطة هامة تتعلق بالتجارب التنموية المجهضة الواحدة تلو الأخرى في الوطن العربي، سواء تلك التجارب التي اقتربت من النموذج الاشتراكي، أو تلك التي ابتعدت عنه، وناصبته العداء، أو تلك التي حاولت شق طريق ثالث خاص بها. أطنان من التجهيزات وآلاف من الخبراء، مال مهدور وجهد ضائع ووقت يتطاير، ومع ذلك تظل تبعيتنا تزداد حقبة بعد أخرى، وتمتد من قطاع الى قطاع، حتى وصلت الى كل قطاع. فما السبب وكيف الخروج من حلقة التخلف؟

أريد أن أشدد هنا على عنصر قد لا يرتبط مباشرة بالتكوين الطبقي المحلي، هو بالنسبة إلى وطننا العربي الموقف من التجزئة. أعتقد باختصار أن واقع التجزئة الحديثة للأمة العربية هو فعل استعماري ذو اساس اقتصادي بالدرجة الأولى، وإن يكن شديد الفعالية والأهمية على المستوى السياسي، وشديد الأهمية والفعالية بالنظر الى طموح وتطلعات أمتنا وجماهيرنا في التوحيد القومي. أقول إن التجزئة هي فعل اقتصادي بالأساس، بمعنى أنها الواسطة التي من خلالها تجري عملية الربط المتوازي لاقتصاديات الكيانات القطرية العربية بالمراكز الاستعمارية مباشرة. وأبادر للقول بأن عملية التجزئة بهذا المعنى هي ركن أساسي من أركان التبعية الاستعمارية في الوطن العربي. لذا فالقبول بالتجزئة اطاراً للتنمية، القبول بالتجزئة كواقع سياسي، القبول بالتجزئة كواقع قومي، هو، أصلاً، وانطلاقاً، موقف طبقي، بهذا المعنى هناك طبقات نشأت بعد الحرب العالمية الأولى، وفئات حاكمة سياسية ارتبط مصيرها الاقتصادي ومبرر وجودها السياسي باستمرار وتنامي التجزئة القومية. هذه بقبولها للتجزئة ترتضي سلفاً جزءاً من واقع الأمر الاستعماري، جزءاً من علاقات التبعية المفروضة على الأمة العربية. أي إنها ترتضي بالضرورة قيوداً محددة على عملية التنمية نفسها. هذا إذا كنا نعني بالتنمية تلك العملية المجتمعية الشاملة التي ترمي الى سيطرة وطن ما على موارده الطبيعية، وتنمية وسائل انتاجه، بما يسمح له بالاستقلال الاقتصادي، وبتوفير توزيع أعدل

للثروة على أبنائه. إذا كنا نعرف التنمية هذا التعريف، فإن المنظور الطبقي في البلدان المتخلفة، وعلى الأخص في وطن مجزأ كالأمة العربية ـ هو سلفاً منظور يتحدد بالقياس الى قبول أو رفض التجزئة ليس فقط بما هي عملية تجزئة سياسية، ثقافية، ومجتمعية، لكن أيضاً بما هي جزء من واقع الأمر التبعي المفروض على الأمة العربية.

يطرح هذا الفهم، دور الحركة القومية في تعبئة الجماهير بغية الخروج من حلقة التخلف، ودور الأبعاد الكبيرة للاقتصاد في بناء اقتصاد عصري. فلا يمكن تصور تنمية في القرن العشرين إلا في إطار تجمعات كبيرة. وهذا ما أدركته البلدان الاشتراكية أو الرأسمالية (مثلاً، دول السوق الأوروبية المشتركة، ودول الكوميكون) وهذا الأمر يصدق بالطبع على البلدان التابعة (دول الأوبيك والأوابيك) والدول العربية من أبرزها.

مصادر ومراجع البحث
قائمة ببليوجرافية

- الكتب العربية
- الكتب المترجمة
- الدوريات العربية
- الكتب الأجنبية
- الدوريات الأجنبية

مراجع البحث

مراجع عربية:

١ - **الدكتور أحمد أبو زيد**: البناء الاجتماعي - الأنساق، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

٢ - **الدكتور أحمد أبو زيد**: البناء الاجتماعي، مدخل لدراسة المجتمع، الدار القومية للطباعة والنشر، الاسكندرية، ١٩٦٥.

٣ - **الدكتور أحمد الخشاب**: التفكير الاجتماعي - دراسة تكاملية للنظرية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠.

٤ - **أحمد حسين**: الطاقة الانسانية، مطبعة مصر، القاهرة، ١٩٦١.

٥ - **الدكتور أحمد زايد**: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية، دار المعارف، مصر، ١٩٨١.

٦ - **الدكتور اسماعيل العربي**: هيئة الأمم المتحدة والتنمية الاقتصادية في البلدان المتطورة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨٢.

٧ - **الدكتور إسماعيل صبري عبد الله**: نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

٨ - **الدكتور السيد محمد الحسيني وآخرون**: دراسات في التنمية الاجتماعية، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣.

٩ - **جورج طرابيشي**: الفكر اللينيني، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٠.

١٠ - **جورج طرابيشي**: الماركسية والايديولوجيا، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧١.

١١ ـ **الدكتور جورج قرم:** التبعية الاقتصادية ـ مأزق الاستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٠.

١٢ ـ **الدكتور حامد عمار:** المنهج العلمي في دراسة المجتمع ـ وضعه وحدوده، دار المعرفة، مصر، ١٩٦٤.

١٣ ـ **الدكتور حسن سعفان:** أسس علم الاجتماع، الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٦٥/١٩٦٦.

١٤ ـ **الدكتور رمزي زكي:** أزمة الديون الخارجية، الهيئة العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٨.

١٥ ـ **الدكتور سليم علي الوردي:** علم الاجتماع بين الموضوعية والوضعية، مناقشة لمنهج الدكتور علي الوردي في دراسة المجتمع العراقي، مكتبة النهضة العربية ـ بغداد، ١٩٧٦.

١٦ ـ **الدكتورة سناء الخولي:** مدخل الى علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٨.

١٧ ـ **الدكتور صلاح الدين نامق:** قضايا التخلف الاقتصادي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٨.

١٨ ـ **الدكتور صلاح العبد وآخرون:** علم الاجتماع، دراسات نظرية وتطبيقية في تنمية وتحديث المجتمعات النامية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دون تاريخ.

١٩ ـ **الدكتور عبد الباسط عبد المعطي:** في نظرية علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٣.

٢٠ ـ **الدكتور عبد القادر سيد أحمد:** حوار الشمال والجنوب، أسسه ونتائجه، معهد الانماء العربي، لبنان، ١٩٧٧.

٢١ ـ **الدكتور عبد الله العروي:** مفهوم الايديولوجيا، المركز الثقافي العربي، الرباط، ١٩٨٠.

٢٢ ـ **الدكتور علي ليله:** النظرية الاجتماعية المعاصرة، دراسة العلاقة الانسانية بالمجتمع، دار المعارف، مصر، ١٩٨١.

٢٣ ـ **الدكتورة علية حسن حسين:** التنمية نظرياً وتطبيقياً، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٧.

٢٤ ـ **الدكتور محمد أحمد بيومي:** علم اجتماع القيم، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١.

٢٥ **الدكتور محمد الجوهري:** علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث، دار المعارف، مصر، ١٩٧٨.

٢٦ ـ **الدكتور محمد ثابت الفندي:** الطبقات الاجتماعية، دار الفكر العربي، مصر، ١٩٤٩.

٢٧ ـ **الدكتور محمد جلال الدين أبو الذهب:** محاضرات في التخلف والتنمية ـ الجزء الأول، مذكرة رقم ١٩٦٢، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٧٠.

٢٨ ـ **الدكتور محمد زكي الشافعي:** التنمية الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٦.

٢٩ ـ **الدكتور محمد عاطف غيث:** التغير الاجتماعي والتخطيط، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢.

٣٠ ـ **الدكتور محمد عاطف غيث:** التنمية الشاملة والتغير الاجتماعي، مكتبة كريدية أخوان، بيروت، ١٩٧٤.

٣١ ـ **الدكتور محمد عاطف غيث:** الموقف النظري في علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢.

٣٢ ـ **الدكتور محمد عاطف غيث:** تاريخ التفكير واتجاهات النظرية في علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٥.

٣٣ ـ **الدكتور محمد عاطف غيث:** علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دون تاريخ.

٣٤ ـ **الدكتور محمد عاطف غيث:** قاموس علم الاجتماع (حرره وراجعه)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٩.

٣٥ ـ **الدكتور محمد عاطف غيث والدكتور محمد علي محمد:** محاضرات في طرق البحث الاجتماعي، جامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٤.

٣٦ ـ **الدكتور محمد عاطف غيث وآخرون:** مجالات علم الاجتماع المعاصر ـ أسس نظرية ودراسات تطبيقية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٢.

٣٧ ـ **الدكتور محمد علي محمد:** علم الاجتماع والمنهج العلمي، دراسة في طرائق البحث

وأساليبه، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٨١ .

٣٨ ـ الدكتور محمد علي محمد: أصول الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨٠.

٣٩ ـ الدكتور محمد علي محمد: علم اجتماع التنظيم ـ مدخل للتراث والمشكلات، الجزء الأول، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٧٩.

٤٠ ـ الدكتور محمد علي محمد: القيم الثقافية والتنمية، دار المعارف، مصر، ١٩٧٣.

٤١ ـ الدكتور محمد فتحي الشنيطي: المعرفة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٢ .

٤٢ ـ الدكتور محمد فتحي الشنيطي: أسس المنطق والمنهج العلمي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٠.

٤٣ ـ الدكتور محمود أمين العالم: موسوعة الجيب الاشتراكية، دار الهلال، القاهرة ١٩٦٥.

٤٤ ـ الدكتور محمود أمين العالم: فلسفة المصادفة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.

٤٥ ـ الدكتور محمود الكردي: التخلف ومشكلات المجتمع المصري، دار المعارف، مصر، ١٩٧٩ .

٤٦ ـ الدكتور محمود الكردي: قضية التخلف والتنمية في علم الاجتماع، الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، العدد الأول، مصر، ١٩٨٠.

٤٧ ـ الدكتور محمود فهمي زيدان: الاستقراء والمنهج العلمي، مكتبة الجامعة العربية، بيروت، ١٩٦٦ .

٤٨ ـ الدكتور محمود قاسم: المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الثالثة، القاهرة، دون تاريخ .

٤٩ ـ الدكتور نبيل السمالوطي: علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعات العالم الثالث، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٨ .

٥٠ ـ الدكتور نبيل السمالوطي: الايديولوجيا وأزمة علم الاجتماع المعاصر، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٥.

٥١ ـ الدكتور نجيب عيسى: نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٦ .

مراجع عربية مترجمة:

٥٢ - **البرتيني، ج. م**: التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٨٠.

٥٣ - **انجلز، ف**: الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية، في المؤلفات المختارة لماركس وانجلز، المجلد الثاني، منشورات دار التقدم، موسكو، ١٩٥٥.

٥٤ - **انجلز، ف**:لودفيغ فيورباخ، المنشورات الاشتراكية، موسكو، ١٩٤٦.

٥٥ - **انكلز، اليكس**: مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧.

٥٦ - **أوسيبوف، ج**: قضايا علم الاجتماع، ترجمة الدكتور سمير نعيم أحمد والدكتور فرج أحمد فرج، دار المعارف، مصر، ١٩٧٠.

٥٧ - **أيكن، هنري**: عصر الايديولوجيا، ترجمة الدكتور فؤاد زكريا، ومراجعة الدكتور عبد الصمد بدوي، مكتبة الانجلو المصرية، مصر، ١٩٦٣.

٥٨ - **باران، بول**: الاقتصاد السياسي والنمو، ترجمة أحمد توفيق بلبع، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٧.

٥٩ - **باران، بول، وآخرون**: رأس المال الاحتكاري - بحث في النظام الاقتصادي والاجتماعي الأمريكي، ترجمة حسن فهمي مصطفى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧١.

٦٠ - **بتلهايم، شارل**: التخطيط والتنمية، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦.

٦١ - **بوبر، كارل**: عقم المذهب التاريخي، ترجمة عبد الحميد صبرة، منشأة المعارف، مصر، ١٩٥٩.

٦٢ - **بوبوف، س**: نقد علم الاجتماع المعاصر، ترجمة نزار عيون السود، دار دمشق، سوريا، ١٩٧٣.

٦٣ - **بوتول، جاستون**: تاريخ علم الاجتماع، ترجمة وتعليق: عبدون، ومراجعة الدكتور جلال صادق، مطابع الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، دون تاريخ.

٦٤ - **بوتومور، ت. ب**: تمهيد في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرين دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

٦٥ - **بوتومور، ت. ب**: علم الاجتماع والنقد الاجتماعي، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرين دار المعارف، مصر، ١٩٨١.

٦٦ - **بوستير، غي ردي:** مفاتيح لأجل العالم الثالث، ترجمة فؤاد راجي المراد، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧٤ .

٦٧ - **بيندت، ايف:** ما هي التنمية، ترجمة سعيد أبو الحسن، دار الحقيقة، بيروت، دون تاريخ .

٦٨ - **تورين، ألن:** انتاج المجتمع، ترجمة الياس بدوي، وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٦ .

٦٩ - **تياشيف، نيقولا:** نظرية علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد عودة وآخرين، دار المعارف، مصر، ١٩٧٦ .

٧٠ - **جالييه، بيير:** العالم الثالث في الاقتصاد العالمي - الاستغلال الامبريالي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٧٣ .

٧١ - **جورفتش، جورج:** دراسات في الطبقات الاجتماعية، ترجمة أحمد رضا ومراجعة الدكتور عز الدين فودة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢ .

٧٢ - **دور كليم، أميل:** قواعد المنهج في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمود قاسم، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤ .

٧٣ - **ركس، جون:** مشكلات أساسية في النظرية الاجتماعية، ترجمة الدكتور محمد الجوهري وآخرين، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، دون تاريخ .

٧٤ - **روزنتال، م.:** جدلية البحث اللينيني للامبريالية والثورة، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٦ .

٧٥ - **روستو، و. و.:** مراحل النمو الاقتصادي، ترجمة برهان الدجاني، مكتبة فرانكلين الأهلية، بيروت، ١٩٧٠ .

٧٦ - **ريكمان، هـ. ب:** منهج جديد للدراسات الانسانية - محاولة فلسفية، ترجمة الدكتور علي عبد المعطي محمد والدكتور علي محمد علي، مكتبة مكاوي، بيروت، ١٩٧٩ .

٧٧ - **سارتر، جان بول:** الأدب الملتزم، ترجمة جورج طرابيشي، دار الآداب، بيروت، ١٩٦٥ .

٧٨ - **الدكتور سمير أمين:** التراكم على الصعيد العالمي، نقد نظرية التخلف، ترجمة حسن

قبيسي، دار ابن خلدون، بيروت، دون تاريخ.

٧٩ ـ الدكتور سمير أمين: التطور اللامتكافىء، دراسة في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية المحيطة.
ترجمة برهان غليون، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤ .

٨٠ ـ سيمونيا، ن: المسائل المنهجية لتحليل التطور الاقتصادي في البلدان النامية، ترجمة وتقديم الدكتور عارف دليلة، دار الفارابي، بيروت، ١٩٨٠ .

٨١ ـ فالكووسكي، م.: وجهة نظر ماركسية في مشكلات تنمية العالم الثالث، ترجمة الدكتور كمال غالي، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧١ .

٨٢ ـ فان دالين، ديوبولد: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرين، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٧ .

٨٣ ـ فروست. رايموند: تنمية المجتمعات المتخلفة، ترجمة أحمد قاسم جودة، دار الكرنك، القاهرة، ١٩٦٤ .

٨٤ ـ فوراستييه، جان: معايير الفكر العلمي، ترجمة فايز كم نقش، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٦٩ .

٨٥ ـ كورنفورث، موريس: البراغماتية والفلسفة العلمية، ترجمة إبراهيم كبه، بغداد، ١٩٦٠ .

٨٦ ـ كوفيلييه، ارمان: مقدمة في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور محمد بدوي وعباس الشربيني، دار المعارف، مصر، ١٩٦٧ .

٨٧ ـ لانجه، أوسكار: الاقتصاد السياسي، القضايا العامة، ترجمة الدكتور راشد البراوي، دار المعارف، مصر، ١٩٦٦ .

٨٨ ـ لاكوست، ايف.

٨٩ ـ لوفيفر، هنري: ماركس وعلم الاجتماع، ترجمة بدر الدين قاسم الرفاعي، وزارة الثقافة السورية، دمشق، ١٩٧١ .

٩٠ ـ لينين: ما العمل، المؤلفات الكاملة، الجزء الخامس، دار التقدم، موسكو.

٩١ ـ لينين: الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية، المؤلفات الكاملة، الجزء الثاني، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ.

٩٢ ـ لينين: مرض الطفولة اليساري، المؤلفات الكاملة، جزء ٣١ دار التقدم،

موسكو، بدون تاريخ.

٩٣ - **لينين**: المادية والتجريبية النقدية، المؤلفات الكاملة، المجلد ١٤، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ.

٩٤ - **ماركس، كارل**: الثامن عشر من برومير لويس بونابرت، دار التقدم، موسكو، دون تاريخ.

٩٥ - **ماركس، كارل**: مقدمة لنقد الاقتصاد السياسي، المؤلفات المختارة، دار التقـدم، موسكو، بدون تاريخ.

٩٦ - **ماركس وانجلز**: الايديولوجية الألمانية، ترجمة الدكتور فؤاد أيوب، دار دمشق للطباعة والنشر، دمشق، ١٩٧٦.

٩٧ - **ماركس وانجلز**: بيان الحزب الشيوعي، دار التقدم، موسكو، بدون تاريخ.

٩٨ - **ماركيوز، هربرت**: العقل والثورة، هيجل ونشأة النظرية الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، ١٩٧٠.

٩٩ - **ماكنتر، السدير**: ماركيوز، ترجمة عدنان كيالي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧١.

١٠٠ - **مانهايم، كارل**: الايديولوجية والطوباوية، ترجمة الدكتور عبد الجليل الطاهر، مطبعة الارشاد، بغداد، ١٩٦٨.

١٠١ - **محبوب الحق**: ستار الفقر، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.

١٠٢ - **مونيبه، رينيه**: المدخل في علم الاجتماع، ترجمة الدكتور السيد محمد بدوي، دار نشر الثقافة، الاسكندرية، ١٩٥٣.

١٠٣ - **موي، بول**: المنطق وفلسفة العلوم، ترجمة الدكتور فؤاد زكريا، دار نهضة مصر، القاهرة، بدون تاريخ.

١٠٤ - **ميردال، غونار**: العالم الفقير يتحدى، ترجمة عيسى عصفور، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٥.

١٠٥ - **وودس، جاك**: الاستعمار الجديد في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية، ترجمة الدكتور كمال غالي، دار الحقيقة، بيروت، ١٩٧١.

دوريات عربية:

١٠٦ - **الدكتور أحمد أبو زيد:** العلوم الانسانية والصراع الايديولوجي، مجلة عالم الفكر المجلد الثاني، العدد الثاني، الكويت، يوليو / اغسطس / سبتمبر - ١٩٧١.

١٠٧ - **الدكتور أحمد محمد خليفة:** الايديولوجية والبحث العلمي والاجتماعي، المجلة الاجتماعية القومية، المجلد الأول، العدد الأول، القاهرة، يناير، ١٩٦٤.

١٠٨ - **الدكتور اسماعيل صبري عبد الله:** القطاع العام واستراتيجيات التنمية، مجلة التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، عدد ١٢، القاهرة، يوليو - سبتمبر، ١٩٨٠.

١٠٩ - **السيد يس:** علم الاجتماع بين الثورة والثورة المضادة، مجلة الكاتب، العدد ١٢٠، القاهرة، مارس، ١٩٧١.

١١٠ - **أوبيكزي، ر. س.:** نهج جديد في البحث الاجتماعي في أفريقيا، ترجمة أمين محمد الشريف، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة ١١، العدد ٤١، القاهرة، أكتوبر - ديسمبر، ١٩٨٠.

١١١ - **أورلانس، هارولد:** الترشيد الأكاديمي للسياسة، ترجمة الدكتور أحمد الخشاب، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة ٤، العدد ١٣، القاهرة، تشرين الأول - كانون الأول، ١٩٧٣.

١١٢ - **برهان غليون:** تطوير الاقتصاد الوطني في البلدان المتخلفة، مجلة دراسات عربية، السنة الثانية، العدد ١٢، بيروت، تشرين الأول، ١٩٦٦.

١١٣ - **الدكتور بسام الطيبي:** الخلفية الايديولوجية للايديولوجيات في المشرق العربي، مجلة قضايا عربية، بيروت، آب ١٩٨٠.

١١٤ - **تامر حوراني:** العالم الثالث وأزمة التنمية، مجلة دراسات عربية، السنة ١٠، العدد ١، بيروت، تشرين الثاني، ١٩٧٣.

١١٥ - **تيمو، ب. أ:** ملاحظات حول دور العلماء الاجتماعيين في افريقيا، ترجمة الدكتور محمد الحسيني، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة السادسة، العدد ٢٢، القاهرة، يناير - مارس، ١٩٧٦.

١١٦ - **الدكتور جورج قرم:** تهافت ايديولوجيا التنمية والتعاون الدولي، مجلة الفكر العربي، العدد الأول، بيروت، جزيران ١٩٧٨.

١١٧ - **الدكتور حسن صعب**: الانمائية الحديثة - ايديولوجية حديثة، مجلة حوار، السنة ٣، العدد ٣، بيروت، آذار - نيسان ١٩٦٥.

١١٨ - **الدكتور خلف الجراد**: في سوسيولوجيا البلدان النامية - عقدة التخلف أو الاقتصاد متعددة الأنماط، مجلة دراسات عربية، بيروت، أيار، ١٩٨٠.

١١٩ - **الدكتور رمزي زكي**: الفكر التنموي وثورة السبعينات - تقرير أعمال المؤتمر الرابع للاقتصاديين المصريين، مجلة دراسات عربية، بيروت، تموز، ١٩٧٩.

١٢٠ - **دوي، برودتيو ودريك فليجل**: ادارة البحث المشترك في الدول النامية، ترجمة حسن عبد المنعم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة الثانية، العدد ٥، القاهرة، أكتوبر - ديسمبر ١٩٧١.

١٢١ - **ساكس، اجناسي**: منطق التنمية، ترجمة الدكتور صليب بطرس، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة الثالثة، العدد التاسع، القاهرة، أكتوبر - ديسمبر، ١٩٧٢.

١٢٢ - **سريانسكي، جان**: متاعب واجهت عالم اجتماع بولنديا، ترجمة الدكتور أحمد أبو زيد، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة السابعة، القاهرة، أكتوبر - ديسمبر، ١٩٧٦.

١٢٣ - **الدكتور سعد الدين ابراهيم**: حول مقولة التبعية والتنمية الاقتصادية العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٧، بيروت، يوليو، ١٩٨٠.

١٢٤ - **الدكتور سعد الدين ابراهيم**: لقاءات حول التنمية الثقافية، مجلة دراسات عربية، عدد ٢، بيروت، شباط، ١٩٧٦.

١٢٥ - **الدكتور سعد الدين ابراهيم**: علم الاجتماع الامريكي بين التواطؤ والثورة، مجلة دراسات عربية، السنة التاسعة، العدد ٩، بيروت، ١٩٧٣.

١٢٦ - **الدكتور سعد الدين ابراهيم**: التنمية في مصر، نظرة شاملة للمعوقات، مجلة دراسات عربية، السنة ١٤، العدد ١٢، بيروت، أكتوبر، ١٩٧٨.

١٢٧ - **الدكتور سعد الدين ابراهيم**: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية في العالم الثالث، مجلة دراسات عربية، السنة ١٣، العدد ٨، ٩، بيروت، يونيو - يوليو ١٩٧٧.

١٢٨ - **الدكتور سمير نعيم أحمد**: دراسة المجتمع علم، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٥٩،، القاهرة، يناير، ١٩٧٠.

١٢٩ - **صمويلوفيتش، فيلكس**: الايديولوجية وحركة المعارضة في العلوم، ترجمة عبد الحميد سليم، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة السادسة، العدد ٢٤، القاهرة، سبتمبر، ١٩٧٦.

١٣٠ - **الدكتور عادل مختار الهواري**: حول علم الاجتماع البرجوازي، نظرة نقدية، المحرر الثقافي، الدار البيضاء، العدد ١٥٢٠.

١٣١ - **الدكتور عارف دليلة**: أزمة التنمية والفكر التنموي، مجلة دراسات عربية، بيروت، ١٩٨٠.

١٣٢ - **الدكتور عبد الباسط محمد حسن**: تشارلز رايت ميلز وفلسفة البحث في علم الاجتماع، مجلة عالم الفكر، المجلد السادس، العدد الثاني، الكويت، سبتمبر، ١٩٧٥.

١٣٣ - **الدكتور فؤاد زكريا**: عقبات في طريق العلوم الانسانية، مجلة الفكر المعاصر، العدد ٥٩، القاهرة، يناير، ١٩٧٠.

١٣٤ - **كورتبليت، أوسكار**: العوامل المؤثرة في الانتاج العلمي، دراسة عن دول أمريكا اللاتينية ترجمة الدكتور يحيى عويس، القاهرة، أكتوبر - ديسمبر، ١٩٧١.

١٣٥ - **مارتن رين**: دراسة التفاعل بين العلوم الاجتماعية والسياسية الاجتماعية، ترجمة أمين الشريف، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة ١١، العدد ٤١، القاهرة، ابريل - يونيو، ١٩٨١.

١٣٦ - **ماركوفيتش، ميشيل**: العلم والايديولوجيا، مجلة مسائل الاشتراكية الراهنة، العدد ٥٥، أكتوبر - ديسمبر ١٩٥٩.

١٣٧ - **الدكتور محمد الجوهري**: علم الاجتماع ودراسة التعصب والتمييز العنصري، المجلة الاجتماعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد الثالث، القاهرة، سبتمبر، ١٩٧١.

١٣٨ - **مشقينييرادز، فلاديمير**: العلوم الاجتماعية والبيولوجية، نظرية المعرفة، ترجمة الدكتور ابراهيم بسيوني عميرة، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة الخامسة، العدد ٢٠، القاهرة، يوليو - سبتمبر ١٩٧٥.

١٣٩ - **الدكتور ناصيف نصار**: مقدمة لدراسة الصراع العقائدي في لبنان، مجلة

الباحث، العدد الأول، باريس، مايو ـ يونيو، ١٩٧٨ .

١٤٠ ـ **هيئة تحرير المجلة**: توصيات بشأن مركز الباحثين العلميين، ترجمة الدكتور راشد البراوي، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، السنة السابعة، العدد ٢٥، القاهرة، أكتوبر ـ ديسمبر، ١٩٧٦ .

١٤١ ـ **الدكتور يوسف صايغ**: شكل التحديث وجوهره في المجتمع النامي، مجلة حوار، السنة الرابعة، العدد ٦، بيروت، سبتمبر ـ ديسمبر، ١٩٦٦ .

مراجع أجنبيّة

كتب اجنبية

1) Adelman, I. And Morris, C: Society, Politics and Economic Development, Baltimore, John Hopkins Press, 1967.

2) Afenasyev, D. V. and Others: Foundemantals of Scientific Socialism, Moscow, Progress Publishers, 1959.

3) Aiken, H: The Age of Ideology, Houghton, Mifflin, USA, 1956.

4) Althusser, L: For Marx, Allen Lane, Harmonds worth, London, 1969.

5) Apter, D: The Politics of Modernization, University of Chicago Press, 1965.

6) Aron, Raymond: The Industrial Society, London, Weidenfeld and Nicolson, 1967.

7) Ashley-Montaga, M.E: The Race Questin in Modern Science, Paris, UNESCO, 1941-1954.

8) Austray, J: Le scandale du Developement, Marcel Riveire and Cie, Paris, 1965.

9) Baran, P.A: The Political Economy of Growth, N.Y., Monthly Review Press, 1957.

10) Barber, B: Science and Social Order, Glencoe, 1952.

11) Barr: Stingfellow, Purely Acadimic, N. Y., 1958.

12) Beal, G. M (ed): Sociological Perspectives of Domestic Development, Ames, Iowa, Iowa State University Press, 1971.

13) Beker, H. (ed): Social Problems, A Modern Approach, John wiley and Sons Inc., New York, 1966.

14) Bell, D: The End of Ideology — On Exhaustion of Political Ideas in Fifties, Glencoe, 1960.
15) Berson: Graduate Education in The United States. N. Y., 1967.
16) Bernes, Barry: Sociology of science, Penguin, London, 1972.
17) Birnbaum, Norman: The Crises of Industrial Society, Oxford University Press, New York, 1969.
18) Blalock, H.: Theory Construction, Prentice-Hall Inc., Inglewood, 1969.
19) Black, H.: The Sociological Theory of Talcot Parsons, Prentice Hall, 1961.
20) Boas, F: The Mind of Primitive Man, Revised Edition, Colleir Books, N. Y., 1963.
21) Bottomore, T. B: Sociology as Social Criticism, Pantheon Books, Random House, New York, 1974.
22) Bottomore, T. B.: Critics of Society, Radical Thought in North America, Pantheon Books, New york, 1966.
23) Braibani, R. and Spengler, J: Tradition, Values and Socio-Economic Development, Durham, London, 1961.
24) Bramson, L: The Political Context of Sociology, Princeton University Press, N. J., 1969.
25) Bye, R. T. And Hewett, W. W: Applied Economic, George Allen and Unwin Ltd, London, 1960.
26) Chawdhari, T (ed): Selected Readings On Community Development, National Institute of Comm. Development, Hyderabad, 1967.
27) Chodak, S: Societal Development, Oxford University Press, 1973.
28) Cohen-Bendit, Gabriel and Daniel: Obsolete Communism, The Left Wing Alternatives, Trans, by Arnold Pomerans, Penguin Books, 1969.
29) Cohen, M: Reason And Nature, An Essay of The Meaning of Scientific Method, Macmillan, N. Y., 1931.
30) Coser, L: The Functions of Social Conflicts, The Free Press, N. Y., 1956.
31) Davis, K: Human Society, N, Y., 1940.
32) De Kadt, E. and Williams, G (ed): Sociology and Development, Tavistock Publications, London, 1976.

33) Douglas, J. (ed): Relevance of Sociology, Meredith Corporation, N.Y., 1970.

34) Durkheim, E: The Rules of Sociological Method, Chicago, University of Chicago Press, 1938.

35) Eisenstadt, S. F: Modernization-Protest and Chang Englewood Cliffs, N. 1-Printice Hill, 1960.

36) Eisenstadt Tradition Change and Modernity, John Wiley and Sons, USA, 1973.

37) Evans, M: Karl Marx, Allen and Unwin, London, 1975.

38) Fallding, H: Functional Analysis of change, 1963.

39) Feldman, A. and HurnC: The Experience of Modernization Sociometry 29-1960.

40) Firth, R: Social Organization, Walls, London, 1951.

41) Foster-Carter A: Neo-Marxist, Approach to Development and Underdevelopment, in: De Kadt E, And Williams G, (eds)., Sociology and Development, Tavistock Publications, London, 1976.

42) Frank, A. G: Latin America-Underdevelopment or Revolution, Part III, 1969.

43) Furtado, C: Le Mythe du Development, Economiques, Anthtropas, Paris, 1976.

44) Fyvel, T. R. (ed): The Frontiers of Sociology, Routledge and Kegan Paul, London, 1968.

45) Galbraith, J. K: The Affluent Society, Boston, 1956.

46) Galbraith: The New Industrial State, London, 1967.

47) Garstin, L.H.: Each Age is a Dream, A Study of Ideologies, Toronto, 1963.

48) Gellner, E: Thought and Change, London, 1964.

49) Gibson, K: The Logic of Social Inquiry, Routledge and Kegan Paul, London.

50) Ginsberg, M: The Psychology of Society, 7 th Edition, London, 1949.

51) Glaser, Barney and Strauss Anselm: The Discovery of Grounded Theory, Modern Sociology (ed.) Peter Worsley, Penglein, Education, England, 1975.

52) Glemens, D: Foundamentals of Marxism-Leninism, Progress Publishers, Moscow, 1964.

53) Goldthorpe, J: The Sociology of The Third World, Disparaties Involvement, Cambridge University Press, London, 1950.
54) Gouldner, A: For Sociology, Renewal and Critique, In: Sociology Today, Penguin Books, 1975.
55) Gouldner, A: The Comming Crises of Western Sociology, Heineman, London, New Delhi, 1971.
56) Goldthorpe, J.E.: The Sociology of Third World, London, 1975.
57) Graham, M: Federal Utilization of Social Science Research, Exploration of the Problem, Washington, D. C. The Brookings Institution, 1956.
58) Griffin, K: Underdevelopment in Spansish America, Allen and Unwin, London, 1969.
59) Gurvitch, G: The Twenteith Century Sociology, N. Y. 1945.
60) Habermass, J: Toward a Rational Society, Trans. By J. Shapiro, Boston, Beacon Press, 1970.
61) Hagstrom, W. O: The Scientific Community, New York, Basic Books, 1965.
62) Hagstrom, W.O.: Competition and Team Work in Science, Wisconson, University of Wisconson, Dept of Sociology, July, 1967.
63) Haseltiz, F. and Others (eds), Theories of Economic Growth, N. Y., Free Press, 1969.
64) Hill, N: International Politics, Harper and Raw, N.Y., 1961.
65) Hirschman, A. O: A Bias for Hope: Essays on Development and Latin America, New Haven, 1971.
66) Homan, G: Contemporary Theory in Sociology-Handbook of Modern Sociology, Rand Mc Nally and Co., Chicago, 1964.
67) Horowitz, I: The New Sociology, Essays in Social Science Theory, N. Y., 1964.
68) Horowitz, I: Philosophy, Science and The Sociology of Knowledge, Spring-field, Thomas, 1961.
69) Horowitz, I: Three World of Development, Oxford University Press, 1966.
70) Huntington, S.P.: Foreign Aid: For What and For Whom, in: Hunter R. and Rielly, J: Development Today, New York, 1972.

71) Jason, L. Finkle and Richard, W. G: Political Development and Social Change, John Wiley and sons Inc., N. Y. 1968.
72) Jonsthan, T: The structure of Sociological Theory, The Dorsey Press, ILL. 1974.
73) Kaplan, A: The Conduct of Inquiry, Chadier Publishing Co., California, 1964.
74) Karam, A: The Meaning of Dependence, The Developing Economics, Tokyo,,Sept, 1976.
75) Karier, C. J: Man, Society and Education, Scott, Foresman and Co., ILL., 1967.
76) Kedrov: Karl Marx and Unity of The Natural Science and Humanities, in Karl Marx and Modern Philosophy, Collection of Articles ProgressPublishers Moscow, 1968.
77) Kuhn, T. H: The Structure of Scientific Revolution, Chicago, University of Chicago Press, 1962.
78) Kursanov, G: Foundamentals of Dialectical Materialism, Moscow, Progress Publishers, 1967.
79) Learner, D, (ed): The Human Meaning of The SocialSciences, N.Y., Maridian, 1969.
80) Learner, D. and Lasswell (eds): Scope and Method, Stanford, 1951.
81) Learner, D: The Passing of Traditional Society, Glencoe ILL.The Free Press, 1958.
82) Lee, B. H: Climate and Economic Development, in: Tropics, Harper and Row, N. Y., 1975.
83) Leibenstein, H: Economic Backwardness and Economic Growth, John Wiley and Sons, N. Y., 1957.
84) Leibenstein, H: A Story of Economic Demographic Development, Princeton, New Jersey, Princeton University Press, 1954.
85) Lewis, W. A: The Theory of Economic Growth, George Allen and Unwin Ltd., London, 1957.
86) Lipset, M: The Political Man, Doubleday, Garden City, New York, 1963.
87) Lundberg, G: A Foundation of Sociolgy, N. Y., David Mckay G, 1964.

88) Lundberg: Can Science Save US? N.Y., Longmans green, 1961.

89) Lynd, R: Knowledge for What? Princeton, Princeton University Press, 1939.

90) Macrea, D: Ideology and Society, London, 1961.

91) Mannheim, K: Essays on Sociology of Knowledge, London, 1952.

92) Mannheim: Ideology and Utopia, Translated by Louis Wirth and Edward Shils, London, 1948.

93) Mannheim: Essays on Sociology and Social Psychology, London, 1953.

94) Marcuse, H: Reason and Revolution, Hegel and the Rise of Social Theory, Boston Press, 1960.

95) Marcuse, H: One Dimensional Man, New York, 1964.

96) Martindale, D: The Nature of Types of Sociology Theory, London, 1961.

97) Marx, K: A Contribution to The Critique of Political Economy, Lawrence and Wishart, London, 1971.

98) Marx, K: Capital, Vol, 1, Lawrence and Wishart, London, 1974.

99) Marx, K: Capital, Vol, 3, Lawrence and wishart, London, 1972.

100) Marx, K: Rundrise, Penguin, Harmondsworth, 1973.

101) Marx, K. and Engels, F: Collected Works, Vol. 5, Lawrence and Wishart, London, 1976.

102) Marx, K. and Engels, F: Collected Works, Vol. 6, Lawrence and Wishart, London, 1976.

103) Marx, K. and Engels, F:Basic Writings on Politics and Philosophy, ed, by L.S. Feuer, Collins, 1969.

104) Marx, K. and Engels, F: Selected Correspondence, 1845-1895, Lawrence and Wishart , London.

105) Marx, K. and Engels, F: Selected Works, Lawrence and Wishart London, 1973.

106) Mc Connel: Elementary Economics: Principles and Policies, Mac Graw-Hill Book Co., N. Y., 1960.

107) Meir, G. M. and Baldwin, R. E: Economic Development Theory, History, Policy, A Wileg International Edition, N. Y., 1966.

108) Meir, G.M.: Leading Issues in Economic Development, N.Y., Oxford Univ. Press, 1967.
109) Melman, S: Our Depleted Society, N. Y., 1965.
110) Mende, T: From Aid to Recolonization-Lesson of Failure, N. Y., 1973.
111) Merton, R: The Ambivalence of Scientists, in: Norman Kaplan, (ed), Science and Society, Chicago, Rand Mc Nally, 1965.
112) Merton, R: Sociology of Knowledge, The 20th Century Sociology, Philosophical Library, N.Y., 1945.
113) Merton, R: The Conflict Between Styles of Sociological Work, N.Y. 1959.
114) Merton, R: Social Theory and Social Structure, Glencoe, ILL., The Free Press, 1957.
115) Mills, C. W: The Sociological Imagination, Oxford University Press, N. Y., 1959.
116) Moore, W: Social Change, Englewood Cliffs, N. J., Prentice Hall, 1963.
117) Moskvichov, L. N: The End of Ideology Theory, Illusions and Reality, Critical Notes on a Fashionable Bourgeois Conception, Translated from Rassian by Tim Riordan, Progress Publishers, Moscow, 1974.
118) Myrdal, G: Economic Theory and Underdevelopment Region, London, 1957.
119) Myrdal, G: Asian Drama, An Inquiry of The Poverty of The Nations, New York, The Twenty Century Fund, 1968.
120) Myrdal, G: Social Theory, Kegan Paul, Trenh and Trabner Co., Ltd. London, 1958.
121) Myrdal, G: Value in Social Theory, N.Y., 1958.
122) Myrdal, G: The Challange of World Poverty, A World Anti – Poverty Program in outline, New York, 1971.
123) Naess, A:Democracy, Ideology and Objectivity Studies, in: The Semantics and Cognitive Analysis of Ideological Controversy, Oslo, Oxford. 1956.
124) Nettle, J. P. and Roberston, R: International Systems and The

Modernization and Societies, Faber and Faber, London, 1968.
125) Nisbet, R: Social Change and History, New York, Oxford University Press, 1969.
126) O'Barr W: Survey Research in Africa - Its Applications and Limits, Evanston III., Northwestern University Press, 1973.
127) Oglesby, C: The Ideas of The New Left, in: Oglesby (ed), New Left Reader, Grove Press Inc., New York, 1969.
128) Papandereoa, A: The Political Element in Economic Development, Stockholm, The Wicksell Lectures, 1966.
129) Parsons, T: The Institutionalization of Scientific Investigation, in: Barber, B. and Hirsch, W. (ed.), The Sociology of Science, New York, Free Press, 1962.
130) Parsons, T: Voting and Equilibrium of the American Political Systemes, Free Press, 1959.
131) Parsons, T: Sociological Theory and Modern Society, N.Y., London, 1967.
132) Paul K. and Reiss, A. J. (ed.): Cities and Society, The Free Press, New York.
133) Plamentatz, J: Ideology, Pall Mall Press Ltd., London, 1970.
134) Rex, J: Discovering Sociology, Routledge and Kegan Paul, London, 1973.
135) Rex. J: Sociology and The Demystification of Modern World, Routledge and Kegan, London, 1974.
136) Rocher, G: A General Introduction to Sociology, A Theoretical Perspective, Macmillan, 1972.
137) Riesman, D: The Lonely Crowed, A Study of The Changing American Character, New Haven, Yale University Press, 1950.
138) Robinson, E. A. G. (ed.): Problems in Economic Development, London, Macmillans, 1965.
139) Rosenthal, M and Yudin, P: A Dictionary of Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1967.
140) Ross, A: Theory and Method in Social Sciences, The University Press, Minnesota, 1954.
141) Rostow, W. W: The Stages of Economic Growth, The Cambridge

University Press, Cambridge, 1960.

142) Roupp, P. (ed): Approaches to Community Development, A Symposium Introductory to Problems and Methods of Village in Underdeveloped Areas, The Hague, W. Van Hoeve Ltd., 1953.

143) Sanders, I: The Community, New York, The Ronald Press Co., 1958.

144) Schlesinger, A. and White, M: Paths of American Thought, Boston, 1963.

145) Seers, D: The Meaning of Development ed. by Charls Wilber, Ranndom House, N. Y., 1973.

146) Seger, I: Sociology for The Modern Mind, The Macmillan Co., N. Y., 1972.

147) Smith, H. W: Strategies of Social Research, Opent University Press, England, 1975.

148) Sorokin, P: Fads and Foibles in Modern Sociology and Related Sciences, Regnery, Chicago, 1956.

149) Sorokin, P: Sociological Theories of Today, 1966.

150) Spencer, H: The Study of Sociology, D. Appleton, 1929.

151) Storer, N. W: The Social System of Science, New York, Hoh, Rinchart and Winston, 1966.

152) Summer, Colin: Reading Ideologies, Academic Press, London, 1979.

153) Timasheff, N. S: Sociological Theory, N. Y., 1955.

154) Tiryakian, E. (ed): The Phinomenon of Sociology, A Reader in Sociology of Sociology, Appleton Century, Croffts, N. Y., 1971.

155) Todaro, M. P: Economic Deveĺopment in Third World, London and N. Y., Longman.

156) Torain, A: The May Movement, Tran. by L. Mayhew, Random House, 1971.

157) Pizzamo (ed): Political Sociology, Penguin Books, 1971.

158) Skorov, G. E. (ed): Science, Technology and Economic Growth in Developing Countries, Pergamon Press, 1978.

159) Turner, Jonathan: The Structure of Sociological Theory, The Dorsey Press, ILL, 1974.

160) UNISCO: A Dictionery of the Social Sciences, N. Y., 1965.

161) Volkov, M: The Strategy of Neocolonialism Today, N. P. A., Moscow, 1978.

162) Waxman, C. I: The End of Ideology Debate, N. Y., 1968.
163) Weber, M: On the Methodology of The Social Sciences, 1946.
164) Weber, M: Theory of Social and Economic Organization, Trans, by A. Henderson and T. Parsons, Wiley, N.Y., 1947.
165) Weiner, M. (ed.): Modernization, The Dynamics of Growth, Basic Books Inc., London, 1966.
166) William, G. and Paul H: Methods in Social Research, Mc Grow Hill, N. Y., 1952.
167) Williams, R: Keywords, Fontana, Glasgow, 1976.
168) Wilson, Logan: The Acadimic Man, N. Y., 1942.
169) Wolf, K. H. (ed.): Emile Durkheim, 1858 - 1917, A Collection of Essays, Ohio, Ohio State University Press, Columbia, 1960.
170) Worsley, H: The Third World, Weidenfild and Nicolson, 1967.
171) Zeiltin, I. M: Ideology and The Development of Sociological Theory, Prentice - Hall of India, New Delhi, 1969. دوريات أجنبية
172) Bergsten, C. F: The Threat From The Third World, Foreign Affairs, 11, Summer, 1970.
173) Chapin: Difinition of Concepts, Social Forces, Dec, 1947.
174) Cromwel, R. B. (et, al.): Ethic Minority, Family Research in an Urban Setting; A Process of Exchange, The American Sociolologist, Vol. 10, No. 31, Aug, 1975.
175) Davis, K. and Moore, W: Some Principels of Stratification, American Soc. Rev., 10, 1945.
176) Dedijer S: Why Did Deadalus Leave, Science, Vol, 23, No. 3470., 30 Jan, 1951.
177) Derek, J. de Salla Price: National Can Publish or Perish, Int. Science of Technology, No. 70, 1967.
178) Deutsch, K: Social Mobilization and Political Development, American Political Science Review, 55, 1961.
179) Feldman, A. and Hurn, C: The Experience of Modernization, Sociometry, 29, 1966.
180) Frank, A: The Development of Underdevelopment, Monthly Review, Vol. 18. No. 4, Sept. 1969.
181) Ganguli, B. N: Nature and Singnificance of Ideology, Sociological

Bulletin, India, Vol., 22 (17), March, 1973.

182) Gouldner, A: Toward The New Objectivity, An Introduction to Theory and Society, in,: Theory and Society, Vol. 1, No. 1, 1974.

183)Hayek, F. A. V: Scientism and The Study of Society, Economica, Vol. IX, 1943.

184) Heberle, R: On Political Ecology, Social Forces, Vol. 31, No 1, Oct, 1952.

185) Horowitz, D: Social Science or Ideology, Berkeley Journal of Sociology, Vol. 15, 1970.

186) Horowitz: I. L: Social Science Objectivity and Value Neutrality, Historical Problems and Projection, Diogence Int. Review of Philosophy and Humanistic Studies, No. 39, Fall 1962.

187) Horowitz, The Development Idea, Alternative Models and Their Implications, Sociological Quarterly, 8, 1967.

188) Horton, J: Order and Conflict Theories of Social Problems as Competing Ideologies, American Journal of Sociology, 71, 1966.

189) House, J. S: Political Alienation in America 1952 - 1968, A. S. R., No. 2, Apr. 1975.

190) Kirt, R: Is Social Science Scientific? New York Times, 25 June, 1967.

191) La Palombara, J: Decline of Ideology, The American Political Science Review, Vol. IX, 1966.

192) Lazersfeld, P: Reflections On Business, A. J. S., IXV, July, 1959.

193) Lundberg, G: Social Methodology and The Teaching of Sociology, A. J. S., Vol. 42, March, 1937.

194) Rose, A. M: Sociology and The Study of Values, B. J. S., Vol. 7, No. 1, March, 1965.

195) Mepham, J: The Theory of Ideology, in Capital Working Papers in, Cultural Studies, No. 6. 1974.

196) Metzger, W. P: Ideology and The Intellectual, A Study of Thorstein Voblen, Philosophy of Science, Vol. 16 (2), 1949.

197) Mshvenieradze, V.V. and Osipov, G.V: Sociology in The USSR, Social Sciences Information, Vol. 1, No. 3, 1962.

198) Myrdal, G: The Relation Between Social Theory and Social Policy, B. J. S., XXIII, 1953.

199) Nisbet, R. A: The French Revolution and The Rise of Sociology in France, A. J. S., Vol. 49, 1943.
200) Podell, L. and Vogelfanger, M, and Rogers, R: Sociology in American Colleges, A. S. R., 1959, XXIV.
201) Rhoads, J:On Gouldner Comming Crises of Western Sociology, A. J. S. Vol. 78, No. 1, 1972.
202) Ries, R: Social Science and Ideology in Social Research, An International Quarterly of Political and Social Science, Vol. 31 (2), 1964.
203) Roucek, J. S: A History of The Conception of Ideology, Journal of The History of Ideas, Vol, 5 (4), 1944.
204) Sartori, G: Politics, Ideology and Belief System, American Polit. Sci. Rev., 63 (2), Jun, 1969.
205) Schwab, J. J: What Do Scientists Do? Behavioral Science, Vol. 1, 1960.
206) Sears, D: The Meaning of Development, International Development Review, 2, 1977.
207)Shills, E: The End of Ideology, Encounter, Vol. 5, Nov., 1955.
208) Simpson, R. L: Expanding and Declinning Fields, American Sociology Review, XXVI, 1961.
209) Skinner, B. F: The Operational Analysis of Psychological Terms, Psychological Review, 1945.
210) Solotaroff, T: The Graduate Student, A Profile Commentary, 32, 1962.
211) Streeten, P: The Distinctive Features of Basic Needs, Approach to Development, IDR, 3, 1977.
212) Wiatr, V: Decline of The Era of Ideology, Polish Sociological Bulletin, Warsow, 1967.
213) William, M, J: The Place of Value Judgments in The Social Sciences. A. J. of Economic and Sociology, Vol. 4, No. 2, Jan. 1945.

ثبت الموضوعات

تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع

ما يزال بعض الباحثين الاجتماعيين يطالب باعتبار «علم الاجتماع» بين العلوم الدقيقة. بيد أنّ طرائقه وتقنياته ليست بمنأى عن الشكّ وأسباب الحيرة والتردد. هذا إذا تجاوزنا موضوع العلم نفسه (= المجتمع) والذي يخضع لمبدأ عدم التحدد.

يدرس سمير أيوب في هذا الكتاب قضايا المنهج والايديولوجيا في علم الاجتماع. إنّ المنهج في العلوم الإنسانية (وعلم الاجتماع منها) يخضع لعدة اعتباراتٍ أيديولوجية وبيئية تحدّ من موضوعيته، وقدرة العلم بالتالي على ادّعاء الشمول والتعميم.

الثمن ٣٠ ل. ل. أو ما يعادلها